د. حافظ إسماعيلي علوي

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة

دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته



الكتاب الجديد

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة

دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته

حافظ إسماعيلي علوي

دار الكتاب الجديد المتحدة

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة
حافظ إسماعيلي علوي

الطبعة الأولى
آذار/مارس/الربيع 2009 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيات
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد برش مع ردة

ردمك ISBN 978-9959-29-454-8
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2008/767

دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + خليوي 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

الإهـداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى والدتي وإخواني

إلى قُرَّة العين ابني محمد أمين

وإلى والدته إشراق

إلى كلّ هؤلاء أُهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عُربون محبة وتقدير ووفاء

تقديم

منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي بدأت عبارة «**اللسانيات العربية**» تشقُّ طريقها تدريجياً إلى الأدبيات اللغوية العربية الحديثة، وقد أسهمت بعض الدراسات الأكاديمية العربية في لفت الانتباه إلى القيمة النظرية والمنهجية المتفاوتة لهذه الكتابات اللغوية العربية الحديثة. وتُعدُّ دراسة الأستاذ حافظ إسماعيلي من أهم ما أُنجز في رصد الحركة اللسانية بما لها وما عليها في الثقافة العربية الحديثة.

ولعل أولى حسنات هذا الرصد النظري والمنهجي أنه يجعل القارئ العربي يعانق واقعه اللغوي في علاقته باللسانيات الحديثة التي أثَّرت مجالات فكرية عربية أدبية وفلسفية ونقدية منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي. وثاني الإيجابيات أنها تسهم تاريخياً في التعريف بمجهود العديد من اللغويين العرب المحدثين بعيداً عن مواقع النفوذ في رحاب مراكز البحث والتدريس. والأمر الثالث الذي يثير الإعجاب والتقدير في هذه الدراسة وصاحبها هو ثراء الأسئلة أو التساؤلات المنهجية المعروضة علينا. وهي تساؤلات أبى صاحب الدراسة إلاّ أن يتقاسمها بكل شغف وحب وصدق مع القارئ العربي الذي ما عادت أطنان المعلومات تثيره اليوم بقدر ما بات في حاجة ماسة ولهفة متزايدة إلى المساءلة المنهجية والبحث عنها فيما يُعرض عليه. ولي اليقين أن القارئ سيجد في هذه الدراسة ضالته المنهجية في مجال اللسانيات واللسانيات العربية.

وتأتي الدراسة الحالية تكملةً للبرنامج الفكري الذي قدّمته في كتابي **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأُسس النظرية والمنهجية** (1998م). وهكذا عمل الأستاذ حافظ بكلّ موضوعية على تمحيص العديد من التصورات التي كانت في البداية عبارةً عن ملاحظات أولية، فعالج تلقّي الثقافة العربية الحديثة للنماذج اللسانية معالجةً شموليّةً بيّنت بما لا يدع مجالاً للشك أننا

أمام دارس متمرّس له من الأدوات المعرفية والمنهجية ومن القدرة ما يؤهّله لتحليل التصورات وتفكيكها وربطها بجذورها الثقافية العامة والخاصة. فجاءت دراسته حافلة برؤية نقدية تستند إلى التأطير النظري والوضوح المنهجي.

في هذا العمل المتميّز صدقٌ في التعبير عن إشكالات اللسانيات العربية وما يرتبط بواقع الثقافة العربية الحديثة من عوائق مادية وصُورية تحول دون التطور والتوق نحو فكر أفضل. نشعر ونحن نقرأ حافظ في هذه الدراسة بحرقة السؤال/ سؤال المنهج القائم على تماسك نظريٍّ متكاملٍ، وهي حرقةٌ لا تتحصل إلاّ لأولئك الذين يلتزمون بقضايا هويتهم الفكرية وينزّهون أنفسهم عن كل أصناف المزايدات النظرية ويحلمون بمعانقة المجد والعزة لأُمّة بكاملها: ثقافتها ولغتها ولسانياتها.

وفي الدراسة صبرٌ وكَدٌّ، إذ ليس في متناول أي كان أن يطّلع على كلّ هذه الأدبيات اللغوية واللسانية فيرتّبها وينظّمها في اتجاهات وتوجهات، ويقف على سماتها وخصائصها ويضبط إمكاناتها وحدودها النظرية والمنهجية بما لها وما عليها دون مزايدة أو تطاول وإنما بالحُجّة والاستدلال.

إنّ هذه الدراسة جولة في عمق المعيش الفكري العربي قبلناه أم رفضناه، تجشّم صاحبها عناء النقر والتنقيب والنبش في بُعده اللغوي بكل تُؤدة وطول نَفَس مسلّحاً بمعرفة شاملة ودراية تامة قلّ نظيرها في الثقافة العربية الحديثة بالنظريات اللسانية ومفاهيمها وتوجهاتها، غير مبالٍ بما يمكن أن يناله من عتاب الأصدقاء أو غضب الأعداء على حدٍّ سواء هنا وهناك؛ إذ ما زلنا نتعامل بوجدانية مُفرطة وحساسية زائدة مع التحليل النقدي الموضوعي.

وأخيراً فإنّ الدراسة الحالية تشخيص شامل ودقيق لواقع اللسانيات في الثقافة العربية يقدّم مقاربةً منهجيّةً عامةً لواقعٍ فكريٍّ مُعقّد غالباً ما لا يُنتبه لعيوبه ولا يقرُّ بها ولا يُعمل على تجاوزها.

والأمل كلُّ الأمل أن يقرأ كلُّ من يهمُّه أمر اللسانيات العربية وشأن الثقافة العربية وبإمعان، ما بين سطور هذا التحليل العميق والهادف الذي أتحفنا به الأستاذ حافظ إسماعيلي وأن يسائل نفسه بحسب موقعه ومسؤوليته، وأن يعمل الجميع

على الاستفادة من هذا الكشف الواقعي وذلك بالتخلّي عن المواقف الفكرية المُلتبسة وما أكثرها.

غايتنا جميعاً من المراجعة المستمرة لذواتنا المعرفية هي التصالح مع المنهج العلمي الرصين لمقاربة موضوعية ومُجدية للغة العربية من أجل انطلاقة جديدة للسانيات العربية ومعها الثقافة العربية.

أ. د. مصطفى غلفان

الدار البيضاء/المغرب

المقدّمة

يصدر هذا العمل عن افتراض نظريٍّ مفاده أنَّ نظرةً فاحصةً إلى راهن اللسانيات في المجال التداولي العربي، تكشف عن أنَّ اللسانيات العربية لم تبلغ بعدُ مستوى النضج الذي بلغته نظيرتها في الغرب؛ وذلك على الرغم من مرور رَدَحٍ من الزمن على اتصال ثقافتنا باللسانيات، وعلى الرغم أيضاً من وجود بحوث لسانية عربية لها قيمتها ومنزلتها.

وبناءً عليه، فإن وعي راهن اللسانيات العربية الموصوف بالاختلال أو عدم النضج لا يمكن أن يكون إلاّ باستحضار قضاياها وشروط تلقيها.

إنَّ بلوغ هذا المسعى يقتضي رسم صورة واضحة المعالم لمسارات اللسانيات العربية الحديثة، ورصد أهم خصوصياتها، سواءً من جهة الإخبار عن مرجعياتها، أم من جهة فعلها الإنجازي وما لزم عنه من تراكم أو أزمة، أم من جهة الغرض الماثل في وجاهة استمداد مبادئها واقتباس أنظارها. وكلُّ هذه الجهات ليست سوى صُوَر لحالة تعيشها الذات أمام الموضوع الذي هي بصدده، وهي حالة ليس هناك من وصف أبلغ وأبين من وصفها بالتلقّي.

وعندما نتحدث عن التلقّي فإنَّ ذلك لا يكون ذا معنى إلاّ بربطه بالعوامل الفاعلة فيه وأهمها: **تاريخ التلقّي وسياق التلقّي وشخصيّة المُتلقّي...**، وهي ما تحرّيْنا بحثه بغية رصد مدى استيعاب الثقافة العربية لهذا الوافد الجديد (اللسانيات)، وطريقة استثمارها له. وبذلك يكون هذا الكتاب بمثابة مراجعة تقييمية للتجربة اللسانية العربية، وموقعها ضمن خانات الفكر العربي، من خلال ضبط ردود الفعل المتراكمة، وتنظيمها، وتحليلها، وتفسيرها وتقويمها، سعياً وراء خلق وعيٍ نظريٍّ يُتيح استثماراً أسلم للسانيات في ثقافتنا.

ولأنَّ أي عمل لا يمكن أن يحُوز قيمته إلاّ بحوافزه، فإنَّ من الدوافع التي حفّزتنا على اختيار هذا الموضوع ما هو ذاتي وما هو موضوعي.

فمن الحوافز الذاتية:

● الرغبة في الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني، وتعرُّف أهم منطلقاتها وأهدافها، والابتعاد عن التخصص الضيّق الذي يجعل الباحث متقيِّداً باتجاهٍ بعينه متحرّزاً من الاتجاهات الأخرى التي لا يربطه بها إلاّ صراعات مفتعلة اشتدت بين العديد من اللسانيين العرب.

● الحرص على معرفة قضايا ذات صلة بالبحث اللساني، فالثقافة العربية كما هو معروف نسيج متشابك من القضايا التي يصعب الفصل بينها؛ ولذلك يتعيَّن لفهم الواقع اللساني العربي، بل وتغييره، ربطه بقضايا تاريخية وفكرية وحضارية ونفسية انصهرت في بوتقة واحدة لتفرز واقعاً يشكِّل صورةً عن الواقع الحالي لبنية الفكر العربي..

أما أهم الحوافز الموضوعية فيمكن اختزالها فيما يلي:

● غياب مقاربات تؤرخ للبحث اللساني العربي بالكشف، من جهة، عن ملابسات التلقِّي المتصلة بكل مرحلة من مراحل تطور الفكر اللساني في الغرب، ومن جهة أخرى، بكيفية استثمارها في الثقافة العربية، وهو ما سيكون ـ لو حصل ـ قميناً يرسم صورة واضحة المعالم لخصوصيات التلقِّي التي ميَّزت كلَّ مرحلة، وبالتالي تجاوز الإشكالات بحلِّها لا بمراكمتها. صحيح أن هناك محاولات اهتمت بالتأريخ للبحث اللساني العربي، بيد أنَّ أغلبها لم يُلامس قضايا التلقِّي في علاقتها ببنية الفكر العربي؛

● إشارات بعض اللسانيين العرب إلى غياب بحوثٍ تُعنى بقضايا تلقِّي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ومثل هذا الحكم عبَّر عنه عز الدين المجدوب في كتابه **المنوال النحوي العربي** قائلاً: «**نحن لا نملك بحثاً مفصلاً حول كيفية تقبل العالم العربي لهذا العلم الوافد**»؛

● الحاجة إلى إدراك وفهم وتفسير القضايا والإشكالات التي تحدُّ من تقدُّم البحث اللساني العربي ومن وتيرة نموه لأجل تجاوزها واجتراح حلول عمليَّة لها...

أما بَعْدُ،

فقد انتهينا إلى تنظيم المضمون الفعلي لهذا الكتاب في **ثمانية فصول**، مهّدنا لها **بمقدّمة** عَرَضنا فيها لأهداف البحث والإشكالات التي يسعى إلى الإجابة عنها، كما ضمّناها عرضاً تفصيليًا لمحتوى العمل. وجاء **الفصل الأول** لتتبُّع بوادر نشأة اللسانيات في الثقافة العربية وبعض الخصوصيات التي وسمتها. وخصّصنا **الفصل الثاني** للحديث عن الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية والعوامل الفاعلة في عملية التلقّي والموجِّهة لها، وقد انتهينا إلى حصر إشكالات البحث اللساني العربي في عوائق موضوعية أبرزنا عواملها النفسية والحضارية، وعوائق ذاتية تفرزها اللسانيات العربية من الداخل. أما **الفصلان الثالث والرابع** فقد توسلنا في صياغة محاورهما بتقنية العتبات، وبخاصة العنوان وخطاب المقدّمات، فكشفنا في **الفصل الثالث** عن أهم الخصوصيات التي طبعت تلقّي اللسانيات التمهيدية في الثقافة العربية، بتحليل عناوينها وخطاب مقدّماتها، ليتضح أنّ الغاية التعليمية هي الموجِّهة لهذا النوع من الكتابة اللسانية. وبتتبعنا لمحتويات هذا الصنف من الكتابة اهتدينا إلى اختلافات واضحة بين ما تُصرِّح به عناوينها ومقدّماتها وبين ما تعبِّر عنه مضامينها؛ إذ إنّ معظم الكتابات التي تندرج ضمن هذا التوجُّه لم تهتدِ إلى فهم دقيق وإدراك عميق للغاية التي لأجلها وُضعت، ولا يشذُّ عن هذا إلاَّ كتابات قليلة جداً.

أما **الفصل الرابع** فقد خصصناه للسانيات التراث مُبيِّنين أهم تجليات التلقّي التي ميَّزت هذا الاتجاه الذي يقوم في عمق تصوره على وجود طرفين متقابلين: طرف أول، تمثِّله الكتابات اللغوية التراثية؛ وطرف ثان، تمثِّله اللسانيات. وتكمن غاية هذا الاتجاه في محاولة إثبات مماثلة ما أنجزه اللغويون العرب لِما جدَّ في مجال البحث اللساني، بل سبقهم وتفوقهم.

وأما **الفصل الخامس** فقد درسنا فيه إشكاليات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية في محاولة لتقييم حصيلتها، من خلال بعض النماذج التي اعتبرناها كافية لقياس مؤشرات الإخفاق والنجاح.

وخصّصنا **الفصول الثلاثة** الأخيرة (**السادس والسابع والثامن**) للحديث عن الخصوصيات التي ميَّزت اتجاهات البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية؛ فقد تضمَّن كلُّ فصلٍ عرضاً مفصَّلاً لأحد تلك الاتجاهات (**الوصفي (البنيوي)**،

التوليدي، الوظيفي). وهكذا، رصدنا أهم تجليات التلقِّي التي وسمت الاتجاه الوصفي، بالتنقيب عن أصوله في مظانها الأصلية (أقصد الغربية)، ثم قارنّا بين كل ذلك وبين ما طبع تلقِّي هذا الاتجاه في الثقافة العربية. وقد تبيَّن لنا أن أعمال الوصفيين العرب كانت في مُجملها إسقاطاً لعيوب التراث النحوي الغربي على النحو العربي. ورغم مراهنة الوصفيين العرب على تجديد منهج البحث اللغوي العربي، فإنه لم يبرح حدود معطيات التراث؛ بحيث جاءت منطلقاته تراثية في عمقها، بل أسهم الوصفيون العرب، من حيث لا يشعرون، في بعث التراث اللغوي العربي وإحيائه. وأما ما ورد عندهم من انتقادات فلم تضف جديداً لأنها مما انتبه إليه النحاة أنفسهم، وبالتالي لم يكن التجديد والنقد في أعمال الوصفيين إلاَّ شكليًّا لم يتعدَّ حدود مصطلحات الوصف.

ثم انتقلنا إلى الحديث عن الاتجاه التوليدي، وميَّزنا فيه بين محاولات جزئية تكتفي بتقديم أحد النماذج التوليدية وتعرض في ضوئه لبعض قضايا اللغة العربية، ومحاولات شمولية تتتبَّع مسار الدرس التوليدي وتطوراته المتلاحقة، راصدين أهم المحاولات الـمُمثِّلة لكلِّ اتجاه على حدة كاشفين عن خصوصيات التلقِّي التي تميِّزه. وختمنا كلَّ ذلك بمبحث تقويمي بيَّنا فيه بعض إشكالات تلقِّي اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية.

أما **الفصل الثامن** فقد تناولنا فيه أهمَّ خصوصيات التلقِّي التي وسمت اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية. مهَّدنا لهذا الفصل بمقدِّمات أساس تضمَّنت عرضاً لأهم المبادئ النظرية والمنهجية التي يقوم عليها هذا الاتجاه، مركِّزين في إبراز أهمِّ تجلياته على كتابات أحمد المتوكل، فكشفنا عن إسهاماته ودورها في إغناء اللسانيات الوظيفية، ثم قفينا على ذلك بمبحث خصَّصناه لإبراز أهمِّ إشكالات التلقِّي في هذا الاتجاه مع التركيز على القضايا ذات الطابع الإبستيمولوجي، وذيَّلنا الكتاب بخاتمة تضمَّنت أهمَّ النتائج التي انتهينا إليها.

وقد سلكنا في هذا العمل منهجاً يقوم على العرض والوصف والمقارنة فالتحليل، ثم التقييم والنقد، وهذا ما استوجب استحضار مجموعة كبيرة من النصوص، قد تثير كثرتها، وطولها أحياناً، انتباه القراء، إلاَّ أنَّ هذا فرضته طبيعة الموضوع؛ إذ كانت حاجتنا ماسَّة إلى الاستشهاد بأقوال اللسانيين، حتى لا يكون كلامنا تقوُّلاً وتمحُّلاً.

إن الهدف من هذا الكتاب، إذن، يندرج ضمن مقام معرفيٍّ مخصوصٍ يروم مراجعة نصيب الفكر العربي من المعرفة اللسانية، وهي مراجعة ستمكّننا من استقراء السياقات التي تحكمت في توجيه تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية؛ حيث لاحظنا بوضوح أنّ معظم الكتابات تفتقر إلى شروط الوعي الإبستيمولوجي بإشكاليات تاريخ العلوم، ومناهجها وتطوراتها.

لا يأبه العديد من اللسانيين ومن المهتمين بالشأن اللساني لمثل هذه القضايا ولا يولونها أهميّةً تُذكر، والحال أنّ تشذيب الثقافة العربية منها من المفروض أن يشكّل أولى الأولويات في اهتماماتهم درءاً لكل التباس، ودفعاً لكل المزعوم والمغالطات التي تحول دون الاهتداء لفهم اللسانيات فهماً سليماً، وهذا ما حاولناه في هذا الكتاب الذي قد يفتح المجال للتفكير مليًّا فيما تعيشه اللسانيات في ثقافتنا المعاصرة من نكوص.

غايتنا إذن، أن نقف وقفة تأنٍّ وتأمُّلٍ ومُساءلةٍ للسانيات في الثقافة العربية، فعلم اللسانيات، كما هو معروف، تنتظمه قوانين وأسس علمية لا يمكن بلوغها إلاّ بالكشف عمّا لابسه من قضايا وإشكالات، وهذا هو القصد من هذا الكتاب الذي نأمل أن يكون لَبِنَةً من لَبِناتِ تجديد الثقافة العربية، وأن ينضاف إلى جهود أخرى سابقة سلكت منحى النقد والتقويم، ونشير هنا على وجه التحديد إلى محاولة الدكتور مصطفى غلفان في كتابه: **اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**[1]، ومحاولة الدكتور عز الدين المجدوب في كتابه: **المنوال النحوي العربي: قراءة لسانية جديدة**. وقد استفدنا كثيراً من هاتين الدراستين[2]، وتوسعنا في الكثير من الأفكار الواردة فيهما.

---

(1) عَرَضَ الدكتور مصطفى غلفان في هذه الدراسة القيّمة لمشروعه **النقدي الإبستيمولوجي**، وقد حاولنا في مجموعةٍ من الدراسات أن نسير على النهج نفسه وأن نطور بعض جوانبه، ونذكر من ذلك: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، **قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات** (كتاب قيد الطبع). كما أنّ بعض الزملاء من جامعات مغربية وعربية (تونس والجزائر وليبيا والأردن والمملكة العربية السعودية...) يشتغلون في الإطار نفسه بتبنّي المنطلقات التأسيسية التي أرسى قواعدها الدكتور مصطفى غلفان.

(2) أفدنا من دراسة الدكتور مصطفى غلفان منهجيّاً في هذا العمل، واستفدنا كثيراً من العُدّة المصطلحية التي صاغها. أما كتاب الدكتور عز الدين المجدوب فهو دراسة نقدية لأعمال =

ومما يجدر ذكره أنَّ إنجاز هذا العمل لم يخلُ من بعض الصعوبات، ومن ذلك شساعة الموضوع، وصعوبة حصر بيبلوغرافيا جامعة مانعة له؛ إذ كان من المفروض أن نتعامل، في الكثير من الأحيان، مع عيّنة من الكتابات، حرصنا كل الحرص على أن تكون ممثّلة لكل اتجاهات البحث اللساني في الثقافة العربية، كما حرصنا على تفادي الانتقائية والإقصاء، خصوصاً عندما نجد أنفسنا أمام كتابات عديدة تصبُّ في الاتجاه نفسه. ومما قد يُلاحظ على هذا العمل أن النماذج الممثّلة لبعض الاتجاهات تنحصر في بعض اللسانيين المغاربة، غير أنَّ التحليل يبيّن أنَّ اختيارنا لم يكن انتقاءً ولا تكريساً للإقليمية الضيّقة في البحث اللساني العربي؛ فتلك النماذج هي التي فرضت نفسها عن جدارةٍ وبكلّ موضوعية.

وفي الختام لا بُدَّ من كلمة عرفان وشكر أزجيها إلى أستاذي الدكتور مصطفى غلفان الذي بثَّ في نفسي عزيمةً وتشجيعاً على إخراج هذا العمل إلى حيِّز الوجود، والشكرُ موصولٌ إلى كل الزملاء الأساتذة على مساعداتهم: الدكتور محمد خطابي، والدكتور حسن حمائز، والدكتور عبد السلام أقلمون، والدكتور حسن خميس الملخ، والدكتور وليد العناتي، والدكتور عزالدين المجدوب، والدكتور أحمد يوسف، والدكتور عزالدين البوشيخي، والدكتور امحمد الملاخ، والدكتور عبد المجيد الزهير، والدكتور البشير التهالي، والأستاذ محمد أسيداه، والأستاذ عبد الرحمن التمارة، والأستاذ نبيل موميد، والأستاذ محمد عماري - والترتيب عفوي - الذين أسهموا في مراجعة مُسوَّدة هذا الكتاب، كما أتوجّهُ بشكر خاص إلى الطالب المُجدِّ أخي عبد العزيز إسماعيلي علوي، الذي عاش معي اللحظات الصعبة في القراءة والمراجعة وضبط النصوص، فإلى كل هؤلاء أُزجي عبارات الودِّ والتقدير.

كما لا يفوتني أن أعبِّر عن خالص الشكر والامتنان للأستاذ سالم الزريقاني الذي وفَّر للكتاب كلَّ الشروط الضرورية ليخرج بهذه الحُلّة الرائعة.

والله من وراءِ القصد

= الوصفيين العرب، وقد وجّهنا في الفصل الذي خصصناه للاتجاه الوصفي على وجه التحديد.

الفصل الأول

اللسانيات في الثقافة العربية:
مُلابسات النشأة

0.1. توطئـة:

لا يمكن فهم الواقع الراهن للسانيات في الثقافة العربية إلاّ «بالاستقراء الدقيق للملابسات التي تحف بعملية الالتقاء بين الثقافتين: الوافدة والمتقبلة؛ لأن من شأن قنوات التقبل أن تشكل المعرفة على نحو ربما انتهى إلى صياغتها صياغة مفارقة لهيئة تشكلها الأولى، لأن استثمارها في مقام جديد يطعمها من رواسب المقام بما يحقق فيها وجها ما من الجدة. ثم إن قنوات تقبل المعرفة موصولة بالسنن المعرفية التي تترسخ في المجتمع فتفتح للمعرفة أفق تقبل بمقتضاه يعرض عن تلك المعرفة أو يقبل عليها، ويسارع إليها أو يحترز منها، ومن ثم تتحدد بحكم تلك الملابسات المسارب التي تبقى وحدها طيعة لتسلكها المعرفة الوافدة»[1].

لهذه الاعتبارات نرى الخوض في تاريخية تكوُّن الخطاب اللساني في الثقافة العربية، وفي ملابساته ضرورياً؛ لأن طرائق التشكُّل الأولى هي التي تتحكم ـ عادة ـ في رسم صُوَر التلقّي، وخصوصاً عندما يلتبس التلقّي ببنية فكرية عامة تُتوارث دون إعمال للعقل أو النقد والمساءلة.

يستوجب استقراء مُلابسات تلقّي الفكر العربي للسانيات مسحاً تاريخيًا يمكّن من سَبْر الوضع القائم والإحاطة بأدقّ تفاصيله. ولتحقيق هذا المسعى، سننطلق من المقاربة التاريخية (التطورية)، وهي مقاربة تمكّننا من النبش في ذاكرة الماضي لوصله بالحاضر؛ وهذا من الجوانب التي ظلّت مُهمّشة في البحث اللساني العربي، رغم أهميتها في الكشف عن الكثير من إشكالات الواقع الحالي للسانيات في

---

(1) حسين السوداني، **أثر فرديناند دو سوسير في البحث اللغوي العربي**، ص17. **(نشير إلى أننا سنكتفي في الإحالات بالإشارة إلى اسم المؤلف والعنوان والصفحة. وسيجد القارئ توثيقاً كاملاً في قائمة المصادر والمراجع. والتشديد في النصوص من عندنا، وإذا كان من المؤلف أحلنا عليه في موضعه).**

الثقافة العربية[2]، «بيد أن إثارة المنظور التاريخي لا يعني البتة الرغبة في العودة إلى الوراء، أو البكاء على الماضي، وتمجيده والتعلق به، كما أن هذا لا يعني إلقاء مشاكل الحاضر وهمومه على الماضي في أشكاله المختلفة ومواقفه المتباينة. إن تناول علاقة اللسانيات بالثقافة العربية الحديثة في بعدها التاريخي يساعدنا على فهم أعمق لما جرى وما يجري الآن وبالتالي استنطاق أدق وأوضح للعلاقة القائمة بينهما»[3].

1.1. بوادر الحركة اللسانية في الثقافة العربية:

يمكننا أن نحصر، على غرار ما فعل مصطفى غلفان[4]، أهم المحطات التاريخية التي هيأت للثقافة العربية فرص الانفتاح على الدرس اللساني في ما يلي:

- النهضة الفكرية العربية الحديثة، وما رافقها؛
- المرحلة الاستشراقية وما رشّحته من أعراف لغوية؛
- إرهاصات تشكُّل الخطاب اللساني الحديث[5].

ولئن اختلفت ملابسات التلقي تلك، فإن بينها وشائج قربى تمكننا من الكشف عن المَناخ المعرفي العام لتلقّي اللسانيات في الثقافة العربية.

1.1.1. النهضة الفكرية العربية:

لاحظ روبنز (*Robins*) أنّ معظم السمات التي تميّز التاريخ المعاصر في

(2) لا نعدم كتابات أشارت إلى هذا الجانب، ومن ذلك: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**. وعبد القادر الفاسي الفهري، خصوصاً كتابه: **اللسانيات واللغة العربية (في جزأين)**. وحلمي خليل في كتابه، **اللغة العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**...

(3) مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين**، ص6.

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) إنّ هذا التحديد ليس نهائياً، فقد اكتفينا بما رأيناه يصبُّ في قنوات موضوعنا ويساعدنا على تلمس أوجه إشكالات تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن الترتيب الذي اعتمدناه إجرائي لا غير؛ لأنّ هذه المراحل متداخلة ويصعب تحديد تاريخ نهاية مرحلة وبداية أخرى.

الغرب، قد نشأت في عصر النهضة، واستمرت دون انقطاع حتى الوقت الراهن، وأنَّ الكثير من تلك السمات كان له تأثير مباشر في الاتجاهات التي اتخذتها الدراسات اللغوية فيما بعد(6). والواقع أنَّ ما لاحظه روبنز، فيما يتعلّق بعصر النهضة في الغرب، يمكن أن نلاحظه من جهتنا بالنسبة إلى عصر النهضة العربية وما صاحبه من ردود فعل كان للجانب اللغوي حظه الوافر منها. وبذلك فإن فهم الإشكالية اللغوية المعاصرة فهماً دقيقاً لا يمكن أن يكون إلاّ بالرجوع إلى مراقبة حركية المجتمع العربي ابتداءً من عصر النهضة إلى اليوم. إلا أننا لن نهتم، بتفاصيل البداية الفعلية لعصر النهضة، وما تثيره من خلافات خارجية يذهب فيها الناس مذاهب غير ذات جدوى فيما يتعلّق بهذا العمل. وعلى هذا الأساس، فإننا سنهتم بالخصوصيات التي وسمت التفكير النهضوي ذات العلاقة بالجانب اللغوي على وجه التحديد.

1.1.1.1. المشكلة اللغوية في المرحلة العثمانية:

عرفت الثقافة العربية إبّان الحكم العثماني درجةً من التقوقع والانكماش لم تشهد لهما مثيلاً عبر تاريخها الطويل، وقد كان الجانب اللغوي من أبرز الجوانب التي جسدت بوضوح التخلف الفكري والانحطاط الثقافي في تلك المرحلة. ويمكن أن نفسر ذلك الركود، على المستوى اللغوي خصوصاً، بإدراك العثمانيين «**للعروة الوثقى**» بين العربي ولغته، وأهمية الوازع الديني في تعزيزها وتوثيقها. كما يمكن أن نفسر ذلك بشعور الأتراك بضعف لغتهم مقارنةً باللغة العربية، وهذا ما حدا بهم إلى إيجاد ستائر عازلة بين العرب ولغتهم ظهر أبرز تجلياتها في غياب وسائل التعليم وندرة الكتب، مما أسهم في قطع أواصر العلاقة الروحية بين العربي وتراثه، «**وزاد الأمر سوءاً أن أدب العصور الزاهية قد نسيته ذاكرة الناس واندرس واندثرت نماذج البيان الأدبي وانمحى ما كان لهذه الثقافة العظيمة من أثر روحي**»(7). وقد وازى تخلف اللغة العربية تخلف الكتابة وفسادها، حيث كان هذا الجانب على قَدْر من «**الانحطاط والركاكة يتصل بأساليب عصر الانحطاط (...) فالإنشاء**

---

(6) يُنظر: ر.هـ. روبنز، **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**، ترجمة أحمد عوض، ص165.

(7) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد، ص102.

في مطلع القرن الماضي سقيم لا يجري على قواعد اللغة وعلومها، بل فيه من العامية والرطانة والأعجمية ما يجعلنا في سأم وملل من تناول تلك النصوص التي لا تبين فيها لغة معربة ولا عبارة صحيحة»[8].

ويكفي للاستدلال على تخلف الثقافة العربية إبان المرحلة العثمانية أن نشير إلى أن كتب تاريخ الأدب المهتمة بالجانب الفني تهمل عصر السلطة العثمانية وتتجاوزه، وتعتبر السُّيوطيّ (849-911هـ/ 1445-1505م) آخر صوت لغوي قوي يناقش المشكلة اللغوية.

2.1.1.1. إرهاصات التغيير

شكّلت حملة نابوليون بونابارت (*Napoleon Bonaparte*) (1769-1821م) على مصر (1798-1801م) البداية الفعلية لانفتاح الثقافة العربية على الثقافة الغربية، كما كانت إيذاناً بتحولات جذرية عميقة مهّدت للتخلص من ضائقة الاستبداد العثماني. ويمكن أن نلخص أهم التحولات التي كان لها علاقة بالجانب اللغوي في مسألتين جوهريتين:

أ ـ **الإحساس بأهمية الماضي الحضاري**: وقد حفّز على ذلك تمكُّن جان فرانسوا شامبليون (*Jean-François Champollion*) (1790-1832م) من فكّ رموز الحروف الهيروغليفية (المصرية القديمة)، حيث «فتح أمام المصريين الطريق لمعرفة عظمتهم الحضارية التي تبعث فيهم التعالي على الأتراك والاستيلاء على المماليك، بل واحتقارهم وازدرائهم»[9]. فكان ذلك بداية بوادر التحول التي عرفتها الثقافة العربية.

ب ـ **تنامي الشعور القومي**: انصب الاهتمام على هذا الجانب لأهميته في وصل الحاضر بالماضي، والمفاخرة بالإرث الحضاري، واعتباره الذخيرة الروحية للأمة واستتباب الوعي القومي، والشعور بالجوانب القومية الموحدة، سواءً أكانت عرقية أم لغوية أم ثقافية[10]. فشكّلت هذه الأسس مرتكزات السياسة والفكر

---

(8) رياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث**، ج1، ص24.

(9) رفاعة رافع الطّهطاويّ، **الأعمال الكاملة**، الجزء الأول: «التمدن والحضارة والعمران»، دراسة وتحقيق محمد عمارة، ص15.

(10) يمكن أن نستشفّ بعض مظاهر الاهتمام بهذا الجانب في أحد خطابات الجغرافي =

والمجتمع. واستأثر الإصلاح اللغوي باهتمام زائد؛ لأن اللغة هي وعاء الحضارة ولأن ثورة التجديد تبدأ من اللغة وطرائق دراستها واستخدامها[11].

اعتُبرت المشكلة القومية خلال القرن التاسع عشر، إذن، أولى الأولويات، وقد زاد من تعميق فكرة القومية العربية، كونها جاءت «**موازية في نشوئها لقيام القوميات الأخرى كالأرمينية واليونانية وغيرها، وكان ظهورها جزءا من الحركة العامة الداخلية التي تهز جسم الكيان العثماني المريض**»[12].

غايتنا من الاهتمام بالمشكلة القومية أن نبيّن أنّ الإشكالية اللغوية تهيّأت لها ظروف مواتية لجلب اهتمامات الباحثين النهضويين، حيث كان الشعور بالقومية دافعاً مباشراً للاهتمام بهذه القضية. ومن ثمّ نتساءل: ما هي الانشغالات اللغوية التي استأثرت باهتمام اللغويين النهضويين؟ وما هي مرجعياتهم؟ وكيف ستؤثّر في مسار الوعي اللغوي العربي؟

3.1.1.1. جوانب من تمظهرات الإصلاح اللغوي النهضوي

ارتبطت جوانب الإصلاح اللغوي، كما أسلفنا، بالمسألة القومية، فكان طبيعيًا أن يسعى اللغويون إلى إعادة الاعتبار للغتهم، وبعث الروح فيها من جديد، حتى تستجيب لمقتضيات الحضارة الحديثة. وقد حمل لواء الإصلاح ثلة من الباحثين الذين عملوا في إطار فردي أو إطار جماعي تحت سقف المجامع اللغوية.

= الفرنسي جومار (Edem François Jomard) (1777-1862م)، وهو من علماء الحملة الفرنسية كُلِّفَ بالإشراف على نشر كتاب *Description de l'égypte* **وصف مصر**. كان «جومار يتحدث إلى أعضاء البعثة العلمية المصرية، وفيها الطّهطاوي - في باريس - فيذكّر المصريين بأمجادهم القومية والحضارية، ويدعو هذه النخبة المثقفة إلى أن تجعل من حاضر مصر ومستقبلها الامتداد لذلك التراث العريق فيقول: «**أمامكم مناهل العرفان، فاغترفوا منها بكلتا يديكم... اقتبسوا من فرنسا نور العقل الذي رفع أوربا على أجزاء الدنيا، وبذلك تردون إلى وطنكم منافع الشرائع والفنون التي ازدان بها عدة قرون في الأزمان الماضية. فمصر التي تنوبون عنها ستسترد بكم خواصها الأصلية، وفرنسا التي تعلمكم وتهذبكم تفي ما عليها من الدين الذي للشرق على الغرب كله**». (نفسه، ص15).

(11) زكي نجيب محمود، **تجديد الفكر العربي**، ص205.

(12) لطيفة حليم، «الاتجاه البراغماتي»، **مجلة عالم الفكر**، ص224. (نشير إلى أننا نضعُ عناوين المقالات بين مزدوجين تمييزاً لها عن عناوين الكتب).

إنّ اللحاق بالغرب المتقدم استوجب الاطّلاع على العلم المادي الغربي، وهذا مطلب لا يمكن أن يتحقق إلاّ بالترجمة عن اللغات الغربية، فشكّلت قضية الترجمة ومشاكلها أحد الاهتمامات البارزة عند النهضويين، وخصوصاً ما تعلّق من ذلك بإيجاد المقابلات العربية التي تعبّر عن اللفظ الأجنبي تعبيراً دقيقاً، فكانت القضية التي استأثرت باهتمام النهضويين **قضية معجمية** بالأساس.

ولمّا كان المُعجم أحد الأسس المكينة التي يمكن أن تنطلق منها عملية الإصلاح، فقد حظي بعناية واهتمام كبيرين، من خلال الاهتمام بالجانب الجمالي للغة العربية، في محاولة جادة لتخليصها من رواسب عصر الانحطاط، والعودة بها إلى سالف عهدها، وهذا ينمّ عن إدراك عميق لدور اللغة الفاعل في حياة الأمة. ومن اللغويين الذين ركّزوا على هذا الجانب: أحمد فارس الشّدياق (1804–1887م) وبطرس البستاني (1819–1883م) وإبراهيم اليازجي (1847–1906م) وأحمد الشرتوني (1849–1912م) وغيرهم، الذين أولوا عنايةً كبيرةً **لتنسيق المُعجم وترتيب مواده** ترتيباً سهلاً يسيراً يمكّن الباحث من الوصول إلى المعنى المُراد.

وتُظهر القراءة الفاحصة لمعاجم النهضويين معرفتهم العميقة واطّلاعهم الواسع على المعاجم القديمة، وطرائق وضعها وتصنيف موادها، وهذا ما نلمسه في عمل أحمد فارس الشّدياق: **الجاسوس على القاموس** الذي انتقد فيه معاجم التراث، ورأى أنها لم تعد تستجيب لمتطلبات العصر؛ لأنّ القدماء، في نظره، **قد صنفوا ونفعوا وأفادوا، غير أنهم ألفوا كتبهم على حسب أفهامهم وأذهانهم، وأفهام أهل زمانهم، فاختصروا وأوجزوا، وأشاروا ورمزوا وأنه لا عيب عليهم في ذلك**[13].

نجد في هذه الإشارات ما يفيد أن أحمد فارس الشّدياق يقدّر جهود النحاة الذين ألفوا على قدر أفهامهم وأفهام أهل زمانهم، وهو ما يعني ضمنياً ضرورة تغيير طرائق التأليف لاختلاف الزمن واختلاف الأفهام، ولاختلاف مقتضيات العصر ومتطلباته.

إلى جانب اهتمام النهضويين بقضايا المُعجم والترجمة فقد اهتموا أيضاً،

(13) أحمد فارس الشّدياق، **الجاسوس على القاموس**، ص3. يمكن الاطّلاع على أفكار الشّدياق اللغوية في كتاب محمد علي الزركان، **الجوانب اللغوية عند أحمد فارس الشّدياق**.

بقضايا تعليم اللغة العربية، خصوصاً بعد انتشار التعليم على نطاق واسع، مما فرض البحث عن **مناهج جديدة** تستجيب لحاجات النشء. ولتحقيق هذا المسعى انصبت عنايتهم على تيسير العربية متناً، وقواعد كتابة، وعلى استنكار العلل النحوية. وزاد من الاهتمام بقضايا التيسير اطّلاع بعض اللغويين على طرائق التأليف عند الغربيين، كما هو الحال بالنسبة إلى رفاعة الطّهطاويّ (1801-1873م) في كتابه **التحفة المكتبية** (1868م)، الذي ألفه بأمر من علي باشا مبارك (1823؟-1893م)، حين تولّى نظارة ديوان المدارس وطلب منه «**تأليف رسالة في النحو سهلة المأخذ لدراسة المدارس الخصوصية والأولية**»[14].

ألّف الطّهطاويّ كتابه «**على نمط مؤلفات الفرنسيين في النحو التي أعجب بها إعجابا أثناء بعثته إلى فرنسا فخرج فيه على طريقة معاصريه من علماء الأزهر في الشروح والحواشي والتعليقات والتقريرات، فجاء الكتاب بسيط العبارة سهل العرض، ليس له متن أو شرح كما استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية**»[15].

وقد وجد الطّهطاويّ عند أستاذه الشيخ حسن العَطّار (1776-1835م) ما هيّأ له الفرصة للثورة على مناهج التأليف التقليدية؛ فقد كان هذا الشيخ يميل إلى وضع شروح تعليمية مختصرة مختلفة عن المعهود والمألوف[16].

---

(14) رفاعة رافع الطّهطاويّ، **التحفة المكتبية**...، ص 3.

(15) حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص60.

(16) قد يكون من الصعب الجزم أن بداية التيسير كانت مع الطّهطاويّ، أو أنها ظاهرة نهضوية، لأن البحوث التي تؤرخ للنحو العربي تلاحظ أن الغاية التعليمية كانت من الأسباب الرئيسة لوضع النحو العربي، خصوصاً بعد اعتناق غير العرب الإسلام. وتظهر الغاية التعليمية في التعاريف التي أعطيت للنحو، ومن ذلك تعريف ابن جنّي: «انتحاء سمت كلام العرب... ليلحق...». إنّ استغلاق النحو وتوعر طريقه حتى على النحاة أنفسهم أدى إلى ظهور ردود فعل تمثّلت في تخليص النحو من مُستغلقاته. وقد ظهر ذلك بشكل جليّ خلال القرن الهجري السابع، حيث ظهرت موجة تصدح بالتيسير عبّرت عنها المتون والمنظومات النحوية التي تروم إيصال مبادئ النحو وتسهيل معرفتها، ومن أشهر تلك المتون، **ألفية ابن معطي** (ت 628هـ)، **والكافية** لابن الحاجب (ت646هـ)، **والكافية الشافية والألفية والتسهيل** لابن مالك (ت 672هـ)، **والآجرومية** لابن آجروم (ت 723 هـ)، **وشذور الذهب** لابن هشام (ت 761هـ)... وقد ظهرت محاولات التيسير من جديد إبّان عصر النهضة نتيجة للأوضاع التي عرفتها مرحلة ما قبل النهضة، فمرحلة النهضة، ثم تتابعت تلك المحاولات إلى يومنا =

ويمكن اختصار أهم ما تميَّز به كتاب الطَّهطاويّ من جهة **تيسير النحو وتجديده** في المسائل الآتية[17]:

● تضمَّن الكتاب لأغلب أبواب النحو التي يحتاجها الدارس في دراسته للإلمام بالقواعد النحوية، وقد عرضت الأبواب الموضوعات بطريقة سهلة مباشرة ومتحررة، إلى حد كبير، من الأساليب والطرائق المألوفة في كتب النحو التي كانت سائدة في ذلك الوقت؛

● استخدام وسائل إيضاح كالحروف الكبيرة في كتابة عناوين الأبواب والفصول والمصطلحات النحوية، لجذب انتباه الدارس للفرق بين المصطلح النحوي وتعريفه، هذا بالإضافة إلى استخدامه الجداول لتلخيص القواعد النحوية ليسهل حفظها، وهي وسيلة لم تعرفها كتب النحو السابقة. وقد بلغت هذه الجداول أربعين جدولاً في كتاب لم تتجاوز صفحاته إحدى وسبعين ومائة صفحة؛

● ابتعاده عن الخلافات النحوية، وتعدد الآراء التي تشتِّت الذهن، وعدم الاستطراد والتعلُّق بأوهى الأسباب، والتكلف في صناعة الأمثلة، وهو ما كان سائداً في ذلك الوقت.

كل ذلك جعل كتاب الطَّهطاويّ يستجيب لمتطلبات العصر ومقتضياته. واهتمت كتابات أخرى بفئة الطلاب الجامعيين، وهذا ما نلمسه في كتاب: **الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية** لحسين المَرْصَفي، وهو كتاب فيه: **فقه اللغة، والصرف، والنحو، والبلاغة، والعروض، والإملاء...**[18].

= هذا، ومن ثم نستنتج أنَّ قضية التيسير من القضايا المتواترة في الثقافة العربية، وإنْ اختلفت مظاهرها وأسبابها كما سنرى. يمكن تعقب محاولات إصلاح وتيسير النحو في كتاب عبد الوارث مبروك سعيد في **إصلاح النحو العربي: دراسة نقدية**.

(17) يُنظر: إبراهيم السيد، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية**، ص42-43.

(18) حسين المَرْصَفي، **الوسيلة الأدبية**، حقَّقه وقدَّم له عبد العزيز الدسوقي، ص34. والمؤلَّف بحسب ما جاء في تقديم الدكتور عبد العزيز الدسوقي للكتاب: «ظاهرة باهرة من الظواهر العلمية والأدبية في مصر، في القرن التاسع عشر. والكتاب نقطة تحول في مجال النقد والدراسة الأدبية في هذا القرن أيضا، أثر تأثيرا عميقا في الحياة الأدبية والفكرية، وشكل ذوق رواد النهضة الأدبية والفكرية في مصر». ص11.

ويظهر من تتبُّع الكتاب أن المَرْصَفي عمد إلى بعض المداخل النظرية، التي ركّز فيها على بعض التعريفات الموجزة مثل تعريف **اللغة**[19] و**الصرف**[20] و**الاشتقاق**[21] و**النحو**[22]... كما عمد الكاتب إلى التركيز على الأمثلة التوضيحية. وقد أومأ المَرْصَفي في أكثر من سياق إلى بعض عيوب الطرائق التقليدية في التعليم[23]، كما ذكر بعض المعوّقات الأخرى **ككثرة التأليف في الفن الواحد، وتكليف الطالب أن يقرأ جميع تلك المؤلفات**[24] **وحمل المتعلم على التطبيق قبل المعرفة**[25].

إنَّ هذه المعوّقات جعلت المَرْصَفي يرى من الواجب «**ديانة وعقلاً تدارك هذا الخلل، واختيار أقرب الطرق ومثلاها؛ لتصل طلبة العلم إلى حقيقة المعرفة، ويعود لهم شرف العلماء، ويظهر عليهم رونق التهذب، وجمال السيادة ويكونوا قد حفظوا جوهرة العقل...**»[26].

تلك إشارات تكشف عن بعض جوانب التيسير والتجديد في عمل المَرْصَفي. وبذلك يكون هذا العمل حلقةً مهمةً في تطور التأليف العربي، فهو انتقال من

---

(19) «علم يبين صور الألفاظ وتعيينها للأشياء، التي يفهمها العالم بوضعها لها».

(20) «علم يبين صيغ الألفاظ وكونها أصولا وزوائد متبادلة الحروف وكيفية النطق بها».

(21) «علم يبين جعل بعض الألفاظ أصولا وتفريع بعض آخر عنها».

(22) «علم يبين أحوال أواخر الكلمات عند تركيبها، وتقديم بعض الكلمات عنده على بعض، جوازا ووجوبا، وحذف بعض، وذكر بعض وجوبا وجوازا».

(23) يقول المَرْصَفي: «... فقد تصفّت الحلوم وتهذبت وأمكنت من نفسها، فلا معطل عن سرعة تحصيلها إلا سوء طريقة التعليم والغفلة عن المعوقات التي يجب اجتنابها والحذر من الوقوع فيها، فمن المعوقات: المناقشة قبل فهم الأصل فربما تسمع المعلم يقول: قال المؤلف كذا وكذا، فقبل أن يفسر ألفاظه ويبين الغرض منها يقول: وفيه شيء أو بحث، أو إشكال، أو اعتراضات، إلى غير ذلك من الألفاظ، ومنها نقل عبارات الكتب الكبيرة في الكتب الصغيرة عند تفهمها، ويجمع الناقل تلك النقول في كتاب ويسميه حاشية، وربما صعب عليه نفسه بعض ما ينقله فيكون التلميذ كمن يتعلم السباحة في نهر صغير، فيكلف أن يخرج إلى البحر يقطعه بالسباحة». حسين المَرْصَفي، **الوسيلة الأدبية**، ص213-214.

(24) «لأن الطالب إذا تكرر استماعه للمسألة الواحدة مل وانصرف ذهنه». المرجع السابق، ص214.

(25) المرجع السابق، ص214.

(26) المرجع السابق، ص215.

مرحلة القواعد والضوابط والمتون والحواشي، إلى مرحلة الثقافة الواسعة والتذوق البصير[27].

ونظراً إلى أهمية التيسير، ودوره الفاعل في إحياء التراث النحوي العربي وتمكين الناشئة منه، اتخذت الفكرة طابعاً رسمياً، ومثال ذلك ما قرَّرته وزارة المعارف المصرية[28]. ثم استمرَّت محاولات التيسير بشكل متواتر في الثقافة العربية، على أنَّ ما يميِّز المحاولات التي أعقبت محاولتي المَرْصَفي والطَّهطاوي، سيرها على الخط الذي رسماه: **خط التيسير بالنسبة إلى الطلاب المبتدئين في عمل الطَّهطاوي، وخط علاج المشاكل اللغوية بالنسبة إلى طلاب المراحل العليا عند المَرْصَفي.**

ومع بداية القرن المنصرم نحت محاولات الإصلاح منحىً مغايراً بتركيزها على نقد النحو العربي، بيد أن معظم تلك الكتابات لم تتعد حدود الملاحظات الجزئية. وقد ظل الأمر على ما هو عليه إلى حدود النصف الثاني من الثلاثينيات وعلى وجه التحديد إلى سنة 1937م؛ حيث كان للثقافة العربية موعد مع ظهور كتاب إبراهيم مصطفى **إحياء النحو**، وهو أول مقاربة نقدية شاملة للتراث النحوي العربي، سيستمر حضورها في الثقافة العربية عند بعض الباحثين الذين سيرددون الكثير من آرائه. فما هي أهم الخصوصيات التي ميَّزت هذه التجربة؟[29].

اهتمت المحاولات التي سبقت **إحياء النحو** بإصلاح النحو وتيسيره بشكل

---

(27) مبروك سعيد عبد الوارث، **في إصلاح النحو العربي**، ص66.

(28) فقد شُكِّلت عام 1930م. «لجنة من كبار أساتذة النحو والأدب للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، واقتراح قواعد جديدة، على أن لا يمس عمل اللجنة أصلا من أصول اللغة، ولا شكلا من أشكال الإعراب والتصريف. فلم تمس اللجنة أصلا من الأصول، وتخيرت من مذاهب القدماء أقربها إلى العقل الحديث وأيسرها على الناشئين، وحاولت أن تخلص النحو من فلسفته التي قامت على التعليل والافتراض، ومن قواعده ومصطلحاته الصرفة، وأن تربطه بالأدب والاستعمال الحسي». لطيفة حليم، «الاتجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص232. [تُنظر: ص232-233 من المقال للاطِّلاع على بعض اقتراحات اللجنة في مجال النحو].

(29) نعرض لأهم خصوصيات هذه التجربة لتميُّزها ولتأثيرها الملحوظ في مجموعة من التجارب اللاحقة.

يتيح للناشئة تعلُّم أصوله بيسر وفي غير تكلف. أما إبراهيم مصطفى فقد كان همه تغيير منهج البحث النحوي وتغيير أصوله(30).

وقد بنى إبراهيم مصطفى محاولته على أسس واضحة المعالم تقوم على طرح الفكرة ونقدها ثم إعطاء البديل الأوفق. ويمكن أن نلخص مرتكزات الإصلاح عنده فيما يأتي:

- نقد تعريف النحو كما ورد عند النحاة، واستعاضته عن ذلك بتعريف آخر.

- سعيه إلى استبعاد الشوائب الفلسفية عن النحو والمتمثِّلة في نظرية العامل وما يترتب عليها، ولذلك ينتقد أعمال النحاة في الإعراب ويرى أن «**أساس كل بحثهم فيه أن 'الإعراب أثر يجلبه العامل'**»(31).

إنَّ النحاة شُغلوا كثيراً بدراسة حركات الإعراب، لكن ما يُعاب عليهم ـ بحسب إبراهيم مصطفى ـ أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته. وقد حاول أن يتدارك عن آراء القدماء بالبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية، وعن أثرها في تصوير المعنى. وهو ما يمكن أن يقينا من اضطراب النحاة، وأن يكون حكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة إذ لم

(30) يقول: «أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها... اتصلت بدراسة النحو في كل معاهده الذي يدرس فيها بمصر، وكان اتصالا طويلا وثيقا، ورأيت عارضة واحدة لا يكاد يختص بها معهد دون معهد، ولا تمتاز بها دراسة عن دراسة، هي التبرم بالنحو والضجر بقواعده وضيق الصدر بتحصيله...كانت الخصومة قاسية هادئة بين طبيعة التلميذ وبين هذا المنهاج والقائمين عليه... ولكن طبيعة التلميذ الصادقة في إباء هذه القواعد، والتململ بحفظها، لم تخف شهادتها، ولم يستطع جحدها، فكانت ثورة على المنهاج وأصحابه، قد كان في هذا الشهادة الصريحة بفشل هذا النحو أن يكون السبيل إلى تعلم العربية والمفتاح لبابها. ولقد بذل في تهوين النحو جهود مجيدة... على أنه لم يتجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، فيسأل: ألا يمكن أن تكون الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية». إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، صص: أ ب ج د.

(31) المرجع السابق، ص22.

يتساءل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ما تشير إليه من معنى[32]. وهو بذلك يركز على الجوانب المعقدة في النحو، ويسعى إلى تيسيرها وتمكين المريدين منها، وهذا منطلقه وغايته[33].

لقد اهتدى إبراهيم مصطفى من خلال بحثه عن معان للعلامات الإعرابية إلى:

- أن الرفع علم الإسناد، والدليل أن الكلمة يتحدث عنها؛
- أن الجر علم الإضافة؛ سواء أكانت بحرف أم بغير حرف؛
- أن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة؛
- إن علامات الإعراب في الاسم لا تخرج عن هذا إلا في بناء، أو نوع من الإتباع[34].

وهكذا جاءت فصول كتاب **إحياء النحو** للاستدلال على تلك النتائج وتفصيل القول فيها، ومن أهم ما انتهى إليه:

- الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل من أصلها، وإلغاء ما يترتب عليها من تقدير وتعقيد؛
- التوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، واعتبار كل واحد من هذه المرفوعات «مسنداً إليه»، وليس هناك ما يدعو إلى تفريقها؛

(32) المرجع السابق، ص41-42.

(33) وقد عبّر عن منطلقاته وأهدافه بالقول: «لقد تميز عندي نوعان من القواعد، نوع لا تجد في تعليمه عسرا ولا في التزامه عناء... وذلك كالعدد... ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه... كرفع الاسم أو نصبه... ثم رأيت علامات العدد تصور جزءا من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم ويدركه السامع حين يسمع. أما علامات الإعراب فقلْ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى، وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع... ألهذه العلامات الإعرابية معان تشير إليها في القول؟ أتصور شيئا مما في نفس المتكلم، وتؤدي به إلى ذهن السامع؟ وما هي هذه المعاني؟». (نفسه، **إحياء النحو**، ص د-هـ).

(34) المرجع السابق، ص و - ز.

- إنكاره أن تكون الفتحة علم إعراب جعله يشكك في كل المفاعيل، ويرى أنها قائمة على التأويل والتقدير والإضمار وتعبر عن اضطراب؛

- رفضه تقسيم علامات الإعراب إلى علامات أصلية وعلامات فرعية، لعدم وجود حاجة تدعو إلى هذا التفصيل والتطويل. وهو ما جعله يعتبر الأسماء الستة وجمع المذكر السالم لا تعرب بالحروف، وإنما تعرب بحركات طويلة. وقد لاحظ أن المثنى يشذ عن رأيه، غير أنه يفسر هذا الشذوذ بغرابة باب التثنية[35]؛

- عرضه للتوابع كما ذكرها النحاة: العطف، والنعت السببي، والخبر... ومما انتهى إليه أن التوابع هي النعت والبدل لا غير، ويدخل في النعت خبر المبتدأ.

- انصرافه عما قرّره النحاة بخصوص التنوين.

هذه أهمّ الأصول والمبادئ التي أقام عليها إبراهيم مصطفى كتابه **إحياء النحو، وكان هدفه من ذلك تخليص النحو من الشوائب الفلسفية، ونزع تلك الهالة التي ظلّت تُعطى لآراء النحاة من خلال نقدها وإمعان النظر فيها.**

وليست غايتنا هنا الوقوف على آراء الرجل بغية تقييمها[36]، بل كل غايتنا تبيين أن الإحياء كما تصوّره إبراهيم مصطفى **«ربما كان بمعنى من المعاني من حيث طرحه لقضية اللغة والنحو والدعوة إلى البحث فيها بعيدا عن الفلسفة والعلل المنطقية وكذا من حيث اكتشاف أوجه القصور في النظرية اللغوية التقليدية التي اكتسبت هيبة واحتراما بمرور الزمن، ولكن هذا الإحياء رغم هذه الدعوة الواضحة إلى إعادة النظر في درس العربية انتهى إلى الإبقاء على الجانب التعليمي وحده، وإبرازه بغض النظر عن الأصول ومنهج البحث في الفقه، وهذا كله لا يدخل في باب التجديد الذي يقوم على أصول جديدة ومنهج جديد ونظرية جديدة»**[37].

---

(35) يقول: «فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها». المرجع السابق، ص 113.

(36) اهتمت مجموعة من الكتابات بتقييم تجربة إبراهيم مصطفى ومنها محاولة محمد عرفة في كتابه **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**، القاهرة، 1937م. ومن الكتابات الحديثة الجادّة كتاب عز الدين المجدوب **المنوال النحوي العربي**.

(37) حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص 65.

لذلك ظلّ الكتاب بعيداً عن تحقيق هدفه المتمثّل في **تغيير منهج البحث النحوي للغة العربية.**

2.1.1. المرحلة الاستشراقية

إذا كانت الثقافة العربية قد عرفت أول ملامح التحديث اللغوي على يد بعض اللغويين النهضويين من أمثال إبراهيم اليازجي ورفاعة الطّهطاوي وجرجي زيدان (1861–1914م)، فإنّ أبواب التحديث لم تُفتح على مصراعيها إلا بعد انتداب مجموعة من المستشرقين للتدريس في الجامعة المصرية (1907م) من أمثال: **برجشترايسر، وجويدي، وليتمان**، وغيرهم...، فكانت الفرصة مواتية بشكل أكبر للاطّلاع على مبادئ علم اللغة في مفهومه الجديد، وهي الدعوة التي حملتها كتابات أغلب المستشرقين، كما يظهر، مثلاً، في كتاب برجشترايسر **التطور النحوي للغة العربية**[38]، الذي ضمّ بين دفتيه مجموعةً من الإشارات التي تنبّه المتلقّي إلى الفائدة المجتباة من هذا النوع من الدراسة، يقول: «**إن النظر إلى اللسان العربي من وجهة تاريخية له فائدتان: أولهما إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى هي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربي على العموم بأسهل وجه. ذلك أن علم اللغة الغربي له طرقات السؤال والبرهان بعيدا عن تعليم اللغات العادي في المدارس**»[39].

ولئن سارت الدراسات الاستشراقية، بوجه عام، على هذا المنوال، فإنّ الجدير «بالتسجيل هنا أن هذا الرجل كان سباقا إلى التعريف بالمنهج الناشئ وقتئذ في البحث اللغوي الغربي (...) بدأ برجشترايسر محاضراته مشيرا إلى أن ثمة أكثر من وجهة نظر لدراسة اللغة العربية وهي: الوجهة التاريخية، والوجهة التاريخية المقارنة، والوجهة النظامية. وقد ارتبطت الوجهتان الأولى والثانية بعلم

---

(38) برجشترايسر، **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، 1402/ 1982م. والكتاب عبارة عن محاضرات الغاية منها التعريف بالمنهج التاريخي، وهذا ما نقرأه في مقدّمة الكتاب: «إن الغرض من محاضراتي التي سألقيها عليكم هو درس اللسان العربي من الوجهة التاريخية، أي من جهة نشأته وتكونه وأصول حروفه وأبنيته وأشكال الجملة فيه، والتغيرات التي وقعت فيه مع توالي الأزمان».

(39) المرجع السابق، ص4.

اللغة التاريخي، وعرفنا في الأوساط الفكرية في الشرق العربي مع بحوث ودروس بعض المستشرقين أمثال ولفنسون ودي رعد وفيشر وإنو ليتمان وجويدي ونيلينو وشاده وقد درّسوا كلهم باللغة العربية. أما الوجهة النظامية المشار إليها، فهي التي سترتبط بالمنهج الوصفي أو البنيوي كما نصطلح على ذلك اليوم»[40].

ويميِّز برجشترايسر بين الوجهتين التاريخية والنظامية بشكل أكثر دقةً بقوله: **«الوجهة النظامية قريبة من الصرف والنحو العاديين. ويكمن الاختلاف بينهما في أن الوجهة النظامية علمية محضة لا عملية، وذلك أنه لا رعاية فيها إلى هل يجوز أن يقال كذا وكذا، بل يكتفي بإثبات الموجود حقيقة في السماع دون التفريق بين المقبول والمردود»**[41].

نلمس في حديث برجشترايسر عن المنهج التاريخي، ثم مقارنته بالمنهج البنيوي، فيما بعد، تأثراً واضحاً، وفهماً دقيقاً لـ«جملة الأفكار الأساسية في اللسانيات الحديثة التي أصبحت متداولة في بداية العشرينيات من هذا القرن [نقصد القرن XX]. إنَّ ألفاظاً مثل 'النظامية' وعبارات من قبيل 'لا رعاية إلى أن يجوز' و'إثبات الموجود' و'دون تفريق بين المقبول والمردود' وما شابه ذلك لا علاقة لها البتة بالوجهة السائدة في الدراسات النحوية التقليدية آنذاك، وإنما ترتبط أساساً، كما هو معروف، بالدرس اللساني الذي أرسى معالمه وأسسه الجديدة دو سوسور»[42].

ولم تكن أهمية النحو ومكانته في ثقافة العرب لتخفى على بعض المستشرقين، فقد استوقفت ظروف نشأته الكثير منهم، ومما أثار انتباههم، بشكل خاص، سرعة اكتمال العلوم اللغوية العربية قياساً إلى حضارات أخرى، فاستكثر بعضهم على النحو العربي ذلك النضج والاكتمال الذي عبَّر عنه كتاب **سيبويه**، وهذا صنيع بروكلمان، الذي ربط بين التراث النحوي العربي والنحو الهندي[43].

مهَّدت الدراسات الاستشراقية إذن، لمجموعة من أوجه التعامل حيال الظاهرة

---

(40) مصطفى غلفان، **اللسانيات والثقافة العربية الحديثة**، ص11.

(41) برجشترايسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص3.

(42) مصطفى غلفان، **اللسانيات والثقافة العربية الحديثة**، ص12.

(43) كارل بروكلمان، **فقه اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب.

اللغوية، حيث تعرّف الباحثون العرب على أهم المقاربات في مجال الدراسات التي سادت في الغرب؛ وخصوصاً ما تعلّق من ذلك بالدراسات التاريخية ـ المقارنة بين الألسن، عقب اكتشاف اللغة السنسكريتية[44]، فتدعمت بهذا الاكتشاف حجيّة المقارنات بين اللاتينية واليونانية، وهذا ما جعل الاتجاه التاريخي، والمقارنة بين اللغات السمة البارزة التي وسمت لغويات القرن التاسع عشر.

هذه أهم سمات الاستشراق اللغوي التي طبعت الثقافة العربية إبّان هذه المرحلة، وهي العوامل التي سيكون لها عميق التأثير في مناحي التفكير اللغوي في المراحل اللاحقة، وذلك ما سنفصل القول فيه لاحقاً.

3.1.1. إرهاصات تشكُّل الخطاب اللساني الحديث:

1.3.1.1. الاتجاه التاريخي ـ المقارن

لم يكن تشبُّع لغويي عصر النهضة بالتراث اللغوي العربي، وببعض القضايا المرتبطة به، كالمعجم والتيسير...، ليحول دون انفتاحهم على بعض الاتجاهات اللغوية التي كانت معروفة في الغرب آنذاك، وبصفة خاصة الاتجاه التاريخي- المقارن.

لقد ظهرت ملامح هذا الاتجاه في كتابات بعض النهضويين من أمثال إبراهيم اليازجي، ورفاعة الطّهطاويّ وجرجي زيدان... وغيرهم. ألقى اليازجي منذ سنة 1881م محاضرة بعنوان: **«أصل اللغات السامية»**[45]، وقف فيها على حدود الأصل

(44) يُؤرّخ لبداية الدرس المقارن باكتشاف اللغة السنسكريتية على يد وليام جونز 1768م، والمُلاحظ أنّ الثقافة العربية عرفت بعض ملامح المقارنة خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وخصوصاً في بلاد المغرب والأندلس، وكان ذلك على يد علماء يهود، ومن أشهر هؤلاء يهودا ابن قريش وابن بارون صاحب كتاب: **الموازنة بين اللغة العبرية واللغة العربية** الذي خصّصه للمقارنة بين اللغتين من جانبَي اللغة والنحو، كما اهتمّ ببيان أوجه الشبه والخلاف بين اللغتين. غير أنّ هذه المحاولات انقطع عنها السند ولم يُنتبه إليها لأسباب كثيرة. حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية وسلطة النموذج**، بحث غير منشور.

(45) إبراهيم اليازجي، **مجلة المقتطف**، ج6، السنة السادسة، 2 تشرين الأول 1881م، ص324-329. نقلاً عن رياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج1، ص49.

المشترك الذي يجمع العربية والعبرية والآرامية[46]. ويظهر المنهج التاريخي في عمل اليازجي واضحاً في تركيزه على تصنيف اللغات بحسب قرابتها ووجود لغة أصل لكل أسرة على حدة.

كما تتجلى ملامح التأثر بالمنهج التاريخي ـ المقارن واضحةً عند الطُهطاوي[47]، من خلال محاولته تصحيح بعض الاعتقادات المغلوطة التي كانت مستشرية بين أبناء قومه، وخاصة في الأزهر. ويقوم أساس التمييز الذي أرساه على اختلاف اللغة العربية عن اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات، ومن ثم لا يجوز الحكم على لغة من اللغات انطلاقاً من لغة أخرى بسبب اختلافهما. وبذلك يكون التمييز الذي يقيمه مبنيًا على المقارنة. ويعقد الطُهطاويّ في سياق آخر مقارنةً بين اللغتين العربية والفرنسية من خلال حديثه عن المحسنات البديعية في اللغتين ويقارن بينها[48]. وهي مقارنة يمكن أن تقوم على أكثر من مستوى، فهو لا يتوقف

(46) «وإذا اعتبرت العبرانية مثلا مع العربية لم تجد بين ألفاظ اللغتين فرقا يزيد كثيرا عما بين لغة هذيل مثلا ولغة أسد. . .»، و«كل طائفة من اللغات مهما تبدلت هيئاتها وتعددت فروعها في الظاهر، فالأصل متحقق في كل واحد من تلك الفروع، مستصحب في جميعها على السواء. . .»، ويعزو ما يعتور ذلك الأصل من التباين وتفرّق اللهجة إلى «تفرق المنتحلين له وطول انقطاع بينهم، مع ما يضاف إلى ذلك من تلون الشؤون وتعاقب الأحقاب». ورغم هذا التباين، فإنَّ المناسبة ـ كما يرى اليازجي ـ باقية بين الكثير من ألفاظ اللغتين: العربية والعبرية، وخصوصاً «الألفاظ الطبيعية التي لا تتغير بتبدل المواطن، واختلاف الحالة الاجتماعية». نفسه، ص324-329.

(47) سعى الطُهطاويّ إلى تصحيح بعض الاعتقادات اللغوية الخاطئة التي كانت مُستشرية بين قومه، وخاصة في الأزهر، حيث ساد الاعتقاد أن اللغة الفرنسية، مثلها كمثل كل اللغات «الأعجمية»، لا نصيب لها من «الفصاحة والبلاغة والبيان»، بل لا نصيب لها من «القواعد» التي تحكم أصولها ومبانيها وتصريفات مفرداتها!! فحاول أن يصحح لقومه هذا الوهم الغريب الذي كرّسه استعلاء العزلة والتقوقع فقال: «إن اللغة الفرنساوية كغيرها من اللغات الإفرنجية، لها اصطلاح خاص بها، وعليه يَنبني نحوها وصرفها وعروضها وقوافيها وبيانها وخطها وإنشاؤها ومعانيها وهذا ما يسمى أغراماتيقي فحينئذ سائر اللغات ذات القواعد لها فن يجمع قواعدها، فحينئذ ليست اللغة العربية هي المقصورة على ذلك». رِفاعة الطُهطاوي، **الأعمال الكاملة**، ص98.

(48) يقول عن الفرنسيين: «لسانهم (لغتهم) من أشيع الألسن وأوسعها بالنسبة لكثرة الكلمات غير المترادفة، لا بتلاعب العبارات والتصرف فيها ولا بالمحسنات البديعية اللفظية، فإنه =

في مقارنته بين العربية والفرنسية عند حدود بعض «الأصول» و«المباني» و«تصريفات المفردات»، بل يتعدى ذلك إلى بعض القضايا البلاغية كـ«الجناس» و«التورية». . .

مكّن نهج الطّهطاوي لأسلوب المقارنة بين اللغتين العربية والفرنسية من فكّ طوق العزلة عن اللغة العربية، وأدخلها في حوار مقارن مع لغات أخرى، والغاية التي يرومها من ذلك هي محاولة تخليص أفهام بعض معاصريه من الأحكام الموروثة، ومنها القول **بأفضلية اللغة العربية عن اللغات الأخرى، وبأعجمية كل اللغات.**

نستشف من كتاب الطّهطاويّ أيضاً، مدى تمكُّنه من أصول الاتجاه–المقارن، وهو أمر نعتبره طبيعيًا بالنظر إلى ثقافة الرجل الواسعة، واعتباراً لكونه تعرّف «**إلى شيخ المستشرقين دي ساسي وتلامذته، وأدركَ بوضوح المسار الجديد الذي اتخذه البحث اللغوي الغربي في إطار المناهج اللغوية الجديدة التي بدأت ملامحها تبدو في الأفق، ويتعلق الأمر أساسا بالمنهج المقارن مع بوب (*Bopp*) تلميذ ساسي في العربية**»[49].

وقد برزت تجليات المنهج التاريخي ـ المقارن بشكل أكثر وضوحاً عند جرجي زيدان في كتابه **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**[50]، الذي ضمَّنه بعض الملاحظات التي عنَّت له أثناء مطالعته لبعض العلوم اللغوية[51]. إنّ استعمال جرجي زيدان لعبارة «العلوم اللغوية» يدلُّ على اطِّلاعه على جديد البحث اللغوي الذي عرفته أوروبا آنذاك.

ومن تجليات الاتجاه المقارن عند زيدان مقارنته بين العربية والعبرانية ولغات

= خال عنها، وكذا غالب المحسنات البديعية المعنوية. **وربما عد ما يكون من المحسنات في العربية ركاكة عند الفرنسيين**، مثلاً: لا تكون 'التورية' من المحسنات الجيدة الاستعمال إلا نادراً، فإن كانت فهي من مزليات أدبائهم، وكذلك مثل 'الجناس التام والناقص'، فإنه لا معنى له عندهم. . .». نفسه، ص98. والتشديد في النص الأصل.

(49) مصطفى غلفان، **اللسانيات والثقافة العربية الحديثة**، ص30.

(50) ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة 1886م.

(51) جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، مراجعة وتعليق مراد كامل، ص56.

أخرى من جهة الألفاظ[52]، ولا يكتفي بالإشارة إلى تشابه اللغات أو اختلافها، بل يعرض لأسباب ذلك. ويظهر إلمامه بالاتجاه المقارن في عدم اقتصاره على ما هو عام، واهتمامه بالقضايا الجزئية في اللغات لتدعيم طروحاته، ومن ذلك اهتمامه بأقدم ألفاظ اللغة كالضمائر[53] والأعداد[54] وأسماء ضروريات الحياة[55].

(52) يقول: «إن المشابهة بين ألفاظ العربية والعبرانية، وطرق التعبير والاشتقاق فيهما ظاهرة جلية. وهكذا بين اللغات الأوربية المتفرعة عن اللاتينية، لأن كلا من هذه اللغات تفرعت عن أمها بعد أن نمت فيها أنواع التعبير والاشتقاق، فبقيت المشابهة ظاهرة فيها. وأما المشابهة بين العربية واللاتينية فأبعد لأنهما افترقتا قبل تمام ذلك النمو، ونمت كل منهما على حدة وعلى أسلوب مخالف لأسلوب الأخرى، فبعدت المشابهة. ولهذا السبب أيضا كانت المشابهة بين العربية والصينية أبعد من ذلك كثيرا، لأن الصينيين انفصلوا عن الأمة الأصلية قبل الساميين بدهور متطاولة». جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، ص42.

(53) بخصوص الضمائر يرى زيدان أنها «ترجع إلى ثلاثة: المتكلم، والمخاطب، والغائب. وكل من هذه تتصرف مع علامات الجمع والتأنيث وغيرها، فإذا جردناها من تلك العلامات ومن النون التي تلحق بها في بعض اللغات، ظهرت المشابهة بينها كلها». ويمثّل لذلك بضمير المتكلم وهو مقطع حلقي محصور بين الباء والكاف، فهو في العربية الباء والحاء وتظهر في الجمع (نحن) وكذلك في السريانية. و'أنكي' تلفظ 'أنوخي' في العبرانية و anok أو a في المصرية القديمة و'انكي' تلفظ 'أنوخي' في العبرانية وego في اللاتينية وego أو egon في اليونانية وaha أو ahom في السنسكريتية وI في الإنجليزية وich في الألمانية وnga أوga أوa في الصينية وna في المغولية. كما لاحظ أن ضمير المخاطب إذا تجرد من مميزات الجنس والعدد، فهو حرف التاء في سائر اللغات... ففي العربية وأخواتها، التاء في أنت، وفي اللاتينية tu وفي اليونانية su (والتاء والسين تتبادلان). وفي الفرنسية tu وأخواتها، وفي الإنكليزية thou وفي الألمانية du وفي السنسكريتية tua وفي الفارسية تو ومثل ذلك في ما بقي من اللغات الشرقية والمصرية. (نفسه، ص43).

(54) إن الأعداد هي «أحدث عهدا في اللغة من الضمائر، فالمشابهة بينها أبعد مما بين الضمائر». وقد مثّل لذلك بألفاظ الأعداد من (الواحد) إلى (السبعة) وبيّن تشابه الطائفتين الساميّة والآرية في هذه الأعداد، «أما ما وراء السبعة فلا سبيل إلى تطبيقه، فالظاهر أن الطائفتين الآرية والسامية انفصلتا قبل تولد ما بعد السبعة، وهناك أمم متوحشة لا تزال إلى اليوم ليس في لغتها من الأعداد ما بعد الخمسة». (نفسه، ص44). ويفسر اقتصار الشبه فيما يتعلّق بالأعداد، على الطائفتين الآرية والساميّة بكون «اللغات غير المرتقية انفصلت عن أصلها قبل تولد الأعداد، بعبارة أخرى أن أجداد الصينيين والمغول نزحوا من بين النهرين قبل أن تولد الأعداد في لغة أهله... فتولدت الأعداد عندهم مستقلة، فجاءت بعيدة عن ذلك». (نفسه، ص44).

(55) ساق زيدان أمثلةً عن تشابه أسماء ضروريات الحياة ويقصد بذلك «أقدم لوازم المعيشة، =

ولا يخلو فصل من فصول كتاب **الفلسفة اللغوية** من المقارنة، وخصوصاً بين العربية وأخواتها من اللغات السامية، أو بين الساميّات وفصائل أخرى. كما تكشف قراءة الكتاب عن تأثر زيدان الواضح بالمذهب الطبيعي عند شلايشر، وهذا ما نتبيّنه من تمييزه بين لغات **«مرتقية»** ولغات **«غير مرتقية»**، وهو تقسيم توصل إليه **فيلولوجيو**[56] العصر بحسب زيدان. وهو التقسيم نفسه الذي اعتمده للكشف عن اللغات التي يتضمّنها كل قسم، وطبيعة ألفاظها، من حيث بساطتها وتعقيدها ومقاطعها، ومما لاحظه بخصوص اللغات المرتقية، أنها **«تمتاز بسعة نطاقها واحتوائها على أكثر ما يحتاج إليه الإنسان من أنواع التعبير، ومنها لغات العالم المتمدن، وتقسم باعتبار قابليتها للتصريف والاشتقاق إلى 'متصرفة' و'غير متصرفة'»**[57].

والشاهد في النص قول زيدان **«متصرفة» و«غير متصرفة»** الذي يحيل ضمنيًا على فهم عميق، وإدراك دقيق لتقسيم شلايشر اللغات من ناحية التطور والارتقاء إلى ثلاث مجموعات تختلف درجة رقيّها، وتمثّل كل واحدة منها مرحلةً خاصةً من المراحل التي مرّت بها اللغة وهي في سبيل تطورها: اللغات غير المتصرفة أو العازلة، واللغات اللصيقة أو الوصلية، واللغات المتصرفة أو التحليلية[58]. وقد جاءت ملامح التأثر بنظرية شلايشر واضحة في كتاب زيدان **اللغة العربية كائن حي**، الذي يبحث في حياة اللغة العربية بدءاً بالعصر الجاهلي وانتهاء بعصر

= فالإنسان أول عهده بالتكلم وضع أسماء لما احتاج للدلالة عليه ليسد عوزه التماسا للبقاء، وقد كان ذلك قبل تولد الضمائر والأعداد فيجب أن تكون المشابهة بينها في سائر اللغات ظاهرة». (نفسه، ص45). ومما عرض له اسم الأم: فإنّ لفظها واحد في سائر لغات العالم لأنه أول ما نطق به الإنسان، وأقدم ما تعلّمه، فهو mater في اللاتينية، و itir في اليونانية، و matri في السنسكريتية، ونحو ذلك في سائر اللغات ونحو ذلك في سائر اللغات الآرية، والأصل فيها كلها الميم لأنهم يدلون على الأم أيضاً بقولهم mama وهكذا في اللغات الأخرى. ففي العربية وأخواتها (أم)، وفي لغة تيبت بين الهند والصين (يم) وفي الصينية (مو) وفي القبطية (ماو).

(56) يُلاحظ أن زيدان استعمل مصطلح **«فيلولوجيو»** العصر، ولم يستعمل فقهاء اللغة، وهذا ينمُّ عن إدراك عميق للاختلاف بين المصطلحَيْن.

(57) جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، ص21.

(58) يُنظر: تفصيل ذلك في تعليق مراد كامل، **الفلسفة اللغوية**، ص21، هامش 2.

النهضة الحديثة[59]. كما يوظّف زيدان بعض العبارات التي تبيّن تأثره بالمذهب الطبيعي[60].

وننهي حديثنا عن أهم تجليات الاتجاه التاريخي-المقارن عند زيدان بالإشارة إلى القضايا التي ضمّنها كتابه، وهي خمس:

1. إن الألفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هي تنوعات لفظ واحد؛
2. إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها، إنما هي بقايا ذات معنى في نفسها؛
3. إن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في نفسها، يُردُّ معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائية تحاكي أصواتاً طبيعية؛
4. إن جميع الألفاظ المطلقة قابلة الرد بالاستقراء إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ؛
5. إن ما يستعمل للدلالة المعنوية من الألفاظ وضع أصلا للدلالة الحسية ثم حمل على المجاز لتشابه في الصور الذهنية[61].

ويكفي أن يورد زيدان عبارات من قبيل: **«تنوعات لفظ واحد»، «الدالة على معنى في غيرها»، «الدالة على معنى في نفسها»، «الدلالة الحسية»، الصور الذهنية»...** لندرك مدى تمكّنه من بعض المفاهيم التي تضرب في عمق التحليل اللساني.

وبالرجوع إلى كتاب إبراهيم مصطفى نجد أنه صدر سنة 1937م، فكان من المفروض أن يتأثّر صاحبه بالاتجاهات اللغوية السائدة في ذلك العصر؛ وهذا ما يبدو جليًا في تمهيده لآراء المستشرقين في أصل الإعراب حيث يقول: **«يجب أن نعرض لرأي في أصول الإعراب رآه المستشرقون واستعانوا فيه بدرسهم علم اللغات ومقارناتها»**[62].

(59) جرجي زيدان، **اللغة العربية كائن حي**، مراجعة مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، د. ت.

(60) ومن ذلك قوله: «التماسا للبقاء»، وقوله: «مقتضيات ناموس الارتقاء الجاري في الطبيعة». ص45- 49.

(61) جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، ص56.

(62) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ص42. وقد عرض إبراهيم مصطفى في الموضوع، =

ويظهر من عرضه لآراء المستشرقين في علامات الإعراب معرفته بأصول الاتجاه المقارن، إلا أنه لم ينبهر به، بل انتقد آراء المستشرقين في الإعراب نقدا موضوعيًا، ورأى أنهم «**في هذا متأثرون بنظام لغاتهم، وسبيل الإعراب والتصريف فيها. فقد يكون ذلك عندهم بمقاطع لا بحركات، وربما خففت هذه المقاطع واختزلت بتأثير النبر واختلاف النطق، أو بغيره من الأسباب، فبقيت منه حركة. هذا واضح في لغتهم مقرر في علمها؛ ولكن العربية لها منهج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف. فإن العربية تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثرا لمقطع أو بقية من أداة. ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها**»[63].

اعتمد إبراهيم مصطفى، حسب منطوق هذا النص، أصول الاتجاه التاريخي-المقارن، كما يُفهم من بعض العبارات التي وظّفها، من قبيل: «**العربية لها منهج آخر مخالف لمناهج اللغات الغربية في الإعراب وفي التصريف**». كما نقف على عبارات أخرى في الكتاب تبيّن تأثّره بهذا المنهج، ومن ذلك قوله: «**وكثير من اللغات لا إعراب فيها، ولا تبديل لآخر كلماتها**»[64]. كما تظهر في الكتاب ملامح الاتجاه الوصفي واضحةً في تعريفه للنحو؛ حيث يستعمل كلمة «**نظام**»، كما يمكن أن نعتبر قوله **بالتأثير السلبي للفلسفة في النحو** من مظاهر تأثّره بالاتجاه الوصفي، وإن كنا لا نستبعد أن يكون ذلك نتيجة لتأثّره بمواقف بعض القدماء الذين عارضوا الأصول الفلسفية والمنطقية في النحو[65].

والمثير للانتباه أنّ إبراهيم مصطفى، حتى وإن خصّص كتابه لنقد أعمال

= لرأي **ريت في محاضراته «فقه اللغات السامية»**، كما أشار إلى كتاب بروكلمان **مقارنة اللغات السامية**، ص43.

(63) المرجع السابق، ص45.

(64) المرجع السابق، ص2.

(65) يشير عز الدين المجدوب إلى صعوبة تحديد القنوات التي أوصلت الاتجاه الوصفي إلى إبراهيم مصطفى، ويقدّر أنّ ذلك صدىً من أصداء هذا العلم الوافد تلقّفها السمع وغدت فرضية معتمدة لدى المهتمين باللغة، ويقرّ في الوقت نفسه بإمكانية إرجاع هذا الموقف إلى التراث النحوي العربي ممثلا في أبي علي الفارسي. عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، ص 24.

النحاة، فإنه ظلَّ وفيًا للتقاليد اللغوية التليدة، تعبِّر عن ذلك إشاراته المتكررة إلى آراء أئمة النحو واستشهاده بها، وخاصة المتقدمين منهم، ومن هؤلاء محمد بن المستنير المعروف بقطرب، تلميذ سيبَوَيْه، المتوفى سنة 206 هـ، الذي يفضي رأيه **إلى إبطال الإعراب**، كما أشار إلى أبي إسحق إبراهيم بن السري الزجّاج الذي **كان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من إرادة الإخبار عنه**، وإلى أبي القاسم الزّجّاجي ويرى في رأيه أصلاً لما ذهب إليه[66].

ننتهي من الملاحظات السابقة إلى أن إبراهيم مصطفى لم ينبهر بالمناهج الحديثة على الرغم من تعرفه إليها؛ إذ ظلّ مشدوداً إلى التقاليد النحوية، حتى وإن كان عمله يقوم أساساً على نقدها. ولكل ذلك، فإنّ ما قام به لم يتعدّ حدود حركة الإصلاح والتيسير.

وقد أعقبت محاولة إبراهيم مصطفى محاولات أخرى لم تخرج على النهج الذي سلكه، وهي محاولات لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا. ولعل أبرز محاولة ظهرت بعده هي تلك التي نجدها عند تلميذه مهدي المخزومي[67]، التي نعتبرها استمرارا لآراء إبراهيم مصطفى، بيد أنّ أهم ما يميّز محاولة المخزومي تأثُّرها الواضح والصريح بـ«**الدرس اللغوي الحديث**»[68]. وتُظهر المتابعة الدقيقة لكتاباته أنّ معرفته لم تتعدّ حدود بعض الإشارات العابرة، فهو لا يستطيع تمييز حدود المناهج السائدة آنذاك، ونعني بذلك الاتجاه التاريخي ـ المقارن، والاتجاه الوصفي. وما يؤكد زعمنا هذا قوله: «**ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة أو يخطئ لهم أسلوباً، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدى ذلك بحال. النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبداً، لأن اللغة متطورة أبداً،**

(66) المرجع السابق، ص52.

(67) يمكن الاطّلاع على خصوصيات هذه التجربة في مؤلفاته:
- **مدرسة الكوفة.**
- **في النحو العربي**: نقد وتوجيه.
- **في النحو العربي**: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث.

(68) تردَّدتْ هذه العبارة كثيراً في كتاب مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**.

والنحو الحق هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ويفقه أساليبها»[69].

إنّ الأفكار اللغوية الحديثة المتمثّلة في الاتجاه التاريخي ـ المقارن على الخصوص، ظهرت منذ بدايات عصر النهضة، كما أوضحنا، وبهذا يمكننا القول إن البحث اللغوي النهضوي، **وإن انشد إلى التراث اللغوي العربي لأهداف قومية فرضت الاهتمام ببعض القضايا دون غيرها، فإنه لم يكن بعيداً عن مستجدات الدراسات اللغوية في الغرب التي برزت بعض مظاهرها عند مجموعة من المفكرين، الذين حاولوا تحديث الفكر العربي من خلال وصله بالحضارة الحديثة وإخراجه من عزلته**. وقد تعزز ذلك بظهور الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية الذي جاء تأثيره واضحاً والإعلان عن التأثّر به صريحاً.

2.3.1.1. الاتجاه الوصفي

عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية بعدما شرع العديد من أفراد البعثات الطلابية إلى الجامعات الأوروبية في العودة إلى أوطانهم، وقد كان من بين العائدين من تخصّصوا في اللسانيات أو في أحد فروعها، ومن تتلمذوا، خصوصاً على يد فيرث (Firth) في مدرسة لندن. فبعد عودة هؤلاء تصدّوا للتدريس والبحث اللغوي في الجامعات المصرية التي كانت بذلك منطلقاً لبلورة الاتجاه الوصفي في الثقافة العربية، بعدما كانت مهد المنهج التاريخي-المقارن من قبل. وبذلك استمرت بحمل لواء التجديد اللغوي في الثقافة العربية[70]. فما هي أهم سمات هذا التوجه الجديد؟ وما هي أوجه العلاقة التي ستربطه بالاتجاه التاريخي-المقارن الذي ساد المرحلة السابقة؟ وما هي انعكاسات ذلك على تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة؟ . . .

---

(69) مهدي المخزومي، في **النحو العربي: نقد وتوجيه**، ص19. ويعلّق عز الدين المجدوب على هذا النص بالقول: «نلاحظ غياب التمييز بين 'فقه أساليب لسان ووضع قواعد تمثل نحواً' (أي اشتغال اللسان آنياً) و'الجري وراء اللغة وتتبع مسيرتها وتطورها' أي وصفها زمانياً». عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، ص27.

(70) تُنظر: الكتابات التالية: مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية في الثقافة العربية الحديثة**؛ ومحمود فهمي حجازي، **اتجاهات البحث اللغوي في مصر المعاصرة**.

انتهى بنا التحليل السابق إلى وجود إشارات في محاضرات برجشترايسر إلى المنهج الوصفي، من خلال حديثه عن النظامية، غير أنّ ما تضمنته تلك المحاضرات لم يكن ذا قيمة نظرية في إمكانها أن تُعجّل ببلورة اتجاه وصفي في اللغة العربية من جهة، ومن جهة ثانية بالنظر إلى الملابسات التي طبعت السياق التاريخي العام لتلك المرحلة، والمتمثّل، بشكل خاص، في سيادة الاتجاه التاريخي في البحث، بسبب هيمنة المستشرقين، وتركيزهم على هذا الجانب من الدراسة.

وقد ظلّ الوضع على ما هو عليه حتى سنة 1941م؛ وهي السنة التي شهدت أول محاولة تأليف في مجال الدراسات اللغوية الحديثة ممثّلة بكتاب علي عبد الواحد وافي **علم اللغة**. وعلى الرغم من كون هذا الكتاب تعليميًا يُفترض فيه بسط الاتجاهات اللغوية على اختلافها وتباينها، فإنّ صاحبه استلهم، كمعاصريه، المنهج التاريخي-المقارن الذي كرّسه المستشرقون في الجامعة المصرية. وهذا ما تكشف عنه القراءة المتأنية لكتاب علي عبد الواحد وافي ولمصادره[71] التي تنمّ عن تأثر واضح ببعض قواعد المنهج الوصفي، والتمييز بينه وبين المنهج المقارن، واعتماده المستويين الصوتي والدلالي في تقسيم مستويات البحث اللغوي[72]. لكنه، رغم ذلك، لم يهتد إلى الفروق الدقيقة بين المنهجين، ويظهر ذلك في «**الفصل الذي عقده لتاريخ البحوث اللغوية، إذ لم يرد فيه ذكر أي علم من علماء الدراسة الوصفية، أو مدارسها. بل كان معظمهم من أصحاب الدراسات اللغوية التاريخية المقارنة مثل 'ماكس مولر' و'فرانز بوب' و'لاسكن' وغيرهم. والمرة الوحيدة التي ذُكر فيها اسم 'دي سوسير' و'أنطوان مييه' اكتفى بقوله إنهم من أصحاب** علم الاجتماع اللغوي»[73].

إنّ ما يعنينا من هذا الكلام على وجه التحديد هو أنّ مباحث علم اللغة ظلّت إلى حدود سنة 1941م. حكراً على الاتجاه التاريخي-المقارن، على الرغم من

(71) قدّم مصطفى غلفان جرداً لمصادر وافي اللغوية تُثبت بما لا يدع مجالاً للشك تأثره الواضح بالاتجاه التاريخي. يُنظر: **اللسانيات والثقافة العربية الحديثة**، ص15-17.

(72) المرجع السابق، ص8.

(73) حلمي خليل، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، ص145.

ظهور إرهاصات المنهج الوصفي في الثقافة العربية. ولم تنقشع هذه الرؤية السائدة إلاّ بعدما شرع بعض أفراد البعثات الطلابية في العودة إلى بلادهم، كما ذكرنا، ويُؤرَّخ لهذه البداية بعودة إبراهيم أنيس (1906-1976م). وقد ساد هذا الاتجاه وترسّخ في الثقافة العربية بفضل الجهود التي أعقبت إبراهيم أنيس، والتي عرفت أبرز تجلياتها في جهود تلامذته، وجهود بعض العائدين الجدد من المدرسة نفسها التي تخرّج منها، وكان من أبرز هؤلاء عبد الرحمان أيوب، وتمام حسان، وكمال بشر، ومحمود السعران... وقد سارت هذه «الاتجاهات في تيارات ثلاثة واضحة صاحبت تقديم النظرة اللغوية وهي:

1. الوصفية ونقد التراث اللغوي العربي.
2. التحليل البنيوي للغة.
3. تطبيق النظرية الحديثة على اللغة العربية»[74].

أوْلى الوصفيون اهتماماً خاصاً بالتراث اللغوي العربي، وهو اهتمام كانت له أسبابه الواضحة من أهمها الوقوف على جوانب النقص التي تخللت أعمال النحاة. وحريٌّ بنا أن نتساءل: **ما هو المنطق الذي صدر عنه نقد الوصفيين العرب للتراث اللغوي العربي؟ وما هي مرجعيته (مرجعياتهم) في ذلك؟**

نشير ـ بدءاً ـ إلى أنّ الساحة اللسانية العالمية، في المرحلة التي نتحدث عنها كانت على موعد جديد مع توجهات أخرى في البحث اللساني، تمثّلت في مرحلة أولى في النظرية التوليدية، وفي مرحلة لاحقة في نظرية النحو الوظيفي[75].

(74) المرجع السابق، ص167.

(75) كان ذلك خلال بداية السبعينيات من القرن الماضي، ويلاحظ أننا لم نفصّل في هذين الاتجاهين على غرار ما فعلنا في الاتجاه الوصفي، ويرجع السبب إلى أن تلقّي هذين التوجهين لم يخضع للمحددات نفسها التي وسمت المرحلة الوصفية والمراحل التي سبقتها، وما ترتّب عليهما من نتائج كانت لها علاقة مباشرة بتلقّي اللسانيات في الثقافة العربية. أما خصوصيات التلقّي التي تكشف عنها اللسانيات التوليدية واللسانيات الوظيفية فقد تهيّأ لها من الظروف ما ساعد على فهم صحيح وإدراك عميق لا يختلف في شيء عما طبع تلقّيهما في مَظَانِّهما الأصلية، فالقراءة هنا يُفترض أنها عالمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى؛ ويمكن أن نفسر ذلك أيضاً باستفادة الثقافة العربية من هفوات المراحل السابقة، وهذا ما سنكشف عن خصوصياته لاحقاً.

بناء على ما تقدم نخلص إلى أن المراحل السابقة قد قادت إلى ترسيخ بعض الأعراف اللغوية، تجلّى أبرز خصوصياتها في تكريس الاتجاه التاريخي-المقارن، الذي عرف أبرز نجاحاته في الجامعة المصرية. وكان من أبرز ما ترتّب على هذا الاتجاه:

أ ـ الاهتمام بالدراسات اللغوية القديمة وإعادة الاعتبار لها في ضوء مستجدات البحث اللغوي، والتي نشطت معها المقارنة بين اللغات والتراث اللغوي للأمم؛

ب ـ حصر دائرة البحث اللساني في مبحثي اللهجات والصوتيات؛ حيث شكّل الاهتمام بدراسة اللهجات أقرب المباحث ارتباطاً بالاتجاه التاريخي-المقارن، الذي تحقّق أهم نجاحاته في هذا المجال. ونشير هنا إلى أن برجشترايسر أعدّ أطلساً لغوياً (*Atlas Linguistique*) لسوريا وفلسطين موازاة مع قيامه بالتدريس في الجامعة المصرية.

كان من الطبيعي، إذن، أن تستأثر اللهجات العربية بحظ وافر من الدراسة وفق هذا المنهج. يُضاف إلى ذلك بعض الأعراف اللغوية المترسخة التي ترجع إلى المرحلة السابقة، كربط اللغة العربية وقضاياها بالشعور القومي، والدعوة إلى إحياء النحو وتيسيره.

ولئن تراءت لنا أهمية هذه العوامل في توجيه الدراسات اللغوية، فإنها، مع ذلك، جرّت تبعات كثيرة على البحث اللساني العربي الحديث، ووجّهت عملية التلقّي نحو أهداف محددة.

هذا أهمّ تجليات تشكُّل اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، وأهمّ النتائج التي ترتّبت عليها، وستعزز هذه الاتجاهات بظهور مدارس لسانية حديثة.

2.1. من أسباب إخفاق تجربة التحديث في الثقافة العربية

مرّت الثقافة العربية، بدءاً بمرحلة عصر النهضة، مروراً بالمرحلة الاستشراقية، ووصولاً إلى العصر الحديث، بمجموعة من التجارب اللغوية يمكن اختزال مميّزاتها فيما يلي:

1- الانشداد إلى التراث اللغوي العربي.

2- التعرف إلى التجارب اللغوية التي عرفها الغرب إبّان المرحلة النهضوية العربية، وبشكل خاص الاتجاه التاريخي-المقارن الذي جاءت مياسمه واضحة عند العديد من النهضويين.

3- الانفتاح على البحث اللغوي الحديث...

وإذا كان الانشداد إلى التراث اللغوي العربي أمراً بدهياً بالنظر إلى الملابسات التي فرضتها المرحلة النهضوية، فإنَّ ما يُثير الانتباه هو التهميش الملحوظ الذي طال الاتجاه التاريخي-المقارن، الذي بدت إرهاصاته واضحة في كتابات رفاعة الطّهطاوي وجرجي زيدان وإبراهيم مصطفى. ومما لا مراء فيه أن الثقافة العربية لو استثمرت نتائج الأبحاث اللغوية، كما عبّرت عنها تلك الكتابات، الاستثمار الأوفى، لاستطاعت أن تمسك بتلابيب المدّ اللساني من بداياته الأولى، ولتمكّنت من خلق وعي لساني لا يقلّ شأواً ومنزلةً عن نظيره في الغرب. ويزيد من تعزيز هذا الطرح أنَّ المؤرخين في الغرب يختلفون حول تحديد البداية الفعلية لظهور اللسانيات، فالإجابات بهذا الخصوص متعددة والمواقف متباعدة والسجال حول هذا الأمر ما زال محتدماً إلى اليوم؛ إذ نجد من الباحثين من يَربط بداية اللسانيات بسنة 1816م. مع فرانز بوب، ومنهم من يَجعل بدايتها مع كَريم 1819م. وراسك، ومنهم من يُؤجِّل ذلك إلى سنة 1916م. سنة ظهور كتاب سوسير، كما نجد من يُعطي قصب السبق لتروبتسكوي، ومنهم أيضاً من يُرجِع البداية الفعلية لعلم اللسان إلى سنة 1957م مع تشومسكي[76].

(76) يقول عز الدين المجدوب: «فالذي يجعل بوب سنة 1816م بداية علم اللسانيات محق بشكل ما لأنه أول من صاغ فرضيات عامة حول جانب من جوانب الألسنة البشرية (تطورها وقرابتها)... فهذا الموقف يراعي أول فرضيات عامة، وتحويلها من مجرد حدس أو تخمين إلى فرض علمي متين. أما الذي يعتبر كريم بداية علم اللسانيات فهو محق أيضاً لأن كريم هو أول من صاغ منوالاً إجرائياً يستند إلى فرضيتي النحو المقارن وهو قانون المطابقة الصوتية. أما الذي يعتبر دروس دي سوسير بداية علم اللسانيات فهو يراعي شمول الفرضيات العامة في هذا الكتاب لمختلف جوانب الظاهرة اللغوية. بينما يراعي قول من فضل قول الأمير تروبتسكوي جانب المنوالات الإجرائية، وأخيراً نقول عمن اختار تشومسكي البداية الحقيقية لعلم اللسانيات إنه راعى نوعية المنوالات الإجرائية وضرورة شكلنتها شكلنة صورية أو رياضية». عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، ص59.

وسواءٌ أكان صاحب قصب السبق هذا اللساني أم ذاك فإنّ ما يهمُّنا هو أنّ الثقافة العربية قد تعرّفت إلى البحث اللساني في ينابيعه الأولى، على وجه التحديد بتعرفها على الاتجاه التاريخي-المقارن. إلاّ أنّ هذا الاتجاه لم يحظَ بالأهمية المطلوبة، لأسباب ارتبطت بخصوصيات عصر النهضة بالأساس، ويمكن تفسير تلك الأسباب في نظرنا بالآتي:

أ - **التجديد على مستوى منهج الدراسة اللغوية**: يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التقليد الذي سنّته مرحلة عصر النهضة، الذي تمثّل في ترسيخ الشعور بالإحساس القومي، وما استتبع ذلك من اهتمام متزايد بالتراث اللغوي العربي، وقد كان هذا سبباً في البحث عن كل ما من شأنه أن يجعل العرب بهوية متميّزة لها قوتها وحضورها، ولعل الاعتداد بالتراث النحوي أبرز مظاهر ذلك. وعلى هذا الأساس لم يستسغ المحافظون منهجاً جديداً في البحث مُبتدعاً ومُستمَدّاً من ثقافة الآخر بحسب اعتقادهم(77)؛

ب - **طبيعة الاتجاه التاريخي-المقارن**: الذي يرتكز على البحث عن أوجه المقارنة بين اللغات، وعن أصلها ووجود أصول مشتركة (الأصوات والأبنية والتراكيب...). ولذلك لم يستسغ المتشددون من اللغويين الجمع بين العربية وأخواتها من اللغات كالعبرية والسريانية والآشورية والبابلية؛ لأنّ ذلك مما لا يخدم الوعي القومي الذي شكّل أولى الأولويات في الفكر النهضوي(78). كما أنّ المقارنة بين العربية وبين غيرها من اللغات قد تفتح الباب على مصراعيه لمقارنات أخرى

---

(77) هذا لا مسوّغ له في نظرنا، لأنّ الاهتمام بالتراث يعني الاطّلاع على جوانب المقارنة في التراث اللغوي العربي، وهذا ما لم يهتمّ به النهضويون. علماً أن ظروف عصر النهضة هيّأت الفرصة لظهور أولى إرهاصات المقارنة بين التراث اللغوي العربي واتجاهات البحث اللساني التي سادت في الغرب إبّان المرحلة النهضوية، وهذا ما لم يحصل.

(78) وقد عبّر عبد المجيد عابدين عن عدم إجرائية المقارنة بين العربية وغيرها من اللغات - في نظر المتشددين - بقوله: «ثم لا ننس هذه العصبية العمياء. اللغة العبرية لغة يهود واللغة السريانية لغة نصارى وصابئة، واللغات الحبشية لغات نصارى وعبدة أصنام. واللغات الآشورية والبابلية لغات سامية سحيقة في القدم ولكنها لغات عبدة أصنام وكواكب. أفنسوي بين لغة القرآن وبين لغات نجسة مرذولة نطقت بها ألسنة الكفار؟». عبد المجيد عابدين، **المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية**، ص22-23.

يكون طرفها الثاني اللهجات العربية وهذا أمر غير مقبول آنذاك لتعارضه مع الأبعاد القومية والحضارية للأمة؛

ت- **الأصول الاستدلالية التي اعتمدها بعض الباحثين**: فقد استدلَّ جرجي زيدان مثلاً، على جملة من القضايا التي عرض لها في كتابه **الفلسفة اللغوية بالتوراة**[79]، **وأسفار العهد القديم**[80]، وهذا من الأسباب التي أدت إلى عدم الالتفات إلى كتاباته اللغوية؛ حتى وإن كانت تلك الكتابات تحمل كلَّ مقومات الدفاع عن اللغة العربية[81].

كما عُرف زيدان بمواقفه الرافضة للعاميّة[82]، غير أنَّ هذا لم يشفع له، نظراً إلى معتقده الديني، وبذلك فإنَّ الهدف القومي لم يكن سبباً وحيداً لرفض بعض القضايا اللغوية، بل نجد إلى جانبه البُعد الديني الذي أسهم في نبذ آراء ومواقف العديد من اللغويين على أساس أصولهم الدينية غير الإسلامية[83].

---

(79) يقول: «وقد ذكرت التوراة أكبر مهاجرة نشأ عنها تعدد اللغات سمتها حكاية تبلبل الألسنة وذكرت في مكان آخر تفرق الأمم في الأرض، ولكنها لم تذكر إلا الأمم التي تشعبت من نسل نوح بعد الطوفان وأغضت عن الأمم التي نشأت قبل زمن الطوفان، فأين نسل قايين وفروعه وأين الأمم الأخرى التي نشأت قبل زمن الطوفان غير الذين كانوا بين النهرين وأغرقهم الطوفان...». جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية**، ص40. ويمكن الوقوف على استشهادات أخرى **بالتوراة** في صفحة 41 من الكتاب.

(80) ومن ذلك حديثه عن اللغات الساميّة وأصولها؛ إذ يُرجعها إلى أصل واحد لتشابهها أصولاً وقواعد، وذلك ما استنتجه من **أسفار العهد القديم** يقول: «ويستنتج مما نقرأه في أسفار العهد القديم أن تلك اللغات كانت كثيرة التشابه في الأزمنة الأولى إلى زمن خروج الإسرائيليين من مصر وما بعده فإن الإسرائيليين قضوا أربعين سنة في برية سيناء وجزيرة العرب وكانت لغتهم العبرانية... ولكنهم عاشروا العرب وخالطوهم وكانوا يتفاهمون بلا ترجمان. وهناك حوادث كثيرة ذكرتها التوراة تدل على تفاهم العرب والعبرانيين». نفسه، ص49-50.

(81) يقول: «هي إحدى اللغات الساميّة وأرقاها مبنى ومعنى واشتقاقا وتركيبا وهي من أرقى لغات العالم...». نفسه، ص48.

(82) عبّر عن ذلك في **مجلة الهلال** التي كانت «منبراً للدفاع عن العربية الفصحى في الوقت الذي كانت بعض الأصوات التي عدت على التحرر والوطنية تدافع عن ثقافة عربية شعبية مصرية قوامها العامية المحلية». أنور الجندي، **العربية بين حماتها وخصومها**، ص227.

(83) من هؤلاء المرمجي والدومينيكي وغيرهم. وقد نبّهنا الدكتور حسن خميس الملخ =

نستنتج مما سبق أنَّ الثقافة العربية إبّان المرحلة النهضوية قد تهيّأت لها فرص مواتية لنجاح بحث لغوي حديث، وزاد من تعزيز فرص نجاح هذا الاتجاه استتباب الوعي القومي الذي كان من المفروض أن يدفع إلى البحث في الثقافة العربية الإسلامية، عن أصول لأبحاث ودراسات تضاهي ما توصل إليه الغربيون من نتائج آنذاك، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ الدراسات المقارنة بين اللغات الساميّة من المواضيع التي استأثرت باهتمام الباحثين واللغويين من العرب القدماء[84]. وقد كان من شأن كل ذلك أن يعطي تميُّزاً واضحاً للأبحاث اللغوية العربية التاريخية-المقارنة.

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الباحثين لم يهتمُّوا إلاَّ لِماماً بهذا الموضوع، والمؤكد أنَّ ذلك لم يكن عن جهل بكتب التراث التي اهتمت بالمقارنات بين اللغات الساميّة، بل كان عن علم ودراية؛ فكيف يمكن أن يكون ذلك ونحن نعلم أن لغويي عصر النهضة كانوا على دراية بالتراث اللغوي العربي وقضاياه الدقيقة. غير أن الإلمام بملابسات عصر النهضة يكشف عن عمق هذا الإشكال؛ فإذا كانت الدوافع، التي كان من شأنها أن تفرض اهتماماً بالدراسات التاريخية والمقارنة، ذات أهداف قومية، فإن عدم الالتفات إلى تلك الدراسات كان لأبعاد قومية، ذات أولوية في تصور اللغويين النهضويين.

= مشكوراً إلى أنَّ الإهمال الذي طال كتابات جرجي زيدان ليس بسبب ديانته فحسب، بل يرجع إلى تزويره لبعض الأحداث في التاريخ الإسلامي مما أثار الناس ضدّه كما في كتابه تاريخ التمدن الإسلامي، وقصة العباسة.

(84) للاطلاع على تلك الدراسات يمكن الرجوع إلى كتاب هاشم الضعان: مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية. حيث ذكر المؤلف أسماء باحثين اهتموا بهذا الموضوع وعرض لمنهجهم في البحث. وفي السياق نفسه يقول رمضان عبد التواب: «ولم تكن اللغات الساميّة، مجهولة تماما بالنسبة للعربية؛ فقد فطن الخليل بن أحمد في كتابه: 'العين' إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، فقال (232/1): 'وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية'، كما فطن ابن حزم الأندلسي إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية، فقال في كتابه 'الإحكام في أصول الأحكام' (30/1): 'من تدبر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها، إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل'». من تقديمه لترجمة كتاب كارل بروكلمان، فقه اللغات الساميّة، ص6.

لقد اهتمّ النهضويون ب**الفكر القومي** فوجدوا في اللغة العربية أُسَّ الأُســس لهذا الاتجاه، لأنها وعاء الحضارة، فلم يكن مستساغاً إدخال اللغة العربية في مقارنات عقيمة بلغات مع لهجات أخرى من شأنها أن تُجهض المشروع القومي العربي، وتهدّه من أساسه.

وخلاصةُ ما ننتهي إليه أنّ الثقافة العربية ظلّت متشبّثة بالتراث اللغوي العربي ومُنشدّة إليه لظروف فرضتها مرحلة عصر النهضة، ولم يَحُل ذلك دون ظهور مفكرين حداثيين، إلاّ أنّ الجهود التي بُذلت على هذا المستوى (مستوى التحديث) لم تَقدْ إلى التغيير المنشود؛ إذ ظلّت الثقافة العربية في السنوات اللاحقة وفيّةً للتراث اللغوي العربي ومتشدّةً إليه، وبذلك ظلّت البحوث اللسانية غريبة على ثقافتنا. وقد استمر الوضع على ما هو عليه حتى بعد الانفتاح على اتجاهات البحث اللساني الحديث.

وما هو جدير بالإشارة هنا أنّ «**رد الفعل**» هذا لم يكن من فئة معيّنة، بل كان ردُّ فعل عمَّ المتخصصين وغير المتخصصين (مثقفين أو متعلمين)؛ فقد لاحظ إبراهيم مصطفى أن «**بعض المتخصصين في علم العربية، والمهتمين بأمر هذه اللغة في بعض المجامع اللغوية، مازالوا ينظرون إلى هذا العلم نظرة الشك والارتياب؛ لأنه علم أجنبي لم ينبت في أرضنا، أو هو لون من التغريب، إذا ما طبق على لغتنا، يحاول هدمها والقضاء عليها، بنظريات ومناهج لا تصلح لها، وإنما كانت تصلح مثل هذه النظريات لغير العربية من اللغات الإنسانية الأخرى**»(85).

وهو الوضع نفسه الذي عبّر عنه أنيس فريحة: «**ما يؤسف له، أن يظل هذا العلم الحديث مجهولا عند عامة المتأدبين، وموضع استهزاء عند عامة الناس، الذين ينظرون إلى اللغة وعلمها أنها من الدراسة الفارغة التي لا علاقة لها بواقع الناس، أو أنها من جملة الكماليات التي تتلهى بها العقول الخاملة**»(86).

ويُشخّص محمود السعران الواقع نفسه بالقول: « **إن هذه الدراسة في البلاد العربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية، المنقطعين لها، المنصرفين إليها** [...] أما جمهور المشتغلين بالدراسات اللغوية عندنا

(85) إبراهيم مصطفى، **أصول النحو**، ص145.

(86) أنيس فريحة، **نحو عربية ميسرة**، ص58.

فأغلبهم يرفض النظر في هذا العلم الجديد، أو لا يحاول تفهُّمه، أو يعجب أن ما في يده من علم قد يحل محله علم حادث وافد في 'البلاد العربية' **وخيرهم ظنًا بهذه الدراسة الجديدة وبالقلة القائمة بها من أبناء العربية يعد علم اللغة أو بعض فروعه كعلم الأصوات اللغوية 'ترفاً' علميًا لم يؤن الأوان بعد للانغماس فيه أو التطلع إليه!»**[87].

وقد طال ردُّ الفعل ذاك أيضاً، الجامعات، أعلى مؤسسات البحث العلمي، كما نفهم من كلام تمام حسان: **«حين كنت أتولى تدريس علم الأصوات اللغوية لطلبة السنة الثانية بكلية دار العلوم بالقاهرة ـ فيما بين عامي 1953 و1959م ـ كان الاتجاه العام بين أساتذة الكلية في ذلك الحين هو إلى التشكيك في قيمة الدراسات اللغوية الحديثة، ولا سيما عند تطبيق منهجها وأفكارها على دراسة اللغة الفصحى (. . .) لأن الأول ما ترك للآخر شيئاً حتى إن النحو قد نضج حتى احترق»**[88].

والسؤال الذي يُطرح هو: هل وجدت هذه الدعوات التي تجهر بالتحديث آذاناً صاغية في الثقافة العربية في المراحل اللاحقة؟ وحتى، إنْ حدث ذلك فعلاً، هل تمثّلت تلك المحاولات البحث اللساني تمثُّلاً صحيحاً؟..

قبل أن نتحرى الإجابة عن هذا السؤال، نشير بدءاً إلى أنّ مثل هذه الدعوات استمرّت بالثقافة العربية فيما بعد بظروف مواتية جداً، هيّأت المناخ المطلوب وحملت كل مؤشرات نجاح تلقي اللسانيات؛ تلك الظروف أجملها مصطفى غلفان[89] في:

أ - تنامي إرسال البعثات الطلابية إلى الجامعات الغربية، مما أتاح التعرف إلى مبادئ اللسانيات وفروعها بشكل أدق؛

ب - القيام بدراسات وأطروحات جامعية من قبل طلاب عرب في جامعات أوروبا وأميركا، وقد تناولت تلك الدراسات الواقع اللغوي العربي من وجهة نظر مختلف المدارس اللسانية الغربية؛

ج - إنشاء كراسي خاصة بعلم اللغة؛

(87) محمود السعران، **علم اللغة**، ص21-22.

(88) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص7.

(89) مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة**، الفصل الأول.

د - ظهور كتابات لغوية تعرف بعلم اللغة الحديث وبمبادئه العامة.

وعرفت الساحة اللسانية العربية، موازاة مع ذلك، نشاطات لسانية مكثفة في شكل ندوات ولقاءات علمية، عززت أواصر القربى بين اللسانيين العرب(90).

لا ريب أنَّ هذه المعطيات تُنبئ بانفجار في البحث اللساني العربي، لكن ما حصل كان مخالفاً تماماً لكل التوقعات؛ حيث ظلَّت اللسانيات في ثقافتنا العربية تتخبط في إشكالات كثيرة تكرِّس الوضع الذي عبَّر عنه سابقاً كلٌّ من أنيس فريحة وتمام حسان ومحمود السعران، وغيرهم، وهذا ما سنتوقف على أهم أسبابه في الفصل الموالي.

---

(90) من ذلك ما أشار إليه مصطفى غلفان:
- 1965م. تونس، ندوة الاتصال اللغوي ومستويات اللغة.
- 1966م. تونس، ندوة الحالة اللغوية في تونس.
- 1975-1977م. تونس، حيث نظَّم مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية ندوتَيْن أشرف عليهما عالم اللسانيات الفرنسي أندريه مارتينيه.
- 1976م. الرباط، ندوة البحث اللساني والسيميائي.
- 1978م. الدورة العالمية الرابعة للسانيات.
- 1978م. تونس، ندوة الألسنية واللغة العربية.
- 1979م. الرباط، المؤتمر العالمي السادس للسانيات الوظيفية.
- 1980م. دمشق، الدورة العالمية الخامسة للسانيات.
- 1981م. دمشق، الدورة العالمية السادسة للسانيات.
- 1981م. ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية.
- 1981م. ندوة البحث اللساني في خدمة اللغة العربية.
- 1983م. الدورة العالمية السابعة للسانيات.
- 1983م. الرباط، مؤتمر اللسانيات التطبيقية ومعالجة الإشارات.
- 1985م. تونس، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات.
- 1987م. الرباط، ندوة دولية حول وضعية اللسانيات في الأقطار العربية.
- 1987م. الندوة العالمية الأولى للسانيات.
- 1987م. البيضاء، الدورة العالمية الأولى للمعهد الدولي للسانيات.

هذه نماذج من الملتقيات والندوات اللسانية التي احتضنتها بعض الأقطار العربية، وهي تشي بالتعدد والتنوع، خصوصاً إذا استحضرنا ملتقيات أخرى. للاطِّلاع بتفصيل على هذه التظاهرات وعلى المجلات التي نشرت أعمالها، انظر: **اللسانيات والثقافة العربية الحديثة**، ص26-27.

الفصل الثاني

نحن واللسانيات: بحثٌ في خصوصيّات التلقّي

0.2. توطئة:

1.2. حول أزمة اللسانيات في الثقافة العربية

2.2. اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي

1.2.2. العوائق الموضوعية: عوائق التلقّي، عواملها النفسية الحضارية

1.1.2.2. صورة الغرب في المُتخيَّل العربي

1.1.1.2.2. صورة الغرب الفكري في المُتخيَّل العربي وتلقّي اللسانيات

1.1.1.1.2.2. اللسانيات علماً غربيًّا

2.1.1.1.2.2. اللسانيات رمزاً للحداثة

2.2.2. العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكريس الوضع القائم

1.2.2.2. اللسانيات وعوائق التلقّي

1.1.2.2.2. العوائق السوسيولوجية

2.1.2.2.2. العوائق الإبستيمولوجية

2.2.2.2. اللسانيون والتلقّي

3.2. تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقييم

0.2. توطئة

لقد صدق حدس الأنثروبولوجي الفرنسي كلود ليفي ستروس (*Claude Levi Strauss*) عندما أشار إلى أن اللسانيات، بحكم توجهها العلمي، ستصبح جسراً تعبره جميع العلوم الإنسانية (علم اجتماع وتاريخ وفلسفة وأدب...) في محاولة لتحصين مواقعها ونتائجها. وهذا ما حصل بالفعل في الغرب؛ فقد غدت اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية بإطلاق، وهي تحقق لنفسها طابع الشمول والتفرد والخصوصية، حتى أصبح من «**فضول القول لدى ذوي العلم والرجحان أن يتحدث المرء اليوم عن منزلة اللسانيات ووجاهة شأنها، فلو فعل لكان شأنه لديهم شأن من ينوه بالرياضيات الحديثة، بين أهل العلوم الدقيقة أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعة في حقل العلوم الطبية**»[1].

لقد أربكت اللسانيات حسابات وافتراضات الرافضين لعلمية العلوم الإنسانية، بل وأعادت النظر في الكثير من المفاهيم المتداولة، ومن ذلك مفهوم العلم وشروط تحققه[2].

---

(1) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص7.

(2) إنّ علمية اللسانيات أصبحت من المسلّمات، بالنظر إلى التداخل الكبير بين اللسانيات والعلوم الطبيعية، وهو تداخل يمكن أن نُرجع بداياته إلى المراحل الأولى من القرن التاسع عشر مع **شلايشر**، ولا سيما بعد ظهور كتاب داروين **أصل الأنواع**، سنة 1859م، فتشبع **شلايشر** بمبادئ الداروينية قاده إلى اعتبار اللسانيات من العلوم الطبيعية، واعتبر اللغة جهازاً عضوياً لا يختلف عن الكائنات الحيّة، فهي (اللغة)، تنشأ وتترعرع ثم تكبر وتشيخ وتموت. للمزيد من الاطّلاع على آراء شلايشر، انظر: ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، ترجمه عن الإنكليزية سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، ص57-64.
وقد تقوّت العلاقة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية أكثر في عصرنا الحديث، إذ اعتبر مونتاغيو (*Montague*) الدراسة اللسانية جزءاً من الرياضيات وهذا ما عبّر عنه **طوماسون** (*Thomason*) في تقديمه لمقالات مونتاغيو. يقول: «كثير من اللسانيين لا يدركون =

وعلى طرف نقيض، يلاحظ المتتبع لخريطة البحث اللساني في المجال التداولي العربي، أن اللسانيات في ثقافتنا لا تزال «**ذلك المجهول الذي يثير فينا ريباً وشكاً، وتوجساً وخوفاً، أكثر مما يثير فينا نزعة ـ ولو فضولية ـ لمعرفة موقفنا من واقع الثقافة، والعلم، والمعرفة في العالـم**»[3]. فعلم اللسانيات لم يحظَ بعدُ بالأهمية التي حظي بها في الغرب؛ إذ على الرغم من «**مرور نصف قرن، على معرفته، والعلم به، والبحث فيه، وتدريسه في الجامعات العربية، ما زال علماً**

= مدى اختلاف تحليل مونتاغيو جوهريا عن التصورات اللسانية الحالية [...] ففي رأي مونتاغيو أنَّ التركيب والدلالة والتفريعات في اللغات الطبيعية جزء من الرياضيات لا من علم النفس». انظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، الجزء1، ص42. فاللغات البشرية تقوم على علاقات معقدة ومجردة، وعلى معايير تفاعلية، ومن ثمّ فإنَّ «الهدف الأخير لهذه المعايير التفاعلية هو وصف الخواص والمميزات اللسانية للغات البشرية في أطر وأنظمة رياضية دقيقة (...) كلما اقترب العلماء في نظرياتهم من الدقة والموضوعية المتناهية كان من الممكن تقدير المنهج الرياضي الذي يجعل النظرية أكثر علمية، وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نقوم النظرية اللسانية من وجهة نظر تجريدية رياضية بحتة». مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان**، ص369.

وقد ظهرت ملامح التأثير واضحة بين اللسانيات والعلوم الطبيعية بصفة خاصة في أعمال تشومسكي الذي بنى نماذجه على أساس علمي محض، وهذا ما سعى إليه لينبيرغ أيضاً. فقد «دعا هذان العالمان إلى أنه ينبغي على علم اللسانيات أن يكون فرعا من العلوم الطبيعية، وبالخصوص فرعا من علم البيولوجيا يدرس دراسة علمية تشريحية». نفسه، ص369.

وتجد هذه الدعوة عبارتها الصريحة في قول تشومسكي: «يجب ألا نستغرب من أنه لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتباع أسلوب غاليلي في البحث اللغوي».

- N.Chomsky, *Règles et Représentations*, p.19.

للمزيد من التفاصيل حول الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية يُنظر مقالنا: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، «الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية، مقارنة إبستيمولوجية بين غاليلي وتشومسكي»، مجلة **فكر ونقد**.

ولمعرفة المزيد عن علمية اللسانيات يمكن الرجوع إلى:

- J.C.Milner, *Introduction à une science du langage.*

- S.Auroux, *La place de la science de la linguistique parmi les sciences empirique, Fondement de la linguistique, Perspectives épistémologique.*

(3) منذر عياشي، **قضايا لسانية وحضارية**، ص11.

غريباً على جمهور المثقفين في الوطن العربي، ناهيك بجمع غفير من القائمين على تعليم اللغة العربية في المدارس والمعاهد، وتلك ـ لا شك ـ آفة من آفات انفصال الجامعات العربية عن مجتمعها»[4].

أثار الواقع الراهن للسانيات في ثقافتنا العربية، ولا يزال يُثير، أسئلةً كثيرة عن الأسباب الكامنة وراءه؛ في زمن أصبحت فيه اللسانيات رائدة العلوم الإنسانية، وإليها يُسند دور قيادتها. وهذا ما قاد مجموعة من الباحثين ـ لسانيين وغير لسانيين ـ إلى القول بوجود أزمة في البحث اللساني العربي، **«وتتمثل هذه الأزمة في مجالاته النظرية، والمنهج والموضوعات البحثية، والجوانب المؤسسية المتصلة بأقسام تدريس اللسانيات، وبالأستاذ، وبتدريب الطلاب. كما نجد أن هذا العلم لا يزال هامشياً مقارنة مع العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى بالرغم من الازدياد المطرد للمتخصصين فيه، وبالرغم من الأهمية المركزية لموضوعه: اللغة في المجتمع»**[5].

إنَّ الأزمة شملت كلَّ مجالات البحث اللساني وكل القطاعات المرتبطة به، وهذا ما يعبِّر عنه أحد الباحثين بالقول: **«إننا نشكو من أزمة لغوية حادة تلطخ جبيننا الحضاري، أزمة على جميع الصعد تنظيراً وتعليماً، نحواً ومعجماً، استخداماً وتوثيقاً، إبداعاً ونقداً»**[6]. إنها أزمة تطول أعلى المؤسسات في البلدان العربية، أعني المؤسسة الجامعية، والمسؤولين عنها، وهذا يعمِّق الإشكال أكثر ويزيد من حدته، ويجعلنا نحس بنوع من التناقض الصارخ بين واقع البحث اللساني العربي ونظيره في الغرب. بيد أن الإجماع على وجود أزمة في البحث اللساني العربي لا يوازيه تصور واضح لطبيعتها ومسبباتها، ومن ثم إمكانية اجتراح حلول ناجعة لتجاوزها.

1.2. حول أزمة اللسانيات في الثقافة العربية

يرتبط مفهوم الأزمة في مجال البحث العلمي، وعلى وجه التحديد عند

---

(4) حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص9.

(5) أحمد محمود عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، ص9.

(6) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص236.

توماس كون *(Thomas Kuhn)*[7]، بأمرين اثنين:

أ - بلوغ العلم حدًا من التراكم،

ب - سيادة أنموذج إرشادي[8].

يرى توماس كون أن «العلم في فترة من الفترات يحقق ارتباطاً كليًا بين نظرياته المختلفة؛ بمعنى أن هذه النظريات تؤلف كلًا متماسكاً هو ما يطلق عليه النموذج *Paradigme*. والعلماء في هذه الفترة يسيرون في أبحاثهم العلمية وفق هذا النموذج، ويعملون من خلاله، إلا أنه يحدث أثناء وجود هذا النموذج، والتزام العلماء به، أن يأتي أحد العلماء ويضع يديه، بطريقة أو بأخرى، على كشف علمي هام يخالف الآراء السائدة في النموذج العلمي المعمول به فعلاً فتتغير نظريات العلماء المعمول بها في ظل النموذج السائد لتحل مكانها نظريات جديدة، ترتبت على الكشف الجديد، ويبدأ العلم مسيرة أخرى وفق أفكار وآراء جديدة من خلال نموذج جديد مخالف تماماً للنموذج الذي ألفه العلماء فيما مضى»[9].

إنّ نظريات العلم ونماذجه قائمة على التجاوز والإقصاء، لا تَثْبُتُ الصورة ظرفاً حتى يتراءى تفككها فتبرز معطيات جديدة، وتحدث الأزمة. والعالم ينتظر هذه الأزمات دائماً ويطرب لها، بل يبحث عنها ويخلقها لأنه لا يستمرُّ إلاّ بها، وإلى هذا يشير كون: «**إن رجل العلم الذي يعيش في أزمة سوف يحاول في دأب ومثابرة تصور نظريات تأملية يمكن لها، إذا ما نجحت، أن تميط اللثام عن الطريق إلى أنموذج إرشادي جديد، وإذا ما فشلت أسقطها من حسابه في سهولة ويسر نسبيين لتفسح الطريق لغيرها**»[10].

---

(7) نتحدث هنا عن الأزمة بالمعنى الذي نجده عند توماس كون دون أن يعني ذلك عدم وجود معانٍ أخرى لهذا المفهوم.

(8) كلُّ الإشارات إلى مفهوم الأزمة استقيناها من كتاب توماس كون، *The Structures of Scientific Revolutions* وقد استعنّا بالترجمتين العربيتين لكلٍّ من شوقي جلال بعنوان **بنية الثورات العلمية**؛ وماهر عبد القادر محمد علي، بعنوان **فلسفة العلوم، تركيب الثورات العلمية**، وقد صدرت الأولى ضمن سلسلة **عالم المعرفة**، العدد 168، 1992م؛ بينما صدرت الثانية عن دار النهضة العربية، 1988م.

(9) توماس كون، **فلسفة العلوم (المشكلات المعرفية)**، الجزء الثاني، ص76-77.

(10) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ص13.

وينبغي ألاّ يُفهم التجاوز هنا بالمعنى السلبي للكلمة، لأنه خصيصة علمية؛ إذ يفترض في كل معرفة علمية أن يتجدد بناؤها باستمرار، لأن التوصل إلى العلم معناه، روحانياً، التجدد والقبول بطفرة مباغتة يُفترض فيها أن تناقض ماضياً، وأن يتجدد بناؤها في كل لحظة؛ لأنَّ استدلالاتها الإبستيمولوجية سيكون أمامها المجال الكافي لكي تتطور، على مستوى الأمور الخاصة، دون اهتمام بالمحافظة على النسق التاريخي، وهذا ما يشدّد عليه غاستون باشلار (1884-1962م)[11].

يبقى مفهوم الأزمة في مجال العلم، إذن، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتحقق التراكم أولاً، وبسيادة النموذج الأكفى ثانياً.

وعطفاً على ما سبق، فإنَّ الصيغة الثورية التطورية عند توماس كون تخضع لمراحل محددة ومضبوطة:

1. النموذج الناجح.
2. مرحلة الشذوذ التي تقتضي:
   - التساؤل.
   - عدم التأكد.
   - الشك
3. الأزمات
4. سقوط النموذج الناجح لذلك النموذج
5. النموذج الجديد.

وبناءً عليه، فالأزمة تتنزّل منزلةً وسطى بين مراحل سابقة وأخرى لاحقة، وهذا يقودنا إلى التساؤلات التالية:

هل بلغت اللسانيات العربية مرحلة الأزمة حقاً؟ وهل هي أزمة بالمعنى الذي تحدثنا عنه آنفاً؟ وإذا كان الأمر كذلك فإننا نتساءل أيضاً بمعيّة مازن الوعر:

---

(11) G. Bachelard, *Formation de L'esprit Scientifique, Contribution à une Psychanalyse de la Connaissance Objective.*

«أين يقف علم اللسانيات الحديث في الوطن العربي في ضوء البُعد الفلسفي الذي اقترحه توماس كون[12]، وما هو النموذج الإرشادي السائد حالياً؟

يقتضي الحديث عن أزمة أن تكون اللسانيات العربية قطعت أشواطاً بعيدة في كل المجالات، وبلغت حدًا من التراكم، ثم عجزت عن بلوغ مرحلة أخرى تفك المأزق الذي بلغته. والواقع أن **اللسانيات في ثقافتنا لا زالت تبحث عن نفسها وتتلمس طريق الانطلاق، وحتى وإن انطلقت في كثير من الأحيان، فقد كان ذلك في اتجاه غير مرغوب فيه**[13]. **كما أن اللسانيات في ثقافتنا «كميدان بحث علمي لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب مسافات كبيرة، اللهم إلا ومضات تلمع بين الحين والحين، ترتفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعم نتاج جهد فردي خالص**[14]. صحيح أننا لا نعدم وجود بعض المحاولات التي تشكل استثناء، لكن الحالات الاستثنائية لا يمكن إلاّ أن تثبت ما هو عام، ومن ثمّ فإنّ **«هذا الضرب من الكتابات اللغوية المتميزة غالبا ما يضيع في وسط التراكم الموجود من الكتابات التي تفتقر، في معظم الحالات، إلى حد أدنى من مقومات العمل اللساني السليم»**[15].

إنّ النظرة السائدة هي انعدام بحث لساني عربي يضاهي نظيره في الغرب، وهذا يُعزى إلى غياب تراكم فعلي، وحتى إن وجدنا من الباحثين من يقرّ بوجود هذا التراكم، فإنه يعتبره تراكماً سلبيًا لا يختلف في شيء عن الفقر المعرفي؛ إذ **«يشكل ما تراكم حتى الآن من التأليف في اللغة وحولها القديم والحديث في مختلف اللغات الأكثر انتشارا في عالمنا العربي عقبة لا تقل حدتها عن صعاب الفقر المعرفي في نفس الميدان. إذ كلاهما يشكل عائقا يحد من وتيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، ويعرقل بناء معرفة تشكل حقا موضوع الدراسة»**[16].

فالتراكم، إذن، اصطلاح إبستيمولوجي يفترض الاستمرارية في الزمن أكثر

---

(12) مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان**، ص387.

(13) عبد القادر الفاسي الفهري، «لسانيات الظواهر وباب التعليق»، ص31.

(14) مبروك سعيد عبد الوارث، **في إصلاح النحو العربي**، ص 17.

(15) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص11.

(16) محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية 1 ـ أفول اللسانيات الكلية**، ص31.

مما يفترض القطيعة، إذ القطيعة عنوان لبداية نهاية نموذج إرشادي قائم وسائد. إلاّ أنّ مفهوم التراكم في اللسانيات العربية يبقى بعيداً عن جوهره، فبدل أن يكون عاملاً أساساً في الدفع بالدراسات اللسانية وتقدُّمها، يتحول إلى عقبة كأداء تحدُّ من كلّ تطور، ليصبح من عوائق البحث اللساني؛ وعلى هذا الأساس نتساءل: **كيف يصبح التراكم عائقاً أمام تطور النظريات اللسانية؟**

ليكون التراكم عائقاً يكفي أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل: «1. أن يعتبر، عند بحث الظاهرة اللغوية، كل ما خلفه النظار في اللغة من أعمال تعبر عنها وتصفها. بصرف النظر عن اللغة المدروسة ولغة البحث أو عصرهما. فلا يهمل من تلك الأعمال ما يكون في متناول اليد تحت أي علة أو حجة، لأنه بوسع أي فريق من اللسانيين تلفيق مبررات واختلاق أسباب من أجل إبعاد تصورات غيرهم.

2. أن ينبعث من فحص البعض من تلك التآليف تعارض قوي بين عدد غير قليل من التصورات المختلفة التي كونها النظار حول أي مسألة لغوية(...)

3. أن ينشأ حول موضوع الدراسة الواحد المتعين بذاته أكثر من نظريتين متغايرتين، يصل اختلافهما إلى درجة التضاد. لأن تعدد النظريات والنماذج المتنافسة وكثرة الآراء والتصورات المتزاحمة، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه كاللغة واللسانيات بالتوالي ليفوتان إمكان الاهتداء في أقصر وقت وبأقل جهد، إلى أنسب النظريتين الواقعتين على طرفي النقيض حتى امتنع أن تقوم معهما نظرية ثالثة.

4. أن تفتعل الشهرة لنظرية لغوية في حقبة معينة، ويصطنع لها التفوق العلمي أو التقني على غيرها، بحيث ينجذب إليها عدد كبير من المهتمين بالمسألة اللغوية رغبة في تحقيق منفعة خاصة، ولا يكون التفاهم حولها لمبلغ مستوى علميتها كما يزعم أصحابها ويدعيه أعوانهم»[17].

أمام هذه الأسباب يصعب الحديث عن تراكم على مستوى الدراسات اللسانية في الثقافة العربية، وموازاة مع ذلك، نسجّل غياباً للنموذج الأكفى، فإلى حدود اليوم نجد الواقع اللساني العربي واقعاً تيارئيًا، وليس واقعاً هادئاً متوحداً. إذ لا

(17) المرجع السابق، ص3.

يُجمع اللسانيون على نموذج واحد ووحيد، يمكن أن نعتبره نموذجاً إرشادياً، بتعبير توماس كون، بل نجد كمًّا هائلاً من النظريات والنماذج، تدّعي كلها امتلاك أعلى مستويات الكفاية، وحجيّة النظر. إنّ وضعاً من هذا القبيل يمكن أن يكون صحيًّا ومُفيداً، لكن شريطة أن يوظف بطريقة علمية تنبذ الاختلافات والصراعات المذهبية الضيّقة التي تحدُّ من فاعلية المعرفة.

تقودنا الملاحظات السابقة إلى وجود اختلاف بين الوضع الذي تعيشه اللسانيات في الثقافة العربية، وبين مفهوم الأزمة في النظريات العلمية، وبناء عليه فإنّ الوضع الحالي للسانيات العربية يدفعنا إلى البحث عن تفسيرات جديدة لما تعيشه من نكوص. وهي ما وجدناه فعلاً فيما نعبّر عنه بـ**إشكالات التلقّي**؛ إنها إشكالات سابقة عن حدوث الأزمة كما يتحدث عنها؛ إذ ليس من المعقول أن نتحدث عن أزمة علم ما ومآله بالقفز عن مراحل تشكُّله الأولى وما ينتج عنها من إشكالات، فالأزمة عادةً ما تكون نتيجةً لا سبباً، وحتى إن صح الحديث عن أزمة، فإن إدراك حقيقتها لا يمكن أن يكون إلا بجعلها أزمة انطلاق لا أزمة نمو[18]؛ أي أن نتصورها في سياق النهايات لا في سياق البدايات، وهذه هي الحلقة المفقودة في اللسانيات العربية .

2.2. اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي

يظهر لمتتبع واقع البحث اللساني في المجال التداولي العربي، أن أغلب الإشكالات المُثارة لا تخرج، في عمومها، عن المُحدّدات العامة التي واكبت مراحل التلقّي وخصوصيات كل مرحلة على حدة، الأمر الذي شكّل لدى المتلقّي العربي ريبةً على هيئة صراع نفسي حضاري، تعبّر عن مظهر من مظاهر التلقّي تلك، ونتيجة من نتائجه المباشرة.

وما زاد من تعميق الإشكالات المُثارة التقاعس الذي ظلّ يطبع البحث اللساني العربي في المراحل الموالية، وهذا يفرض ضرورة التمييز في عوائق البحث اللساني في الثقافة العربية الحديثة بين نوعين اثنين من العوائق:

---

(18) هذه الملاحظة يُمكن تعديتها إلى كل العلوم الإنسانية في الثقافة العربية بإطلاق.

- العوائق الموضوعية ذات أبعاد نفسية حضارية؛
- العوائق الذاتية المرتبطة بطبيعة البحث اللساني في الثقافة العربية.

1.2.2. العوائق الموضوعية: عوائق التلقّي، عواملها النفسية الحضارية

يُمكن أن نُجمل أهم العوائق المطروحة على هذا المستوى فيما يلي:

1.1.2.2. صورة الغرب في المُتَخَيَّل العربي

يرجع هذا الصنف من العوائق إلى سبب مباشر يكمن في الصورة التي ترسّخت في مُتَخَيَّل المتلقّي العربي عن الغرب، وما تولد منها من ردود فعل متشنجة زكّت حضور بعض الأعراف اللغوية المترسخة في الثقافة العربية. وللكشف عن تجليات هذه الصورة لا بدّ من التوقف أولاً عند مقصدية هذا العنوان، وتفكيك الدوال المُشكّلة لنسيجه:

أولاً ـ صورة:

- **الصورة** «تعبير أو تعابير ذات دلالات معيّنة ومقصودة نرسم بواسطتها صفات فرد أو شعب، أومجموعة شعوب، حيث تترك انطباعا سلبيا أو إيجابيا لدى القارئ أو متلقي هذه التعابير.

- **الصورة المقولبة** (*Stéréotype*) إنها التعبير اللفظي لاقتناع موجه إلى جماعة اجتماعية أو إلى فرد من أفرادها. ومن ناحية الشكل المنطقي تبدو حكما تمنح طبقة من الأشخاص، أو تمنع عنها صفات محدودة أو طرقا مسلكية معينة بطريقة مبسطة تعميمية غير مسوغة ومغلفة بقيم عاطفية»[19].

وقد تعني الصورة أيضاً:

- **الحكم المسبق** (*Préconception*) موقف أو مواقف سلبية أو رافضة تُتَّخذ تجاه شخص أو جماعة من الأشخاص حيث تحصل هذه الجماعة بسبب المواقف

---

(19) نمر فريحة، «صورة الغرب في الكتب المدرسية اللبنانية»، ضمن كتاب **الغرب في المجتمعات العربية، تمثُّلات وتفاعلات**، ص287.

الجاهزة على صفات محددة أصلاً، يصعب جداً تصحيحها بسبب الجمود والعناء والشحنات الانفعالية.

- **الموقف**: هو تعبير كلامي أو سلوكي فعلي يوحي إلى رأي صاحبه، ويعكس تصرفاته تجاه شخص ما أومجموعة ما، أو وحدة معنوية (دولة، وطن...) وكما يقول إيرل ديفيس (*Earl Davis*): «إن الأحكام المسبقة، والصورة المقولبة، والتشبيهات ليست إلا جوانب جزئية من مصطلح أساسي أكثر شمولا هو المواقف سواء أكانت هذه المواقف في حالة الإدراك، أو في حالة الانفعال، أو في حالة النزوع»[20].

ثانياً ـ الغرب:

كتب عبد اللّه العروي يقول: «منذ ثلاثة أرباع القرن يطرح العرب على أنفسهم سؤالا واحدا، يظل هو نفسه: 'من هو الآخر، ومن أنا'. في شباط/ فبراير من عام 1952 وضع سلامة موسى لأحد مقالاته هذا العنوان 'لماذا هم أقوياء؟' والـ 'هم' لم تكن بأية حاجة للتحديد. 'إنهم' 'هم' الآخرون الذين هم دائما إلى جانبنا، وفي ذواتنا، حاضرون. التفكير هو، بادئ ذي بدء، التفكير بالآخر: هذه القضية، الصحيحة أو الخاطئة بالنسبة للفرد، نستوثق من صحتها كل لحظة في حياتنا الجماعية، وبها بالضبط ينبغي البدء. من هو الآخر بالنسبة للعرب؟ إنه بعد أن سمي خلال زمن طويل مسيحية وأوربا، يحمل اليوم اسما غامضا ودقيقا في الوقت نفسه، وهو الغرب»[21].

إنّ ما يدفعنا لإدراج نص العروي هنا هو تمثُّله العميق للعلاقة بين العرب والغرب، هذه العلاقة التي طبعت فكر العربي، وأصبحت مكوِّناً من مكوِّنات شخصيته، بل المكوِّن الذي يجب أن نبدأ منه.

وإذا كان الآخر في ثقافتنا المعاصرة هو الغرب، فإنّ مفهوم **«الآخر»** اتخذ صوراً مختلفةً عبر مراحل تاريخية متباينة، ويبدو أنّ **«الصدمة الاستعمارية»** هي التي جعلت الآخر في الثقافة العربية غرباً بعد أن كان متعدِّداً.

---

(20) المرجع السابق، ص287-288.

(21) عبد الله العروي، **الإيديولوجية العربية المعاصرة**، ص28-29.

ج- المُتَخَيَّل- المِخيال:

يُقصد بالمُتَخَيَّل عادةً مجموعةً من التصورات المشتركة لدى شعب ما أو فئة اجتماعية ما تجاه فئة أخرى أو شعب آخر، وهي تصورات تُنقل بواسطة الثقافة. ويحدِّد محمد أركون المُتَخَيَّل بقوله: «1. إنه ملكة استحضار شيء ما كنا قد رأيناه سابقا.

2. إنه ملكة خلق صور لأشياء غير واقعية، أو لم تر أبدا في السابق، أو ملكة التركيب، لصور معروفة سابقة ولكن بطريقة جديدة.

3. إنه الملكة التي تمكننا من بلورة المفاهيم والتصورات والنظريات الجديدة، وإيجاد تجارب عملية في كل المناسبات.

4. إنه عبارة عن العقائد الخاطئة التي تتصورها النفس وتجسدها في المخيال خارج كل رقابة أو سيطرة للعقل»[22].

نروم من هذه التحديدات الكشف عن بعض التمثُّلات التي تحدِّد أُفق انتظار المتلقِّي العربي (متلقِّي اللسانيات)، وعلاقتها بالتلقِّي العام، وبأشكال المثاقفة، حتى إذا ربطناها بتلقِّي اللسانيات كانت الصورة أجلى وأعمق رؤيةً وتفسيراً. وتجدر الإشارة إلى أن استعمالنا لفظ «صورة» بصيغة المفرد، لا يعني أن هذه الصورة واحدة مؤتلفة، بل هي جمع بصيغة المفرد، وهي كذلك لأنها، في الواقع مُركَّبة ومُتغيِّرة، ولأنها لا تكون هي هي في كل مناسبات التلقِّي.

ينبغي أن نؤكِّد أيضاً أنَّ الكشف عن بعض تجليات هذه «**الصورة**»، لا يعطينا فكرةً واضحةً عن علاقتنا بالغرب فقط، بل يُمكِّننا في المقام الأول من استجلاء بعض مُحدِّدات بِنية الفكر العربي؛ لأنَّ الصورة تعبير عن أوضاع المجتمع التي تُرسِّخها الثقافة السائدة؛ وهذا ما عبَّر عنه تودوروف (*T. Todorov*) بقوله: «**من المهم (...) إدراك أن صورة الآخر تحيل إلى واقع من يبنيها وتعبر عنه، أكثر مما تحيل إلى واقع من بنيت صورته**»[23]. ويقول في موضع آخر: «**إن معرفة الآخر**

(22) محمد أركون، **الإسلام عالم وسياسة**، ص16-17.

(23) Todorov, T., Nous et les Autres, *La réflexion Française sur la Diversité Humaine*, p.32.

ترتبط بهويتي الخاصة بي، وتحدد معرفتي بذاتي، وكل إضافة في معرفة الآخر إضافة إلى معرفة الذات»[24]، وهذا ما نروم الوصول إليه.

إنَّ صورة الغرب، إذن، على الرغم من تعقدها وتركيبيتها واختلافها، تأتلف وتتوحد لتشكِّل «صورة واحدة في العقل العربي تتراوح بين اللاوعي الجماعي، والتحليل الحضاري أو الأنثروبولوجي، غير أن الجامع أو المنطلق هو الجرح العربي الذي لم يندمل»[25]. فكيف أسهمت هذه الصورة في توجيه تلقِّي اللسانيات في الثقافة العربية؟

1.1.1.2.2. صورة الغرب الفكري في المُتَخَيَّل العربي وتلقِّي اللسانيات

تأخذ صورة الغرب الفكري في المُتَخَيَّل العربي كل أشكال التعريف التي حدَّدناها آنفاً، حيث ترسَّخ في هذا المُتَخَيَّل وشعوره «**أن الغرب غازٍ في طبيعته أو في تاريخه، وهذا الشعور يتأسس على أن الغرب اقتحم دار الإسلام التي كتب اللّه لها الفتح والنصر (...) الشعور العربي المعاصر يرى في هذا حرباً كولونيالية استيطانية في دنيا العرب»**[26]. فالغرب هو المغتصب والمستعمر، والناهب لخيرات الأُمة، وبذلك فهو القرية الظالم أهلها التي يعيش فيها الطاغوت. فلم يكن في الإمكان الفصل بين قمع الغرب وأهدافه العسكرية، وبين ثقافته وإنتاجه الفكري، التي لا يمكن أن تكون إلاَّ ثقافة غطرسة واعتداء...؛ وهذا ما عبَّر عنه عبد اللّه العروي بالقول: «**الغرب الحالي يبدو في آن واحد استغلالاً اقتصادياً وهيمنة سياسية ومنهجاً فكرياً وسلوكاً أخلاقياً. والمثقفون العرب الذين ينتهجون سلوكه ويستعملون منطقه يعتبرون متحالفين معه»**[27]. زِدْ على ذلك أنَّ علاقتنا بالغرب قائمة على تبادل المواقع؛ فكلُّ أخذٍ عنه أو استعظام لإنتاجه الفكري حكمٌ بالضياع على ثقافتنا واستمرارٌ لحصارها. وهذا كفيل برفض كل ما هو غربي رفضاً مطلقاً؛ لأنه يعجل بانتهائه، ويفسح المجال لمنتوجنا الثقافي ليكتمل في إطار تبادل الأدوار[28].

---

(24) Todorov, T., La connaissance d'autre; In *Les morales de l'histoire*, p.48.

(25) المطران جورج خضر، «صورة الغرب في المجتمعات العربية»، ص256-257.

(26) المرجع السابق، ص25.

(27) عبد اللّه العروي، **العرب والفكر التاريخي**، ص7.

(28) هذا ما يعبِّر عنه الطاهر لبيب بالقول: «إذا كانت دورة الأنا في القمة تكون دورة الآخر =

لقد شكّلت هذه المُعطيات أسباباً كافية للحدّ من أهمية كل منتوج ثقافي غربي فكري أو مادي ومقاومته مقاومة غريزية، وهذا النوع من المقاومة أعمق تأثيراً بسبب تفوّق الغريزة على العقل بتعبير نيتشه (*Nietzsche*) (1844–1900).

1.1.1.1.2.2. اللسانيات علماً غربيًا:

اللسانيات علم انبثق من الحوض المعرفي الغربي؛ إذ «**لا يمكننا ـ نحن العرب ـ معرفة هذا العلم الجديد إلا من خلال نافذة اللغات الأجنبية الإنكليزية أو الفرنسية ذلك أنه للحق وللتاريخ، وإنصافا للعلم والعلماء لا يمكننا إلا أن نعترف بأن اللسانيات الحديثة هي محض العقلية الغربية التي أنتجتها**»[29]. وهذا ما جعل البعض يعتقد أن البحث اللساني لا يمتُّ بِصِلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية؛ لأنه «**بحث أوجدته ظروف اللغات الأوربية التي تختلف في انتماءاتها وتكوينها وبيئاتها وشعوبها المتكلمة بها وتأريخها عن العربية وظروفها، اختلافا كبيرا، يجعلنا في موقف رافض لكل ما يراد من الباحثين المعاصرين العرب أن يسلكوه، أو يتعاملوا به مع العربية**»[30].

ولهذا كانت اللسانيات معنيّة بشكل مباشر بهذا الصراع وبهذه المقاومة. فقد اعتُبرت شكلاً من أشكال الإمبريالية العالمية لأنها «**تسعى جاهدة إلى تشجيع كل صوت يضرب على وتر الانسلاخ عن اللغة العربية الواحدة، والثقافة العربية الأصيلة بشتى الأشكال الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والعلمية (اللسانية)**»[31].

يُعبِّر عن هذه النظرة الكثير من الكتابات العربية سواءٌ أكانت لسانية أم غير لسانية؛ فاللسانيات علم غير نافع، بالنظر إلى أهدافه الاستعمارية التي يتوحد معها ويخدم غاياتها؛ لأنّ «**في نشأة الدراسة اللغوية في 'أوربا' ما يدل على أن للاستعمار، وحملات التبشير المسيحية دورا رئيسا ساعد على ظهورها وانتشارها،**

= في القاعدة، وإذا كانت دورة الأنا في القاعدة تكون دورة الآخر في القمة». «الآخر في ثقافة مقهورة»، ضمن **باحثات**، ص262-268.

(29) مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، ص21.

(30) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية»، ص31.

(31) مازن الوعر، المرجع السابق، ص379.

وتطورها، للوصول إلى شعوب العالم التي يقصدونها. ويرجون من ورائها السيطرة والنفوذ»[32].

يربط محمد محمد حسين بين الصوتيات، أحد فروع البحث اللساني، وبين الاستشراق وأهدافه الاستعمارية بقوله: «اقترنت الدراسات اللغوية الحديثة على الطريقة الغربية ـ والصوتية منها بنوع خاص ـ بالدعوة إلى العناية باللهجات العامية وآدابها، أو ما يسمونه "الأدب الشعبي"، والدعوة بشكلها هذا جديدة على الدراسات العربية، لم يسمع لداع بها صوت قبل القرن الأخير، وقد نشأت أول ما نشأت باقتراح بعض المستشرقين من رجال الاستعمار»[33].

إنَّ الحفاظ على اللغة العربية يُحتِّم إبعادها عن مناهج اللسانيين المحدثين التي تتسم بالتناحر والتناقض: «إن العربية، مع ما وصل إلينا من دراسات في اللسان العربي، وقوامة هذه الدراسات، وإيفائها بما يحتاجه البحث المعاصر من معرفة، وفهم، وإدراك لما كانت عليه، وما آلت إليه الدراسة اللغوية الحديثة ـ ولا سيما الأوربية ـ ينبغي لها أن تكون بمنأى عن أن يقحمها الباحثون العرب في تلك المآزق والمجاهل التي لا تخرج منها إلا بتناحرات وتناقضات مذهبية، ليست العربية بحاجة إليها، ولا هي بماتة بصلة إليها، فكيان العربية وشخصيتها، وأصولها، وضوابطها، ونصوصها الأصلية وآثارها الواصلة إلينا، قد اكتسبت درجة الاكتفاء الذاتي، وحملت معها عناصر بقائها وديمومتها واستمرار قوتها، وسر حيويتها وحركتها وإنعاشها، ببقاء كتاب الله العزيز، وبهذا التراث العظيم الواصل إلى أبنائها مدونا ومحفوظا ومدروسا، مكونا زادا ثرا ومعينا لا ينضب، يستمد منه أبناؤها ما هم بحاجة إليه من التغذية والتوعية والتثقيف»[34].

وقد وجدت مثل هذه الدعوات قبولاً عند بعض الباحثين ـ لسانيين وغير لسانيين ـ الذين روَّجوها دون تمحيص أو تدقيق. يقول منذر عياشي: «**لقد وجد البحث اللغوي العربي نفسه تبعا لعدد من الممارسات الاستشراقية، التي أرادت فرض سيطرتها عليه، والانحراف به عن النهج العلمي، بغية التشكيك في الجدوى**

(32) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص70.

(33) محمد محمد حسين، **مقالات في الأدب واللغة**، ص48.

(34) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية»، ص25.

التاريخية للإنتاج المعرفي في الحضارة العربية الإسلامية. كما وجد نفسه أيضا تبعا لعدد كبير من النظريات والمناهج والمدارس الغربية. وذلك لأنه لا يملك نظرية خاصة به مستوحاة من الحضارة التي يريد أن ينطق باسمها»[35]. وهذه واحدة من المشكلات التي أرّقت البحث اللغوي في ثقافتنا وحالت دون أخذه لموقعه الصحيح بحسب الباحث، وهذا ما يؤكّده من خلال الربط بين الاستشراق والاستعمار وبين اللسانيات. يقول: «**أما البعثات التبشيرية فقد تجلى دورها في الإلحاح على قطع صلة الشعوب المستعمرة بماضيها الحضاري، وأما حركة الاستشراق، فقد سعت حثيثا لتحريف وتشويه تاريخ الفكر العربي والتشكيك فيه. كما أنها ركزت جهودا جبارة للتقليل من أهمية اللغة العربية ودورها الحضاري حتى بدت في عيون بعض (المثقفين) العرب لغة ميتة لا علاقة لها بالعصر الحاضر، ولا تفي بحاجات التطور العلمي**»[36].

ويميل عبد السلام المسدّي إلى الطرح نفسه، عندما ربط بين أهداف الاستشراق وبين الدراسات اللسانية ممثّلة بدراسة اللهجات؛ يقول: «**لا مهرب لنا من الإقرار موضوعيا بأن بعضهم [يقصد المستشرقين] قد عمل على ازدهار علم اللهجات العربية بباعث إما سياسي غايته استعمارية، وإما عقائدي يهدف إلى تقليص البعد الديني والوزن الروحي الذي للعربية عند أهلها، وإما مذهبي يرمي إلى نقض التركيب الهرمي في المجتمع انطلاقا من دك بنيته الفكرية**»[37]. وهذا يعني أنّ العناية بدراسة اللهجات كان لأهداف مُبيَّتة. ويربط باحث آخر بين العناية باللهجات وبين الأطماع الاستعمارية بقوله: «**ولكن لما ظهرت ملامح أطماع الأوربيين في استعمار العالم العربي، والبحث عن كل الوسائل والأساليب التي تسهل لهم التسلل بين الجماهير العربية، تبينت لهم ضرورة الاهتمام باللهجات العربية العامية وتعليمها، فأدخلوا تدريس العربية في مدارسهم وجامعاتهم مستعينين في ذلك ببعض العرب، الذين كانوا يعملون في بلادهم أو يزورونها من حين إلى آخر، والمستشرقين الذين كانت لهم معرفة دقيقة باللهجات العربية، وكان هدفهم تعليم**

(35) منذر عياشي، **قضايا لسانية وحضارية**، ص15.

(36) المرجع السابق، ص33.

(37) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص16.

القناصل والمبشرين والجواسيس الأوربيين المرسلين إلى البلاد العربية»[38].

والحال أنَّ هذا الاهتمام أملته طبيعة البحث التي كانت سائدة في تلك الفترة بالدرجة الأولى، ورغم ذلك فإنَّ مثل هذه الدعوات ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا؛ إذ نجد من يربط بين الاستشراق واللسانيات ربطا آليًا، ويعتبر اللسانيات لباساً جديداً للاستعمار، وهذا ما نستشفه من قول محمد حسين الأعرجي: **«علينا أن نفرق بين مدرستين في الاستشراق: مدرسة أوروبا الغربية، ومدرسة أوربا الشرقية. [...] نجد أن المدرسة الغربية لا تخلو من أهداف استعمارية، بقيت عالقة بها إلى اليوم، ولكن بلبوس آخر، يسمى لسانيات، تركز على دراسة اللهجات المحلية، وبنيوية تنتهي إلى قتل حاسة تذوق الجمال الأدبي حيناً آخر...»**[39].

إنَّ اهتمام اللسانيات بدراسة اللهجات، ودراسة الأصوات جرَّ عليها تبعات كثيرة بالنظر إلى الدور السلبي الذي كرَّسه الاستعمار في اهتمامه بهذا النوع من الدراسة، ومن ثمّ فالنظرة السائدة هي أن كلَّ دراسة تهتمّ بهذه الجوانب هي دراسة استعمارية. وعلى هذا الأساس فإن هذا النوع من الآراء يربط بشكل عفوي وآلي الاستشراق والاستعمار بالبحث اللساني، دون الانتباه إلى ما يقوم عليه هذا الربط من مغالطات.

رُفضت اللسانيات أيضاً، بذرائع أخرى، منها أنها **منهج بحثي خاص بلغات أخرى**، ومن العسير والمتعذر أن يُطبَّق هذا المنهج الذي وضع مناسبا للغة ـ أو لغات ذوات سمات خاصة ـ على لغة امتلكت في ذاتها قوة خلودها وبقائها راسخة على خصائصها[40]، وأيُّ تطبيق من هذا القبيل يشكِّل انصرافاً عن البحث اللغوي العربي الأصيل، وهذا رأي رشيد العبيدي الذي يقول: **«ولعلني لا أبالغ إذا قلت: أن ثمة غلوا محموما ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوربي في هذا القرن، يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولاسيما المعنيين بالعربية، ممن تعلموا شيئا عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوربا بعد**

(38) عبد الله بوخلخال، «الدعوة إلى العامية، أصولها وأهدافها»، ص165-166.

(39) محمد حسين الأعرجي، «أهداف الاستشراق ما لها وما عليها»، ص17.

(40) رشيد عبد الرحمن العبيدي، «الألسنية المعاصرة والعربية»، ص22.

سوسير (1913م) وهو بحث مقحم على العربية، بعيد عن أنفاسها وخصائصها، وإدخال أهلها في ميدان غير مناسب لها، ولا متلائم مع طبيعتها، في الوقت الذي كانت الدراسات العربية الأصيلة قد آتت أكلها، وخدمت الحرف العربي خدمة لا مثيل لها، وأبرزت خصائص هذه اللغة إبرازا متكاملا، لا يحتاج معه أبناؤها إلى مزيد من المداخلات والتعقيدات التي يتسم بها البحث الأوربي الحديث»[41].

2.1.1.1.2.2. اللسانيات رمزاً للحداثة:

إذا كانت اللسانيات معرفة غربية، فإنها علاوةً على ذلك، تدخل في دائرة المعارف الحديثة، فلم تسلم من دائرة الصراع بين القدامة والحداثة، أو ما يُعرف بالأصالة والمعاصرة، قضية الفكر العربي الأولى والأساسية على حدّ تعبير محمد عابد الجابري[42]. وترجع جذور هذا الصراع ـ كما هو معروف ـ إلى بداية عصر النهضة؛ فقد كانت الدراسات اللغوية معنيّة بشكل أكبر بهذا الصراع لاعتبارات ترتبط بالدين، واللغة، والقومية...، فانخرط اللغويون في هذه الدائرة كلٌّ من موقعه الخاص.

يتأسس البيان العربي كله على سحر الكلمة ووقعها، لذلك لا نستغرب إذا وجدنا طغيان الموقف الحضاري على كل قضايا اللغة؛ فقد اعتبر العديد من الباحثين العرب الدراسة اللسانية أساساً للبرهنة على صحة التراث ونفوذه وقوته. وهذا ما تعبّر عنه الكتابات اللسانية العربية التي حاولت الربط بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي ربطا آليًا (لسانيات التراث)[43]، فلم تخرج بذلك في مُجملها عن دعوات مماثلة أطّرت الفكر العربي في كُلّيّته.

وعلى طرف نقيض، نجد من اللسانيين من يرفض الرجوع إلى الماضي، فالمعرفة اللسانية معرفة حديثة يجب أن نجردها من أي تاريخية مُمكنة؛ لأنّ ذلك مما يُسيء إلى الفهم، ويُبعدنا عن الانخراط في منجزات العصر، فالطريق الأمثل لتفادي الاستلاب

(41) المرجع السابق، ص22.

(42) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر**، ص34.

(43) يُنظر: الفصل الثالث من هذا الكتاب؛ حيث عرضنا بتفصيل لتجلّيات هذا الاتجاه في البحث اللساني العربي.

التراثي، هو الخضوع للوعي التاريخي الذي سيفتح أعيننا على الواقع.

لقد انخرط اللسانيون العرب في قضايا الفكر العربي بشكل مباشر لا يختلف في شيء عن باقي أشكال الفكر الأخرى، وبذلك ظلّت القضايا المرتبطة بأسئلة النهضة هي نفسها موضوع نقاش بين اللسانيين؛ إذ على الرغم من مرور سنوات عديدة على الأسئلة المُثارة، فإنّ استخلاص جواب نهائي يُعجِّل بحلّ الإشكال المطروح ظلّ بعيد المنال، وبخاصة في ظل المُتغيِّرات المتلاحقة التي تمثَّلت مؤخراً في العولمة وما تطرحه من قضايا فكرية وثقافية «**وتتحكم في رقاب هذا الموضوع أسئلة عديدة من قبيل: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمى بعصر العولمة؟ وبأي وعي لساني نلج هذا العصر؟ أهو وضع (ووعي) لغوي متأخر أم متقدم؟ وهل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة (ات) في التحديث؟ وبأية لغة (ات) ننجز هذا التحديث؟ وكيف حال اللغة (ات) التي يراد لها أن تحدثنا؟ وهل عمل كل ذلك التراكم اللساني العربي (...) على بدء لبنات التحديث**»[44].

لا شك أنَّ هذه الأسئلة تُضمر الإجابة عن سؤال إشكالي واحد: أي لسانيات عربية لعصر العولمة؟ إلا أنها (الأسئلة) لا يمكن أن تخفي عنا حقيقة أساسية وهي إعادة صياغتها للأسئلة التي طُرحت إبّان عصر النهضة، وهذا يعني أن الذي تغيّر هو سياق السؤال لا غير.

يُفهم من ذلك أنَّ الأسئلة نفسها التي طُرحت سابقاً ستعاود الظهور بقشيب جديد، يخضع لمُتغيِّرات القول لا لجوهره. فعن أي وضع لساني سنتحدث في عصر العولمة، وماذا أعددنا لذلك؟

الأكيد أننا سنجترُّ أسئلة الماضي، وسنركن إلى إطلاق الأحكام الجزافية، وسنربط العولمة بانتشار الثقافة الأوروبية وبالاستيطان والاستعمار والمحاكاة الثقافية؛ وهذا غير جديد على ثقافتنا، ما دامت هذه الأطروحات قد ترسخت في متخيلنا، ونُقشت بحبر يصعب محوه. **فما هي المنزلة التي سيتنزلها اهتمام اللسانيين العرب بالتراث أو الحداثة؟ وما هي الطريقة التي سيفكرون بها في ذلك؟ وما هي أبرز تجليات هذا التفكير؟**

---

(44) مبارك حنون، «اللسانيات والعولمة»، ص112.

لقد وَلَّدت العوامل السابقة إحساساً عند المتلقّي العربي بضرورة الاعتماد على المعطيات الحضارية التي ترسخت عبر التاريخ، وهو إحساس سيجد له في ذاكرته الفردية والجماعية ترسبات تدعمه، فكانت أولى الاهتمامات، تلك التي همَّت الجانب البياني العربي متمثّلاً في مكانة اللغة العربية ومنزلة النحو العربي.

أولاً. مكانة اللغة العربية:

ارتباطاً بالأسباب النفسية والحضارية، نشير إلى «**المهابة والتقديس اللذين يباشر العربي ـ ولا سيما اللغوي ـ بهما لغته والتراث البياني الذي نشأ حولها؛ فمن المسلم به أن علوم البيان تشكل في الفكر العربي الأساس المتين الذي وازى الفترة التأسيسية لعلوم العرب، فقد اغتذى البيان من كل معارف العرب وأخصبها؛ فلذلك تأسس حيال علوم العربية من الاعتداد ما لا يعادله إلا تقديس العربية ذاتها**»[45]. في هذا السياق يقول عبد السلام المسدّي: «**فمن هذا الواقع الحضاري المعرفي نشأت لدى العربي رؤية من القداسة تجاه لغته النوعية وتجاه علمنة اللغة ذاتها كما نشأ سياج من المحظورات ترسخت بموجبه عقدة الاستغناء**»[46]. فأين تظهر هذه القداسة؟ وكيف أثّرت سلباً على تلقّي اللسانيات؟

إذا كانت اللغة وسيلتنا لإدراك العالم، فإن المعادلة تنقلب هنا ليصبح إدراكنا للعالم هو ما يتحكم بشكل أو بآخر في قضايا لغتنا، ونظرتنا إليها، ويحدّد أُفق انتظارنا. فاللغة العربية ترتبط بكيان المتلقّي العربي ارتباطاً لا يُضاهى، لأنه نابع من اعتبارات **دينية، وحضارية، ونفسية**... **لأنَّ** اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم المعجزة الربانية الخالدة التي شرَّف اللّه بها أُمة العرب، وكرَّمها لمّا أنزل آخر كتاب سماوي ـ وهو كتاب ناسخ للكتب السماوية السابقة ـ بلسانها[47]. إنَّ

(45) حسين السوداني، **أثر فرديناند دي سوسير في البحث اللغوي العربي**، ص30.

(46) عبد السلام المسدّي، **الفكر العربي والألسنية**، ص12.

(47) ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 2].
﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: 37].
﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: 103]. =

التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الكريم؛ جعل قدسيتها من قدسية القرآن ومكانتها من مكانته، فربط العرب بين اللسان العربي والأعمال الإيمانية[48].

وهذا يفرض بالضرورة الحفاظ على هذه اللغة، والاعتناء بها لأنّ حُبّ العربية من حُبّ القرآن، وحُبُّهما من حبّ الله[49].

وتستمدُّ اللغة العربية المناعة التي حظيت بها من مجموعة مقومات. فهي:

أ- **لغة القرآن الكريم:** تكفّل الله سبحانه باللغة العربية وبرعايتها وحفظها، فكان في حفظ القرآن حفظٌ للغة العربية، وكلُّ من «**يؤمن بأن القرآن حقيقة خالدة مجبر على أن يؤمن بأن لغة القرآن ـ وهي العربية الفصحى ـ هي أيضا حقيقة خالدة، لأن خلودها مرتبط بخلوده وبقاءها ببقائه**»[50]. يشهد على ذلك كون العربية هي اللغة «**الوحيدة بين المجموعة السامية التي ثبتت على مر العصور في حين لم تثبت تلك اللغات**»[51] التي عاصرتها أو تكوّنت بعدها.

﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 193-195].
﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: 113].
﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: 28].
﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: 3].
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: 7].
﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: 3].
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: 12].

(48) يقول الإمام الشافعي: «على كل مسلم أن يتعلم لسان العرب ما بلغه جهده، حتى يشهد به أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، ويتلو به كتاب الله، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك». الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق وشرح أحمد شاكر، ص50.

(49) «إن من أحب الله أحب رسوله المصطفى، ومن أحب الرسول أحب العرب، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها وصرف عليها همته». أبو منصور الثعالبي، **فقه اللغة وأسرار العربية**، ص2.

(50) عبد العلي الودغيري، **اللغة والدين والهوية**، ص20.

(51) إبراهيم السامرائي، **اللغة والحضارة**، ص149.

ب- رمز العروبة والإسلام: فتعلُّم اللغة العربية أمرٌ واجبٌ على كلِّ مسلم، إذ «لا عروبة ولا إسلام لمن لا يحسن اللغة العربية يوقرها من أبناء العرب، وإذا حيت اللغة العربية حي معها الاعتزاز بالشخصية العربية، والتعلق بكتب التراث، وعلى رأسها القرآن والحديث وسير الأبطال والصالحين»[52]. وهذا الارتباط بين «العروبة والإسلام من أروع ما تفتقت عنه عبقرية الإسلام وهو وجه من وجوه إعجازه»[53].

ج- لغة الحضارة والقومية: فحضارة العرب في كُليّتها مبنيّة على الكلمة وسحرها وبيانها، أو لنقل بالكلمة الواحدة إنها حضارة لغو، لغو لا قدح فيه، فلمّا كانت العربية شاملة لكل ميادين الحياة أخذت اللغة أيضاً هذا الطابع الشمولي، وهي ميزة أخرى لا تعدلها فيها لغات أخرى، وإلى هذا يذهب صاحب كتاب **دفاعاً عن العربية**، حيث يقول: «أما الحضارة العربية-الإسلامية التي تحملها وتحويها اللغة العربية فإنها عنيت بنواحي الحياة كلها وبأسمى معاني الإنسانية، فهي أولا حضارة روحية وأخلاقية. ثم إنها حضارة تشريع، ثم إنها حضارة فلسفة وفكر متفتح، ثم إنها حضارة علمية درست الطبيعة والإنسان دراسة تجريبية، ثم إنها حضارة آداب وفنون جميلة، ثم إنها حضارة صناعة وتجارة. فاللغة العربية تحمل ثروة من الثقافة الإنسانية لا تنضب»[54].

إنَّ الارتباط مكين بين لغة العرب وحضارتهم، وكلٌّ منهما مبني على الآخر؛ وبناءً عليه فإنَّ «الحضارة لا تتأتى لأحد إلا عن طريق اللغة... الحضارة في نوع من التعريف الموجز، هي لغة، وعن طريق اللغة يكون التفكير كله، ويكون التفاهم كله، ويكون التواصل كله، ويكون التفاعل بين العقول والأفكار، اللغة هي أضخم عملية حضارية، تنشئ الحضارة وتمثلها وتعبر عنها، وهي ذات رصيد حضاري لا حدود له، ولهذا فإن نمو لغتنا وازدهارها وقيامها بدورها الفكري هو معلم من معالم حياتنا الحاضرة، وطريق أساسي من طرق بناء المستقبل»[55].

---

(52) محمد محمد حسين، **مقالات في الأدب واللغة**، ص13.
(53) شكري فيصل، «قضايا اللغة العربية»، ص16.
(54) فاضل الجمالي، **دفاعا عن العربية**، ص23.
(55) شكري فيصل، «قضايا اللغة العربية»، ص1.

للاعتبارات السابقة تكون الوحدة اللغوية للأمة هي سبيل لوحدتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وهي أساس تميُّزها الحضاري «**فليس تتم الوحدة السياسية، وتستقيم النظم الاجتماعية في شعب من الشعوب إلا على أساس الوحدة اللغوية التي تصبح للشعب بمثابة رباط سحري يجذب أفراده بعضهم إلى بعض، ويوثق الصلة بينهم فيفكرون في عقل واحد، ويشتركون في مشاعر وأحاسيس موحدة، ويتعاونون على ما فيه خيرهم، وما يكفل لهم الأمن والاستقرار والرخاء**»[56]، فكانت اللغة بكل ذلك «**أس الأساس في كل قومية**»[57]، وهي لغة تحمل في كيانها كل مقومات الاستمرارية والبقاء، والتجدد الذاتي والتلقائي...، ومن ثمة لا ضرورة تدعو إلى هذا العلم الغربي الاستعماري الوافد!؟[58].

على هذا الأساس تكون المكانة التي تحظى بها العربية ذات أسباب نفسية ترتبط بالحظوة التي نالتها من القرآن الكريم، كما أن لهذا الاهتمام جذوره في التراث العربي، ومن ثمة يمكننا أن نفهم أنَّ آراء بعض المحدثين هي استمرار لآراء القدامى وتمسك بها.

غايتنا من النصوص التي سقناها أعلاه الربطُ بين الأسباب ومسبباتها؛ فلا شك أنَّ ما تصدح به تلك النصوص يعطينا فكرةً واضحةً عن علاقة العربي بلغته، وهي علاقة تشمل كلَّ جوانب الحياة، فكان من الطبيعي أن ينظر العربي إلى لغته نظرةً خاصةً، ويبحث لها عن كل أشكال التميُّز، وأن يُغدق عليها أجمل الأوصاف وأجلَّها، فهي «**لغة ذات عبقرية**»[59]، وهي «**سيدة لغات العالم القديم**»[60]، بل هي«**أبرز ملامح ثقافتنا العربية، وهي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطا بالهوية وهي اللغة الإنسانية الوحيدة التي صمدت سبعة عشر (17) قرنا سجلا أمينا لحضارة أمتها**»[61]. فهل من المعقول أن يفرِّط العرب في لغتهم «**الرابط الذي بقي لهم بعد أن خسروا**

---

(56) إبراهيم أنيس، **اللغة بين القومية والعالمية**، ص7.
(57) المرجع السابق، ص8.
(58) هذا ما عبَّر عنه رشيد عبد الرحمن العبيدي في نص سابق.
(59) إبراهيم السامرائي، **اللغة والحضارة**، ص149.
(60) المرجع السابق، ص149.
(61) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، ص229.

أكثر المــعارك؟»[62]. وهل من الموضوعي أن نقارن ونساوي بين اللغة العربية ولغات أخرى في ضوء مستجدات البحث اللساني؟ وهل تصح المقارنة في ضوء التفاوت الحاصل بين لغة العرب ولغات غيرهم؟... هذه الأسئلة وغيرها كثير تلخص جوانب من إشكالات تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية، وهي الإشكالات التي ظلت المحدد الأول لأفق انتظار المتلقي العربي في علاقته باللسانيات.

ثانياً. منزلة النحو العربي:

يحتل التراث النحوي العربي مكانةً متميّزةً في الثقافة العربية، لحجمه الهائل، وكثرة العلماء الذين أقبلوا على دراسته والتأليف فيه، ثم خاصة لحضوره الدائم في ذاكرتنا الجماعية وتوجيهه لكثير من اختياراتنا وسلوكاتنا مهما تنوعت أشكال هذا الحضور والتوجيه[63]، فقد نَبَتَ هذا النحو«**عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها**»[64]، كما أنه «**أنقى العلوم العربية عروبة**»[65]؛ ويكفي هذا النحو فخراً أن ينعت كتاب سيبَوَيْه، وهو أول كتاب نحوي بـ«**قرآن النحو**»[66] ففي هذا الوصف إشارة واضحة إلى القداسة والاحترام اللذين يحظى بهما النحو في ثقافة العرب.

زاد من مناعة النحو وقوة حضوره في ثقافة العرب ارتباطه المكين باللغة العربية، وبقضاياها، لذا كانت أهمية النحو من أهمية اللغة، وقداسته من قداستها. تشير إلى هذه اللُحمة القوية تلك الروايات الكثيرة التي تربط **نشأة النحو العربي بصون القرآن الكريم من اللحن، بعد اختلاط العرب بالأعاجم وفساد الألسنة.**

لقد كانت نشأة النحو لأجل هذا الغرض الديني الذي يروم الحفاظ على الكتاب المُنزل، المعجزة الخالدة، وهذا على وجه التحديد ما جعل من الدراسات النحوية واللغوية عموماً أثقل مظهر عقلاني عربي، وهذا ما حدا بأحد الباحثين إلى وصل الحضارة العربية في كليتها بالدراسات اللغوية مُبيّناً أنه: «**إذا كانت الحضارة العربية قد انطلقت مما سمي 'الأعجوبة اليونانية' التي قفزت بالفكر من المستوى الخرافي**

---

(62) شكري فيصل، «قضايا اللغة العربية»، ص18.
(63) عز الدين المجدوب، **المنوال النحوي العربي**، ص11.
(64) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، ص9.
(65) المرجع السابق، ص9.
(66) المرجع السابق، ص9.

إلى المستوى العقلي، فإن الأعجوبة اللغوية هي التي صنعت الحضارة العربية»[67].

إنَّ المكانة التي يحظى بها التراث النحوي في الحضارة العربية لا تبعث على الدهشة بالنظر إلى حضورها القوي في ذاكرتنا الجماعية، فحسب، بل بالنظر أيضاً إلى مقاومتها القوية لكثير من التيارات الجارفة، وهي مقاومة لم تُبدها الثقافة العربية في مجالات أخرى عديدة، فقد اصطدم العرب بالغرب وبمنتجاته الفكرية في مجالات شتى، مادية ونظرية، لكن ما يُلاحظ هو أنَّ العرب استسلموا أمام الغرب بعد أن «**انهزموا أمام علمه المادي، فنسوا طبيعيات ابن سينا وغيره، وانهزموا أمام علم اجتماعه، فأصبح ابن خلدون وغيره في ذمة الدين التاريخي، وانهزموا أمام علم نفسه، فنسوا علم النفس لابن باجه، ولكن جزءا كبيرا منهم لم ينهزم أمام علم اللغة الغربي**»[68].

إنَّ أسباب هذا الصمود ليست طبيعية، ولا شك، لأنها لو كانت كذلك لتلاشت بسرعة، ولكان الانهزام كما حصل في مجالات أخرى عديدة. إنَّ هذه المقاومة لا يمكن أن تفسر إلاَّ بالعوامل التالية:

«1. ضخامة التراث اللغوي العربي، وارتباطه في الذهن باللغة العربية؛ فالتخلي عنه تخلٍ عن العربية (...)

2. سوء تقويم الوافد الغربي (...)

3. الحساسيات القومية التي يظهر مفعولها في الموضوع اللغوي ويختفي مع الموضوعات الأخرى»[69].

ترتبط هذه الأسباب بما أسلفنا الحديث عنه في الفقرات التي خصصناها للحديث عن أهمية اللغة العربية، كما تجد تفسيرها في الأهمية التي حظي بها النحو أيضاً، غير أنَّ أسباباً أخرى لهذه المناعة التي حظي بها النحو العربي تبقى واردةً، ومن ذلك ما يرتبط بالجانب النفسي على الخصوص. فقد كان لظهور النبوة

---

(67) علي حرب، «الحقيقة والمجاز، نظرية لغوية في العقل والدولة»، ص41.
(68) لطيفة حليم، «الاتجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص243.
(69) المرجع السابق، ص243.

في المجتمع العربي آثار بسيكوسوسيولوجية بتعبير أحمد العلوي[70]، ومن تلك الآثار ما يفسر مناعة النحو في الثقافة العربية. **فالذهنية الإسلامية تميل إلى تقسيم الاختصاصات بين الأمم**؛ وعلى هذا الأساس ربطت الفلسفة بفروعها بالمجتمع اليوناني، والحكمة والحساب بالهند...، والشعر والآداب بالعربية، فلما كان ظهور النحو وعلوم الدين كان من المفروض ربطهما بأُمة العرب. يقول أحمد العلوي: «**ليست العربية في صورتها النحوية أو المعجمية نظاما محللا له مثيل عند الأمم الأخرى، ولكنه علم عربي يصنف بجانب العلوم الأخرى التي تشترك في إقامتها الشعوب والأجناس (...)، إن الشعب العربي، في ذهن المجتمع الإسلامي، قد حمل معه علمين هو الحقيق بأن يؤخذا عنه هما علم الدين وعلم العربية، وهما علمان يضافان إلى العلوم الأخرى التي عرفتها الإنسانية من قبل**»[71]. وهي أسباب كافية لجعل الوجود اللغوي والوجود القرآني حقيقتين متوازيتين قائمتين في ضمير المجتمع الإسلامي، بحسب أحمد العلوي دائماً.

من الطبيعي إذن، أن تفرض هذه الأسباب مجتمعة، نفسها وحضورها على الذهنية العربية، وأن تحضر، بهذا الشكل أو ذاك، كلما تعلّق الأمر بدراسة تنحو منحى الدراسات النحوية كما هو الحال بالنسبة إلى اللسانيات. لقد كان لكل ذلك بالغ التأثير في توجيه عملية التلقّي. وبما أنّ اللسانيات نتاج غربي محض، لم يكن من المستساغ، ولا من المقبول أن يُسلّم العربي أموره اللغوية إلى اللسانيات بعدما ظلّ تراثه اللغوي صامداً لقرون عديدة حتى بلغ درجة النضج والاكتمال، وكل تفريط في هذا الإرث الزاخر يُعَدُّ طمساً لمقوماته الحضارية، وتفريطاً في نصيبه من تركة العلوم بعد تقسيم الاختصاصات بين الأمم.

---

(70) يقول أحمد العلوي: «نحن اليوم ندرس ظاهرة النبوة وظهورها في الحجاز بشيء من الموضوعية والهدوء، ونستعظم، مع ذلك، الانقلاب الذي أحدثه في بقاع من العالم من الناحية التاريخية - الاجتماعية، ولكننا نتناسى الآثار البسيكوسوسيولوجية التي تكون قد تركتها في المجتمع الناشئ، مجتمع المسلمين وغيرهم ممن استظل بظل الدولة الإسلامية». يُنظر: مقاله، «أسس منهج البحث في اللغويات العربية»، ص36.

(71) المرجع السابق، ص38.

2.2.2. العوائق الذاتية: اللسانيات واللسانيون وتكريس الوضع القائم

نقصد بالعوائق الذاتية مختلف الأشكال المرتبطة بتلقي اللسانيات في الثقافة العربية في علاقتها باللسانيات واللسانيين، وهدفنا من ذلك الاستدلال على أنَّ الوضع الراهن للسانيات في الثقافة العربية اليوم لا يرتبط بالإشكالات المطروحة على صعيد الفكر فحسب، بل يتعدى ذلك إلى اللسانيات نفسها. ويمكن أن نميّز ـ على مستوى العوائق الذاتية ـ بين نوعين من العوائق: بعضها يتصل باللسانيات، وبعضها الآخر يرتبط باللسانيين.

1.2.2.2. اللسانيات وعوائق التلقي[72]:

يمكن أن نُجمل أهم العوائق التي تطرحها اللسانيات العربية، وتسهم من خلالها في تكريس الوضع القائم فيما يأتي.

1.1.2.2.2. العوائق السوسيولوجية

أ. غياب اهتمام واضح بقضايا المجتمع:

مما يُعاب على العلوم الإنسانية عامةً في الثقافة العربية، علاقتها المضطربة بالمجتمع العربي، وهذا ما وسمها بوضع غير مطمئن من حيث المصداقية، ومن حيث المردودية التنموية، وهذا ما طبع مسيرتها بملامح الضعف على مستوى الإبداع والإنتاج وعدم الفعالية في الحصيلة والتراكم. ويبدو أن اللسانيات لم تشذَّ عن هذا الواقع، على الرغم من المكانة التي تحظى بها، مقارنة بباقي العلوم الإنسانية الأخرى.

ومن هنا يصعب الفصل بين راهن اللسانيات في الثقافة العربية، وبين إشكالات التلقّي الناجمة عنه، فهناك منطق يجمعها.

تبدو اللسانيات عاجزة عن الإسهام في حل المشكلات اللغوية ذات الارتباط الوثيق بموضوعها، فالمجتمعات العربية، كما هو معروف، غنيّة بتنوعها الثقافي

(72) اعتمدنا في استخلاص هذه المُعطيات مقال أحمد عشاري، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، ص13.

وتعدُّدها اللغوي، وهو ما قاد إلى مجموعة من المشكلات اللغوية المتداخلة على مستويات مختلفة منها: المستوى التعليمي والاجتماعي والثقافي والسياسي... والمُلاحظ أنَّ اللسانيات ظلَّت غير آبهة بهذه المشكلات، وكأنها لا تمتُّ بِصِلة إلى مجالات اهتماماتها، وهذا ما قد يُفسر بعجز اللسانيات عن الانخراط في القضايا العامة للمجتمع، وعدم امتلاك الآليات والأدوات الكفيلة بإيجاد مخرج للكثير من المشاكل المطروحة؛ وكل ادعاء من هذا القبيل يبقى مفتقداً إلى حجج تسنده على المستوى العملي، وعليه لا تجد المشكلات اللغوية **«الاهتمام اللازم من علم اللسانيات كما هو ممارس في العالم العربي، هذه المشكلات تتصل بمجالات الحياة العامة في القانون (...)، وفي الطب (...)، والصناعة (...)، والإدارة (...)، والإعلام (...) إلخ. وهذه مشكلات قد لا نجد وعيا مباشرا بها، ولكن هذا لا يعني أنها غير موجودة، أو أنه لا أثر لها، أو أنه لا ضرورة لإثارتها في غياب الوعي الشعبي بها كمشكلات. بل مهم تماما أن يتدخل اللسانيون وأن يعملوا المعرفة اللسانية التخطيطية لدراسة هذه المشكلات، وتفسيرها والتقدم بحلول عملية لها»**[73].

ب. هامشية اللسانيات في القضايا والتحديات التي تواجه الأمة:

تبقى القضايا والتحديات التي تواجه الأُمة العربية الإسلامية أقلَّ وطئاً، إذا ما قُورنت بتحديات أكبر **«تتصل بقضايا الوحدة والتجزئة، على المستويين القومي والقطري، وبقضايا الاحتلال الإسرائيلي، ونقل التكنولوجيا وكذلك بقضايا الشرعية وحقوق الإنسان، وتنطوي كل واحدة من هذه القضايا على بعد لغوي يكون خصيصة لازمة لها أو ناتجا سلبيا منها، أو عاملا جوهريا في فهمها وتفسيرها، بل وفي تغييرها.**

فبينما تفرض هذه الإشكالات حضورها يوما عن يوم، تسجل اللسانيات غيابا يكاد يكون شبه كامل عن هذه القضايا. ولا تمثل الجوانب اللغوية في هذه القضايا موضوعات بحثية قارة في جدول الأبحاث اللسانية. لا تتوافر في هذا العلم أصولية معرفية لإدراك وتفسير تعقيدات البعد اللغوي في تداخله مع تلك القضايا»[74].

(73) المرجع السابق، ص13.

(74) المرجع السابق، ص14.

إذا كان الوضع اللغوي هو أول ما يجب أن يُطرح بصفته إشكالية للبحث، فإنه يظلُّ هامشيًا، بل لا يُناقش على الإطلاق وكأنَّ واقعنا وحدةٌ متجانسةٌ لغوياً. ويمكن أن يُفسر غياب الاهتمام اللازم بالقضايا الكبرى للمجتمع بالحساسيات التي تثيرها بعض القضايا المطروحة؛ كما هو الحال بالنسبة إلى تدريس اللهجات، هذا الموضوع الذي ظلَّ دائماً «**غائبا في أجندة البحث اللساني في العالم العربي. ولكن لا تزال مشروعية وجوده محدودة. وليست محدودية هذه المشروعية بسبب التصورات حول الاستعمار والمستشرقين، وتآمرهم ضد الفصحى فحسب، ولكن لأن الدراسات اللهجية اقتصرت في أغلبها على البنية اللغوية: الأصوات، النحو والمعجم، وأهملت، نسبيا، الجوانب الاجتماعية**»[75]. وهذا يؤكِّد ما ذهبنا إليه آنفاً عندما ألمحنا إلى تأثر العديد من اللسانيين بـ«**الوعي الشعبي**» السائد.

2.1.2.2.2. العوائق الإبستيمولوجية:

عجز اللسانيات عن حلِّ مشاكلها الخاصة:

إذا كانت اللسانيات العربية عاجزة عن إيجاد حلول ممكنة للكثير من إشكالات وقضايا المجتمع، فإنها تبدو عاجزة أيضاً عن حلِّ الكثير من الإشكالات المرتبطة بموضوعها، ومن ذلك إشكالية المصطلح اللساني، وإشكالية تعريب المفاهيم اللسانية، وهما إشكاليتان غير منفصلتين.

أ. إشكالية المصطلح اللساني:

تبقى قضية المصطلح من القضايا التي أولتها اللسانيات أهميَّةً خاصةً، بالنظر إلى أهميَّتها في تيسير العلوم وبناء صرحها، وخلق نوع من التقارب بين العلماء وتوفير الجهد على الباحثين وتقليص مجالات الاختلاف بينهم. وكل نجاح للعلم يتوقف في جانب منه على تحديد جهازه المصطلحي وضبطه؛ لأنَّ «**مفاتيح العلوم** مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى، **فهي مجمع** حقائقها المعرفية، وعنوان ما يتميز به كل واحد عما سواه.وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية، حتى كأنها تقوم من كل علم مقام جهاز من

(75) المرجع السابق، ص26.

الدوال ليست مدلولاته إلا محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقائق الأقوال»[76].

لا يزال الرصيد الفني للسانيات العربية في مجال الدراسة المصطلحية يشكو من عقبات حقيقية؛ لغياب رصيد اصطلاحي مشترك يُوحِّد اللسانيين ويُؤلِّف بينهم. فرصيدنا المصطلحي في مجال اللسانيات يبدو ضرباً من الأهواء النابعة من الميول والابتكار الشخصي الذي لا يتقيّد بمنهجية علمية دقيقة.

إنّ اللساني الذي يضطلع بمسؤولية تطويع ومواكبة وتوليد اللغة ـ في جميع الحقول المعرفية ـ يبقى عاجزاً عن البدء بالمجال الأقرب إليه والمعني به بشكل مباشر، وهذا يولِّد شعوراً بالإحباط وإحساساً بالخيبة.

ب. إشكالية التعريب:

ليست قضية التعريب قضية حديثة، كما قد يعتقد البعض، بل هي واحدة من القضايا والمباحث المتشعبة التي ظلّت تُلقي بعبئها الثقيل على الثقافة العربية. وقد ظهرت ملامح تشكُّلها منذ بداية القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ذلك فإننا لا نجد إلى حدود اليوم إجماعاً حول دواعي التعريب ودوافعه، فهذه القضية «**مرتبطة بجوهر اللغة وفلسفتها عند فريق، وهي مرتبطة بوفاء مسايرة العصر وتقنينه عند فريق. ثم، هي دواع وظيفية، أقلها طبيعة العمل الخاص، عند نفر قليل منهم**»[77].

إلى جانب الاختلاف الحاصل على صعيد الرؤية، نسجل اختلافات أخرى لا تقلُّ أهميّةً، وهي ذات ارتباط بالجانب المنهجي. وقبل أن نمضي في الكشف عن أهم تجلّيات إشكالات التلقّي المطروحة على هذا المستوى (المنهجي)، نشير بدءاً إلى أنّ العوائق المُثارة، بخصوص قضية التعريب، تبقى مرتبطة في جوانب كثيرة منها بالعامل النفسي والبِنية الفكرية.

وبالنظر إلى هذه الصعوبات، ظلّت القضايا الكبرى، المطروحة على مستوى التعريب، بعيدةً عن كل الحلول الممكنة، على الرغم من الجهود المبذولة. وحتى

(76) عبد السلام المسدّي، **قاموس اللسانيات**، ص11.

(77) رياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي**، ج2، ص153.

لا ندخل في متاهات التفاصيل سنقصر الحديث على القضايا الأكثر ارتباطاً باللسانيات.

يتخذ مصطلح التعريب في الثقافة العربية دلالات كثيرةً منها:

أ. هو عند العرب اقتراب، وعمل على إصهار المقترب ليصبح من صميم النظام العربي؛

ب. في معناه اللساني الاجتماعي (*Sociolinguistique*) قد يعني إحلال اللغة العربية محل لغة أخرى غير العربية (وهذا يدخل في إطار التخطيط اللغوي وخطط التدخل)؛

ج. تهيئة اللغة وتنميتها وتطويعها لتصير بنظامها قادرة على أن تقوم بالوظائف التعبيرية التي تقوم بها لغات أخرى؛

د. نقل النصوص أو مصطلحات من لغة غير عربية إلى اللغة العربية، وهذا ضرب من الترجمة. ويدخل في هذا الباب أيضا تعريب الأدوات التكنولوجية كالبرامج الحاسوبية، مثلا، لتصير قابلة لاستقبال العربية أو تحليلها؛

هـ. إدخال اللغة العربية في قطاع تهيمن فيه اللغة الأجنبية دون أن يكون للعربية حظ في هذا المحيط. فيجعل العربية حاضرة إلى جانب لغات أخرى لا شك أنه يدخل ضمن تحسين مكانتها وتطوير نشرها[78].

تعطينا هذه التحديدات فكرةً واضحةً عن المقصود بالتعريب من الوجهة اللسانية، كما تحدد الأهداف المتوخاة منه، وهي ما يمكن أن نلخصه استناداً إلى رأي القاسي الفهري في: «تطويع وضع اللغة الداخلي، وإعادة النظر في وضع اللغة المحيطي أو الخارجي»[79].

إنَّ تحديد الأهداف وتوجيهها لم يُوازَ في الثقافة العربية باتفاق بين اللسانيين، بالنظر إلى تباين الاقتراحات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، وهذا ما تسبَّب في نوع من الخلط والاضطراب.

---

(78) عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، ص158.

(79) المرجع السابق، ص15.

2.2.2.2. اللسانيون والتلقي

إلى جانب العوائق السالفة الذكر، يسهم العديد من اللسانيين العرب في تكريس تأخر ركب البحث اللساني العربي وتعميق إشكالاته؛ ويتبدى ذلك من خلال:

أ. الموقف السلبي من واقع اللسانيات:

تكشف الملاحظات التي سقناها سابقاً عن الواقع المتردي للبحث اللساني في الثقافة العربية لكن، ورغم ذلك، لا يأبه اللسانيون العرب لهذا الوضع، وكأن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد. إنَّ وضعاً من هذا القبيل أساء إلى اللسانيات، وإلى اللسانيين أنفسهم؛ حيث فسح المجال لتداول الكثير من المغالطات في الساحة اللسانية العربية، والأكيد أنَّ اللسانيين العرب «**لو امتثلوا لوصايا العلم الكلي لبان لهم أن من أشد ما يقترن بوظائفهم تعقب الطرق التي تقدم بها معارفهم إلى من يعرفها من الناس ومن لا يعرفها**»[80] وهذا ما لا نجد وعياً به.

ب. التراث والحداثة اللسانية:

لم يستطع الكثير من اللسانيين التخلص من وهم الصراع بين القدامة والحداثة، وهو صراع نفسي بالدرجة الأولى، إلى هذا يومئ مازن الوعر بقوله: «**إن أساس الصراع بين الأصالة اللغوية والمعاصرة اللسانية ليس صراعا بين الأعمال اللغوية التراثية التي وضعها العرب القدماء، وبين الأعمال اللسانية المعاصرة التي وضعها علماء اللسانيات المحدثون في الغرب. إن الصراع في جوهره يكمن بين الباحثين العرب أنفسهم، (كامتداد للأزمة النفسية الفردية، التي يعاني منها إنساننا العربي) بين الباحثين الذين يشدهم التاريخ القديم إلى أقصى مسافات اليمين، وبين الباحثين الذين يشدهم التاريخ الحديث والمعاصر إلى أقصى مسافات اليسار، وبهذا فإن المعادلة الثقافية ستكون عرضة للاهتزاز والتفكك، وستحقق معاناة إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة**»[81]. وبهذا يغدو الصراع بين القديم والحديث من الإشكالات التي تؤرّق البحث اللساني العربي، شأنه في ذلك شأن الثقافة العربية

---

(80) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص18.

(81) مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان**، ص354-355.

برمتها. وعلى هذا الأساس فإنَّ أحد أشكال المشكلة العلمية للسانيات في العالم العربي هو التجزئة على محور القديم التراثي والحديث، وليست المشكلة في وجود التجزئة في ذاتها، لكن في مصاحباتها ونواتجها المؤسساتية، من صراعات بين اللسانيين ليست كلها علميّةً، ومن إهدار للطاقات، ومثلما يكون للقديم، كما للحديث موضوعاته البحثية المفصلة ونظرياته ومناهجه، فقد ظهرت محاولات للتوليف والدمج. ولكن هذه المحاولات قليلة ويكتنف تعزيزها صعوبات ومعوقات تتصل بالتثبت المؤسسي للسانيين[82].

إنَّ الصراع بين التراث والحداثة يلقي بثقله على توحد اللسانيين وتقليص المسافات بينهم، ويشهد على ذلك تجدده بتجدد اللقاءات والندوات العلمية، وفي ذلك خير تعبير عن عمق امتداده، إذ «**يلاحظ المرء أنه في كل مؤتمر أو دورة لسانية كثيرا ما تدور الأحاديث والمناقشات حول التراث اللغوي العربي المتمثل بالأعمال التي وضعها الصوتيون والنحاة والبلاغيون العرب القدامى، وحول اللسانيات الحديثة كعلم قائم برأسه والمتمثل بالأعمال اللسانية التي وضعها وطورها الصوتيون والنحاة والدلاليون الغربيون في الولايات المتحدة أو في أوربة**»[83]، وهذا ينمُّ عن تجذُّر الصراع واستفحاله.

ج. غياب ثقافة المجموعة العلمية:

مهما يحاول اللساني سَبْر أغوار الظاهرة اللغوية، فإنه لن يتوصل إلاّ إلى حقيقة ما هو جزئي؛ نظراً إلى التشعب الكبير لقضايا اللغة، وهذا يقتضي توحد الجهود وتقسيم الاختصاصات بين الباحثين للتغلب على العقبات المُثارة، ولنا في عمل اللسانيين الغربيين أُسوةٌ حسنةٌ؛ فالمعروف أنَّ تشومسكي، مثلاً، استطاع تطوير نماذجه التوليدية اعتمادا على آراء منتقديه ومعاونيه، كما استند في الوقت ذاته إلى أطروحات علماء من تخصصات أخرى محاقلة أو غير محاقلة، مما أكسب النحو التوليدي قدرةً فائقةً على تطوير نماذجه واستمرار تجدُّدها.

وعلى طرف نقيض نجد الصراع على أَشُدِّه بين اللسانيين العرب، وهو صراع

---

(82) المرجع السابق، ص359 وما بعدها.

(83) المرجع السابق، ص352-353.

ابتعد في كثير من الأحيان عن حدود اللياقة وتجاوز اللسانيات إلى التلاسن(84). وقد ترتّب على هذا عزوف اللسانيين عن كتابات بعضهم، وحتى إن حصل نوع من الإقبال أحياناً فإنه لا يكون إلاّ بنوايا مُبيَّتةً تهدف إلى النَّيل من الكاتب ومن قدراته العلمية والمعرفية لا غير. وقد لا يحصل ذلك بين اتجاهات لسانية مختلفة فقط، بل كثيراً ما نجده داخل الاتجاه اللساني الواحد.

د. الكسل المعرفي:

يرتبط هذا الإشكال بـ «**المستوى المعرفي لكثير من اللسانيين العرب الذين لا يواكبون ما يطرأ على الدرس اللساني من تطورات نظرية هامة. اتضح ذلك مثلا في الندوة التي عقدتها منظمة اليونسكو بالرباط سنة 1987 حول (تطور اللسانيات في البلدان العربية) حيث إن كثيرا من اللسانيين العرب المشاركين في هذه الندوة لم يتمكنوا من متابعة بعض البحوث اللسانية لا سيما بحوث المغاربة. وللإشارة فإن المشاركين في هذه الندوة يعدون من صفوة اللغويين العرب المحدثين وأكثرهم تأليفا**»(85). وقد عبّر أحمد المتوكل عن هذه المسألة بوضوح، يقول: «**شعرت من خلال العرض الذي ألقيته حول ما أنجزته في إطار النحو الوظيفي أن الجسر اللساني بيننا وبين إخواننا العرب لم يوجد بعد، وكان ذلك واضحا من خلال الأسئلة التي ألقيت علي بعدما انتهيت من العرض**»(86).

ويُعبّر بعض الكتابات اللسانية عن هذا العجز الواضح عن مسايرة مستجدات البحث اللساني، كما هو الحال في بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية(87). فعددٌ لا يستهان به من مؤلفي هذا النمط من الكتابة يُردِّدون الكثير من مبادئ الدرس اللساني التي تُجووزت منذ أمد بعيد.

3.2. تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية: محاولة للتقييم

تتبعنا في الفقرات السابقة، مختلف الإشكالات التي تعوق تلقّي اللسانيات

---

(84) من العبارات التي تعبّر عن هذا: **اللسانيات السريعة، لسانيات هبل، لسانيات الاشرئباب إلى المناصب**... وقد تحاشينا ذكر الواصف والموصوف درءاً لكل أشكال الصراع.

(85) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص40.

(86) حوار مع أحمد المتوكل في جريدة «**المحور الثقافي**».

(87) يُنظر: تحليلنا للكتابة اللسانية التمهيدية في الفصل المخصص لها من هذا الكتاب.

في الثقافة العربية، وأبرزنا أهم تجليات ذلك، كما حاولنا الكشف عن أبرز أشكال العلاقة بين الفكر العربي وتلقّي اللسانيات. إنّ الخلاصة التي يمكن أن ننتهي إليها من كل ذلك هي أنّ أشكال التلقّي التي وقفنا على أهم تجلياتها قائمة في كثير من جوانبها على سوء الفهم والمغالطة. ويمكن أن نُبرز أهم أشكال المغالطة تلك في الجوانب الآتية:

1.3.2. نحن والآخر: من أجل مراجعة الذات

كشفنا سابقاً عن تصورنا للغرب بصفته **استشراقاً واستعماراً وحداثة فكرية**، وهي مستويات من النظر غير منفصلة في مُتَخَيَّل العربي، لأنّ كلّ مقاربة لتصورات الآخر في ثقافتنا مبنيّة على الامتدادات الحضارية ومستتبعاتها النفسية؛ فصورة الغرب ماثلة في أذهاننا بهذه الترسيمة، التي تسند له حصيلة المساوئ المتراكمة بناءً على أحكام مسبقة.

إنّ تحديث الثقافة العربية لا يمكن أن يكون إلاّ في ظلّ حوار بنّاء، بعيداً عن كل أشكال الصراع مع النفس، التي تأخذ صورة صراع مع الآخر. إننا نتساءل هنا: **هل تتعارض اللسانيات مع التراث اللغوي العربي؟ وهل الغرب واحد متوحد، ومن ثم نقول إن اللسانيات تستمد أهدافها وتوجهاتها من مخططاته؟ وهل كانت المعرفة اللسانية في مراحل تشكُّلها الأولى قائمةً على خدمة المصالح الغربية (الاستعمارية) كما يُعتقد؟**

يفنّد علي أومليل الافتراض الأول بقوله: «**كثيرا ما تطرح مسألة التراث طرحا يقوم على العاطفية والمغالطة، وكأن المسألة تؤول إلى هذا السؤال: هل تريدون أيها الناس أن تكونوا بغير جذور، لا هوية لكم، ضائعين في الغرب الذي لن يتوانى، بعد أن نهب خيراتكم واستتبعكم اقتصاديا وسياسيا، عن أن يمحو كل شخصية لكم ثقافية وتاريخية؟ طبعا إذا طرح السؤال هكذا فلن يكون الجواب سوى كلا! وحتى الذين ليسوا تراثيين على نحو مطلق سيجيبون نفس الجواب، إذ من هو هذا الذي يرغب في أن يفقد هويته عن سبق إصرار؟**»[88].

---

(88) علي أومليل، التراث والتجاوز، ص15.

إنَّ ربط اللسانيات بالغرب والاستعمار ينمُّ عن موقف خاطئ، لأنَّ اللسانيات شأنها شأن كل العلوم، علم إنساني، ومن الصعب أن نقول إنَّ الغرب هو من أوجد هذا العلم بشكل مطلق، لأنَّ ترسُّخ العلم مبنيٌّ على تراكمات. وبناءً عليه فإنَّ البحث اللساني، على غرار ما هو متحصل اليوم لا يمكن أن يكون دون تلك التراكمات. «**صحيح أن اللسانيات هي نظرية غربية ولكن منطلقها الفلسفي وهدفها النفعي البراغماتي لا ينتميان إلى الغرب، وإنما هما ملك حضارة الإنسان المعاصر الخارج عن نطاق الجنس والهوية والعرق. إن الاختلاف الواحد بين الأمم يكمن في كيفية استخدام 'نتائج' علم من العلوم وتوظيفها في ناحية معينة. وهكذا فإن اختلاف الاستخدامات لنتائج العلم تتبع اختلافات الإيديولوجيات في العالم. أما قضية استخدام الوسائل والأساليب والتقنيات العلمية والتوصل إلى هدف أو غاية علمية معينة، فإنها مسألة مشتركة بين جميع الحضارات الحديثة**»[89]، وهو الاعتبار الذي يجب مراعاته في جميع عمليات المثاقفة.

2.3.2. نظرة غير موضوعية إلى اللغة العربية

إنَّ عوائق التلقي السابقة يُحرّكها هاجس الخوف على اللغة العربية وعلى النحو العربي من اللسانيات، ومن التغيُّرات التي قد تطرأ عليهما، وما قد ينجم عن ذلك من فساد للسان العربي. فلأي شيء نأخذ باللسانيات وفي تراثنا ما يكفي لوصف اللغة العربية ودراستها؟ وهل من المعقول أن نترك تراثنا الزاخر ونستبدله بهذه الدراسات الحديثة العهد؟

ليس هنالك داعٍ لذلك، ما دامت «**اللغة العربية - بحمد الله - غنية بهذه الدراسات عريقة فيها، وقياسها على الدراسات اللغوية في أوروبا، التي لا يزيد عمرها عن ثلاثة قرون، والتي ليس لها مثيل هذا التراث العريق الممعن في العراقة طولا وعرضا خطأ فادح لا يكون إلا عن جهل أو سوء قصد**»[90]. مفادُ هذا القول ارتباط نشأة الدراسات اللغوية في أوروبا بلغات لا ترقى إلى مستوى اللغة العربية ومكانتها، وهذا أمر لا يستقيم؛ ما دامت القواعد المستخلصة في مجال اللسانيات

(89) مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص39.
(90) محمد محمد حسين، **مقالات في الأدب واللغة**، ص48.

صالحة لوصف اللغات الأوروبية. وبناءً عليه، فإنه من غير المقبول أن نطبِّقها على اللغة العربية؛ لأنها تختلف في طبيعتها وفي ظروفها التاريخية والاجتماعية اختلافاً أساسيًا عن هذه اللغات، وكل تطبيق من هذا القبيل بدع شاذ قليل الجدوى، بل هو إفساد مضر وقلب للأوضاع، لأنه لا يصدر عن حاجة في واقع الأمر تدعو إليه، ولأنه يحاول أن يفرض قواعد نابعة من خارج اللغة العربية على طبيعتها اللغوية بدل أن يستنبط من واقعها اللغوي وطبيعتها المستقرة[91].

وتتخذ المسألة بُعداً أخطر عندما يتمّ الجمع بين تطبيق اللسانيات على اللغة العربية، وبين مخالفة سنن اللّه في الكون؛ ولأنّ اللسانيات من مخططات الصهيونية: «**الدعوى التي ينادي بها دعاة التطوير على نمط الدراسات اللغوية الحديثة عند الغربيين باطلة (...) لأنها تتجاهل سنة الله حين خلق الناس شعوبا وقبائل، وكان من آياته وسننه فيهم اختلاف ألسنتهم. وطبيعي حين تختلف الألسنة أن تختلف قواعدها، لأن القواعد التي تنظم كل لغة - بل كل مجتمع - تنبع من واقعها وتلائم طبيعتها ونظامها. ومحاولة توحيد القواعد والنظم في اللغات أو في الجماعات البشرية على وجه العموم - من حيث يعلم الداعون بها أو لا يعلمون - فرع من محاولات متعددة تتجه كلها إلى هدف واحد هو طمس الفوارق المميزة بين الأجناس والجماعات البشرية، دينية كانت هذه الفوارق أو فنية جمالية أو لغوية، مما تسعى إليه الصهيونية العالمية، حتى تنحل الروابط التي تقوم عليها المجتمعات البشرية المختلفة فلا يبقى على وجه الأرض مجتمع متماسك غير المجتمع الإسرائيلي**»[92].

إنّ أعزّ ما يُطلب هو البحث عن وجوه للتشابه والتوافق بين العربية ومبادئ اللسانيات، وكل محاولة من هذا القبيل محكوم عليها بالفشل من البداية، لأنها لا تقود إلا إلى لغة غريبة، فـ «**كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحوين، العربي والغربي إلى الآخر، تقوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحوين غير متطابقة. فما يجوزه نحو سيبَوَيْه قد يمنعه نحو تشومسكي مثلا، وبالعكس. وأغلب ما يقدمه تشومسكي من القواعد والمبادئ التي**

(91) المرجع السابق، ص48.

(92) المرجع السابق، ص43-44.

يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثال إلا بإدخال ذلك التركيب عليها. ولإجمال القول في الموضوع، فإن توظيف نحو تشومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبَوَيْه وما وصف»[93]. معنى هذا الكلام أنّ اللسانيات التوليدية بشكل خاص، واللسانيات بشكل عام لا تصلح للغة العربية، وأيُّ وصف أو تطبيق من هذا القبيل هو تشويه وتحريف للعربية. فهل هذه الأحكام المُسبقة صحيحة؟ وهل هناك ما يسوّغها في نظر أصحابها؟

لا أحد يمكن أن يجادل في المكانة التي تحظى بها اللغة العربية في ثقافتنا، وهي مكانة تستمد مشروعيتها من اعتبارات دينية وقومية وحضارية ونفسية. ومن هذا المنطلق كان التحفظ على اللسانيات، شأنها في ذلك شأنُ كلِّ وافدٍ جديدٍ **«خوفا من تغريب اللغة في حال إخضاع دراستها لأساليب لم يكن القدماء منا أصحابها»**[94].

إنّ اعتقاداً من هذا القبيل اعتقادٌ مغلوطٌ؛ نظراً إلى عدم تمثُّله الصحيح لمبادئ التراث التي اعتمدها بعض المحدثين منطلقاً وسنداً نظرياً لتبرير ادعاءاتهم بشأن قدسية اللغة العربية وأفضليتها على باقي اللغات الأخرى؛ فالآيات القرآنية التي يتمُّ الاستناد إليها، والتي تؤكّد عربية القرآن لم تُشر أيُّ واحدة منها إلى أفضلية اللغة العربية على اللغات الأخرى، كيف يمكن أن يكون ذلك والقرآن الكريم يعتبر اختلاف الألسنة من آيات الله... لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: 21].

إنّ التقديس الذي يُعطى اللغة العربية ينمُّ عن فهم مغلوط للكثير من أقوال علماء العربية، وتجاهل بعضها أحياناً، فكثير من نصوص التراث تشير إلى عدم أفضلية لغة على أخرى[95]، كما أنّ التعامل مع النصوص التي تتحدث عن تميُّز

(93) محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية 1- أفول اللسانيات الكلية**، ص9.

(94) عبد الفتاح الزين، **قضايا لغوية في ضوء الألسنية**، ص5.

(95) هذا ما أشار إليه ابن حزم بقوله: «وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات، وهذا لا معنى له لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾. فأخبر تعالى أنه لم ينزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه صلى الله عليه وسلم لا غير ذلك. وقد غلط في =

اللغة العربية وأفضليتها لم تفهم حق فهمها، فالكثير من النصوص التي تتحدث عن هذا النوع من التمييز إنما تثبت تفوق العربية على بعض اللهجات، وهذا التمييز ظلّ غائباً على أفهام البعض؛ فمما يجب التأكيد عليه أن العرب القدماء لم يميّزوا تمييزاً واضحاً بين اللغة واللهجة، **«وكثيرا ما عبروا باللهجة عن اللغة واللسان»**(96).

إلى جانب عدم القدرة على التمييز بدقة بين عبارات بعض القدماء، يظهر بعض الاضطراب في فهم مقاصد اللسانيات؛ فمن المعروف أن من أعمق مؤاخذات اللسانيات على الدراسات اللغوية التقليدية تمييزها ومفاضلتها بين اللغات. إنّ البحث اللساني الحديث، لا يقيم فرقاً بين هذه اللغة وتلك، وكلُّ ما يؤدّي التواصل فهو لغة بغض النظر عن القيم الحضارية والتاريخية لهذا اللسان أو ذاك. ومن هذا المنطلق لا يصح النظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغةً متميّزة عن باقي اللغات الأخرى؛ لأنّ كل اللغات متساوية، و**«ليست العربية، كما يدعي بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات 'الغربية' التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها 'لغة' تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها 'عربية' تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات. وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها 'عربية' لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أية لغة من اللغات. بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هندوأوروبية كانت أو غير هندوأوروبية»**(97).

= ذلك جالينوس فقال عن لغة اليونانيين إنها أفضل اللغات، لأن سائر اللغات إنما هي تشبه نباح الكلاب، أو نقيق الضفادع. وهذا جهل شديد، لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق. . . وقال قوم: العربية أفضل اللغات لأنه بها كلام الله تعالى، وهذا لا معنى له، لأن الله. . . قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه». ابن حزم الظاهري، **الإحكام في أصول الأحكام**، ص32.

(96) نادية رمضان النجار، **قضايا في الدرس اللغوي**، ص127-128.

(97) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، الكتاب الأول، ص56.

وليس الاحتجاج بارتباط العربية بالمقدس بِمُتَوجّهٍ في هذا السياق؛ لأنَّ «العربية لغة القرآن والإسلام، فهذا حق لا مراء فيه، غير أنَّ علاقة العربية بالقرآن والإسلام لا ينفي عنها أنها لغة مثل سائر اللغات، إذا ما احتكمنا إلى المعايير اللغوية الخالصة، لا إلى المعايير الدينية أو الحضارية، لأن اللغات الإنسانية، طبقا للمعايير اللغوية لا تفاضل»[98].

لا نريد أن ننكر هنا التشريف الذي حظيت به اللغة العربية، بيد أن التمييز واجب بين «دراسة اللغة بوصفها نموذجا معينا، (...) ودراسة اللغة من حيث هي معطى بشري وظاهرة كونية وهو منطلق البحث الأساسي فيما يسمى باللسانيات النظرية أو العامة»[99]. فمثل هذه التمييزات نعتبرها ضروريةً لتفادي كلُّ ما يؤدِّي إلى فهم خاطئ.

3.3.2. في علاقة النحو باللسانيات

ينجم عن الخلط المفاهيمي بين بعض المفاهيم التراثية والمفاهيم اللسانية علاقات وهمية تبعد المفهوم عن المقصود وتحرفه عن مواضعه، فكلُّ مقارنة من هذا القبيل تتمُّ في إغفال شبه تام للخصوصية الإبستيمولوجية للمفاهيم ولأبعادها الخاصة، ومن ذلك ما نلاحظه من خلط واضطراب بين النحو واللسانيات.

تنطلق أغلب الأبحاث، التي تناصر السلطة النحوية في الثقافة العربية، من اعتبار أساس، وهو أنَّ كل انفتاح على الدرس اللساني حكم بالضياع على النحو العربي[100]؛ للتعارض القائم بين مبادئ النحو ومبادئ اللسانيات. والواقع «أن النحو واللسانيات ليسا ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه منذ القديم مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعا لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية... فأنت تعني نظامها، أو لقولك النحو

(98) حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص10.

(99) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص13.

(100) يمكن الرجوع إلى الفقرات السابقة حيثُ أتينا بعض النصوص التي تعبِّر عن هذا الموقف.

العربي أو النحو الفرنسي فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة»[101].

إن اللسانيات يمكن أن تسهم في تطوير قضايا النحو وتحديثها، ومن ثمة لا تعارض بين اللسانيات والنحو. ومن الأمور التي يمكن أن تقدمها اللسانيات للنحو:

«- المبادئ العامة التي تقوم عليها البنيات الذهنية للغات الطبيعية؛ أي الآليات المعرفية والإدراكية للغة (...).

- الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء، وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات انطلاقا من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء مثل التعميم والبساطة والوضوح (...).

- اللسانيات تساعد في الكشف عن حقيقة البنيات النحوية بشكل أعم وأوضح وأبسط وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.

- فهم أعمق للغة ذاتها مما يمكن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب اللغة...»[102].

إنَّ ما تمّ التنصيص عليه سابقاً من خلال حديثنا عن العوائق الموضوعية ينطلق من «**اعتبار اللسانيات علما دخيلا على الثقافة العربية، ومن ثم بدأ الترويج لجملة من الأحكام المسبقة الزائفة والمغلوطة في مجملها والمتعلقة بطبيعة البحث اللساني وأهدافه**»[103]. فهل تسيء اللسانيات فعلاً إلى النحو العربي؟

يكتنف القول بتعارض النحو واللسانيات الغموض والتسرع، لأنه يغفل عن أهمية تحديد المفاهيم وضبطها، ومن ذلك مفهوم النحو واللسانيات، كما أنه يربط بشكل مباشر بين المفاهيم النحوية القديمة والمفاهيم اللسانية الحديثة؛ والحال أنَّ لكل مفهوم خصوصياته الإبستيمولوجية وأبعاده الخاصة به. إنَّ المفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري، إنه جزء من شبكة تصورية عامة. وبذلك نلمس وجود فرق

(101) عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص15.
(102) مصطفى غلفان، **النحو واللسانيات أية علاقة؟**، ص9.
(103) المرجع السابق، ص9.

جوهري بين هوية النحو وهوية اللسانيات لاختلاف مناهجهما؛ غير أن هذا الاختلاف لا ينفي التعاون والتكامل بينهما(104).

لقد حاولنا من خلال ما سبق أن نكشف عن أهم خصوصيات علاقة اللسانيات بالثقافة العربية، وأن نُبيّن سياق تلقّيها لهذا العلم الوافد (= اللسانيات)، وأن نرصد في الوقت نفسه أشكال الممانعة الحائلة دون تطوره ونضجه. وقد تبدّى لنا أنّ أهمّ الإشكالات المطروحة، قائمة في معظمها على عدم الوعي بالكثير من مبادئ اللسانيات وأهدافها.

إنّ البحث اللساني في ثقافتنا لا يمكن أن يتطور ما لم يتخلص من الأحكام المُسبقة التي تطبع جُلّ مناحي الفكر العربي، وبالتالي فإن الإشكالات المطروحة، ليست إشكالات لسانيات فحسب، بل هي إشكالات محددات ورؤى فكرية تحتاج إلى إعادة التشكيل بطريقة صحيحة تساير وتواكب تقدم الحضارة الإنسانية في مناحيها المتعددة.

---

(104) المرجع السابق، ص3.

الفصل الثالث

اللسانيات التمهيدية

2.3. إشكالات التلقّي في الكتابة اللسانية التمهيدية

1.2.3. أيُّ قارئ لأيِّ كتابة لسانية تمهيدية؟

2.2.3. الكتابة اللسانية التمهيدية وأُفق انتظار المتلقّي

3.2.3. الإشكال الموضوعي

4.2.3. إشكالية التأصيل

5.2.3. الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء

0.3. توطئة:

الكتابة التمهيدية (أو التيسيرية) طريقة في التأليف لا يمكن لأي علم أن يذيع وينتشر بدونها؛ لذلك من الطبيعي أن يشكّل هذا النوع من التأليف أحد الاهتمامات الأساسية لنشر العلوم وتقريبها إلى القراء. فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية العربية في تقريب اللسانيات إلى القارئ العربي؟

تشكّل الغاية التعليمية الهدف الذي تروم تحقيقه اللسانيات التمهيدية، وهذا يستوجب أن يكون كلُّ مؤلَّف من المؤلَّفات اللسانية التمهيدية بنية خطابية متكاملة علميًا ومنهجيًا، بدءاً بعنوان الكتاب، مروراً بمُقدّمته، وعناوين أقسامه، وأبوابه، وفصوله، وصولاً إلى خاتمته. وسنحاول بتتبعنا لبعض المؤلّفات اللسانية التمهيدية أن نكشف عن إشاراتها الخارجية والداخلية، وما تحمله من وظائف دلالية وتداولية معتمدين، في ذلك، منطلقاً في التحليل يركّز على العتبات (*seuils*) أساساً قد يسعفنا في إرساء قواعد جديدة للكشف عن تجليات حضور هذا النوع من الكتابة في الثقافة العربية الحديثة، وسنركّز، بشكل خاص، على **عناوين المؤلّفات اللسانية التمهيدية وخطاب المُقدّمات**.

أولت المناهج الحديثة والمعاصرة، في نظريات القراءة، وسيميائيات النص، وجماليات التلقّي، أهميّةً كبيرة لعنوان النص ومُقدّمته، واعتبرتهما مكوّنين أساسيّين، ودالّين؛ فقد جعلهما جيرارد جينيت (*Gérard Génette*) من النصوص الموازية *Paratextes* الدالة التي ترافق النصوص الرئيسة[1] والتي لا يمكن الاستغناء أو التغاضي عنها.

وتكمنُ أهميّةُ هذين المكوّنين (العنوان والمُقدّمة) في كونهما أول المؤشرات

---

(1) G.Génette, *Introduction à l'Architexte*, p.9.

التي تتحاور مع المتلقّي، فتثيرُ فيه نوعاً من الإغراء، والفضول العلمي والمعرفي، وإليهما توكل مهمة نجاح الكتاب في إثارة استجابة القارئ بالإقبال عليه وتداوله، أو النفور منه واستهجانه.

أولاً: العنوان:

العنوان مُكوِّنٌ نصيٌّ لا يقلُّ أهميةً عن المكوِّنات النصيّة الأخرى، إنه سلطة النص وواجهته الإعلامية، وهذه السلطة تمارس على المتلقّي «**إكراها أدبيا، كما أنه الجزء الدال من النص**»[2]، وهذا ما يُؤهِّله «**للكشف عن طبيعة النص والإسهام في فك غموضه**»[3]، بل يُعيِّن مجموع النص ويُظهر معناه. وهذا يعني أنّ العنوان هو مرآة النسيج النصي، وهو الدافع للقراءة، وهو الشرك الذي ينصب لاقتناص المتلقي، ومن ثم فإن الأهمية التي يحظى بها العنوان نابعة من اعتباره مفتاحا في التعامل مع النص في بعديه الدلالي والرمزي[4]؛ بحيثُ لا يمكن لأي قارئ أن يلج عوالم النص أو الكتاب، وتفكيك بنياته التركيبية والدلالية، واستكشاف مدلولاته ومقاصدها التداولية، دون امتلاك المفتاح؛ أعني العنوان.

وبناءً عليه فالعنوان هو الثريا التي تضيء فضاء النص، وتقود إلى استكشاف أغواره، فيكون بكل ذلك ضرورة كتابية تساعد على اقتحام عوالم النص؛ لأنّ المتلقّي «**يدخل إلى 'العمل' من بوابة 'العنوان' مؤولا له، وموظفا خلفيته المعرفية في استنطاق دواله الفقيرة عددا وقواعد تركيب وسياقا، وكثيرا ما كانت دلالية العمل هي ناتج تأويل عنوانه، أو يمكن اعتبارها كذلك دون إطلاق**»[5]، كما يستمدُّ العنوان أهميته من كونه علامةً كاملةً تحمل دالاً ومدلولاً.

ولا تخضع العناوين لبِنية تركيبية متماثلة إلاّ في حالات نادرة، وتتوزع بين الطول والقصر والتوسط، وتتألف من كلمة واحدة أو كلمتين أو أكثر، وقد تكون عنواناً رئيساً فقط، وقد تجمع بين عنوان رئيس وعنوان فرع، وقد تكون غير هذا.

---

(2) Ch, Grivel, *Production de l'Intérêt Romanesque*, p.166.

(3) *Ibid.*, p.169.

(4) عبد الرحمان طنكول، «خطاب الكتابة وكتابة الخطاب في رواية مجنون الألم»، ص35.

(5) محمد فكري الجزار، **العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي**، ص19.

ويقسم ج. جينيت (*G. Génétte*) العنوان إلى «1. العنوان (الأساس أو الرئيس)، 2. العنوان الفرعي، 3. التعيين الجنسي»[6].

ثانياً: المُقدّمة:

المتلقّي هو الغائب الحاضر في كل عملية تأليف، والمُقدّمة هي الصورة المثالية التي يتطلّع الكاتب إلى إنجازها؛ إذ عليها يترتّب نجاح التلقّي أو فشله، وإليها توكل مهمة «**توجيه القراءة وتنظيمها، وبالتالي تهيىء القارئ لاستقبال مشروع قيد الإنجاز، سيكون مجاله ــ لا محالة ــ متن الكتاب. وهذا يعني أن المقدمة هي نوع من التعاقد بين المؤلف والقارئ**»[7].

ولم تكن أهميّة المُقدّمة لتخفى على النقاد العرب القدامى، فهي قديمة أصيلة في الثقافة العربية، فقد حدّدها ابن منظور (630-711هـ/ 1232-1311م) لغةً بقوله: «من قدم بمعنى تقدم، وقدم استعير لكل شيء، فقيل مقدمة الكتاب، ومقدمة الكلام بكسر الدال»[8]. أما اصطلاحاً فهي ما تتوقف عليه المباحث الآتية، مباحث الكتاب طبعاً.

للمقدّمة إذن، وظيفة إقامة الاتصال (*phatique*) التي قال بها مالينوفسكي (*Malinovski*) (1884-1942) وتبنّاها رومان جاكبسون (*Jakobson.R*) (1896-1982)، حيث اعتبرها من الرسائل التي تؤدي إلى ربط التواصل أو إطالته أو قطعه[9]. وبذلك تكون المقدّمة بمثابة العتبة أو المدخل أو البهو الذي يلج منه المتلقي إلى دهاليز النص أو الكتاب ليمسك بخيوطه الأولية والأساسية ليتحاور معه[10]. ولهذه الأهمية يعتبرها ج.جينيت (*G.Génétte*) من النصوص الموازية للنصوص الرئيسية، وعنصرا من عناصر التعالي النصي (*Transtextualité*)، ومنجما من الأسئلة التي

---

(6) جميل حمداوي، «السيميوطيقا والعنونة»، ص106.

(7) المرجع السابق، ص170.

(8) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قدم)، دار صادر، بيروت.

(9) R. Jakobson, *Essais de Linguistique Générale*, Traduit de l'anglais et préface par Nicolas Ruwet, p.2.

(10) محمد مفتاح، **دينامية النص**، ص72.

ليست لها أجوبة، وجنسا قائما بذاته له ميادنه التكوينية ومميزاته التجنيسية[11].

1.3. قراءة في عتبات الكتابة اللسانية التمهيدية

1.1.3. العناوين:

تحضر الغاية التعليمية بكثافة في الكتابة اللسانية التمهيدية، كما يظهر من هذه العناوين التي نسوقها هنا تمثيلاً لا حصراً:

العنوان	المؤلف
علم اللغة	علي عبد الواحد وافي
علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربي	محمود السعران
علم اللغة العام	توفيق محمد شاهين
في علم اللغة العام	عبد الصبور شاهين
اللسانيات التوليدية والتحويلية	عادل فاخوري
الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام	ميشال زكريا
المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه	رمضان عبد التواب
مدخل في اللسانيات	صالح الكشو
مدخل إلى علم اللغة	محمود فهمي حجازي
مدخل إلى علم اللغة	محمد علي الخولي
مدخل للسانيات سوسير	مبارك حنون
مدخل للصواتة التوليدية	إدريس السغروشني
دروس في السيميائيات	مبارك حنون
مُقدّمة في علوم اللغة	البدراوي زهران
مُقدّمة في اللسانيات	عاطف فضل
مُقدّمة في اللسانيات	عيسى برهومة
توطئة لدراسة علم اللغة	التهامي الراجي
مبادئ اللسانيات	أحمد محمد قدور

(11) Introduction à l'architexte, *op.cit*, p.9.

العنوان	المؤلّف
مبادئ اللسانيات	خولة طالب الإبراهيمي
مبادئ اللسانيات البنيوية	الطيّب دبة
مدارس علم اللغات	المعتمد بن رشد ومحمد خريص
اللسانيات العامة واللسانيات العربية	عبد العزيز حليلي
اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري	أحمد المتوكل

1.1.1.3. وظائف العناوين

تُعدُّ العناوين منطلقات ضروريةً للقراءة بالنظر إلى الوظائف التي تؤدِّيها، والتي يحدِّدها جيرارد جينيت في «أربع وظائف هي: الإغراء ـ الإيحاء ـ الوصف ـ التعيين»[12]. ونجد من الباحثين من يذهب أبعد من ذلك، حيث يتمُّ الربط بين الوظائف التي يؤدِّيها العنوان ووظائف اللغة كما يُحدِّدها جاكبسون، فيعطي العنوان بذلك وظائف أخرى هي: «الوظيفة المرجعية (المُركَّزة على الموضوع)، والوظيفة الندائية (المُركَّزة على المُرسل إليه)، والوظيفة الشعرية (المُركَّزة على الرسالة)؛ 'وقد تتسع هذه الوظائف لدى هنري ميتران (*Henri Mitterand*) لتشمل 'الوظيفة التعيينية، والوظيفة التحريضية (حثُّ فضول المُرسل إليه ومناداته)، والوظيفة الإيديولوجية' 'وهي جميعها تسور العنوان بسلطة تروم إخضاع المرسل إليه'»[13].

إن العنوان هو البنية الرحمية لكل نص؛ تمارس على المتلقّي إكراهاً أدبياً يسهم بشكل أو بآخر في توجيه عملية القراءة. فكيف تحضر الوظائف السابقة في الكتابة اللسانية التمهيدية؟

1.1.1.1.3. الوظيفة التواصلية

إنَّ الهدف من الوظيفة التواصلية هو تبئير انتباه المتلقّي وربط نوع من التواصل بينه وبين المقروء، إضافة إلى خلق نوع من التقارب بينهما؛ لتحريض

(12) جميل حمداوي، «السيميوطيقا والعنونة»، ص106.

(13) محمد بنيس، **التقليدية**، ص107.

المتلقّي على القراءة والتلقّي، ومحاولة تقليص المسافة بينه وبين الكتاب، وهي وظيفة تؤديها عناوين الكتابة اللسانية التمهيدية بدون استثناء.

2.1.1.1.3. الوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/ الإغرائية

إنَّ متلقّي الكتابة اللسانية التمهيدية قارئ مبتدئ غايته التعرف إلى مبادئ اللسانيات باعتبارها علماً جديداً، لذلك يجب على من يؤلّف في هذا اللون من الكتابة أن يختار ما يراه مناسباً لجلب القارئ، وإثارة انتباهه، وإغرائه بعبارات محبوكة توحي إلى التبسيط والتسهيل، وتروم الانتفاع، لخلق نوع من التفاعل والانسجام بين النص والقارئ. وتؤدي عناوين الكتابة اللسانية التمهيدية هذه الوظيفة بدرجات مختلفة ومتفاوتة، كما يتمّ التركيز على كلمة مفتاح تشكّل بؤرة العنوان وهدف الكتاب الأسمى، ونُمثّل لذلك بالعناوين الآتية:

عنوان الكتاب	الكلمة المبئرة
مدخل إلى علم اللغة مدخل للسانيات سوسير مدخل في اللسانيات مدخل إلى الألسنية مدخل إلى السيميائيات السردية مدخل للصواتة التوليدية	مدخل
المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه	المدخل
مبادئ اللسانيات	مبادئ
علم اللغة مقدّمة إلى القارئ العربي	مقدمة
توطئة لدراسة علم اللغة	توطئة
دروس في علم اللغة العام	دروس

فالكلمات المبئرة للعنوان تُظهر بوضوح الرغبة في التأثير والتسهيل، وخلق نوع من تجاوب القارئ والنص.

3.1.1.1.3. الوظيفة المرجعية/ الإحالية

هدفها تعيين موضوع الكتاب وتحديد غاياته، فتشكّل هذه الوظيفة بذلك نوعاً من التعاقد بين المؤلف والقارئ، وتؤدّي عناوين الكتابة اللسانية التمهيدية هذه الوظيفة بطرائق مختلفة:

- **الإحالة على اللسانيات بطريقة عامة:**
  - مدخل إلى علم اللغة
  - مدخل إلى الألسنية
  - توطئة في علم اللغة
  - مبادئ في اللسانيات
  - مبادئ في علم اللسانيات الحديث...
- **الإحالة على مدرسة لسانيات مُحدّدة:**
  - اللسانيات البنيوية
  - اللسانيات الوظيفية
  - اللسانيات التوليدية التحويلية...
- **الإحالة على قطاع خاص من قطاعات اللسانيات:**
  - علم الأصوات
  - علم الدلالة
  - السيميائيات...
- **الإحالة على فرع داخل قطاع معيّن:**
  - مدخل للصواتة التوليدية
  - مدخل إلى السيميائيات السردية...
- **التعريف بإسهامات علَم من أعلام اللسانيات:**
  - مدخل للسانيات سوسير
  - النظرية الأميركية في اللغة: تشومسكي...

4.1.1.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

وهي ذات حضور لافت في كل المؤلفات التمهيدية التي تضع نصب عينيها هدفاً معيَّناً، سواءٌ عبَّر عن ذلك المؤلف تصريحاً أو تلميحاً، وهذا ما تومئ إليه عناوين هذه الكتابة. ويأتي في طليعة تلك الأهداف التعريف باللسانيات باعتبارها علماً قائم الذات. ويتخذ التعريف شكل تحديد شامل لأهداف ومقاصد اللسانيات، أو لأحد قطاعاتها، والهدف هو جعل القارئ ينخرط في دائرة البحث اللساني.

2.1.3. خطاب المُقدِّمات

المقدِّمة إذن، هي الصورة المثالية التي يتطلع الكاتب إلى إنجازها؛ إذ عليها يترتَّب نجاح التلقِّي أو فشله، كما أنها تؤدِّي وظائف مختلفة.

1.2.1.3. وظائف المُقدِّمة

إذا كان العنوان يؤدِّي وظائف مختلفة انفعالية وتأثيرية وإغرائية، ومرجعية إحالية، وشعرية جمالية إيحائية، وإيديولوجية، وتاريخية إخبارية، فإنَّ هذه الوظائف تحضر أيضاً في خطاب مقدِّمات الكتابة اللسانية التمهيدية[14].

1.1.2.1.3. الوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/ الإغرائية

تحضر هذه الوظيفة بشكل لافت في مقدِّمات الكتابة اللسانية التمهيدية بالتركيز على الغاية التعليمية التبسيطية، مع الإشارة إلى أهمية الدرس اللساني ومكانته.

2.1.2.1.3. الغاية التعليمية التبسيطية:

تُمثِّل الغاية التعليمية الهدف الأسمى الذي يستأثر باهتمام كلِّ مؤلِّف تمهيدي، ومن هذا المنطلق تلحُّ مُقدِّمات المؤلَّفات اللسانية التمهيدية على هذا

(14) لن نكتفي هنا بمُقدِّمات الكتب التمهيدية المكتوبة بالعربية، بل سنركِّز أيضاً على مُقدِّمات بعض الكتب اللسانية التمهيدية المترجمة إلى العربية. فهدف هذه الكتب وغاياتها تعليمية بالأساس، ومن ثمة فخطاب المُقدِّمات للمترجم (أو المترجمين) يتقاطع في غاياته ومراميه مع خطاب المُقدِّمات للكتب المؤلَّفة بالعربية.

الجانب، وتوليه ما يستحق من اهتمام، خصوصاً أنّ هذه المقدّمات هي أول ما يُقرأ، فتكون بمثابة تعاقد بين الكاتب والقارئ؛ تعاقد على الإقبال من لدن القارئ، وتسهيل وانتفاع من لدن الكاتب، فمن البديهي أن تعزف كلُّ الكتابات التمهيدية على هذا الوتر الحساس عند القارئ، وأن تعبّر عن ذلك بشكل صريح، كما تُظهر هذه النصوص: «**هدفنا الوحيد الجدوى التربوية والإبلاغ التعليمي، وبهذا الصنيع يغدو الكتاب أداة تثقيفية إذ بوسعه أن يمكن القارئ العادي من الاسترسال مع صفحاته متتبعا قصة اللسانيات في يسر، وعلى غير تراكب فني**»[15].

وجاء في مقدّمة كتاب تمهيدي آخر: «**أقدم للقارئ العربي توطئة تساعده على معرفة اللغة، وتهيئه لتتبع الخطوات اللاحقة بيسر ومردود كبير**»[16].

وإلى الغاية نفسها تشير كتابات تمهيدية أخرى. يقول صاحب كتاب **مدخل إلى علم اللغة**: «**هذا كتاب يضم فصولا تمهيدية في علم اللغة، تقرب حقائقه الأساسية**»[17]. وهو الغرض نفسه الذي يرومه عبد العزيز حليلي من تأليف كتابه. يقول: «**الغرض من مواضيع هذه المجموعة التعريف بأسس اللسانيات العامة، ووصف بعض أدواتها الإجرائية وتوضيح أهم أهدافها، وكذا المساهمة في تطوير وإغناء أساليب بحثها**»[18].

ولا تكتفي بعض الكتابات بمثل هذه الإشارات الواضحة، بل تسعى إلى إغراء المتلقّي بعبارات مُحفّزة لاستدراجه إلى خبايا المقروء، كما نقرأ في هذا النص: «**قصدنا دعوة القارئ العربي إلى تذوق هذا العلم الحديث، والإلمام به، من أجل ذلك هو كتاب تمهيدي**»[19].

إنّ الغاية التعليمية لا تقتصر على الكتابات التمهيدية ذات الصلة باللسانيات العامة، بل تظهر بوضوح في باقي أصناف الكتابة اللسانية التمهيدية كالصواتة التوليدية: «**هذه الدراسة تمكن القارئ من التعرف على مختلف الاتجاهات الصواتية**

(15) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات من خلال النصوص**، ص6.
(16) التهامي الراجي، **توطئة في علم اللغة**، ص5.
(17) محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص7.
(18) عبد العزيز حليلي، **اللسانيات العامة واللسانيات العربية**، ص3.
(19) ميشال زكريا، **الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام**، ص16.

في إطار الصواتة التوليدية التي تكون جزءا من النحو التوليدي التحويلي»[20]، والسيميائيات: «**لا أتوخى من هذا الكتاب سوى تقديم مجموعة من المعارف الضرورية والمفاهيم الأساسية للسيميائيات**»[21].

وتظهر الغاية التعليمية بشكل أكثر كثافة في مقدّمات **الكتب اللسانية التمهيدية المترجمة**، وربما يعود سبب ذلك إلى أنّ هذه الكتب موجّهة، في الأصل، إلى قارئ غير القارئ العربي، إذ يلجأ المترجم إلى هذا التكثيف والتركيز لدرء كلّ أشكال الالتباس، ولاستقطاب أنظار القراء. جاء في مقدّمة كتاب تمهيدي مترجم: «**هو مرجع مبسط، ويصل إلى حقائق الاتصال الشفهي، دونما الكثير من التعقيد الذي تتميز به بعض الكتب الأخرى في هذا الموضوع، إذ إنه يحتوي على العديد من الصور والجداول والأشكال الإيضاحية، وهو مهتم بشكل رئيسي بكيفية إيصال الفكرة من دماغ المتكلم إلى دماغ المستمع**»[22].

وإلى الهدف نفسه يشير مبارك حنون في تقديمه لأحد الكتب المترجمة، يقول: «**ومن الأكيد أن القيام باختيار هذا النص وتعريبه يخدم هدفين اثنين: الهدف الأول ويكمن في تقديم المعارف الحديثة الجيدة وتعميمها على أوسع القراء، والهدف الثاني يتجلى في محاولة تأصيل هذا العمل وجعله جزءا لا يتجزأ من بنيتنا الثقافية عملا على استنهاضها، وذلك انطلاقا من معاودة النظر في مكوناتها، وفي بنائها على أسس معرفية صلبة وجديدة**»[23].

تشير هذه النصوص المقتطفة من مقدّمات بعض الكتابات اللسانية التمهيدية، إلى الوظيفة التعليمية التبسيطية باعتبارها وظيفة غايتها تقديم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ، بالتركيز على مفاهيم غايتها الإثارة والإغراء وجلب المتلقي كما يظهر من خلال هذه العبارات: **الجدوى التعليمية...، الإبلاغ التعليمي...، تهيئة (القارئ)...، تقرب حقائقه (علم اللسان)...، توطئة تساعده (المتلقي)...، تهيئه لتتبع...، تقرب حقائقه...، توضح أهم أهدافها (اللسانيات)...، تعريف الدارس**

---

(20) إدريس السغروشني، **مدخل للصواتة التوليدية**، ص1.

(21) مبارك حنون، **دروس في السيميائيات**، ص5.

(22) بيتر، وآخرون، **المنظومة الكلامية**، ص13.

(23) مارسيلو داسكال، **الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة**، ص11.

المبتدئ بأصول... ومناهج... تذوق... هذه الدراسة تمكن القارئ... هو مرجع مبسط...[24].

ويتخذ حضور **الوظيفة الانفعالية التأثيرية في** التعريف باللسانيات أشكالاً مختلفةً:

أولاً: تعريف اللسانيات بالإشارة إلى أهميتها:

تُعرّف اللسانيات في بعض الكتابات اللسانية التمهيدية بالإشارة إلى أهميّتها، والمكانة التي تضطلع بها بين العلوم الإنسانية، فقد «**أصبحت اللسانيات تحتل موقعا مركزيا داخل العلوم الإنسانية الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التحليلي ومعجمها المفهومي**»[25]، وتُفسَّر تلك الأهميّة بالإقبال المتزايد عليها، حيث«**اكتسبت قضايا علم اللغة الحديث رواجا في الجامعات العربية، وأقبل كثير من الدارسين على متابعتها، والتخصص فيها، من حيث كانت مخرجا من الحائط المسدود الذي وقفت عنده دراسات النحو والصرف واللغة من بعيد**»[26].

وقد شمل هذا الاهتمام كلَّ مجالات البحث الإنساني، وأخذ «**يزداد مع مرور الأيام كما وكيفا، وهذا ما يفسر حصول طفرة كبرى في عدد الكتب والأطروحات والمحاضرات والندوات في هذا الحقل المعرفي، مما يدل بدوره على مدى تأثير اللسانيات في الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية**»[27]. وهي أهميّة تجعل اللسانيات في مقدّمة كلِّ العلوم الإنسانية مما يوجب، بل ويحتّم، على القارئ الإلمام بمبادئها وأصولها إنْ هو أراد مسايرة الركب والانخراط في دائرة الثقافة المعاصرة.

على النهج نفسه تسير بعض الكتابات الأخرى، نقرأ في مقدّمة كتاب تمهيدي يُعرّف بالنظرية التوليدية: «**لا أقصد بهذه الترجمة أن أدعو إلى نظرية أو أروج لمذهب، وإنما هي محاولة لمعرفة نظرية علمية أثرت في الفكر اللغوي الإنساني**

(24) هذه العبارات مُستوحاة من المؤلّفات المذكورة آنفاً.
(25) مبارك حنون، **مدخل للسانيات سوسير**، ص5.
(26) عبد الصبور شاهين، **في علم اللغة العام**، ص3.
(27) ابن رشد المعتمد ومحمد خريص، **مدارس علم اللغات**، ص3.

أكثر من ربع قرن، وما زال أثرها واضحا، حتى اليوم، في دراسات وأبحاث علماء اللغة المعاصرين، حتى قيل إن مكانة أي نظرية لغوية لا يمكن أن تتجاهل نظرية تشومسكي، بل إن مكانة أي نظرية وإنجازها في حقل الدراسات اللغوية المعاصرة يتحدد بمدى صلتها بنظرية تشومسكي، قربا وبعدا، أو نقدا وتعديلا»[28].

ويشير إلى هذه الأهميّة وهذه المكانة حمزة بن قبلان المزيني في تقديمه لترجمة أحد كتب تشومسكي (1928): «يتبوأ نعام تشومسكي مكانة في تاريخ اللسانيات لا يدانيه فيها إلا القلة من العلماء. فلقد بدأ توجها جديدا في دراسة هذا الموضوع منذ أن نشر كتابه البنى التركيبية في سنة 1957، فأحدث بذلك ما يشبه الانفصال عن المناهج التي كانت تتبعها اللسانيات، وعن الأهداف التي كانت ترسمها لنفسها. فلم يعد الهدف وصف المادة اللغوية التي يجمعها الدارس، بل صار تفسيرا يقصد إلى اكتشاف ما يكمن وراء الظاهر الذي تمثُّله هذه المادة اللغوية. وكان هذا الهدف هو الدافع وراء كل التغيرات التي طرأت على اللسانيات منذ 1957م. فكل نموذج مقترح يقترب خطوة من ذلك الهدف، ذلك أنه يمهد السبيل إلى اقتراح نموذج آخر أكثر إحكاما وكفاءة»[29].

وهو النهج الذي يسلكه مؤلف آخر في إشارة واضحة إلى أهميّة الدلائلية: «إن الاهتمام يتركز اليوم على 'قطاعات' دلائلية أدنى ما تتصف به هو التعدد، والتنوع، والتباين، والتشعب، ويتوفر أغلبها على أعمال رائدة»[30].

فالإشارة إلى أهميّة اللسانيات، أو أحد قطاعاتها يُشكّل بؤرة اهتمام الكتابة اللسانية التمهيدية دون استثناء.

ثانياً: تعريف اللسانيات من خلال موضوعها:

تُقدِّم اللسانيات إلى القارئ العربي أيضاً بالإشارة إلى موضوعها يقول علي عبد الواحد وافي: «موضوعات علم اللغة موضع عناية عدد كبير من أعلام الباحثين في أمم الغرب. وقد بذلت في هذا السبيل جهود قيمة مشكورة، بلغ بفضلها هذا

(28) جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص7.
(29) نعام تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، ص5.
(30) رولان بارت، مبادئ في علم الأدلة، ص6.

العلم درجة راقية من النضج والكمال، فوضحت حدوده ومناهجه، وهذبت أساليبه وطرق دراسته، وتميزت فروعه بعضها من بعض، واختص في كل فرع منها عدد كبير من العلماء، فتوفروا على دراسته، وقتلوا مسائله بحثا. من ثم أصبحت مراجع هذا العلم من أكثر مراجع العلوم عددا، وأوسعها نطاقا، وأدقها بحثا، وأجلها قيمة»[31].

إنَّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة «واللغة التي تدور حولها مباحث علم اللغة وعلومها، وتتخذها موضوعا لدراستها ليست لغة بعينها، وإنما هي اللغة التي تتمثل في كل الكلام الإنساني، فالأصول والخصائص الجوهرية التي تجمع بين سائر اللغات في كل صورها هي موضوعات علم اللغة... وليست لغة بعينها بل اللغة من حيث هي وظيفة إنسانية عامة»[32].

وهذا ما يذهب إليه مؤلف كتاب علم اللسان عندما يشير إلى أنَّ اللسانيات تدرس «كل أشكال اللغة وألوانها وتغيُّراتها وتطوراتها، وتركز اهتمامها على كل ما يرتبط بموهبة الكلام التي تميز الإنسان عمن سواه (...) ويهتم اللسانيون إلى جانب اللغات الحية ـ باللغات الميتة ـ التي لا تتكلم بها أية جماعة بشرية»[33].

بيد أننا نجد مَنْ يجعل موضوع اللسانيات أعمّ وأشملَ، فهي «العلم الحديث الذي موضوعه اللغة في ذاتها، ولذاتها (وهو مفهوم فردينان دو سوسور) وينطوي تحته كل المصطلحات المعروفة، وهي: علم اللهجات *Dialéctologie*، وعلم الاشتقاق التاريخي *Etymologie*، والنحو *Grammaire*، والمعاجم *Lexicologie*، والصرف *Morphologie*، والأعلام *Onomastique*، والفيلولوجيا *Philologie*، وعلم الأصوات العام *Phonétique*، وعلم الأصوات التشكيلي *Phonologie*، وعلم الدلالة *Sémantique*، وعلم الأسلوب *Stylistique*، وأسماء البلدان *Toponymie*»[34].

إنَّ أغلب التعريفات التي تُقدِّمها الكتابة اللسانية التمهيدية تركِّز على موضوع اللسانيات، إلاَّ أنَّ الموضوع لا يُقدَّم دائماً بالدقة المطلوبة كما سنبيِّن لاحقاً.

---

(31) علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، مقدِّمة الطبعة الأولى.

(32) البدراوي زهران، مقدِّمة في علوم اللغة، ص5.

(33) رضوان القضماني، علم اللسان، ص11.

(34) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص7.

ثالثاً: تعريف اللسانيات من خلال منهجها:

نحا هذا المنحى غير واحد من مؤلِّفي الكتابة اللسانية التمهيدية؛ إذ تُقدِّم اللسانيات إلى القارئ العربي باعتبارها منهجاً علميًّا تطبعه الدقة والوضوح، فقد نجحت في «**تطوير منهج 'علمي' متماسك، له أدوات واضحة، وإجراءات قوية، ومصطلحات مستقرة، وقد أصبح علم اللغة دون نزاع سيد العلوم الاجتماعية، و'نموذجا' لتطبيق مناهج 'العلم' عليها**»[35].

إنَّ منهج اللسانيات غير مسبوق في مجال الدراسات اللغوية، والسرّ في ذلك ما يعتمده من «**مناهج ووسائل محدثة لا تقتصر على هذه اللغة دون غيرها**»[36].

رابعاً - من مبادئ الدرس اللغوي إلى اللسانيات:

يأخذ التعريف باللسانيات، ومحاولة تقريبها من القارئ العربي شكل مقارنة بين مبادئها ومبادئ التراث اللغوي؛ إذ يعتقد أصحاب هذا التوجُّه أنَّ من شأن ذلك مساعدة القارئ على فهم مبادئ اللسانيات الحديثة، وقد تحول ذلك إلى اقتناع يُعبِّر عنه سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي بالقول: «**اقتناعا بضرورة الربط بين التراث ومناهج علم اللغة الحديث، كان لا بد من المقارنة والمقابلة لعل في هذا تأصيل علم اللغة**»[37].

وتحضر هذه الرغبة بحماس أكبر عند التهامي الراجي، يقول: «**إن لنا ـ نحن العرب ـ في هذا الباب علما قديما، بل ركاما من هذا العلم، فهل من الصواب أن نفرط في هذا الكنز بدعوى أنه جد جديد في الموضوع؟ أفلا يكون من الرصانة أن نحاول ربط الماضي بالحاضر، لا سيما وأن هذا الماضي مشرق ووضاء (...) لهذا كان لزاما علينا أن نربط الحديث بالقديم**»[38].

كثيراً ما نقع على مثل هذه الآراء، وإن كنا نجد مواقف أخرى تقف على طرف نقيض مع ما ذكرناه؛ إذ تعتبر التوفيق خلطاً واضطراباً لا يساعد على فهم

(35) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، **مبادئ علم اللسانيات الحديث**، ص5.
(36) محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص6.
(37) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، **مبادئ علم اللسانيات الحديث**، ص6.
(38) التهامي الراجي، **توطئة في علم اللغة**، ص5.

القارئ بل يشوش عليه و«**لا ييسر له متابعة التصورات والمذاهب الحديثة في علم اللغة**»[39]. والواقع أنَّ الاتجاه الأول قد ساد في ثقافتنا العربية حتى غدا يشكِّل اتجاهاً قائم الذات، هو ما يُعرف **بلسانيات التراث**[40].

وإذ اتضح أنَّ تقديم اللسانيات إلى القارئ المبتدئ في الكتابة اللسانية التمهيدية يأخذ صُوراً مختلفةً، فإنَّ ذلك لا يعني الخروج عن المقاصد العامة التي ترومها تلك الكتابة، وهي تقريب اللسانيات من القارئ وإثارة انتباهه لها باعتبارها معرفةً حديثةً، لتبقى تلك التعريفات متداخلة ومتكاملة، وكلُّ تمييز بينها تمييزٌ إجرائيٌ لا غير.

3.1.2.1.3. الوظيفة المرجعية/ الإحالية

إنَّ إحالة المؤلف على مصادره ومراجعه يكون بهدف كسب ثقة المتلقي واستدراجه إلى خبايا الكتاب، فمراجع الكتاب ومصادره تُكسب الكتاب مصداقية أكبر عند القارئ، لأنَّ أهمية المؤلف وقيمته تتحدد على الأغلب بالمصادر التي اعتمدها منطلقاً في دراسته، ونعني بالمصادر هنا كلَّ ما يعتمده الباحث في دراسته، «**وتحدد هذه المصادر الأبحاث التي انطلق منها الباحث أو استند إليها للوصول إلى نتائج معينة. ويندرج في هذا السياق إحالات الباحث إلى غيره من الباحثين المشتغلين بنفس القضية، أو العاملين معه في نفس الحقل، أو في حقول معرفية أخرى يكون في حاجة إليها**»[41].

وبتتبعنا لمصادر الكتابة اللسانية التمهيدية، يمكن أن نُميِّز في مرجعياتها بين مرجعيَّتين:

* **مرجعيّة غربية:**

يتمُّ التركيز ـ هنا ـ على مصدر واحد دون سواه، أو على مجموعة من المصادر الغربية، ويرجع ذلك إلى طبيعة الكتاب والمواضيع التي يعالجها، فإنْ كانت هذه المواضيع متنوعة كانت المصادر كذلك؛ أما إذا كان الموضوع يصبُّ

(39) محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص7.

(40) يُنظر: الفصل الموالي.

(41) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص65.

في اتجاه واحد فإنّ المصدر المعتمد يكون واحداً. وإنّ كانت هذه المسألة لا تحضر بهذا الشكل المعياري دائماً.

يُشير مؤلفا كتاب **علم اللسانيات الحديث** إلى مصادرهما بالقول: «**إن الفلسفة والمبادئ التي يقوم عليها هذا الكتاب، والمحاور التي تدور حولها إطاراته النظرية مبنية على الأسس والأفكار والفلسفة التي يقوم عليها المرجع التالي:** R.H Robins, *General Linguistics, An Introduction, third edition, New York, Longman Inc, 1980*»[42].

*** مرجعية مزدوجة:**

تظهر ازدواجيتها في جمعها بين ما هو عربي وما هو غربي، (بين ما هو تراثي، وما هو حديث)، وتتعدّى ذلك أحياناً إلى الجمع بين ما هو عام وما هو خاص. فأحمد محمد قدور، وهو مؤلّف أحد الكتب التمهيدية، يشير إلى مصادره بالقول: «**أما مصادر هذا الكتاب فهي مجموعة من المصادر الأجنبية المترجمة إلى العربية، ومجموعة أخرى من مصادر عربية لغوية متنوعة منها ما هو منحى لساني عام متأثر بالدرس الأجنبي، ومنها ما هو ذو منحى لغوي خاص بالعربية وعلومها. إضافة إلى جملة من الكتب القديمة والحديثة مما كان مجالا لاستمداد الأفكار الجزئية، أو الأمثلة والشواهد المتعددة، وهناك أيضا مجموعة من الدوريات العربية التي حوت دراسات مهمة، وكتبا أجنبية موضوعة باللغتين الإنجليزية والفرنسية**»[43].

4.1.2.1.3. الوظيفة الإيديولوجية

إنّ الوظائف المُحدَّدة آنفاً تعود لتأتلف وتتوحد لخدمة وظيفة أساس هي الوظيفة الإيديولوجية، وهي الوظيفة الاستراتيجية التي تصبُّ فيها كل قنوات الوظائف الأخرى، وتتركّز عليها أهداف الكاتب ومقاصده العامة؛ فالمؤلف يسعى جاهداً إلى جلب القارئ من خلال التأثير فيه، وحثّه على اقتحام فضاءات النص، وكأنه يشير من خلال كلّ ما يقوله إلى القارئ بالقول: «**ألا يستحق ذلك محاولة القراءة والمناقشة؟**»[44].

---

(42) سامي عياد حنا وشرف الدين الراجحي، **علم اللسانيات الحديث**، ص8.
(43) أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص8.
(44) عصام نور الدين، **علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا**، ص14.

ويغلب على مقدّمات الكتب اللسانية التمهيدية كلُّ أشكال الإشادة بمزاياها وتفرُّدها موضوعاً ومنهجاً، وهي دعوة صريحة إلى الإقبال على قراءة الكتاب وتبنّي أفكاره.

5.1.2.1.3. الوظيفة الإخبارية/ التقويمية/ النقدية

لا تخلو الكتابة اللسانية التمهيدية من وظائف إخبارية تفيدنا كثيراً في تكوين صورة، ولو عامة، عمّا يطبع اللسانيات داخل ثقافتنا من قضايا وإشكالات، ومن المُعطيات التي نستشفُّها:

المُعطى الأول: اختلاف اللسانيين حول تصورهم للبحث اللساني، وهو اختلاف يتعدّى حدود الاختلافات القائمة بين المدارس والتوجهات اللسانية ـ لأنه لو كان كذلك لكان اختلافاً مشروعاً ـ إلى اختلافات في الأصول والمبادئ، وهذا مكمن الإشكال؛

المُعطى الثاني: تخلُّف اللسانيات في الثقافة العربية، مقارنةً بمثيلاتها في الغرب، وهذا ما يُستنتج من مضمون الكتب اللسانية التمهيدية؛

المُعطى الثالث: غياب التنسيق بين اللسانيين داخل القطر الواحد، وداخل الأقطار العربية عموماً؛

المُعطى الرابع: عدم مراعاة «القطائع» في مجال اللسانيات، التي خلخلت الكثير من معطيات علم اللغة التقليدي، ويترتّب على ذلك عدم مراعاة «نقطة اللاعودة التي يبدأ منها علم ما»؛

المُعطى الخامس: الخلل المنهجي في التحليل، وهذا يجعل الكثير من الكتابات التي تنسب نفسها إلى اللسانيات بعيدةً كُليًا عن البحث اللساني بمعناه العلمي الدقيق.

إنَّ المعطيات السابقة، وإنْ عرضناها بإيجاز، فهي تلوح بإشكالات البحث اللساني في الثقافة العربية، لتؤكد ما ذهبنا إليه في المباحث السابقة؛ حيث عرضنا لبعض عوائق البحث اللساني العربي ولبعض إشكالاته. وهذا يحملنا على الظنّ أنَّ العوائق المطروحة أكبر من أن تُحصر في جوانب معيَّنة، لكنَّ السؤالَ الهامَّ هنا

هو: ألا تتحمل الكتابة اللسانية التمهيدية، في بعض جوانبها، قسطاً من المسؤولية في تخلّف البحث اللساني العربي، خصوصاً أنّ هذا النوع من الكتابة موكول إليه ـ قبل غيره من أصناف الكتابة اللسانية الأخرى ـ مهمة إنارة المتلقّي العربي، وتزويده بمعرفة سليمة منهجاً وموضوعاً. فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية في مسعاها هذا؟ وهل كانت وفية لتعاقداتها مع القارئ؟ أم أنّ الشعارات التي تفيض بها عناوينها وخطاب مقدّماتها ردود متشنجة تتستر بها على نقائصها؟ هذا ما سنجيب عنه في المبحث الموالي الذي سنخصصه لإشكالات التلقّي في الكتابة اللسانية التمهيدية.

2.3. إشكالات التلقّي في الكتابة اللسانية التمهيدية

تبلغ العناية بالقارئ ذروتها في جمالية التلقّي، ويبدو أن ما أولته الكتابة اللسانية التمهيدية من عناية بمتلقيها لا يخرج عن ذلك، لكنّ المُلاحظ أنّ عناية جمالية التلقّي بقارئها تتأسس على مبدأ التفاعل بين النص والقارئ وعلى ناتج التلقّي. وناتج التلقّي هو ما سنتوقف عنده من خلال التساؤل التالي: هل يخدم ناتج التلقّي في الكتابة اللسانية التمهيدية الغايات التي سطّرتها هذه الكتابات؟ وهل جاء مستجيباً لها؟ أو لنقل بتعبير أدق: إذا كان القارئ يعيد النظر في تنظيم ما يتلقاه ليخدم وظيفة معقودة قبلاً (الوظيفة التعليمية التبسيطية هنا)، ليصل إلى فهم ترتضيه الذات القارئة وترتاح إليه، فهل نجحت الكتابة اللسانية التمهيدية في تحقيق هذا الهدف؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي بالضرورة متابعة متأنية لمحتوى الكتابات اللسانية التمهيدية، والربط بينها وبين ما تشير إليه عناوينها وخطاب مقدّماتها، وسنعتمد في تحليلنا على ما تسميه نظرية التلقّي: **الوقع والتلقّي** باعتبارهما «حجرا الزاوية لنقد استجابة القارئ حيث تجمع مناهجهما بين (التلقّي) الاجتماعي التاريخي و(الواقع) النظري النصي، ولا يمكن لنقد استجابة القارئ أن يكون مثمرا إلا إذا كان تياراه المختلفان هذان يتضافران ويتفاعلان»[45].

يفتح التلقّي آفاقاً واسعةً لدراسة المؤلّفات، والنصوص، والكشف عن

(45) فولفغانغ إيزر، «نقد استجابة القارئ»، ص211.

إمكانياتها وقدراتها على التأثير في القراء من خلال التركيز على الكتاب/ النص، وتوعيته، و**أفق الانتظار**، ونوعية القارئ وقراءته...، وبذلك يكون **التلقّي** مؤشّراً «على أنواع التفضيل وضروب الميول التي تظهر استعداد القارئ»[46]، أو على أنواع الإخفاق وضروب النفور التي تُظهر استهجانه ونفوره.

1.2.3. أي قارئ لأي كتابة لسانية تمهيدية؟

نعتبر قارئ الكتابة اللسانية التمهيدية قارئاً ضمنيًا بالمعنى الذي حدده أمبرتو إيكو (*Umberto Eco*) لهذا القارئ، فهو موجود بالنسبة إليه داخل النص، وعلى الباحث أن يستخرجه منه. وهو بالنسبة إلى فولفغانغ إيزر (*Wolfgang Iser*) ليس شخصاً خياليًا مُدرجاً داخل النص، ولكنه دور مكتوب في كل نص. وعلى هذا الأساس يُعنى نقد استجابة القارئ، كما يقدّمه إيزر، بما يحدثه النص في أذهان المتلقين.

إنّ تحديد طبيعة القارئ المتلقي بالنسبة إلى الكتابة اللسانية التمهيدية «سواء من حيث نوعية ثقافته العامة، أو من حيث مستواه المعرفي في مجال البحث اللغوي، يلعب (...) دورا كبيرا في مدى تحقيق المهمة الملقاة على هذا الضرب من الكتابة والمتمثلة في تيسير المعرفة وتقريبها من ذهن القارئ العربي، سواء كان قارئا عاديا أم له معرفة نسبية باللسانيات. فلكل كتاب كما نعرف جمهور معين من القراء، وبدون تحديد لطبيعة الجمهور القارئ من حيث مستواه ووعيه لا نتصور أن عملية التأليف ستكون مجدية»[47].

ورغم نجاح بعض المؤلفات اللسانية التمهيدية في تحديد قارئها، فإنّ المُلاحظ أنّ مؤلّفات كثيرةً أخرى لم تهتدِ إلى تحديد صائب ودقيق لهذا القارئ، حتى وإن كانت مؤلّفات تمهيدية تبسيطية. هذا ما نقرأه مثلاً، في مقدّمة كتاب **علم اللسان**: «**لا أستطيع أن أتكهن من يكون قارئي الآن، ولا أستطيع أن أخمن أية عينين تتابعان الآن حروف كتابي هذا وكلماته وأسطره، ولا أدري في أية يد وقع، أهي يد يافع يتوق للمعرفة، ويتحرق لها، أم يد شاب بدأ يحدد موقعه في حياة**

(46) المرجع السابق، ص211.

(47) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص101.

مجتمعنا، أم أنها يد كهل اعتاد على موقف محدد من كل جديد أو قديم؟»[48].

فهل محتوى الكتاب بكل هذا التعقيد وهذا الغموض؟ وهل حجم الكتاب بهذه الضخامة التي تحجب وضوح الرؤية؟

2.2.3. الكتابة اللسانية التمهيدية وأفق انتظار المتلقي

تلتزم الكتابة اللسانية التمهيدية بالجانب التعليمي التبسيطي، وبإعطاء القارئ المبتدئ المفاتيح التي تمكّنه من فكّ مُستغلقات اللسانيات، وتمكينه من مبادئها، وهذا ما تنطق به عناوينها وخطاب مقدّماتها كما رأينا. غير أنّ ما يُعبّر عنه مَتْنُ بعض هذه الكتابات يبقى، في غالبيته، مغايراً بل مناقضاً لتلك الأهداف المُعلنة، وهذا يخلق فجوةً بين ما يُحفّز المتلقّي على القراءة وبين ما يقرأه فعلاً، مما يشوّش على أُفق انتظاره. فأغلب المؤلّفات اللسانية التمهيدية لم تحرص على انسجام عناوينها وخطاب مقدّماتها مع مُتونها، بحيث لا تفي أغلب المُتون بما جاء في المقدّمات، التي تجعل من كلّ ما تزخر به، من آراء وأفكار، ومشاريع نظرية، وهمًا. فيلفي القارئ نفسه غير مشدود إلى ما يقرأ مما يُوجّه القراءة نحو أهداف غير مُعلنة فيتحول ذلك إلى إشكالات للتلقّي.

وبالنظر إلى التعريفات التي تُقدّمها الكتابة اللسانية التمهيدية نلاحظ اختلافاً واضحاً في تصوُّرها لمستوى القارئ المبتدئ، كما نجد اختلافاً في منطلقاتها النظرية والمنهجية، ويُلاحظ بهذا الخصوص طغيان الاتجاه الوصفي على غيره من الاتجاهات الأخرى، إذ نكاد نعدم تعريفات للغة من وجهة نظر توليدية مثلاً. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى المكانة التي حظيت بها اللسانيات الوصفية خلال فترة من الفترات، فطال هذا التأثير مجالات البحث اللغوي، كما طال مجالات أخرى، (الأدب والفلسفة...). كما يمكن أن يُعزى ذلك إلى حداثة الاتجاهات اللسانية الأخرى في ثقافتنا، وإن كان من غير المقبول أن نتحدث اليوم عن هذه الحداثة ما دامت اللسانيات التوليدية قد رسّخت أقدامها، وإليها تُوكَلُ مهمة قيادة البحث اللساني المعاصر.

ويُلاحظ من تتبُّعنا للكتابة اللسانية التمهيدية أنّ الاتجاه البنيوي لم يستأثر

---

(48) رضوان القضماني، **علم اللسان**، ص5.

باهتمام المؤلفات ذات الصلة بعلم اللغة العام فقط، بل طال أيضاً بعض القطاعات اللسانية الأخرى، كعلم الدلالة؛ إذ إنَّ بعض المؤلفات التي تروم تقريب هذا الاتجاه من القارئ العربي، تكتفي بما يدخل في علم الدلالة البنيوي، يظهر ذلك في كتاب **علم الدلالة** لأحمد مختار عمر، الذي لم يسعَ إلى تطوير كتابه وفق آخر مستجدات النظريات الدلالية، رغم أنَّ الكتاب طُبع عدّة مرات. ويُعلّل المؤلف أسباب ذلك بقوله: «**القضايا المطروحة في علم الدلالة ليست مما يمكن الإلمام به، أو عرضه في كتاب واحد، وبخاصة منذ تداخلت مناهجه مع مناهج النحو، بعد مقالة** *Katz* و *Fodor* **الرائدة عام (1963م)، التي قادت إلى دمج الفرعين داخل إطار القواعد التحويلية، وتوسعت اهتمامات هذا العلم لتشمل التراكيب وتحليل الجمل ببيان علاقات كلماتها بعضها ببعض، وإظهار كيفية ارتباط الجمل منطقيا بالجمل الأخرى**»[49].

لقد انتبه المؤلف لهذا النقص، غير أنه حاول تجاوزه بالالتزام بإصدار مؤلَّف مُكمِّل لِما جاء في كتابه، يقول: «**رأيت أن أركز، في هذا الكتاب، على الجانب الأول من الدراسة الدلالية، وهو المعاني المعجمية، مع بعض إشارات سريعة إلى الجانب الآخر حين يكون ذلك ضروريا، مؤجلا المعالجة التفصيلية إلى كتاب مستقل، أرجو أن أفرغ من مادته قريبا**»[50]؛ وهو وعدٌ مَرَّ عليه حينٌ من الدهر، ومع ذلك لا نعرف إلى حدود اليوم مؤلَّفاً في علم الدلالة يُكمل هذا المؤلف، وهذا يعني تحلل الكثير من المؤلفين من مسؤولياتهم تجاه القراء، وذلك لا يخرج عن عوائق التلقّي.

3.2.3. الإشكال الموضوعي:

يلاحظ قارئ الكتابة اللسانية التمهيدية ارتباكاً واضحاً في تحديد موضوع الدرس اللساني تحديداً دقيقاً، فقد أشرنا آنفاً إلى التحديد الذي يعطيه عبد الصبور شاهين **لعلم اللغة** والمواضيع التي **يُدرجها تحته، غير أنَّ ما أدرجه المؤلف تحت اسم «علم اللغة» و«علم اللغة العام»، يحتاج إلى وقفة مطولة لإزالة ما تحمله مثل**

---

(49) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص6.

(50) المرجع السابق، ص7.

هذه التحديدات من غموض وخلط. هل تندرج الفيلولوجيا وعلم اللهجات وأسماء الأعلام وأسماء البلدان وعلم الاشتقاق التاريخي تحت مصطلح *linguistique*؟ إنها علوم لغوية مساعدة للسانيات، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال من اللسانيات العامة، وهذا ـ على الأقل ـ منذ أن أصبحت اللسانيات إطارا لغويا مستقلا عن غيره من المعارف اللغوية في بداية هذا القرن[51].

من المواضيع التي يناقشها المؤلِّف أيضاً: «**النظريات المختلفة في أصل اللغة**»[52]، و«**الصراع اللغوي**» و«**اللغة المشتركة**»[53]، و«**مقياس الصواب والخطأ في اللغة**»[54]، و«**القرآن والعربية**»[55]، و«**أزمة اللغة المعاصرة**»[56]، و«**جذور الدعوة إلى العامية**»[57]. فهل كلُّ هذه القضايا من علم اللغة (اللسانيات) فعلاً؟

ويحدِّد مؤلِّف آخر موضوع علم اللسانيات بأنه كل: «**أشكال اللغة وألوانها وتغيراتها وتطوراتها وتركز اهتمامها على كل ما يرتبط بموهبة الكلام التي تميز الإنسان عمن سواه. هذه الموهبة التي تمكن الإنسان من نقل أفكاره باستخدامه أصواتا معينة. يحاول اللسانيون فهم هذه الموهبة المكتسبة والطريقة التي وضع بها لغتهم. إنهم يريدون فهم القوانين التي تخضع لها ولادة اللغة وحياتها وموتها. ويهتم اللسانيون ـ إلى جانب اللغات الحية ـ باللغات الميتة التي لا تتكلم بها أية جماعة بشرية**»[58].

إن القضايا التي يعرض لها المؤلِّف ويعتبرها في صميم علم اللغة ليست واضحة بما فيه الكفاية، وما أوقعه في هذا الخطل هو عدم تمييزه بين ما يدخل في إطار البحث الفيلولوجي، وما يدخل في إطار البحث اللساني، وهذا ما يتأكد

(51) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص110.
(52) عبد الصبور شاهين، **في علم اللغة العام**، ص29.
(53) المرجع السابق، ص211.
(54) المرجع السابق، ص231.
(55) المرجع السابق، ص241.
(56) المرجع السابق، ص255.
(57) المرجع السابق، ص26.
(58) رضوان القضماني، **علم اللسان**، ص11.

من تحديده الغرائبي والكَرْنَفَالِيّ (carnavalesque) لمهمة اللساني. يقول: **«وسنجد اليوم بين علماء اللسان رحالة وكشافين يقطعون المسافات الشاسعة حاملين حقائبهم وخيامهم على ظهورهم ليدرسوا لغات ولهجات قبائل وشعوب تعيش على خط الاستواء، أو تقطن غابات الأمازون، أو تسكن في سيبيريا والمناطق القطبية، أو على قمم جبال بامير. وينتقل هؤلاء اللسانيون بالطائرة أحيانا، وعلى الجمال أحيانا أخرى، بالزوارق طورا وعلى الزحافات التي تجرها الكلاب طورا آخر، تراهم يتسلقون الجبال كما يفعل الأبطال الأولمبيون متوجهين نحو هدف محدد لهم، إلى تجمع بشري ناء حيث لا يزال يعيش حتى يومنا هذا من يتكلم بلغة كانت ذات يوم واسعة الانتشار»**[59]. فهل يدخل هذا ضمن اختصاصات اللسانيين؟!!!

لم تخرج باقي مواضيع الكتاب نفسه عن مثل هذه التحديدات، التي يحاول المؤلِّف من خلالها تقديم علم اللغة إلى القارئ، حيث يعرض لمواضيع من قبيل **«هل للحيوان لغة؟»**[60]**«ما هي نظريات المعلومات؟»**[61] **«لغة الإذاعة ولغة الكتابة»**[62].

إنَّ هذه المحاور بعيدةٌ عن البحث اللساني في ثوبه الجديد، على الأقل، ولذلك فهي ليست ضروريةً بالنسبة إلى كتاب تمهيدي الغرض منه تقديم مبادئ اللسانيات إلى القارئ المبتدئ، وهو الهدف الأساس الذي لأجله أُلِّف الكتاب: **«إن بي رغبة عارمة لأن ألفت اهتمام قارئي إلى علم جديد ما يزال في ريعان الشباب، هو علم اللسان 'أو اللسانيات أو الألسنية'، عله يجد ما يفيده فيستفيد ويفيد، ويحبه كما أحببته أنا، أو علني أحول دون أن يتخذ منه موقفا لا مباليا. وكلي أمل أن تثير كلماتي اهتمام بعضهم فيتابعوه أو يتخصصوا به»**[63].

إنَّ ما جاء في محتويات الكتاب يجعل أمل المؤلف صعب التحقق، بالنظر إلى الكيفية التي عرض بها اللسانيات، والتي توقع القارئ في الكثير من اللَّبْس يصعب معه فهم اللسانيات في معناها العام والبسيط، بله التخصص فيها.

---

(59) المرجع السابق، ص15.
(60) المرجع السابق، ص27.
(61) المرجع السابق، ص37.
(62) المرجع السابق، ص117.
(63) المرجع السابق، ص5.

ونجد من مؤلِّفي اللسانيات التمهيدية من يجعل موضوع علم اللغة هو «**البحث في نشأة اللغة الإنسانية (...) علاقة اللغة بالمجتمع الإنساني والنفس البشرية (...)، وآخر مجالات هذا العلم هو حياة اللغة وتطورها (...)، وكذلك البحث في صراع اللغات وانقسامها إلى لهجات، وصراع اللهجات مع بعضها، وتكون اللغات المشتركة**»[64].

أما محمود فهمي حجازي فيحصر مجالات علم اللغة في دراسة: «**بنية اللغة من الجوانب التالية:**

1. **الأصوات**: *Phonetics Phonology*
2. **بناء الكلمة**: *Morphology*
3. **بناء الجملة**: *Syntax*
4. **الدلالة**: *Semantics*»[65].

ومما جاء في هذا الكتاب أيضاً الحديث عن «**الأسرة اللغوية الأفروأسيوية**»، و«**فروع اللغات السامية وخصائصها المشتركة**»، كما يعرض لفروع لغوية أخرى كـ«**اللغة المصرية القديمة واللغة الكوشية**»، و«**اللغات التشادية**»، و«**اللغات الهندية الأوربية**»، و«**الأورالية الألتائية**»، و«**اللغات الإفريقية**»، وأسرات لغوية أخرى في آسيا والمحيطات والعالم الجديد بما في ذلك لغة الهنود الحمر[66].

وقد تضمَّن كتاب **محاضرات في علم اللغة الحديث** فصلاً خصصه المؤلف لعرض قضايا وإشكالات المصطلح اللساني في الثقافة العربية الحديثة ناسياً، أو متناسياً، أنَّ كتابه تمهيدي وليس هناك داعٍ لشحن القارئ بمثل هذه الإشكالات التي قد تصرفه عن الهدف العام الذي لأجله أقْبل على قراءة الكتاب، فقضايا وإشكالات المصطلح اللساني تبقى من القضايا الشائكة في اللسانيات العربية، إلى يومنا هذا.

بمثل هذا الخلط والارتباك في تحديد موضوع اللسانيات يواجهنا أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية. ولا شك أنَّ لهذا الوضع أسبابه، ويمكن أن نذكر

---

(64) رمضان عبد التواب، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه**، ص10-11.
(65) محمود فهمي حجازي، **مدخل إلى علم اللغة**، ص18.
(66) المرجع السابق، ص82-186.

منها: **غياب تقنيات البحث اللساني، والكسل المعرفي الذي يحول دون مواكبة بعض الباحثين للمستجدات اللسانية...**

إنّ الغاية التعليمية التي تصدح بها أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية تغيب بشكل ملحوظ عن جُلّ هذه الكتابات، وهو غياب يمكن أن يُعزى إلى جهل واضح بالمقصود من هذه الغاية، مما يُعمّق إشكالات التلقّي ويزيدها تعقيداً.

4.2.3. إشكالية التأصيل

يَعمد بعض المؤلّفات اللسانية التمهيدية **بدافع التأصيل** إلى المقارنة بين التراث اللغوي العربي ومبادئ الدرس اللساني الحديث، وهي مقارنة لا تخلو من تعسف وإفراط في التأويل.

إن التأصيل الذي تتحدث عنه مثل هذه المقارنات يقوم على تجاهل الأصول الإبستيمولوجية لكل علم، والتي من المفروض أن ترتكز عليها القراءة. فهل من المقبول أن نكلّف القارئ المبتدئ عناء الدخول في مثل هذه المقارنات، ونشحنه بمقاربات مبنيّة على تأويلات هدفها إثبات التقاطع بين خطابين مختلفين، بل متباعدين زمناً ومكاناً ومنطلقاً ومنهجاً وغايةً؟

إنّ مقارنة من هذا القبيل تخطئ هدفها لاعتبارين اثنين على الأقل:

- **إما أن يكون متلقّيها مُلمًّا بالتراث اللغوي، وفي هذه الحال لن يجد داعياً للرجوع إلى اللسانيات أو تعميق معرفته بها، لأن هذا النوع من المقارنة يجعله يعتقد أن مبادئ اللسانيات هي ما حفظه وعرفه من مبادئ تراثه اللغوي، كما توحي إلى ذلك هذه المقارنات؛**

- **وإما أن يكون قارئاً جاهلاً بالتراث اللغوي فيجد في التطابق الوهمي الذي تحاول أن تثبته هذه الكتابات سبباً كافياً لقطع كلّ أشكال التواصل مع تراثه اللغوي، لأنّ اللسانيات ـ كما تقدّم له ـ تكفيه همّ الرجوع إلى المصنفات النحوية.**

وفي كلتا الحالتين، فإن الكاتب يخطئ الهدفين، فلا هو أثبت مكانة التراث اللغوي ولا هو أثبت أهمية اللسانيات.

ويزداد الأمر استشكالاً حين تتجاوز المقارنة حدود الفهم والإفهام وتروم

أهدافاً أخرى؛ حيث يتحول الكتاب إلى عرض لمبادئ اللسانيات من أجل نبذها وتجاوزها، وتركيز سلطة القديم وتأكيدها، وهذا ما يتوق إليه مؤلف أحد الكتب التمهيدية؛ الذي حاول أن يبيِّن **«كيف أن علماءنا الأجلاء القدامى ـ إبان نهضتهم ـ أولوا تلك الأبحاث اللغوية جهودا فائقة، خدمة للغة الضاد، التي هي وعاء مقدساتنا، وعلى أسس سليمة في جملتها، وعلى قدر وسعهم وإمكاناتهم. إن أبحاث العلماء العرب القدامى كانت النبراس الذي أمه الغرب ـ حين نهضته حديثا ـ بما أوصله الغاية، وساعده على الرقي... فإذا ما غض الطرف بعدئذ بعض علمائهم على ما صنع علماؤنا... فمرجعه جهل مبين، أو حقد دفين»**[67].

عندما يطالع القارئ المبتدئ مثل هذا النص سيتبادر إلى ذهنه، منذ الوهلة الأولى، وجود صراع وتناقض صارخَيْن بين اللسانيات والتراث اللغوي العربي، وما أكثر مثل هذه الإشارات في الكتابة اللسانية التمهيدية التي تنحرف عن غايتها التعليمية لتنساق وراء قضايا وإشكالات تفتح أُفق انتظار المتلقِّي على جوانب من الصراع الوهمي بين اللسانيات والتراث اللغوي، وهذا ما يسيء إلى الفهم والتلقِّي بوجه عام.

في إطار الإشكال المنهجي دائماً لاحظنا خلال حديثنا عن الوظيفة المرجعية للكتابة اللسانية التمهيدية الأهمية التي يكتسبها الإعلان عن مصادر الكتاب (وما يلقاه من ثناء)، غير أنَّ التعامل مع المصادر والمراجع لا يتمُّ دائماً بطريقة علمية مضبوطة. فبعض اللسانيين يشيرون إلى مصادرهم ومراجعهم بطريقة مُجملة، سواءٌ أكانت عربية أم غربية، قديمة أم حديثة، ولا يُكلِّفون أنفسهم عناء الإحالة على تلك المراجع والمصادر في مَتْن الدراسة بالطريقة المعمول بها علميًا. لاحظنا ذلك عند غير واحد من مؤلفي الكتب اللسانية التمهيدية. يقول توفيق محمد شاهين: **«استفدت في هذا الفصل، من عدة مراجع، سأذكرها مجملة، وقد لجأت إلى هذه الطريقة ـ هنا ـ بإغفال ذكر المرجع والصفحة لكل اقتباس لأنها كثيرة أولا، ومتفقة أحيانا ثانيا، وخشية تضم[68] الحاشية وكثرة الأرقام والأقواس ثالثا، بلا داع، فليرجع إليها من شاء مزيدا من الفائدة»**[69].

---

(67) عبد الصبور شاهين، **في علم اللغة العام**، ص10.

(68) هكذا وردت في الأصل، ولعل المقصود «تضخم» كما يُفهم من السياق.

(69) توفيق محمد شاهين، **في علم اللغة العام**، ص48.

والرأي نفسه نجده عند عصام نور الدين الذي يعتبر «**العزو إلى المصادر والمراجع لا يقدم في هذا البحث جديدا... لكنه قد يرهق القارئ في هوامش هو بغنى عنها، ما دمنا قد قدمنا له لائحة تكاد تكون كاملة بمصادر بحثنا ومراجعه، ويستطيع العودة إليها متى شاء... ولنا في ذلك أسوة حسنة ببعض كبار العلماء من عرب وأجانب**»[70].

فهل الإحالة على مراجع البحث ومصادره يرهق القارئ فعلا؟ وهل من المعقول أن يسير على خطى العلماء الكبار وكتابه مُوَجَّهٌ إلى قارئ يصعب عليه قراءة كتاب تمهيدي؟

ومما يعمِّق هذا الإشكال أكثر أنَّ المصادر والمراجع التي يحيل عليها كل كتاب من الكتابين السابقين متنوعة، ولا شك أنَّ ما سيرهق القارئ هو التمييز في تلك الكتب بين آراء المؤلف وآراء القدماء وآراء المحدثين.

5.2.3. الإشكال المنهجي ولعبة الإقصاء

تنهض أغلب المؤلَّفات اللسانية التمهيدية التي بين أيدينا على مبدأ نفي بعضها البعض بأسلوب ذكي ومتأدب، يعمد فيه المؤلف إلى الإشادة بكتابه ليضمن له حظاً وافراً من القبول والاستحسان عند جمهور واسع من المتلقين. ولا يكتفي مؤلفو أغلب المؤلفات اللسانية التمهيدية بذكر محاسن مؤلفاتهم، بل يتصدَّوْن للكتب الأخرى بالنقد ـ إنْ صحَّ أنْ نُسمِّي هذا نقداً ـ والكشف عن عيوبها ليقدِّموا بعد ذلك مؤلفاتهم باعتبارها بديلاً علمياً موضوعياً. وكثيراً ما يطال الإقصاء البحث اللساني في ثقافتنا برمته، يقول علي عبد الواحد وافي: «**موضوعات علم اللغة هي موضوع عناية عدد كبير من الأعلام الباحثين في أمم الغرب (...) وعلى الرغم من ذلك لم يكتب فيه باللغة العربية مؤلف يعتد به**»[71].

وغير بعيد عن هذا الرأي نقرأ في مؤلَّف تمهيدي آخر: «**أقدم للقارئ العربي هذا المؤلف الذي يفتتح سلسلة من الدراسات اللغوية، وهي سلسلة أقصد من**

(70) عصام نور الدين، **علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا**، ص11.

(71) علي عبد الواحد وافي، **علم اللغة**، مقدّمة الطبعة الأولى.

ورائها سد الفراغ الخطير الذي يشتكي منه علم اللغة في عالمنا العربي»[72].

وإذا كان ما يشير إليه علي عبد الواحد وافي مقبولاً بالنظر إلى كونه أُلّف في مرحلة جد متقدِّمة من مراحل التأليف اللساني في الثقافة العربية، وعلى وجه التحديد إلى سنة 1941م، فإنه لا مسوِّغ لحديث الراجي الهاشمي عن فراغ خطير في الكتابات اللسانية العربية المتأخرة.

إنَّ هذه الإشارات إلى ضعف البحث اللساني، وإلى غياب مؤلفات لسانية يُعتدُّ بها في الثقافة العربية، هي إشارات ضمنية إلى أن مؤلِّف الكتاب يتجاوز الدراسات السابقة، ويتدارك أخطاءها وهفواتها، ويطرح نفسه بديلاً موضوعيًا عنها.

ويتخذ النفي والإقصاء شكلاً آخر حين يلجأ الكاتب إلى إغداق كلِّ أشكال المدح والثناء على مؤلَّفه ومنهجه في البحث، مع الاستغراق في مدح الذات، يقول مؤلِّف **علم الأصوات اللغوية**: **«منهج البحث الذي يميز كتابنا هذا من الكتب التي سبقته هو منهج وصفي حواري، ونظن أننا لم نسبق إلى مثل هذا المنهج، في هذا المجال من قبل... لأننا نرى أن المعلومات الصوتية مطروحة في الكتب التي ذكرناها، ويستطيع كل من حصل قدرا من الدربة على القراءة والكتابة أن يعود إليها... ولأننا نفتقر، في الوطن العربي، وفي جامعاتنا العربية، إلى المعامل الصوتية والمختبرات... فلم يبق أمامنا إلا الأسلوب العلمي الذي نخرج فيه المعلومات التي نريد»**[73].

وهذا أيضاً رأي مؤلف كتاب **علم الدلالة** أحمد مختار عمر الذي يقول: «ورغم كثرة ما كتب ويكتب بغير العربية في 'علم الدلالة' ومناهج دراسة المعنى من وجهة النظر اللغوية، فالمكتبة العربية فقيرة أشد الفقر في هذا النوع من الدراسات، فمنذ أن صدر كتاب المرحوم إبراهيم أنيس 'دلالة الألفاظ' (عام 1958) حتى الآن لم تقدم للقارئ العربي أي دراسة علمية للمعنى بمفهومه اللغوي، تستفيد مما جد من نظريات، وما قدم من أبحاث، وما ظهر من نتائج. ولا يغني

(72) التهامي الراجي الهاشمي، **توطئة في علم اللغة**، ص3.
(73) عصام نور الدين، **علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا**، ص13.

في هذا المقام كتاب الدكتور كمال بشر 'دور الكلمة في اللغة'، والدكتور مراد كامل 'دلالة الألفاظ العربية وتطورها' (1963)، فأولها ترجمة لكتاب صدر في فترة مبكرة من تاريخ العلم (1951) والثاني يعالج زاوية واحدة من زوايا العلم الكثيرة»[74].

هذا هو الطابع العام الذي يميّز الكتابة اللسانية التمهيدية، والحال أنّ ما تقوم عليه هذه الكتابة من نفي وإقصاء، كان في الإمكان أن يُستغل بشكل إيجابي ليسهم في تطوير الكتابة اللسانية بالتركيز على ما جدّ في مجال البحث اللساني فيكون التجاوز مشروعاً والنفي مقبولاً، أما أن يكون الكتاب من قبيل المعاد المكرور ففي ذلك قتل للبحث اللساني. والأكيد أنّ كلّ مؤلّف يبقى محكوماً بالزمانية اللسانية والسياق التاريخي للقراءة، وهذا يجعله جديداً في مرحلة من المراحل، لكنه سرعان ما يصبح مُتجاوزاً بالضرورة في مرحلة أخرى، وهذا أمر محتوم، وهي المسألة التي يجب أن يركُز عليها كل باحث فتكون نقطة بدايته هي النقطة التي انتهى منها الآخرون، حتى لا تضيع الجهود وتكون كل بداية لدينا هي بداية البداية.

ولا شك أنّ أُفق انتظار القارئ المبتدئ الذي يتلقى هذا النوع من الكتابة سيخيب؛ **وتخييب أُفق انتظار القارئ هنا لا يؤدي وظيفة جمالية، كما تنص على ذلك مبادئ نظرية التلقّي، بل يؤدّي وظيفة إبعادية.** فإذا كان هذا حال الكتابة اللسانية التمهيدية فالأكيد أن الكتابة المتخصصة، في نظر هذا القارئ، ستكون أدهى وأمرّ، وهذا يدعو إلى الابتعاد والنفور والتقزز من اللسانيات، وقطع كل خيوط التواصل معها. **فتكون الكتب اللسانية التمهيدية وسيلة للتنفير والترهيب فتنزاح عن وظيفتها الأساس التي تدعو إلى التحفيز والترغيب.**

بهذه الطريقة تقدّم الكتابة اللسانية التمهيدية اللسانيات إلى القارئ العربي؛ وقد تبيّنا من تتبُّعنا لبعض تلك المؤلّفات الحضور اللافت للوظيفة الانفعالية/ التأثيرية/ الإغرائية التي هدفها التأثير في المتلقّي وإقناعه بتصوراتها، وبأنها بدائل علمية موضوعية، فطغى هذا الجانب على الجوانب الأخرى، وتحول، في أحيان

(74) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص6.

كثيرة، إلى هاجس يجعل أغلب الكتابات اللسانية التمهيدية لا تلتزم بتعهداتها مع قرائها، فما تصرِّح به عناوينها ومُقدِّماتها شيءٌ، وما تقدِّمه محتوياتها يبقى شيئاً آخر. وهذا يُفسر إشكالات البحث اللساني، ويجعلها نتيجة حتمية لهذا الارتباك الذي يغذي الإشكالات السابقة، فحتى وإن استطاع القارئ أحياناً التخلص من الضغوطات والإكراهات التي تفرضها البِنية الفكرية التي ينتمي إليها، فإنه يُصدم بهذه العوائق مما يجعل التلقِّي مستعصياً أكثر؛ لأنَّ من «**قدموا هذا الوافد الجديد للعرب المحدثين لم يقدموه في صورته الحقيقية من ناحية هدفه، قدموه كعلم جديد وهو ليس علما جديدا، إنما هو مناهج جديدة. وفي حالات أخرى قدموا النتائج ولم يقدموا المقدمات، وكانت صورة التقديم هذه سببا في إعراض الموروث القديم عن هضم الموروث الجديد، وكانت صورة التقديم تزداد سوءا كلما تعددت العناوين واختلفت**»[75].

نقول هذا دون أن ننكر وجود كتابة لسانية تمهيدية نجح أصحابها في خلق تواصل صحيح مع القراء[76].

---

(75) لطيفة حليم، «الاتجاه البراغماتي»، مرجع سابق، ص243.

(76) تعمَّدنا عدم الإشارة إلى بعض العناوين تفادياً لأي سوء فهم. وعموماً يمكن أن نُرجع نجاح بعض الكتب اللسانية التمهيدية في تقديم اللسانيات إلى القارئ العربي على الوجه الصحيح إلى مجموعة من الأسباب لعل أهمها:

- مراعاتها لمستوى القارئ المستهدف؛ ولذلك لم تحشره في قضايا هو في غنى عنها كما لاحظنا في مؤلفات تمهيدية سابقة؛
- تركيزها على القضايا الأساسية التي من شأنها أن تساعد القارئ على الفهم؛
- الإكثار من الأمثلة التوضيحية التي تُقدِّم المحتوى بالشكل المطلوب؛
- أنَّ بعض هذه الكتب تُذيِّل كل فصل بمجموعة من الأمثلة التي تختبر فَهْمَ القارئ لما يقرأ، وهذا منهج في التأليف نجده في معظم الكتابات اللسانية الغربية التي تستهدف الفئة نفسها؛
- تذييل البحث بقائمة من عناوين الكتب التي يمكن أن يهتدي بها القارئ إلى بعض القضايا التي يهمُّه تعميق البحث فيها...

الفصل الرابع

لسانيات التراث

0.4. توطئة

1.4. لسانيات التراث ومسوِّغات القراءة

1.1.4. السَّبْقُ التاريخيُّ والحضاريُّ

2.1.4. العامل الديني

3.1.4. الأصول التراثية للسانيات

2.4. لسانيات التراث وأهداف القراءة

1.2.4. قراءة في العناوين

2.2.4. خطاب المُقدِّمات

3.4. لسانيات التراث وتجلِّيات التقريب

1.3.4. القراءة الشمولية

1.1.3.4. أصول بنيوية في التراث اللغوي العربي

2.1.3.4. أصول توليدية في التراث اللغوي العربي

2.3.4. القراءة القطاعية

1.2.3.4. الأصول الإبستيمولوجية

1.1.2.3.4. تعريف الموضوع

0.4. توطئة:

تتنزّل قراءة التراث اللغوي العربي في ضوء اللسانيات منزلةً ذات بُعد حضاري، تقوم على أساس استرداد هذا التراث لبريقه بحمله على المنظور الجديد في محاولة جادة لتأسيس الحاضر والمستقبل على أصول الماضي، وتأصيل البحث اللساني المعاصر في الظاهرة اللغوية العربية، أو بعبارة أخرى البحث في أصول الفكر العربي وإقامة «لجينالوجيا» هذا الفكر. وبهذا المعنى وحده يبرز الاهتمام بالتراث، وبه يصبح التراث معاصرا لنا[1].

لقد استوى هذا النمط من القراءة اتجاهاً قائم الذات، يمكن أن نطلق عليه مجاراةً للدكتور مصطفى غلفان: **لسانيات التراث.**

يتخذ هذا الصنف من الكتابة اللسانية «**التراث اللغوي العربي القديم في شموليته موضوعا لدراساته المتنوعة. أما المنهج الذي يصدر عنه أصحاب هذه الكتابة فهو ما يعرف عادة بمنهج القراءة أو إعادة القراءة. ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي القديم والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي إخراجها في حلة جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية**»[2].

---

(1) مُنية الحمامي، «التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة»، ص7-20، والنص الذي تحيل عليه لعبد السلام بنعبد العالي. «التراث والهوية» **سلسلة المعرفة الفلسفية.**
ونشير هنا إلى بعض المراجع التي وجّهتنا في هذا الفصل:
- مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة.**
- ألفة يوسف، **المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين.**
وقد آثرنا الاحتفاظ ببعض العناوين الواردة في هذه الدراسة القيّمة بالنظر إلى تعبيرها الدقيق عن القضايا والإشكالات المطروحة.

(2) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص92.

1.4. لسانيات التراث ومسوّغات القراءة

تسوّغ التقريب والمماثلة بين مبادئ التراث اللغوي العربي ومبادئ اللسانيات، في نظر لسانيي التراث مجموعةٌ من المعطيات يمكن أن نجملها فيما يلي:

1.1.4. السَّبْقُ التاريخيُّ والحضاريُّ للعرب في مجال الدراسات اللغوية:

إنَّ الحضارة العربية حضارة لغة وبيان، ولذلك «**اتسمت قبل كل شيء بالمقوم اللفظي، حتى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ اللفظ في أمته، ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيتها النوعية، وهذا ما استقر لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم**»[3]. لهذا اهتدى اللغويون العرب إلى أدق تفاصيل اللسانيات؛ فالناظر في مسيرة البحث اللغوي عموماً يجد نفسه «**أمام شريط ممتد يحوي سلسلة من المشاهد، يكاد يشده فيها المشهد الأخير، فيحاول استعادته في حركة بطيئة ينكشف خلالها أن هذا المشهد ما هو إلا تكثيف لما سبقه من مشاهد، وتبلور لما سبقه من جهود، وكأنما الأمر فيه أصبح بمثابة قضية منطقية لها مقدماتها التي تتبعها بالنتيجة مترتبة عليها**»[4].

واستناداً إلى هذا السبق التاريخي والحضاري يقيم عبد السلام المسدّي مقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات؛ إذ يلاحظ أن «**العرب بحكم مميزات حضارتهم وبحكم اندراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات قد أفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب، بل قادهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية مما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخرا، بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين**»[5].

2.1.4. العامل الديني:

كان لهذا العامل بالغ الأثر في توجيه اللغويين العرب، فقد اهتدوا إلى أدق تفاصيل اللسانيات «**وهم يرسون قواعد لغتهم، ويضعون قوانينها، من خلال العمل**

---

(3) عبد السلام المسدّي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص24.

(4) محمد عبد المطلب، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، ص25.

(5) عبد السلام المسدّي، المرجع السابق، ص26.

اللغوي الجاد الذي قام به فحول علمائهم لخدمة كتاب الله العزيز. وقد استطاعوا ـ بدأبهم على البحث والدرس ـ أن يقيموا الدعائم الوطيدة لـ (علم اللغة)»[6].

3.1.4. الأصول التراثية للسانيات:

إلى جانب العاملَيْن السابقَيْن تستمدُّ لسانيات التراث مشروعية القراءة من اللسانيات نفسها؛ إذ لم يكن في مقدور اللسانيات أن تبلغ ما بلغته من درجات التقدُّم لولم تعتمد منطلقات تراثية، فقد «**جاء كتاب 'الألسنية الديكارتية' ليكون مثالا حيا على اهتمام العلماء اللغويين المحدثين بضرورة العودة إلى التراث اللغوي، من أجل إظهار مواضع التقارب بين بعض جوانبه المهملة، وبين المفاهيم اللغوية الحديثة. لقد استطاع تشومسكي (*N.Chomsky*) في هذا الكتاب أن يقف على عديد من العناصر التي تمثل التقاء واتفاقا بين معطيات نظريته التوليدية التحويلية وبين القواعد التي أرساها 'ديكارت' فيما يعرف باسم قواعد بورت رويال**»[7].

ويعتبر ميشال زكريا كتاب نوام تشومسكي **الألسنية الديكارتية** (*La Linguistique Cartésienne*) من أهمِّ الأعمال التي ارتدَّت إلى التراث اللغوي لإظهار التقارب بين بعض جوانبه المهملة، وبين المفاهيم الألسنية؛ ففي هذا الكتاب أظهر تشومسكي التقارب الممكن ملاحظته بين بعض عناصر نظريته، وبين بعض آراء المذهب الديكارتي المعروف باسم «**قواعد بور رويال**»[8].

ولا ينحصر الربط بين القديم والحديث في ماجاء به تشومسكي وحده، بل يشمل هذا الربط لسانيين آخرين «**ربطوا بين الفكر اللغوي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث والذين أرخوا له، من منطلق اهتمامهم بهذا الجانب، نذكر كلا من لوروا (*M. Leorry*) وليبتشي (*G. C.Lepschy*)، وكذلك جورج مونان (*G. Mounin*) وكريستيفا (*J. Kristeva*) وروبنز (*R. M.Robins*)**»[9].

---

(6) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، يُنظر: التقديم.

(7) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**، ص2.

(8) ميشال زكريا، **الملكة اللسانية في مُقدِّمة ابن خلدون، دراسة ألسنية**، ص6.

(9) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب. . .**، ص2.

ولم يكن اهتمام الغربيين منحصراً في تراثهم فحسب، بل شمل أيضاً التراث اللغوي الإنساني، بما فيه التراث اللغوي العربي، فالعديد «**من العلماء الغربيين قد أولوا تراثنا العربي اهتماما واعتبارا، وجاءت جل أعمالهم من العمق والتحليل والدراسة بالقدر الذي يجعلنا نؤكد أنهم استطاعوا الإجابة عن كثير من القضايا والمشاكل اللغوية، في لغتنا العربية، مكنهم من الوصول إلى هذه الإجابات، إحاطتهم الواسعة باللغات السامية الأخرى، ومن ثم جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم، ونظريات البحث اللغوي الحديث، فقد جاءت هذه الدراسات على نحو من الدقة**»[10].

إنّ دقة الأبحاث اللسانية، من هذا المنظور، مُتأتيةٌ من اعتمادها التراث اللغوي، عموماً، والعربي منه، خصوصاً، منطلقاً في البحث، وبذلك كانت«بحوث العرب (...) الأساس الذي بنى عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية، وهي ـ إن نسبت إلى علماء الغرب في مظهرها الحالي ـ فإن الناظر في جوهرها، يلمح فيها الأصل العربي، الذي نمت وتفرعت من جذوره والفضل ـ كما يقولون ـ لمن بدأ الطريق الشاق»[11].

إنّ الرجوع إلى تراثنا اللغوي يكشف ـ بما لا يدع مجالاً للشك في نظر لسانيي التراث ـ «**أن كتب فقه اللغة العربي من تراثنا اللغوي، حقا تبعث على الإعجاب والإكبار؛ إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق بعض العلماء القدامى لأحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث بألف عام أو يزيد (...) ففي هذه الكتب وغيرها علم كثير، ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء في عصر التكنولوجيا الحديثة والعقول الإلكترونية**»[12].

إنّ القراءة التي تقدّمها لسانيات التراث لا تخرج عن الرغبة في مواكبة مقتضيات الحداثة، وبذلك فهي موقف حضاري غايته إبراز مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي العربي، ثم تحقيق التواصل بالنسبة إلى العرب بين الماضي

---

(10) المرجع السابق، ص9.

(11) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص31-32.

(12) رمضان عبد التواب، **التراث العربي ومناهج المحدثين**...، ص101.

والحاضر[13]؛ فما هي أهم تجلّيات هذا التقريب؟

2.4. لسانيات التراث وأهداف القراءة

1.2.4. قراءة في العناوين

بيّنا سابقاً أنّ العناوين لا تَرِدُ خاليةً من خلفية ثقافية ترتبط بوظائف معيّنة، وهذا ما يتأكد من عناوين **لسانيات التراث**[14].

العنوان	المؤلّف
المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث	محمد أحمد أبو الفرج
التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث	حسام البهنساوي
مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث	ميام كريدية
أصول الألسنية عند النحاة العرب	صبحي الصالح
نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث	نهاد الموسى
مصطلح التعليق، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية	راجي رموني
النحو العربي والدرس الحديث	عبده الراجحي
التفكير اللساني في الحضارة العربية	عبد السلام المسدّي
البِنية التحتية بين عبد القاهر الجُرجاني وجومسكي	خليل عمايرة
النحو العربي واللسانيات المعاصرة	عبده الراجحي
بوادر الحركة اللسانية عند العرب	عبد الجليل مرتاض
النحو بين عبد القاهر وتشومسكي	محمد عبد المطلب
النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب	الصغير محمد بناني
المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي	عبد الرحمن الحاج صالح
علم اللغة بين التراث والمعاصرة	عاطف مذكور
علم اللغة عند ابن جنّي في ضوء منهج اللسانيات الحديثة	بوشتى العطار

(13) عبد السلام المسدّي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص12.
(14) ما نورده هنا هو على سبيل التمثيل لا الحصر.

العنوان	المؤلف
علم اللغة بين القديم والحديث	عبد الغفار حامد هلال
التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي	رمضان عبد التواب
أصول تراثية في علم اللغة	كريم زكي حسام الدين
المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر	عبد القادر مرعي الخليل
أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث	حسام البهنساوي
علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة	محمود فهمي حجازي
التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث	صلاح الدين محمد قناوي
التفكير اللغوي عند عبد القاهر الجُرْجاني	نور الدين محمد دنياجي
المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والغربي المعاصر	محمد عبد العزيز عبد الدايم
جوانب من النظرية اللغوية العربية في ضوء الدراسات الحديثة	هدى الحديثي
الألسنية المعاصرة والعربية	رشيد العبيدي
السليقة اللغوية بين ابن جنّي وتشومسكي	عبد الله الجهاد
التفكير اللساني في رسائل إخوان الصفا	عبد الرحمن علي مشتل
ملامح لغوية تحويلية عند العرب	محمد المبارك

انطلاقاً من هذه العناوين يمكن أن نميِّز في لسانيات التراث بين ثلاث مراتب من القراءة: **القراءة الشمولية، والقراءة القطاعية، وقراءة النموذج الواحد**[15].

أ. **القراءة الشمولية:**

يتمحور هذا النوع من القراءة «**حول التراث اللغوي العربي في كليته، وما يتصل به من قضايا**»[16]، وتعكسها على سبيل المثال العناوين الآتية:

(15) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص136-137.

(16) المرجع السابق، ص136.

- علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث
- أصول الألسنية عند النحاة العرب
- النحو العربي والدرس الحديث
- التفكير اللساني في الحضارة العربية
- أصول تراثية في علم اللغة
- النظرية اللسانية والبلاغية عند العرب
- بوادر الحركة اللسانية عند العرب
- الأنحاء القديمة واللسانيات الحديثة

ب. القراءة القطاعية:

تُركِّز القراءة القطاعية على «قطاع معين من التراث اللغوي، كأن يتناول المستوى النحوي أو الصرفي أو الدلالي باعتبارها مستويات تحليل تشكل في حد ذاتها 'نظرية' محددة المعالم تقوم على مبادئ منهجية خاصة بها»[17]. ومن أهمّ الدراسات المعبِّرة عن هذا النمط من القراءة:

- مصطلح التعليق، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية.
- مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية.
- عن الوصل والفصل بين النحو العربي والنماذج النحوية المعاصرة...

ج. قراءة النموذج الواحد:

تتجه القراءة هنا إلى دراسة «شخصية لغوية عربية قديمة يدرس فكرها اللغوي، وطريقة تصورها، وكيفية تناولها لقضايا اللغة العربية في مجال من مجالات البحث اللغوي»[18]. ونمثِّل لها بـ:

---

(17) المرجع السابق، ص136.

(18) المرجع السابق، ص137.

- **نحو قراءة جديدة لنظرية النظم**
- **نظرية الإمام الجُرْجاني**
- **المدرسة الخليلية الحديثة**
- **السليقة اللغوية بين ابن جِنّي وتشومسكي**
- **من المضامين اللسانية في تراث ابن سينا**
- **مصطلح التعليق للجُرْجاني...**
- **النحو بين عبد القاهر وتشومسكي**
- **البِنية التحتية بين عبد القاهر وتشومسكي**
- **الملكة اللسانية في مُقدِّمة ابن خلدون...**

لئن اختلفت صيغة العناوين فإنها تتفق من حيث الغاية الرامية «**إلى إبراز قيمة التراث العربي وإعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث. وتتفق لسانيات التراث حول هذا المنطلق، لكنها تختلف بعد ذلك في ما تنتهي إليه من نتائج أو على الأصح فيما تهدف إليه من وراء 'قراءة التراث اللغوي'**»[19]، كما يُلاحظ أنَّ جُلَّ «**الكتابات المندرجة في إطار لسانيات التراث لا تقدم أي تصور للمنهج المتبع في القراءة، بل لكل باحث طريقته وأدواته التي يسير عليها في قراءته للتراث اللغوي العربي القديم في ضوء اللسانيات الحديثة**»[20]؛ وهذا ما سنبيِّنه في حينه.

2.2.4. خطاب المُقدِّمات

إذا كانت العناوين تعرض الغاية (الغايات) التي ترومها لسانيات التراث، فإنَّ هذه الغاية يُفصح عنها بشكل لافت في الخطاب المُقدِّماتي، بحيث يهدف التقريب والمماثلة بين التراث اللغوي واللسانيات إلى الكشف عن الصلة بين علوم العربية في تراثنا العربي، ودورها في الدرس اللغوي من جهة، وعقد الصلة بين تراثنا

(19) المرجع السابق، ص137.

(20) المرجع السابق، ص140.

اللغوي القديم، ومعطيات علم اللغة الحديث (= اللسانيات) في محاولة لتأصيل هذا التراث من جهة أخرى[21].

إنَّ هذا الربط غدا مطلباً أساسيًا لتغطية جوانب النقص الماثلة في البحث اللغوي العربي؛ لأنَّ «**درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا، وأنه لا بد لنا، في هذه المرحلة، من استئناف النظر، وأن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق**»[22].

فاستئناف النظر والتبصر بمستجدات اللسانيات هو ما قاد هذا الباحث إلى اكتشاف وجوه التقارب والتوافق بين اللغويين واللسانيين، يقول: «**تشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكله الأول على هيئة إحساس قوي بأن كثيرا من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيين، ولابسها في محاضراتهم ومقابساتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويين العرب مصرحين به حينا وصادرين عنه ـ فيما يقدر الباحث ـ كثيرا من الأحيان.**

وانطلق البحث، خلال جل مراحله، يتوكأ على مثل الحدس بأن بين مناهج النظر اللغوي، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان، قدرا مشتركا يقع بالضرورة، لعله يوازي، على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يلتمس في هذه الأزمنة بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم»[23].

ومن لسانيي التراث من لا يتوكأ على هذا الحدس، بل يعتبر الاتصال بين التراث اللغوي والمنهج الحديث **واجباً علمياً وقومياً**. وهذا رأي عبده الراجحي الذي يقول: «**الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره السريع من ناحية أخرى، واجب علمي، وواجب قومي، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف، ولعلنا من البحث في المنهج أن نصل يوما إلى منهج علمي للدراسة العربية**»[24]. ومنهم من يجد في التقريب والمماثلة بين القديم والحديث فرصةً لإظهار إسهام العرب في بناء الحضارة الإنسانية؛ فـ «فهم تراثنا العربي وشرحه في

---

(21) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص7.
(22) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، ص9.
(23) المرجع السابق، ص9.
(24) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص7.

ضوء منجزات العلم الحديثة **هو السبيل لانتزاع اعتراف العالم بمدى المساهمة الإيجابية للأمة العربية في الحضارة الإنسانية»**[25].

كما نجد من يعتبر التقريب والمماثلة إكراما لقدامى نحويينا المسلمين الذين مهدوا لنا السبيل، وتركوا لنا الطريق مهينا بما أودعوه في أمهات كتبهم من لباب عقولهم جمعا ومنهجا[26]، فقد **«ترك العرب آثارا لا يستهان بها (...) من واجبنا الاطلاع عليها لإبراز دورهم في تاريخ الدراسات اللغوية ولبيان مكانة بحوثهم من علم اللغة الحديث»**[27].

فكلُّ هذه الآراء تكشف عن غاية لسانيات التراث، التي تحاول **أن تنفث روح الحداثة في التراث اللغوي، وتؤكِّد حَمْلَه لروح العصر ونبضات المعاصرة، وبالتالي سبقه إلى الكثير من مبادئ اللسانيات.**

3.4. لسانيات التراث وتجلِّيات التقريب

يفيد مصطلح التقريب في هذا السياق، الدلالة على المماثلة الجزئية، إذ رغم سعي لسانيات التراث الحثيث إلى إقامة مماثلة شاملة بين اللغويات واللسانيات، فإنَّ هذه المماثلة تبقى جزئيَّةً لصعوبة الإلمام بكلِّ مجالات البحث اللغوي من جهة، وبمجالات البحث اللساني من جهة ثانية، وسنسعى إلى الكشف عن بعض تجلِّيات هذا التقريب.

1.3.4. القراءة الشمولية

يتناول هذا الصنف من القراءة النظرية اللغويةَ عند العرب في شموليتها، بهدف إثبات السَّبْق والتفوق العربيين في هذا المجال. ويمكن الوقوف على مثل هذا المسعى عند صبحي الصالح، في مقاله: «أصول الألسنية عند النحاة العرب»، حيثُ يُعلِّل اختياره لهذا العنوان بالقول: **«قد يكون مثل هذا العنوان الذي اخترناه**

---

(25) جعفر دك الباب، **الموجز في شرح دلائل الإعجاز، نظرية الإمام الجُرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة الحديث**، ص7.

(26) نور الدين رايص، «الأنحاء القديمة واللسانيات الحديثة، حصيلة وآفاق»، ص39.

(27) هيام كريدية، «مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث»، ص67.

لبحثنا مدعاة للدهشة عند علماء اللغة المعاصرين، لأنهم يستكثرون على قدامى نحويينا ولغويينا العرب منذ قرون وأجيال أن يخوضوا في علوم لم تستقر تسميتها إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم تستقل فروع التخصص فيها إلا في منتصف القرن العشرين، وما تبرح، على ما بلغته من نتائج، أحوج ما تكون إلى مزيد من التحقيق والتمحيص. وتزداد الدهشة من إثارة موضوع كهذا إذا توهم القارئ أننا نقصد بأصول الألسنية مناهجها ومبادئها على السواء، غير مكتفين بالجزئيات التي يشهد بوفرتها عند نحويينا ما تنقله وينقله عنهم غيرنا من النصوص»[28].

لقد اهتدى اللغويون العرب إلى أدق جزئيات البحث اللساني، في نظر صبحي الصالح، وهي تعلن عن نفسها بنفسها، وكل إغفال لها هو من ضعف الذاكرة الذي بات يصيب **الأوساط العلمية اللغوية الحديثة؛ لأنها تبدي إعجابها بتعريفات الدارسين المعاصرين للغة، وبالنتائج المترتبة على تعريفاتهم، بينما تنسى رد جمهرة تلك التعريفات إلى أصولها الأولية عند أسلافنا العرب الخالدين**[29].

إنَّ فضل اللغويات العربية على اللسانيات كبير، وبذلك يكون للفكر اللغوي العربي **«فضل السبق في كثير من القضايا والمباحث اللغوية، التي توصلت إليها مناهج البحث اللغوي الحديث ـ سواء أكانت هذه المناهج الوصفية البنيوية، التي تربعت على عرش الدراسات اللغوية الحديثة، زمنا ليس بالقصير، منذ أن أصّل معطياته اللغوي السويسري دي سوسير، في أوائل القرن العشرين، أم كانت هذه المناهج التوليدية التحويلية، أحدث المناهج اللغوية الحديثة وأدقها، والذي نال من الشهرة والذيوع والاهتمام قدرا كبيرا في الربع الأخير من القرن العشرين»**[30]، لهذا لا يتردد لسانيو التراث في الكشف عن أصول البنيوية والتوليدية في التراث اللغوي العربي.

1.1.3.4. أصول بنيوية في التراث اللغوي العربي

ترجع أصول الاتجاه البنيوي إلى اللساني السويسري فرديناند دي سوسير،

(28) صبحي الصالح، «أصول الألسنية عند النحاة العرب»، ص59.

(29) المرجع السابق، ص9.

(30) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...**، ص7.

غير أنّ النبش والتنقيب في التراث اللغوي العربي قد يكشف عن معرفة العرب بأصول هذا الاتجاه، فهذا تمام حسان يذهب إلى أنّ الاتجاه البنيوي «**يرى اللغة بنية منظمة متكاملة، فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإلصاقية، من حيث الفصل والوصل، مع إبراز الطابع العضوي لأنماط اللغة *distribution*، وما يترتب على ذلك من الاعتماد على فكرة المعاقبة *substitution* في الموقع المعين، ثم الربط بين الصورة والوظيفة التي تؤديها الصورة في النظام (...) ولكن النحو العربي عرف هذا الاتجاه كذلك وبخاصة في الدراسة الصرفية للصيغ وعلاقاتها وتصريفاتها والمتصل والمنفصل من الضمائر ونسبة المعاني (الوظيفية) إلى الصيغ المجردة حتى قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها**»[31].

وقد استشهد باحث آخر بالنص نفسه ليخلص إلى أنّ «**كل هذه الأمور، والمسائل المختلفة، حفلت بها كتب النحو العربي وتآليفه، ولم تكن خافية على أذهان النحاة العرب، بل إنهم أدركوها وعالجوها باقتدار يحسب لهم**»[32].

كما عرض عبده الراجحي في بعض مؤلفاته[33] لمبادئ الاتجاه الوصفي، ومما انتهى إليه في هذا الصدد أنّ «كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جدا عن العربية، وهذه المادة ـ وإن تكن في مستوى لغوي وزماني ومكاني معين ـ تقفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية، **وهي طريقة لا تبتعد ـ في جوهرها ـ عن كثير مما يقره الوصفيون**»[34].

2.1.3.4. أصول توليدية في التراث اللغوي العربي

ترجع نشأة المدرسة التوليدية، التي تدين بمبادئها وأصولها وتطوراتها المتعاقبة للعالِم اللساني تشومسكي، إلى بداية الخمسينيات من القرن المنصرم، وما إنْ رسّخت هذه النظرية أقدامها على خريطة البحث اللساني، حتى تهافت عليها

---

(31) تمام حسان، «تعليم اللغة بين النظرية والتطبيق»، ص113.

(32) حسام البهنساوي، المرجع السابق، ص27.

(33) نشير هنا على وجه التحديد إلى مُؤَلَّفَيْه، **فقه اللغة في الكتب العربية**، و**النحو العربي والدرس اللغوي**.

(34) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص53.

لسانيو التراث في محاولة لتلمُّس السُّبُل التي يمكن عبرها الربط بين التراث اللغوي العربي وبين هذه النظرية الجديدة.

عرض حسام البهنساوي المنهج التوليدي التحويلي عرضاً ضافياً، ومما انتهى إليه أنَّ «نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها المدرسة التوليدية التحويلية، وبين القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب، **لَتؤكد لنا أن النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأسس والأفكار**»[35]. وهو المنحى الذي سلكه الراجحي، الذي وجد أنَّ «**طريقة النحو التوليدي تتبع عددا من 'العمليات النحوية' تشبه شبها غير بعيد كثيرا مما جاء في النحو العربي**»[36]. كما لاحظ نهاد الموسى «**أن مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبَوَيه في 'باب اللفظ للمعاني' من أوائل كتابه**»[37].

2.3.4. القراءة القطاعية

تكشف القراءة القطاعية بعمق عن التوجه العام للسانيات التراث، وعن الغايات التي يرومها، وسنكشف عن تجلِّيات التقريب في هذا النمط من القراءة من خلال مستويين:

* المستوى الأول: ونخصصه للأصول الإبستيمولوجية من جهة الموضوع والمنهج والفروع.

* المستوى الثاني: وسنتحدث فيه عن البحوث الإجرائية متمثِّلةً في البحوث الصوتية والتركيبية والدلالية.

1.2.3.4. الأصول الإبستيمولوجية

1.1.2.3.4. تعريف الموضوع:

تلتقي اللغويات واللسانيات من منظور لسانيات التراث من جهة الموضوع

(35) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...**، ص30.
(36) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص140.
(37) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي...**، ص46.

المدروس وهو اللغة، ومن ثم كان بدهيًا أن يُوسِّع هذا الاهتمام المشترك إلى تماثل واضح من خلال التقريب بين تعريف اللغة قديماً وتعريفها حديثاً. فتعريف ابن جِنّي للغة بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[38] **يقترب اقترابا كثيرا من** تعريفات المحدثين[39]؛ وهو رأي كريم زكي حسام الدين الذي لاحظ أن هذا التعريف «**يتضمن أربعة عناصر أساسية لتعريف اللغة تمثل في نفس الوقت أربع قضايا يتناولها علم اللغة الحديث بالدراسة، وهذه العناصر أو القضايا هي طبيعة اللغة من حيث إنها أصوات، ووظيفة اللغة من حيث إنها تعبير، والطابع الاجتماعي للغة وارتباطها بالجماعة اللغوية، والطابع العقلي والنفسي الذي يتمثل في علاقة الفكر باللغة، أما العنصر الأول الذي اشتمل عليه تعريف ابن جِنّي فيتمثل في تأكيده على الطبيعة الصوتية للغة، وهذا ما قرره علماء اللغة المحدثون في تعريفاتهم...**»[40].

يصدق هذا أيضاً على تعريف ابن خلدون (732-808هـ/ 1332-1406م) للغة[41]، فهو «تعريف دقيق، **يتفق في كثير من جوانبه** مع أحدث ما توصلت إليه قرائح علماء اللغة الغربيين المعاصرين، على الرغم من التباعد الزمني فيما بينه وبينهم»[42]، كما يرى زكريا أنَّ هذا التعريف «**قد تضمن عددا مهما من المسائل الألسنية الأساسية**»[43].

من الأمور الأخرى التي يدور حولها كلُّ حدٍّ تعريفي للغة محور الهوية الذاتية ومحور الهوية الوظيفية[44]، وهذا ما تتفق عليه تحديدات القدماء وتحديدات المحدثين في نظر لسانيي التراث.

---

(38) ابن جِنّي، **الخصائص**، الجزء الأول.

(39) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص60.

(40) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص79.

(41) يقول ابن خلدون: «اعلم أن اللغة، في المتعارف، هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئة عن القصد لإفادة الكلام. فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان. وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير المعاني». عبد الرحمان بن خلدون، **المُقدّمة**، تحقيق علي عبد الواحد وافي.

(42) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب**، ص11.

(43) ميشال زكريا، **الملكة اللسانية في مُقدّمة ابن خلدون**، ص20.

(44) عبد السلام المسدّي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص26.

أ ـ هوية اللغة الذاتية:

إن الاتفاق بين اللغويين واللسانيين واضح من جهة الطبيعة الصوتية للغة[45]، فقد أشار زكريا إلى أن ابن خلدون اهتدى إلى قصد اللسانيين من تعريفاتهم[46]، والمتمثّل في التمييز بين اللفظ والمعنى، «**إن اللغة إثبات أن اللفظ كذا لمعنى كذا والفرق في غاية الظهور**»[47].

ولم يَفُت اللغويين العرب البحثُ عن علاقة الأصوات بالدلالات، وهي علاقة اعتباطية بتعبير سوسير، بيد أنَّ النظر في أبحاث القدماء يكشف أنَّ سوسير لم يأتِ بفتح جديد، فالاعتباطية هي مما تحدَّث عنه اللغويون العرب، يقول أحد الباحثين في هذا الصدد: «وإذا أردنا أن نبحث عن ماهية العلاقة بين العلامات اللغوية وما تشير إليه، أو ما عبر عنه القدماء بالصلة بين المباني والمعاني، أو الألفاظ والدلالات، فإننا سنجد أن الصلة أو العلاقة بينهما كما قرر سوسير علاقة عشوائية أو اعتباطية ***Arbitrary*** ترجع إلى السلوك الجمعي ***Collective behavior*** المستند إلى المواضعة ***Convention*** التي تقف وراء إطلاق الأسماء على المسميات، **ولقد سبق بعض اللغويين المسلمين دو سوسير عندما فطنوا إلى هذه الحقيقة ومن هؤلاء ابن سيده (ت505هـ) والإسفراييني**»[48].

ويستعرض حسام الدين تعريفات مختلفة ليماثل بينها فيما بعد، في تركيب

---

(45) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص78.

(46) ميشال زكريا، **الملكة اللسانية في مُقدِّمة ابن خلدون**، ص15-16.

(47) المرجع السابق، ص12.

(48) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص85. يحضر مفهوم الاعتباطية عند ابن سيدة في قوله: «... فعلمنا بذلك أن اللغة اضطرارية، وإن كانت موضوعات ألفاظها اختيارية، فإن الواضع الأول المسمي الأقل جزءا وللأكثر كلا، واللون الذي يفرق شعاع البصر فيبثه وينشره بياضا، والذي يقبضه ويضمه سوادا، لو قبلت هذه التسمية فتسمي الجزء كلا، والكل جزءا، والبياض سوادا والسواد بياضا، لم يخل بموضوع ولا أوحش أسماعنا من مجموع». (ابن سيدة، **المخصص**، ج1، ص3). أما اعتباطية العلامة عند الإسفراييني فتبدو واضحةً جليةً في قوله: «الأسماء لا تدل على مدلولاتها لذاتها؛ إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها، والثوب يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر، ولو سمي الثوب فرسا والفرس ثوبا ما كان ذلك مستحيلا». (نفسه، ص85-86).

عطفي يكشف عن غايته من المقارنة يقول: «**رأينا سوسير وابن سيده والإسفراييني ينكرون الصلة بين الكلمة ومعناها، أو بين الدال والمدلول**»[49]، ثم يعمد بعد ذلك إلى الموازنة بين موقف القدماء وموقف سوسير، لينتهي إلى القول: «**وما هذه الاختيارية التي قال بها ابن سيده إلا قول سوسير بعده بالعشوائية أو الاعتباطية وما قول الإسفراييني عن اللغة أنها تدل بوضع واصطلاح إلا قول سوسير بعده بالموافقة التي تقف وراء إطلاق الأسماء على المسميات**»[50]. وما استعمال الباحث لكلمة «**بعده**» مرّةً في مقارنته بين ابن سيدة وسوسير ومرّةً بين الإسفراييني وسوسير إلا تأكيداً على سبق اللغويين العرب وتفوقهم.

في إطار البحث عن خصوصيات اللغة الذاتية ميَّز اللسانيون بين اللغة والكلام، هذا التمييز الذي شكَّل عماد إحدى الثنائيات السوسيرية، كما نجد من الباحثين من يُقيم الشبه بين هذا التمييز وتمييز تشومسكي بين القدرة والإنجاز؛ وما يَهُمُّنا من أمر هذا التمييز أنَّ من لسانيي التراث من اعتبره قائماً في بحوث اللغويين، وهذا شأن حسام الدين الذي عرض بتفصيل للغة والكلام، ثم خَلُصَ بعد ذلك إلى أنَّ العلماء المسلمين قد أحسوا بهذا الفصل الذي قال به سوسير[51]، كما أشار تمام حسان إلى أنَّ للسُّيوطي في المُزْهِر كلاماً وجيزاً يفرِّق بين اللغة والكلام[52]. أما زكريا فقد اعتبر تمييز تشومسكي بين القدرة والإنجاز، **مماثلا لتمييز ابن خلدون بين الملكة اللسانية وصناعة العربية**[53].

ب ـ هوية اللغة الوظيفية:

لئن اختلف اللسانيون حول وظيفة اللغة[54]، فإنَّ التركيز على الجانب

---

(49) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص86.

(50) المرجع السابق، ص95.

(51) المرجع السابق، ص95.

(52) تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص55.

(53) ميشال زكريا، **الملكة اللسانية في مُقدِّمة ابن خلدون**، ص24.

(54) نشير هنا على وجه التحديد إلى الاختلاف بين الوظيفيين وغير الوظيفيين، فإذا كان الوظيفيون يعتبرون الوظيفة التواصلية هي الوظيفة الأساس للغة، فإنَّ التوليديين يَرَوْنَ أنَّ اللغة لا تسهم في التواصل إلاَّ بقَدْر إسهامها في اللاتواصل. للاستزادة في هذا =

التواصلي ظلَّ قائماً في الكثير من البحوث اللسانية، وعلى هذا المستوى يجد لسانيو التراث تماثلاً ظاهراً بين اللغويات واللسانيات.

إنَّ تعريف ابن جِنّي للغة بأنها «**أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**» فيه إشارة واضحة إلى أن وظيفة اللغة هي التواصل؛ لأنه «**يتفق مع غالبية علماء اللغة المحدثين الذين يرون أن وظيفة اللغة هي التعبير أو التواصل أو التفاهم**»(55)، ولا يشير حسام الدين إلى الاختلاف القائم بين الوظيفيين وغير الوظيفيين، فيتحدث عن وظيفة اللغة التواصلية، وكأنَّ الإجماع واقع عليها في اتجاهات البحث اللساني الحديث.

وإلى الرأي نفسه يذهب الراجحي، يقول: «**ونقطة 'التعبير' هذه التي يضمنها ابن جِنّي تعريفه باللغة... يمكن فهمها على أنها التوصيل أيضاً**»(56). فوظيفة اللغة عند ابن جِنّي، والمتمثّلة في التوصيل أو التعبير، تتفق - في نظر حسام الدين والراجحي - مع تعريف اللسانيين ولا تختلف عنه في شيء. وفي اتصال بهذا الرأي يذهب زكريا إلى **أن تعريف ابن خلدون لا يختلف عن تعريف اللسانيين**(57).

وغير بعيد عن وظيفة اللغة، المتمثّلة في التوصيل أو التعبير، يتمُّ التأكيد على مجال قيام اللغة، وهو المجتمع الذي اتفق اللغويون واللسانيون على ضبطه، كما عبّر عن ذلك الراجحي: «**الواقع أن كون اللغة بنت 'المجتمع' إنما هو من القوانين التي يتفق عليها اللغويون المحدثون دون استثناء**»(58).

وقد أشار مؤلف آخر إلى العلاقة الوثيقة بين اللغة والمجتمع من خلال الجمع بين رَأْيَي ابن جِنّي وابن خلدون، إذ يقول: «**لقد فطن ابن جِنّي وغيره من علماء المسلمين، مثل ابن خلدون، إلى ارتباط اللغة بالمجتمع فبينما يستخدم ابن جِنّي في تعريفه كلمة 'قوم' نجد ابن خلدون يستعمل كلمة 'أمة'**»(59)، وهما كلمتان

= الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب **اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري**، لأحمد المتوكل؛ وكتاب عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**.

(55) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص91.

(56) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص71.

(57) ميشال زكريا، **الملكة اللسانية في مُقدِّمة ابن خلدون**، ص11.

(58) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص72.

(59) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص78-79.

ترادفان كلمة مجتمع أو الجماعة اللغوية بالمعنى الحديث في نظره.

وخلاصة رأي لسانيي التراث أنَّ العلماء العرب قد جمعوا، في تعريفاتهم، عدداً من المسائل التي تماثل ما نجده عند اللسانيين، وتكاد تقاربهم من حيث الكمية، وهذه المسائل هي:

- اللغة عبارة عن أصوات؛
- اللغة تتألف من كلمات؛
- اللغة وسيلة التعبير عن أغراض القوم؛
- اللغة تتنوع وتختلف باختلاف أصحابها؛
- اللغة مواضعة واصطلاح؛
- اللغة وضعت للدلالة على المعاني؛
- أصوات اللغة محدودة متناهية وكذا مفرداتها؛
- الاصطلاح قائم بشكل أو بآخر ضمن اللغة؛
- تتكون كلمات اللغة من وحدات منفصلة؛
- اللغة قائمة على مستويين: مستوى الأصوات ومستوى الكلمات؛
- اللغة فعل لساني؛
- اللغة ملكة لسانية؛
- اللغة عملية مقصودة بذاتها؛
- اللغة ميزة إنسانية مكتسبة[60].

يُظهر هذا الحصر للمسائل التي ذكرها العلماء العرب، في تعريفاتهم للغة، أنها تماثل إلى حد كبير، ما ذكره علماء اللغة الغربيون من مسائل مختلفة للغة، وهذا يؤكد في نظر لسانيي التراث، «مدى إحاطة العلماء العرب القدامى بمفهوم اللغة وإدراكهم للعديد من المسائل الهامة التي تختص بها اللغة ـ أية لغة ـ وأن الفروق يسيرة للغاية فيما بينهم وبين العلماء الغربيين، على الرغم، من البعد

---

(60) حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...، ص18-19.

الزمني الكبير، وقلة وسائل البحث، واعتماد العلماء العرب على إمكانات ذاتية خاصة تتمثل في عمق إدراكهم وثاقب نظرهم، تلك الإمكانات والقدرات ينبغي أن تبعث فينا الحافز والهمة من أجل إبراز هذه الجهود العظيمة، لتحظى بالمكانة اللائقة التي تستحقها»[61].

2.1.2.3.4. المنهج:

يُحدِّد المنهج، في كثير من الأحيان، هوية العلم المعرفية؛ إذ تتميّز العلوم بمناهجها مثلما تتميّز بمواضيعها. واللسانيات، وإنْ انتصبت ضمن تصوُّر منهجي إبستيمولوجي مُحدَّد، فإنها تفرّعت إلى جُملة من المدارس اللسانية يجمع بينها انتماؤها إلى العلم الواحد، وتُميِّزها طرائقها في التعامل مع اللغة؛ حيث نجد المدرسة الوصفية، والمدرسة التوليدية، والمدرسة الوظيفية، وغيرها[62]. فهل تراعي لسانيات التراث هذه الفروق المنهجية الدقيقة القائمة بين المدارس اللسانية؟

أ ـ الاتجاه الوصفي: يشكِّل المنهج الوصفي أو البنيوي منطلق لسانيات التراث في الكشف عن تماثلات واضحة بين اللغويين والوصفيين. فقد أشار تمام حسان إلى أن النحاة العرب **نهجوا منهج الوصفية** التي يباهي بها المحدثون[63]. هذا المنهج نستشعره في قول أبي عمرو ابن العلاء الذي سئل عما يفعل بما خالفت فيه العرب قواعد النحاة فأجاب: **«أعمل على الأكثر وأسمي ما عداه لغات»**[64]. وذهب الراجحي إلى أنَّ العرب درسوا لغتهم على أساس المنهج الوصفي[65]، كما قرّر إميل بديع يعقوب **أن النحاة العرب أنشأوا منهجا وصفيا**[66].

ولا يكتفي لسانيو التراث بإقرار التماثل بين اللسانيات الوصفية واللغويات على مستوى القضايا الكبرى، بل يتجاوزون ذلك إلى أدق الجزئيات، **فاتصال**

---

(61) المرجع السابق، ص19.

(62) ألفة يوسف، **المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات**، ص38.

(63) تمام حسان، «اللغة العربية والحداثة»، ص131.

(64) المرجع السابق، ص131.

(65) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص55.

(66) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص91.

النحويين بالمصدر البشري (*informant*) هو أصل من أصول النحو الوصفي[67]، كما أنّ اعتماد النحاة على الملاحظة المباشرة لقراءة النص، هو أيضا عمل وصفي محض[68]، كما أشار الراجحي إلى أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسة وصفية[69].

ويُعبّر نهاد الموسى عن هذه الآراء فيماثل بين مبادئ الاتجاه الوصفي وما اهتدى إليه اللغويون العرب؛ فبعد أن عرض بتفصيل لمبادئ الوصفية، **انتهى إلى وجود تماثل واضح بين اللغويين واللسانيين الوصفيين؛ يظهر ذلك فيما يعرف بـ«التحليل إلى المؤلفات المباشرة»**، فقد مهّد للمقصود بهذا التحليل ليستنتج أنّ **«معطيات هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استثمره النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه، حتى إنها من قبيل تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلميها»**[70].

وقد اتّبع النهج نفسه في الحديث عن **«التوزيع»**، إذ وجد أنّ النحويين العرب قد وقفوا **«على هذا المبدأ في حقيقته، وذلك في غير وجه. فمنه أنهم أخذوا به تمييز أقسام الكلمة. ومعروف أن الاسم عندهم يتعين بدخول (ال) التعريف عليه، أو بوقوعه بعد (ال)، كما يتعين بدخول (يا) ودخول حرف الجر... ومعروف أن الفعل عندهم يتعين بدخول (قد) ودخول (لم) الخ. وليس هذا ما يحتاج إلى التكثر بالتمثيل والتوثيق»**[71].

كما لاحظ النحويون العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أن البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم أو حلوله محله[72]. ويزيد الأمر كله تأكيداً بالقول: **«إن هذا الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب**، ولكن النحويين كانوا

(67) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص55.
(68) المرجع السابق، ص55.
(69) المرجع السابق، ص58.
(70) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر...**، ص34.
(71) المرجع السابق، ص33-34.
(72) المرجع السابق، ص36.

يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفا دون قصر. وهو لا شك 'منطلق' جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقا»[73].

من مبادئ الاتجاه الوصفي الأخرى، التي عرض لها المؤلف أيضاً «**المعلم وغير المعلم**»، وهذا المبدأ الذي **لحظه النحويون، وصدروا عنه في** تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم، واعتبارهم المؤنث معلما[74]. كما لاحظ نهاد الموسى أن مبدأ «**الخانية**» متحصل ضمناً وصراحةً في معطيات النحو العربي، حيث تكاد **المعرفة والابتداء من جهة، والنكرة والحال والتمييز من جهة ثانية، والمصدر والمفعول المطلق والمفعول لأجله من جهة ثالثة**، تمثل تعددا في إطار التوحد، وذلك من جهة انضباط العلاقة الصرفية النحوية فيها على نحو شبه مطلق، وحيث تكون المعرفة بابا ينتظم الضمير والعلم والمعرف بأل أو بالإضافة...، فكأن ذلك قائمة بمفردات خانة المبتدأ، وحيث يكون المبتدأ على اختلاف صور المفردات منه وصيغها، رفعا، ويكون المضاف إليه جرا. وتلك معطيات متعارفة لا تحتاج إلى إثبات يكون تزيدا وحشوا، **وهي مساوقة لمعطيات هذا المنهج، وإن اختلف المصطلح والمنطلق**[75].

ب ـ **الاتجاه التوليدي**: وكدأبهم في متابعة كلِّ ما جدَّ في البحث اللساني، للكشف عما يماثله في اللغويات العربية، وجد لسانيو التراث الكثير من مبادئ المنهج التوليدي قائمة في النحو: «**فالجوانب التحويلية فيه هي ـ في الحق ـ أغلب عليه؛ لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين، أهمها صدور النحو العربي ـ في معظمه ـ عن أساس عقلي**»[76].

وقد خصَّص الراجحي فصلاً من كتابه **النحو العربي والدرس الحديث** لعرض أوجه القرابة والتماثل بين اللغويين ومنهج التوليديين. ومن القضايا التي رآها مشتركة بين المنهجين:

(73) المرجع السابق، ص38.
(74) المرجع السابق، ص41.
(75) المرجع السابق، ص43-44.
(76) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص143.

ب.أ. قضية الأصلية والفرعية[77]:

وقد عبّر عنها اللغويون من خلال حديثهم عن النكرة والمعرفة، فقرّروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع، وأن المفرد أصل الجمع، وأن المذكر أصل للمؤنث... وأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها[78]، كما تحضر قضية الأصل والفرع في حديثهم عن ظاهرة «القلب المكاني»[79].

ب.ب. قضية العامل:

وهي القضية التي عادت الآن، في المنهج التحويلي، **على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي**[80]، حيث نجد تماثلا بين التعبيرات التي ترتبط بقضية العامل مثل تعبير «*In the scop of*» وبين التعبيرات التي جاءت في النحو العربي الحديث عن العامل[81].

ب.ج. قواعد الحذف:

إنَّ الطريقة التي يُقدّمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف، هي نفسها التي قدّمها النحاة العرب، فقد **«التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعسف»**[82]. ويستدلُّ الراجحي على ذلك بما جاء عند سيبَوَيْه[83]، ثم ينتهي إلى

(77) المرجع السابق، ص143.

(78) المرجع السابق، ص143-144.

(79) المرجع السابق، ص145.

(80) المرجع السابق، ص149.

(81) المرجع السابق، ص148.

(82) المرجع السابق، ص150.

(83) يقول سيبَوَيْه: «واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه ويثبت فيه نحو يك ويكن، ولم أبل وأبال، ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولم يحملهم إذا كان يثنون فيه فيقولون في مر أو مر أن يقولوا خذ أوخذ وفي كل أوكل فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد». يُنظر: الكتاب، ج1، ص134.

أن كلام العرب يوحي بشيء قريب من فكرة «البنية العميقة عند التحويليين»[84].

ب.د. قواعد الزيادة أو الإقحام:

عرض «نحاة العربية لظاهرة 'الزيادة' في الجملة، وأشاروا إلى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد، أو قوة الربط، أو الفرق أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحم، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (أن) أو (ما)»[85].

ب.هـ قواعد إعادة الترتيب:

يقول الراجحي عن هذه القواعد، في إشارة واضحة إلى تعرُّف العرب إلى هذا المبدأ من مبادئ المنهج التحويلي، «والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية 'التقديم والتأخير'، وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء، ومن حيث التغيير الدلالي، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر، وعن وجوب تقديم المبتدأ، وعن جواز الأمرين. ونذكر تحليلهم (للتمييز) فيما يشبه الإشارة إلى البنية العميقة حين يعيدون التمييز إلى الفاعل في ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ أو المفعول في ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾. وأخذت القضية بعد ذلك حظها الوافر في الدرس البلاغي على أننا نجد عند سيبَوَيه حديثا مبكرا عن تأثير التركيب في الجملة من ناحية معناها ومن ناحية أخرى» [86].

وقد انتهى الراجحي من حديثه عن المبادئ التوليدية في التراث اللغوي العربي إلى أنَّ الجوانب التي ذكرها لُغويُّونا تقرب من المنهج التحويلي في العصر الحديث، كما وجد أن (الأصل العقلي) فيها كان حقيقاً أن يُفضي إلى هذا التقريب.

---

(84) المرجع السابق، ص152.
(85) المرجع السابق، ص153.
(86) المرجع السابق، ص155.

ومن الواضح أيضاً أنَّ ما سُمِّي افتراضات أو تقديرات نحوية، يمكن أن يُفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرةً إنسانيّةً، ومن ثَمَّ كان النظر في «المعنى» ملازماً لهم عند النظر في «الأشكال والتراكيب».

إنَّ اتجاه بعض العرب إلى القول بـ«**التوقيف**» في اللغة لم يكن مبنيًا على اعتبارات دينية فحسب، وإنما أملاه تأملهم حال اللغة وانبهارهم بدقة نظامها وتعقيد تركيبها، حتى غلب على ظنهم أن دقة النظام لا تكون من صنع الإنسان(87).

ويؤكِّد المماثلة والتقريب، كما وردت في كتاب الراجحي، ما ذهب إليه حسام البهنساوي وكريم زكي حسام الدين؛ فقد أشار الأول إلى أنَّ نظرةً مقارنةً دقيقةً بين الأسس التي أرساها العلماء العرب، **لتؤكد أن النحو العربي لم يكن بعيدا عن الأسس والأفكار التي أرستها اللسانيات الحديثة**(88)؛ ومن تلك الأسس فكرة **التفسير العقلي للغة**(89) **والقدرة اللغوية**(90)، أما الثاني فقد لاحظ وجود تماثل واضح بين **نظرية النظم** والمنهج التحويلي(91)، وبين **نظرية العامل** والمنهج التحويلي(92).

ومهما حاولنا استقصاء أوجه التماثل والتقريب، بين مبادئ التراث اللغوي ومبادئ اللسانيات، فإننا لن ننتهي إلى حصر جامع مانع؛ بالنظر إلى انفتاح مناهج اللغويين العرب، وهو انفتاح يجعل هذه المناهج قابلةً لاحتضان كلِّ المقاربات اللسانية المعروفة، وحتى تلك التي ستعرف، وهذا ما يُفهم من كلام تمام حسان: «**مناهج اللغويين العرب من السلف تحمل في طيها الاستقراء، والتصنيف والتجريد والحتمية، والوصفية، وربط الصوت بالمعنى، والمقارنة، والتاريخ، والمعيارية، والتفسير، وتحقيق صدق النتائج، وغير ذلك من اتجاهات المناهج**»(93)، وستظلُّ القائمة مفتوحة بانفتاح النظر اللساني والتأويل الإنساني.

---

(87) المرجع السابق، ص159.
(88) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب...**، ص31.
(89) المرجع السابق، ص31.
(90) المرجع السابق، ص31.
(91) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص252.
(92) المرجع السابق، ص159.
(93) تمام حسان، «**العربية والحداثة**»، ص131.

يختلف لسانيو التراث حول فروع الدراسة اللسانية، لكنهم يتفقون على إقامة مماثلة بين هذه الفروع وبين ما يماثلها في أبحاث اللغويين، فقد توصل الراجحي إلى أنَّ دراسة القدماء «**لم تقتصر على 'مستوى' واحد، وإنما شملت ما يدعو إليه المنهج الحديث، فدرسوا الأصوات والصرف والنحو والدلالة**»[94]، ومثّل لذلك بكتاب **الخصائص** لابن جنّي، الذي تضمّن جوانب تشمل مستويات الدراسة اللغوية من صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية[95].

وإذا كان الراجحي لا يفسر تفسيراً واضحاً كيف يربط بين هذه المستويات، فإنَّ معظم ما وصل إليه من مقررات **يعتبره متساوقا مع ما استقر عليه علم اللغة في العصر الحديث**[96]. وفي السياق نفسه أشار كمال بشر إلى أنَّ علماء العربية **تناولوا في بحوثهم كل فروع المعرفة التي تعدها اليوم جوانب متعددة لعلم اللسان**[97]، وهذا ما يؤكده أيضاً إميل بديع يعقوب الذي لاحظ أن دراسة فقهاء اللغة شملت مستويات اللغة كافة: **الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا ما يدعو إليه المنهج الحديث**[98]. وهي جوانب تكشف عن مماثلة واضحة بين فروع الدرس اللغوي وفروع الدرس اللساني كما يزعم لسانيو التراث.

3.1.2.3.4. الفروع

أ. المستوى الصوتي:

لا تحضر المماثلة عند لسانيي التراث بهذا الإجمال، بل تأخذ طابع التخصيص، من خلال ربط فرع من فروع اللسانيات بما يقابله في اللغويات.

حدّد محمد المبارك ماهية علم الأصوات ثم خَلص إلى اعتناء العرب قديماً بهذا العلم[99]، **وقد أطلقوا عليه اسم تجويد القرآن أو علم التجويد**[100]. وهذا رأي

(94) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص183.
(95) المرجع السابق، ص53.
(96) المرجع السابق، ص53.
(97) كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، ص21.
(98) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص95.
(99) محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ص21.
(100) المرجع السابق، ص43.

الأنطاكي أيضاً الذي عرّف علم الأصوات (الفونيتيك)، ثُمّ أشار إلى أنّ القدماء سمّوْه بأسماء مختلفة أشهرها علم التجويد[101]، وبهذا التحديد يكون علم الأصوات (الفونيتيك) في اللسانيات مماثلاً للقراءات أو تجويد القرآن في التراث اللغوي العربي.

ب. المستوى الصرفي:

يرى زكي حسام الدين أنَّ **«علم الصرف، كما جاء عند سيبَوَيْه ومن تبعه، هو العلم الذي يختص بدراسة القواعد التي تخضع لها الكلمة، من حيث الصيغ، وما يحدث لها من متغيرات في بنيتها ومعناها، وهذا الفرع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم *Morphology* أي دراسة بنية الكلمة أو شكلها *Form*»**[102]، وهذا ما ذهب إليه الأنطاكي عندما قرّر أن بحوث الصرف عند العرب تسمى عند الغربيين بعلم المورفولوجيا[103].

ج. المستوى التركيبي:

يُقيم حسام الدين مماثلةً واضحةً بين علم التركيب *syntax* وعلم النحو، فقد **«كان كتاب سيبَوَيْه حجر الأساس الذي قام عليه الدرس اللغوي العربي، وتحددت من خلاله معالم علوم اللغة، فعلم النحو عنده يعني علم التراكيب الذي يختص بدراسة القواعد التي تحكم بناء الجملة وتركيبها، والضوابط التي تضبط كل جزء منها، وعلاقة هذه الأجزاء بعضها ببعض، وطريقة ربط هذه الجمل وأنواعها، وهذا النوع من الدرس يعرف في علم اللغة الحديث باسم *syntax*، أي دراسة بنية التراكيب *Structures* أو الجمل»**[104]. أما الأنطاكي فقد اعتبر **البحوث النحوية العربية شاملة لجميع البحوث التي يطلق عليها الفرنجة اسم السنتكس**[105].

---

(101) محمد الأنطاكي، **الوجيز في فقه اللغة**، ص13.

(102) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص24.

(103) محمد الأنطاكي، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ص37.

(104) كريم زكي حسام الدين، المرجع السابق، ص24.

(105) محمد الأنطاكي، المرجع السابق، ص37.

د. المستوى الدلالي:

يقابل «مبحث الدلالة في علم اللغة الحديث *Semantics* (...) ما قام به اللغويون من جهود لجمع مفردات اللغة، فكما نعرف أن هؤلاء اللغويين الأوائل قد خرجوا إلى البادية لجمع ألفاظ اللغة حيثما اتفق، وكما تيسر لهم سماعها، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى تبويب هذه المفردات وتصنيفها حسب الموضوعات في رسائل منفصلة تحمل عناوين مختلفة مثل: الخيل، الإبل، المطر، النبات، السيف، وغير ذلك»[106]. وهو ما يُظهر وجود تماثل واضح بين علم الدلالة في اللسانيات وجمع المادة في اللغويات، وهذا على خلاف ما رآه الراجحي حين اعتبر علم الألفاظ المفردة عند الفارابي مقابلا لعلم الدلالة الحديث[107].

وسواءٌ أكان علم الدلالة هو جمع مفردات اللغة أم علم الألفاظ، فإنَّ ما يعنينا هو المماثلة التي تُعقد بين فروع اللسانيات وفروع اللغويات، والتي تنص على أن العلماء العرب قد اهتموا بمباحث علم الدلالة قبل الغربيين[108].

وتبرحُ المماثلة مجالها من التعميم إلى التخصيص فالترتيب، فتمام حسان اعتمد منطلقاً وصفيًا في دراساته، وهو المنطلق الذي وجَّهه إلى البحث عن ترتيب خاص في أعمال بعض اللغويين تماثل منطلقه الوصفي، حيث لاحظ «أن النحاة قد فطنوا إلى أن اللغة العربية لا يمكن فهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلا بعد دراسة أصواتها»[109]. وبذلك يومئ إلى أهمية المستوى الصوتي وأسبقيّته عند النحاة، وهذه الأهمية كانت منطلقه في تحديد مجالات البحث اللساني يقول: «حتى إذا فرغنا من دراسة الصوت ووظيفته، والحرف ووظيفته، والموقع ووظيفته، والمقطع ووظيفته انتقلنا إلى علم الصرف»[110].

غير أنَّ هذا الترتيب لا يُجمع عليه لسانيو التراث، فقد أثبت حسام الدين ترتيباً آخر يتوافق والمنهج الذي اعتمده في الكشف عن أوجه المماثلة بين القديم

(106) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص25-26.
(107) محمود فهمي حجازي، **علم اللغة العربية**، ص68.
(108) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص235.
(109) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص168.
(110) المرجع السابق، ص121.

والحديث، وهو المنهج التوليدي؛ فقد وجد عند سيبَوَيْه إشارات واضحة إلى هذه المماثلة: «**بدأ سيبَوَيْه كتابه بدراسة قضايا التركيب فقضايا بنية الكلمة، ثم ختم كتابه بباب الإدغام الذي عالج فيه القضايا الصوتية، وهذا المنهج الذي اتبعه سيبَوَيْه يساير أحدث اتجاهات التحليل اللغوي عند تشومسكي الذي رأى أن التحليل اللغوي يجب أن يبدأ من التراكيب فالمفردات ثم الأصوات**»[111].

2.2.3.4. البحوث التطبيقية

1.2.2.3.4. دراسات صوتية:

بنى العرب دراساتهم الصوتية على القراءات القرآنية، وهذا ما جعل النتائج المتوصل إليها أقرب إلى المنهج العلمي ـ في نظر لسانيات التراث ـ يقول الراجحي: «**من الحقائق المقررة أن الدرس الصوتي عند العرب من أصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة، ومن أقربها إلى المنهج العلمي؛ ذلك أن أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية، وهو علم وإن كان متأخرا ـ من حيث الوضع النظري ـ عن بعض العلوم العربية الأخرى كالنحو، فإنه أسبق منها من حيث الواقع العملي**»[112].

وتأخذ المماثلة في هذا الجانب شكل تقريب بين البحوث الصوتية عند اللغويين العرب وما يقابلها عند الغربيين، وهي مماثلة يمكن أن نميّز فيها بين ما له علاقة بالجانب الأصواتي، وما يرتبط بالجانب الصواتي.

أ. على المستوى الأصواتي (الفونيتيكي):

أشار كمال بشر إلى أنّ اللغويين العرب اعتمدوا في دراستهم الصوتية «**ما يسمى الآن بالملاحظة الذاتية**»[113]، فبنى على هذه الملاحظة مماثلته بين القديم والحديث، إذ ما تزال «**الدراسات الصوتية الحديثة... تعد منهج الملاحظة المباشرة... الأداة الأساسية في البحث الصوتي**»[114]. واستناداً إلى المبدأ نفسه نزّل

---

(111) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص23.
(112) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص129.
(113) كمال بشر، **دراسات في علم اللغة العام**، القسم 2، ص53.
(114) المرجع السابق، ص53.

الراجحي أبحاث اللغويين الصوتية منزلة نظيرتها عند اللسانيين، مبيّناً أنّ الخليل وسيبَوَيْه تناولا «**الأصوات اللغوية من مبدأ صحيح، وهو دراستها دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل**»[115]. وبذلك شكّل مبدأُ الملاحظة المباشرة أحد منطلقات لسانيي التراث في المماثلة بين القديم والحديث فيما يتعلّق بالبحوث الصوتية.

من أوجه المماثلة التي تعقد على مستوى الأبحاث الصوتية أيضا، وجود قوائم مشتركة بين الصوتيات في بحوث اللغويين وبحوث اللسانيين، ويظهر ذلك في التقسيمات الآتية:

أ.1. الصوامت ـ الحركات:

بنى ابن جِنّي تمييزه بين الصوامت والحركات على أساس مجرى الهواء عند النطق، وهذا يساير وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث الذي «**يقسم الأصوات هذا التقسيم على هذا الأساس أيضا**»[116]. ويُلاحظ أنّ الراجحي يركّز على جوهر التصنيف لإظهار المماثلة، ويتأكد ذلك من خلال عرضه لنظرة ابن جِنّي وما قدّمه من وصف «**للأصوات حسب 'موضع النطق' أو حسب 'الأحياز والمخارج'، وتصنيفه هذا يؤدي به إلى تقسيم الأصوات إلى ما يعرف الآن بالأصوات الصامتة** *Consonants* **والحركات (الأصوات الصائتة** *vowels***)**»[117]. وهذا ما يؤكّد عليه في موضع آخر بإشارته إلى نهج سيبَوْيه الذي «واصل طريق أستاذه فقدم دراسة للأصوات أوفى، وأكثر دقة حيث نرى تصنيفه لها حسب المخارج، وحسب ما يعرف الآن بوضع 'الأوتار الصوتية'»[118].

سار بعض الباحثين على النهج نفسه؛ فقد وجد بشر أن «**السكاكي صاحب المفتاح يقدم لنا رسما بيانيا لجهاز النطق، ويوزع الأصوات على أجزائه**»[119]. وإلى

(115) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص131.
(116) المرجع السابق، ص137.
(117) المرجع السابق، ص130.
(118) المرجع السابق، ص131.
(119) كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، ص21.

نظير ذلك ذهب حسام الدين أيضاً عندما قرّر أنّ «السكاكي وضع أول رسم تشريحي يبين مخارج الأصوات العربية»[120].

أ.ب. الجهر والهمس:

يعتمد علماء الأصوات، في تقسيمهم للأصوات إلى مجهورة ومهموسة، على درجة الانفتاح؛ فالأصوات تأتي انحباسية إذا كان جهاز التصويت منغلقاً، واحتكاكية إذا كان منفتحاً. وقد رأى المبارك في بحوث اللغويين ما يماثل هذا التصنيف، فتحدث عن الجهر والهمس عند القدماء[121]، وخلص إلى إنّ «**الغربيين ممن ألفوا في هذا العصر... يسمون النوع الأول بالفرنسية (*Occulsives*)، ومعناها المغلقة، والثاني (*Spirantes*) ومعناها النافخة**»[122]. ويستدل على ما ذهب إليه بالمقابلة بين الحروف الانحباسية والاحتكاكية والحروف المجهورة والمهموسة[123].

ويرى صبحي الصالح أنّ تصنيفات علماء الأصوات المحدثين لا تخرج في جوهرها عما اهتدى إليه علماء الأصوات العرب في اهتماماتهم بالقراءات القرآنية، يقول: «**ما برح علماء الأصوات العصريون يبحثون الأحرف المستعملة في كل لغة بحثا مرددا بين أفقين: أحدهما حركي عضوي، والآخر تنفسي صوتي؛ فلا يخرجون في كلا الأفقين عن المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التجويد حركيا عضويا في المخارج، تنفسيا صوتيا في الصفات**»[124].

أ.ج. المماثلة:

تعني المماثلةُ، في أبسط تعريفاتها، تقريبَ صوت من آخر، أو فناءه فيه تحت تأثير صوت آخر في الكلمة المفردة أو في الجملة، وهي نوعان:

- مماثلة تقدمية: وتعني تأثر الصوت الثاني بالصوت الأول.

(120) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص6.
(121) محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ص50.
(122) المرجع السابق، ص51.
(123) المرجع السابق، ص51.
(124) صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص277.

- مماثلة رجعية: وتكون بتأثر الصوت الأول بالثاني[125].

استناداً إلى هذا التحديد يقيم لسانيو التراث أَوْجُهاً للتماثل بين القديم والحديث. فقد تحدَّث ابن جِنّي عن الإدغام الأصغر فعرض من خلاله مختلف جوانب التأثُّر التي يتعرَّض لها الصوت، وهذا ما استنتجه الراجحي من كلام ابن جِنّي الذي أفاض في «**بيان أوجه التأثير التي يتعرض لها الصوت في الكلام المتصل، ومن الواضح أن الأمثلة القليلة التي قدمناها تشير إلى إدراكه لظواهر التأثير وأسبابه، وهأنت رأيت ترديده لعبارة 'تقريب الصوت من الصوت' وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة *Assimilation***»[126].

أما حسام الدين فلاحظ أنَّ مفهوم المماثلة هو مما تداوله اللغويون العرب، وقد عُرفت هذه الظاهرة عندهم باسم «**المضارعة أو التقريب عند سيبَوَيْه، والمناسبة عند ابن الحاجب والمشاكلة عند ابن يعيش**»[127]. وقد عرض لرأي سيبَوَيْه عند حديثه عن الإتباع الذي عَنَى به «**ميل الحركات إلى التماثل وقد تناوله تحت باب 'ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار'**»[128].

أ.د. المخالفة:

المخالفة عكس المماثلة تقوم «عندما يحدث التماثل التام في صوتين متجاورين، وذلك بإدخال تعديلات على أحدهما»[129]؛ فهذه التحديدات الحديثة نجدها ماثلةً في بحوث لُغويينا الذين عرفوا «**هذه الظاهرة تحت مسميات مختلفة منها كراهة اجتماع المثلين، كراهة التضعيف، أو كراهة اجتماع حرفين من جنس واحد**»[130].

---

(125) يُنظر على سبيل المثال: كتاب إبراهيم أنيس، **الأصوات العربية**، ص178-179؛ وكتاب إدريس السغروشني، **مدخل للصواتة التوليدية**.

(126) المرجع السابق، ص140.

(127) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص193.

(128) المرجع السابق، ص197.

(129) عصام نور الدين، **علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا**، ص239.

(130) كريم زكي حسام الدين، المرجع السابق، ص200.

أ.هـ. القلب المكاني:

يُقصد بالقلب المكاني «أن يتبادل صوتان مكانهما، داخل الكلمة الواحدة»[131]، وقد لاحظ حسام الدين تماثلاً واضحاً بين القدماء والمحدثين على هذا المستوى من الدراسة الصوتية، يقول: «**اهتم اللغويون القدماء والمحدثون بهذه الظاهرة الصوتية التي تتمثل في تبادل فونيمين لمكانيهما وحلول أحدهما مكان الآخر**»[132]. وقد استدلّ على ذلك بنصّ لابن فارس جاء فيه: «من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة في مثل قولهم: جذب وجبذ، وبكل ولبك، بمعنى خلط، وقلقل ولقلق، ومكبل ومكلب»[133].

ب. على المستوى الصواتي (الفونولوجي):

من أبرز المفاهيم التي يتمّ التركيز عليها، في المجال الصواتي، **مفهوم الفونيم**، هذا المفهوم الذي حظي باهتمام الفونولوجيين بداية بما قدّمته «حلقة براغ».

وبالعودة إلى التراث اللغوي العربي يجد لسانيو التراث هذا المفهوم متداولاً في أبحاث القدماء؛ فقد وجده حسام الدين ماثلاً عند سيبَوَيْه من خلال تمييزه بين الحروف الأصول، وهي تسعة وعشرون حرفاً، والحروف الفروع، وهي خمسة وثلاثون حرفاً، ثم أشار إلى أن ما ذهب إليه سيبَوَيْه باسم الحروف الأصول **يقابل ما يُعرف في الدرس اللغوي الحديث باسم الوحدة الصوتية** ***phonème***[134]. وإلى الرأي نفسه يذهب صلاح الدين قناوي الذي اعتبر تقسيم سيبَوَيْه الحروف إلى **أصول وفروع** تقسيماً **أفاد منه الغربيون وأثار فيهم التفكير في ظاهرة الأصوات المختلفة نطقاً التي يعبر عنها كتابة برمز واحد**، ولا يؤدي هذا الاختلاف إلى اختلاف المعنى، والأصوات المختلفة نطقا وكتابة في سياقات صوتية، فيؤدي اختلافها إلى الاختلاف في المعنى، وذلك في إطار المعيار الصوتي: الحروف الأصول والحروف الفروع، **وهو ما يسمى عند الغربيين بنظرية «الفونيم»**[135].

---

(131) عصام نور الدين، المرجع السابق، ص239.

(132) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص196.

(133) المرجع السابق، ص196.

(134) المرجع السابق، ص138.

(135) صلاح الدين محمد قناوي، **التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث**، ص14.

كما يشير الراجحي إلى أنّ ابن جنّي التفت التفاتة واضحة إلى ما يعرف الآن بالفونيم «*Phonème*»[136]، وعرض لرأي بعض اللسانيين المحدثين. يقول: «**فالنون مثلا صوت أساسي في العربية، ولكن في الواقع درجات متنوعة من (النون) بحسب سياقها الصوتي، فالنون في (نهر) من الناحية الصوتية الخالصة، أي من حيث تكوينها الفيسيولوجي غير النون في (منك) و(عنك) مثلا... إن أصوات أي لغة من اللغات لا حد لها في واقع الأمر. إن ما نسميه صوتا (واحدا) قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات، ولكنه ينطق في كل مرة بصورة خاصة، فالفتحة الأولى من قولنا (بطر) مثلا، غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية، وغير الفتحة الثالثة**»[137].

وتُبيِّن مقارنة النص بما جاء عند ابن جنّي «أن أبا الفتح قد **توصل إلى هذه 'النظرية' في الفونيم على ما يفصل فيها المحدثون، وعلى ما يختلفون فيه أيضا**»[138].

إلى جانب تحديد اللغويين للمقصود بـ«**الفونيم**» تمكّنوا من التمييز بينه وبين «الألوفون» *Allophone*[139]. فقد ميّز سيبَوَيْه بين الحروف الأصول، والحروف الفروع «**وما أشار إليه باسم الحروف الفروع يعرف باسم الصورة الصوتية** *Allophone*»[140].

كما أنّ المماثلة واضحة بين ما اهتدى إليه سيبَوَيْه منذ مئات السنين وبين ما قرّره فندريس[141]. وهذا يعني أنّ حسام الدين لا يكتفي بإظهار مماثلة بحوث القدماء لبحوث المحدثين فقط، بل يدافع عن سَبْقِهم أيضاً للكثير من الحقائق.

بقي أن نشير إلى أنّ جُلّ لسانيي التراث لا يخفون أهمية الوسائل والتقنيات الحديثة المُتاحة لعلماء الأصوات في العصر الحديث، لكنهم ـ على الرغم من

---

(136) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص140.
(137) المرجع السابق، 140-141، والنص للسعران من كتابه، **علم اللغة**، ص212.
(138) المرجع السابق، ص146.
(139) الألوفون هو مجموعة من التحققات الصوتية لصوت واحد.
(140) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص138.
(141) يحيل على وجه التحديد على كتاب فندريس، **اللغة**.

ذلك - لا يعتبرون تلك الوسائل عامل نقص في أعمال لُغويينا، بل يعتبرونها خير دليل على حُنْكتهم ودقة ملاحظاتهم؛ فإذا كان الاختلاف قائماً من جهة الأدوات المستعملة، فإنّ المماثلة ظاهرة من جهة النتائج. وبذلك فهذا النقص يُحسب لهم لا عليهم. يقول تمام حسان: «**لست أشك لحظة واحدة في أن هؤلاء العلماء الأجلاء قد استطاعوا بالملاحظة فقط (...) أن يصلوا إلى وصف دقيق للأصوات العربية، دون أن يكون لهم من الوسائل الآلية التي يستخدمها المحدثون ما يستطيعون بواسطته توثيق نتائج مدركاتهم الحسية، ولقد بينوا مخارج الأصوات، وصفاتها، واشتمل ذلك عند الكثيرين منهم على أصوات غير عربية شاعت في البيئة العربية في القرن الثاني الهجري**»[142]، فكان بذلك سَبْق اللغويين إلى مجموعة من الحقائق في مجال الدراسة الصوتية بحسب ما تقرّره لسانيات التراث.

2.2.2.3.4. دراسات تركيبية:

تبقى البحوث التركيبية من أهم مجالات البحث اللساني التي حظيت باهتمام كبير، وقد نالت دراسة الجُملة حظاً وافراً من ذلك الاهتمام، حتى غدا من «**المبادئ الملتزمة في علم اللغة الحديث أن تتخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية، وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته**»[143].

وبالنظر إلى أعمال اللغويين العرب، يظهر أنّ مفهوم الجُملة لم يكن غائباً عن أنظارهم، بل أجادوا أيّما إجادة في تحديدها «**ولذا قد يحسن أن تراعي كل محاولة لإحياء نحو العربية، وتغذيته بالنظريات اللغوية الحديثة ما جاءت به أمهات الكتب النحوية القديمة**»[144]. وعلى هذا الأساس يقيم لسانيو التراث مماثلتهم بين القديم والحديث على مستوى البحوث التركيبية، فالبحث في الجُمل من حيثُ تأليفها وعلاقات كلماتها بعضها بالآخر، ثم وسائل التعبير عن هذه العلاقات من أهم مباحث النحو، إن لم تكن أهمها في نظر البحث اللغوي الحديث، كما هو واقع فعلاً في كتب النحو العربية، وكما فهمه على ذلك بعض أئمة النحاة[145].

---

(142) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص49.

(143) عبد القادر المهيري، **نظرات في التراث اللغوي العربي**، ص31.

(144) المرجع السابق، ص32.

(145) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص260.

لقد جمع الراجحي بين دراسة النحو ودراسة الجُملة بهدف المقارنة بينهما، يقول: «**إن النحو هو دراسة الجملة، وهذا التعبير البسيط ـ أي دراسة الجملة ـ هو غاية الدرس اللغوي كله لا شك؛ لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل، ونحن نفكر 'بجمل' كما يقولون**»[146]. وتظهر المقارنة واضحةً بين بحوث اللغويين التركيبية ومثيلتها في اللسانيات فيما عرض له الراجحي من رأي لابن جِنّي: «إن حصره النحو في 'كلام' العرب **دليل على إدراكه الواضح** أن النحو مجاله 'الجملة'، وذلك واضح من مواضع كثيرة من الكتاب، منها ما يقرره فيه 'أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول'»[147].

ويعقد حسام الدين مماثلةً بين نظرية تشومسكي في التحويل والتوليد، ونظرية عبد القاهر الجُرْجانيّ، فهما نظريتان تعتمدان الأساس نفسه: «**تعتمد نظرية النظم عند عبد القاهر على نفس الأساس الذي اعتمدت عليه نظرية تشومسكي في التحويل والتوليد، ونعني بهذا الأساس النحو بالمفهوم الذي حددناه، يقول عبد القاهر: 'إن أمر هذا النظم يتوقف على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا نجد لها ازديادا بعدها'**»[148].

إنَّ هذا التماثل لا يقتصر على نظرية النظم، بل يشمل مجالات أخرى، وهذا ما يؤكِّد عليه الباحث نفسه: «**فإذا حاولنا أن ننظر إلى جهود العلماء المسلمين، من البلاغيين واللغويين، لدراسة التراكيب فسنجد عند هؤلاء وأولئك نظرات وآراء تتفق مع معطيات علم دراسة التراكيب في الدراسات اللغوية الحديثة، بل وتقترب هذه النظريات والآراء من المنهج التحويلي اقترابا ملحوظا**»[149]. وهذه الآراء تقابلنا بصفة خاصة عند البلاغيين في دراستهم للتراكيب، والطاقات التعبيرية التي تحملها. وفي هذا السياق يشير حسام الدين

(146) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص145.

(147) المرجع السابق، ص151.

(148) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص253.

(149) المرجع السابق، ص252.

إلى إنجاز العالِم البلاغي عبد القاهر الجُرْجانيّ المتمثِّل في نظرية النظم، **التي تؤكد على دور قواعد النحو** *Grammar* **في تحويل وتوليد ما لا نهاية له من التراكيب**[150]، وبكل ذلك يكون عبد القاهر قد فطن إلى أنّ «**الأبنية الصافية أو الكلمات المفردة لا تؤدي أي معنى، وأنها تحتاج إلى شيء هام لتكون قادرة على جعل المتكلم يفي بمقصوده**»[151].

3.2.2.3.4. دراسات دلالية:

يشمل تقريب لسانيي التراث بين الدراسات اللغوية والدراسات اللسانية مجال البحوث الدلالية، ويظهر التقريب بين هذه الدراسات من خلال مفاهيم تندرج في الدلاليات المنفتحة على التداوليات، من جهة الإحالة على مقتضى ربط المعنى بالاستعمال. ويمكن أن نُجمل أهم نقط التماثل فيما يلي:

أ. سياق الحال:

يشمل سياق الحال في مجال البحث الدلالي «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية)، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية: 1-شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما (الثقافي)، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع ـ إن وجدوا ـ وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي... 2-والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام... 3-أثر النص الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم؛ أو الإغراء أو الضحك...»[152]. وبذلك يتشكَّل سياق الحال من مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، ويبقى تحديد المعنى المقصود رهيناً بمعرفتها.

لقد أدرك اللغويون العرب معنى سياق الحال، ومنهم ابن جِنّي الذي كان «**على إدراك واضح بهذا الجانب فعرض له في أكثر من موضع، منها ما قرر فيه أن**

(150) المرجع السابق، ص252.

(151) المرجع السابق، ص252.

(152) محمود السعران، **علم اللغة**، ص311.

المعاني قد لا يوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، ومن ثم لا ينبغي أن يكتفي اللغوي 'بالسماع'، بل ينبغي أن يجمع إليه 'الحضور والمشاهدة'، أي يحيط بظروف 'الكلام'»[153].

ويؤكِّد إدراك ابن جِنّي لـ«سياق الحال»، في نظر الراجحي، ما ذكره في موضع آخر حيث يتناول العوامل التي تؤثِّر في«**'المعنى' كـ 'النبر' و'التنغيم' والاستعانة بإشارات من الوجه أو اليدين، أو غير ذلك**»[154].

وارتباطاً بسياق الحال تناول تمام حسان «فكرة المقال» «*Speech event*»، و«فكرة المقام» «*Context of situation*»، في علاقتهما بعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع. يقول: «**إذا علمنا أن علم المعاني يتناول المعنى الوظيفي، وأن علم البيان يتناول المعنى المعجمي، وأن علم البديع يتناول صنعة فنية يتحتم فيها أن تتصل بالمعنى، علما أن البلاغة العربية لا تتناول المعنى الاجتماعي تناولا مقصودا، ولكنها ـ على الرغم من ذلك ـ قدمت لدراسة المعنى الاجتماعي أو المعنى الدلالي، كما أسميه في هذا البحث فكرتين تعتبران اليوم من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث في بحثه عن المعنى الاجتماعي الدلالي: وأولى هاتين الفكرتين فكرة المقال *Speech event*، والثانية فكرة المقام *Context of situation*، وأنبل من ذلك أن علماء البلاغة ربطوا بين هاتين الفكرتين بعبارتين شهيرتين أصبحتا شعارا**

---

(153) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص168. والنص لابن جِنّي من كتاب **الخصائص**، ج2، ص370-371.

(154) المرجع السابق، ص168. ويُستدلُّ على هذا بنصٍّ لابن جِنّي يقول فيه: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قوله: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك؛ وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ'الله' هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك. وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق فقلت: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وتقطبه فيغني ذلك عن قولك إنسانا لئيما أو لزجا أو مبخلا أو نحو ذلك». ابن جِنّي، **الخصائص**، ج2، ص370-371.

يهتف به كل ناظر في المعنى: العبارة الأولى 'لكل مقام مقال' والعبارة الثانية 'لكل كلمة مع صاحبتها مقام'»[155].

إنَّ حسان يطابق بين «سياق الحال» عند اللسانيين، و«المقام» عند البلاغيين، وبذلك أسهمت البلاغة العربية في تقديم فكرة هي من أنبل ما وصل إليه علم اللسان في نظره.

ب. الحقول الدلالية: *Les champs sémantiques*

الحقول الدلالية مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادةً تحت لفظ عام يجمعها[156]، وتبقى أهم غايات الحقل الدلالي في اللسانيات «دراسة العلاقات بين المفردات داخل الحقل أو الموضوع الفرعي»[157].

بالنظر إلى التعريفات السابقة، يجد لسانيو التراث أن بحوث «الحقل الدلالي» لم تكن غائبةً عن بحوث اللغويين، فقد أفرد حسام الدين أحد فصول كتابه للحديث عن «المجال الدلالي» ونشأته، ومكوِّناته، وأهميته في الدراسات الدلالية واللسانية عموماً، ليخلص بعد ذلك إلى أنَّ اللغويين المسلمين قد اهتدوا «**إلى فكرة المجال الدلالي وفطنوا إليها، وسبقوا بها الأوربيين بعدة قرون، وإن لم يعطها أحد منهم هذا الاسم، وكما رأينا محاولات الأوربيين المحدثين من الفلاسفة أو اللغويين لتصنيف قطاع من المعجم يشمل عددا معينا من الكلمات أو المعاني المتصلة بموضوع واحد، فإننا نرى الرسائل التي قام بتصنيفها اللغويون المسلمون اقتصر بعضها على مجال دلالي واحد كخلق الإنسان والإبل، والخيل، والشاة... وكما اشتمل بعضها الآخر على أكثر من مجال دلالي، كما وصل بعض هذه المؤلفات إلينا تحت عناوين مختلفة مثل كتب الصفات، أو الغريب أو الألفاظ**»[158].

(155) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص20.

(156) الحقل الدلالي عند أولمان (Ullmann) «هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة». (Ullmann, *Meaning and Style*). ويعتبر لاينز الحقل الدلالي: «مجموعة جزئية لمفردات اللغة».

J.Lyons, *Semantics*, Vol 1, Cambridge University Press, 1977, p.268.

(157) أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص80.

(158) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص298-299.

3.3.4. النموذج الواحد:

من أبرز اللغويين الذين استأثروا باهتمام لسانيات التراث:

1.3.3.4. الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 أو 175 هـ):

ارتبط اسم الخليل بن أحمد الفراهيدي بمجال العروض، إلا أنّ المتابعة الدقيقة لمؤلفات الرجل تكشف عن عمق حسه اللغوي (اللساني). فقد وجد لسانيو التراث في أفكار الخليل ودراساته ما يماثل أحدث ما توصلت إليه الدراسات اللسانية، فكانت بذلك «**أفكار الخليل وتعليلاته وابتكاراته نبراسا وهديا لعلماء اللغة، والنحو، والصرف، والعروض، والعلوم اللسانية بصفة عامة**»[159]؛ فقد كان الخليل أول من نظر إلى البحث اللغوي نظرة عميقة واتجه إليه اتجاها جديدا[160]. فما هي أوجه التماثل التي يقيمها لسانيو التراث بين جهود الخليل والنظريات اللسانية؟

أ. الدراسات الصوتية عند الخليل

يبدو التماثل ظاهراً بين الخليل واللسانيات الحديثة على المستوى الصوتي. «**فقد عرّف قيمة الدراسات الصوتية، وصلتها باللغة، فرتّب الحروف الهجائية على نحو صوتي من الحلق والفم إلى الشفتين، وبيّن مواطن إخراج الحروف من حلقية، وشجرية، وأسنانية، ونطعية، وذلقية، وشفوية، وقد حدد مخرج كل حرف على وجه دقيق، ثم بين صفاتها، وخصائصها؛ وهو عمل لا ينهض له إلا المتخصص، والباحث الذي يرجو من وراء بحثه ثمرة في دراسة اللغة، أما الترتيب الأبجدي فهو من سمات المبتدئين**»[161].

ب. نظرية العامل بين الخليل وتشومسكي

عرف الخليل «**نظرية العامل**» كما هي متداولة في النحو التوليدي التحويلي وأدرك أهميتها قبل تشومسكي، وهذا ما حاول أن يُثْبته البهنساوي. فقد اهتدى

---

(159) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص34.

(160) المرجع السابق، ص33.

(161) المرجع السابق، ص32-33.

النحاة، على حد زعمه، إلى إدراك قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوي بعضها مع بعض[162]، واستأثرت آراء الخليل بن أحمد باهتمام خاص عند هذا المؤلِّف، فهو يعتبره «**من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولاها الأهمية والاعتبار، فقد جاءته هذه الفكرة ـ في أغلب الظن ـ من ملاحظاته ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والحركات والكلمات، مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية، سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم ما يتصل بحركات الكلام، ترجع إلى هذا التأثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات، والذي لا شك فيه أن نظرة الخليل إلى العامل كانت في ضوء تذوقه الحروف، ومراقبته الكلمات في ثنايا التأليف، وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات**»[163].

فإذا كان تشومسكي قد فطن لأهميّة العامل، بعد تطورات متلاحقة لنظريته التوليدية، فإنّ الخليل قد أدرك ذلك منذ أمد بعيد دون حاجة إلى تغيير أو تطوير، وهذا ما نفهمه من محتوى هذا النص «**إذا كانت هذه النظرية وهي تمثل الكفاءة التوليدية المثلى، التي توصلت إليها النظرية التوليدية التحويلية، بعد جهد وعمل ومثابرة امتد إلى ما يقرب من ربع قرن. فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف لتكلل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإن الخليل بن أحمد قد أدرك أهمية العامل وقدرته قبل ألف عام أو يزيد، وأنه أدرك أهميته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن ثم فإن تشومسكي وإن كان قد انتهى بنظرية العامل، فإن الخليل قد ابتدأ بها!**»[164] دون أن يكون في حاجة إلى تطوير أو تعديل.

2.3.3.4. سيبَوَيْه

أ. سيبَوَيْه البنيوي

خصّص أحمد سليمان ياقوت كتابه **الكتاب بين المعيارية والوصفية** للحديث عن الوصفية والمعيارية في كتاب سيبَوَيْه، فوجد فيه قسمات لسانية وصفية واضحة، وخصوصاً في تناوله لبعض **المسائل النحوية، واللهجات، ولغة الشعر.**

---

(162) المرجع السابق، ص58.

(163) المرجع السابق، ص58.

(164) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي**، ص60.

يقول: «وإذا أردت أن تتبين ملامح المنهج الوصفي عند سيبَوَيه، أو قل اتباعه المنهج الوصفي، تبينا لا مجال فيه للشك، فاقرأ النص التالي[165][...] فسيبَوَيْه يفرق هنا بين مجالين: مجال الصحة المفترضة أو المتصورة التي وضعها النحاة، ومجال الواقع اللغوي المستعمل فعلا عند العرب بغض النظر عن المعايير التي وضعها النحاة»[166].

ويضيف في السياق نفسه: «وعندما يتعارض المجالان فإن سيبَوَيْه يحكم على الأول بأنه قبيح، وعلى الثاني بالحسن؛ لأنك أجريته على ما أجرته العرب. **وهذا هو أساس المنهج الوصفي، وصف كلام العرب كما هو،** لا كما يجب أن يكون حسب معاييرهم، وإلا فإننا نكون كالنحاة 'عندما وضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب، وكأن سيبَوَيْه يريد أن يقول: يجب أن تضع اللفظ على الموضع الذي وضعته العرب. **فهذه هي الوصفية في أجلى صورها'»**[167].

ونقف على عبارات أخرى للمؤلف تؤكّد الفكرة نفسها، ومن ذلك قوله: «الذي نظنه أن **سيبَوَيْه كان مدركا المنهج الوصفي** لا من حيث اسمه أو من حيث هو اصطلاح *Terms*، بل إنه كان مدركا إياه من حيث كنهه وكيانه وملامحه وسماته، وآية ذلك تكراره لهذا المعنى في أكثر من موضع من كتابه» **«ويتبع سيبَوَيْه المنهج الوصفي** عندما لا يقر جوابا لفعل الشرط، فيما لا يوجد فيه جواب» «وفي الكتاب نص يدل على أن سيبَوَيْه يقدم ما يقوله الناس على ما يقوله النحاة إذا كان

(165) يُحيل هنا على نصٍّ لسيبَوَيْه جاء فيه: «هذا باب استكرهه النحويون، وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب. وذلك قولك: ويح له وتب، وتبا لك ويحا، فجعلوا التب بمنزلة الويح وجعلوا ويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذي وضعته العرب. ولا بد لويح من قبحها من أن تحمل على تب؛ لأنها إذا ابتدأت لم يجز حتى يبنى عليها الكلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها. فإذا قلت: ويح له، ثم ألحقتها التب، فإن النصب فيه أحسن، لأن تبا إذا نصبتها فهي مستغنية عن (لك)، فإنما قطعتها من أول الكلام كأنك قلت وتبا لك، فأجريتها على ما أجرتها على العرب». **الكتاب**، ج1، ص 167.

(166) أحمد سليمان ياقوت، **الكتاب بين المعيارية والوصفية**، ص43.

(167) المرجع السابق، ص44.

بين القولين اختلاف، ويرى أننا لو أخذنا بكلام النحاة في هذه الحالة لفسد كثير من كلام الناس .**وهذه هي الوصفية في أجلى صورها؛ «ومن ملامح الوصفية عند سيبَوَيْه** أنه يستقرئ القرآن الكريم وكلام العرب ثم يستنبط من هذا الاستقراء نماذج لغوية. . .»[168].

ب. سيبَوَيْه التوليدي التحويلي

سيبَوَيْه **هو** المؤسس الحقيقي للدرس النحوي العربي، وهو في الوقت نفسه رائد من رواد اللسانيات الحديثة، في نظر لسانيي التراث، فالتقاطع بين آرائه وآراء تشومسكي تحضر في أكثر من مستوى:

1. النحوية والمقبولية//السليقة

من المبادئ التي تنصُّ عليها النظرية التوليدية ما يسميه تشومسكي **«النحوية» و«المقبولية»**، وهو ما يماثل عند سيبَوَيْه مفهوم **«السليقة»**، فاعتماد سيبَوَيْه على سليقة العربي السليمة هو اعتماد على كفاءة هذا العربي ومقدرته اللغوية الصحيحة، وتُمثِّل هذه الكفاءة اللغوية المعرفة الضمنية لدى المتكلم بقواعد اللغة، والتي تتيح له إنتاج الجُمل على النحو الذي نجده عند تشومسكي، وأنَّ اعتماده على نطق الأعراب البدو دون سواهم، هو اعتماد على أدائهم الكلامي، واعتداده بقواعد هذا الكلام المنطوق والأداء الفعلي الصحيح، يأتي هذا الاعتداد متفقاً مع ما حدده تشومسكي من قواعد الأداء اللغوي أو الكلام المنطوق الذي يأتي متفقاً مع قواعد الكفاءة اللغوية، أو مختلفاً عنه[169].

ب. تصنيف الكلام

قدَّم سيبَوَيْه في كتابه وصفاً دقيقاً لأصناف الكلام، وهو تصنيف يتفق مع ما جاء به تشومسكي: **«إن اعتماد سيبَوَيْه في تصنيفه الكلام على أسس نحوية تركيبية، كما هو الحال عند تشومسكي وأتباعه، أمر لا يخفى على كل ذي نظر وبصر بآراء سيبَوَيْه وأقواله، حيث إن الكلام المستقيم في نظره، هو الكلام المركب أو المبني، وفق الأصول اللغوية النحوية، والكلام المحال هو الكلام الذي**

---

(168) المرجع السابق، ص44، 47–50. . .

(169) المرجع السابق، ص53.

ينحـرف عن الأصول من حيث إن تركيبه أو بناءه لا يراعي القواعد التركيبية النحوية»[170].

ج. البِنية العميقة والبِنية السطحية//حذف المبتدأ

يقيم لسانيو التراث مماثلةً ظاهرةً بين مفهوم البِنية العميقة والبِنية السطحية عند تشومسكي وبين ما يسميه سيبَوَيْه حذف المبتدأ، يقول رمضان عبد التواب: **«وانظر إلى سيبَوَيْه يتحدث عن حذف المبتدأ فيقول: 'هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا، ويكون المبني عليه مظهرا، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد اللّه وربي، فكأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد اللّه'. فجُملة 'عبد الله وربي' هي التركيب الظاهر، والتركيب المقصود فيها هو: 'ذاك عبد الله وربي' تماما كما يرى التحويليون»**[171].

3.3.3.4. الجاحظ (150 أو 158 ـ 255هـ/ نحو 775-868م)

لم يهتمّ الجاحظ ـ بحسب لسانيي التراث ـ بموضوعات علم اللغة التي تداولها اللغويون في عصره، وعادت الدراسات اللسانية لتكشف عن أهميتها فقط، بل اهتمّ أيضاً ببعض فروع علم اللغة التي ترتبط بفروع لغوية تدرس في خانة الدراسات الأكثر حداثةً في علم اللسان كالسوسيولسانيات؛ ذلك أنَّ كتب الجاحظ ورسائله تزخر بإشارات تمثل في مجموعها إرهاصات لهذا العلم منذ وقت مبكر في تاريخ الحضارة العربية[172].

إنَّ ما بثّه الجاحظ في دراساته من ملاحظات، تؤلِّف ـ في مجموعها ـ إدراكاً واضحاً للبُعد الاجتماعي للغة، وعلاقة اللغة بالمجتمع، فهو يتحدث عن التنوعات اللغوية *Varieties of language*، والمجتمعات الكلامية *Speech communities*، وتفرع اللغة إلى لهجات *Language and dialects*، واللهجات الاجتماعية *Social dialects*، واللغة الفصحى *Standart language*، وعلاقاتها بالعاميات Colloquial، واللكنة *Accent*، واللهجات الإقليمية *Regional dialects*، والعربية الهجين *Pidgin Arabic*،

(170) المرجع السابق، ص53.

(171) رمضان عبد التواب، **التراث العربي ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي**، ص108.

(172) حلمي خليل، **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، ص154.

وغير ذلك في إطار اللغة العربية وتنوعاتها المختلفة[173]. وبهذا الإدراك يكون قد مهّد لهذا الفرع من اللسانيات الذي يُعرف بالسوسيولسانيات، فنجح إلى حدّ كبير في أن يقدّم "**وربما لأول مرة في تاريخ الفكر اللغوي الإنساني الأصول النظرية والتحليلية لعلم اللغة الاجتماعي** *Sociolinguistics*، **وهي لا تحتاج إلا إلى إعادة صيغتها في قالب منهجي أكثر دقة ووضوحا مما صنع الجاحظ، الذي كان لا يلزم نفسه كثيرا بالصرامة المنهجية في أعماله، رغم وعيه الكامل بها، وهو لا يجد حرجا من الاعتراف بوقوع هذا العيب في مؤلفاته**"[174].

إنّ أهمّ الموضوعات ذات الصلة بعلم اللغة الاجتماعي التي تناولها الجاحظ يمكن اختزالها في: اللغة والاتصال، والتنوع اللغوي، واللهجات الاجتماعية، ثم لكنات الأعاجم.

أ. اللغة والاتصال

استطاع الجاحظ أن يفكّ لغز العلاقة الفريدة بين إعجاز القرآن واستخدامه اللغة أداةً للتواصل، فقاده منهجه العلمي القائم على استقصاء الفروع، ثم تجريد الأصول العامة من خلال النظر العقلي وحكم العقل، وهو منهج أصيل عند المعتزلة والجاحظ واحد منهم، إلى الكشف عن طبيعة اللغة الاتصالية، ووظيفتها الاجتماعية وصورتها الإعجازية في القرآن الكريم وصورتها التواصلية في المجتمع[175].

ب. التنوع اللغوي واللهجات الاجتماعية

من اهتمامات علم اللغة الاجتماعي دراسة "**العلاقة بين اللغة والمجتمع أو ـ بعبارة أدق ـ مدى اتصال البنية اللغوية بالظروف والملابسات الاجتماعية التي تحيط بها قبل وقوعها**"[176]. وبذلك فالتركيز على الدور الاجتماعي وجمع المادة اللغوية وتحليلها تبقى من أولويات السوسيولسانيات؛ وهذا ما لم يغب عن إدراك

---

(173) المرجع السابق، ص155.
(174) المرجع السابق، ص156.
(175) المرجع السابق، ص159.
(176) المرجع السابق، ص169.

الجاحظ، فقد كان قريباً من هذه الحقائق العملية والنظرية حول علاقة اللغة بالمجتمع ومظاهر التنوع اللغوي فيه، وذلك من خلال ملاحظاته الكثيرة حول اللغة، والبيان، والخطابة، والمواقف الكلامية المختلفة، أو علاقة المقام بالمقال بشكل عام. كما كان يدرك بصورة جلية طبيعة التركيب الطبقي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي في عصره[177].

ج. لكنات الأعاجم

كان لاختلاط المجتمع العربي بالأعاجم بعض مظاهر التغيير التي طالت المجال اللغوي، ولم يكن ذلك ليغيب عن نباهة الجاحظ الذي درس هذه التغييرات دراسةً ترتبط ـ في كثير من جوانبها ـ بالسوسيولسانيات، ومن ذلك حديثه عن عيوب النطق كاللكنة، واللحن، واللثغة، وإجادة التفصيل في هذه العيوب النطقية، والتمييز بينها تمييزا دقيقا[178]. بهذه المعطيات تمكّن الجاحظ ـ في نظر لسانيي التراث ـ من تحقيق السَبْق إلى أهم منجزات السوسيولسانيات بصفتها فرعاً حديثاً من فروع الدراسة اللسانية.

4.3.3.4. قُدامة بن جعفر (265-337هـ)

أ. البِنية العميقة والبِنية السطحية عند قُدامة

هو أبو الفرج قُدامة بن جعفر، بوّأته جهوده اللغوية «طليعة الباحثين في القرن الرابع الهجري. ولنظرية قدامة اللغوية في صناعة الشعر قيمة علمية هامة قديما وحديثا ومستقبلا تمتد بأصولها إلى أحدث النظريات اللغوية المعاصرة»[179].

فمن أصول النظرية الحديثة التي أدركها: البِنية العميقة والبِنية السطحية، إذ استطاع أن يميِّز بينهما تمييزاً دقيقاً، وذلك بتأكيده على أنّ المعاني هي أساس الدراسة اللغوية، حيثُ بحث «**في بنية العبارة العميقة الصانعة لبنية الجملة العميقة والسطحية معا بل وتساعدنا على تشكيل جمل جديدة وعديدة، وخاصة التفعيلة**

(177) المرجع السابق، ص170.

(178) المرجع السابق، ص 189.

(179) وليد محمد مراد، **تطور الجهود اللغوية في علم اللغة العام**، ص66.

والشطر ثم البيت الشعري مع القصيدة تمشيا مع المعاني وحسب الغرض، وميزة هذه الطريقة أنها تنظم الخطوات التركيبية ربطا منظما، كل خطوة فيها تعتمد على خطوة سابقة لها ثم تعطينا صورة واضحة للتركيب الزمني الذي تتكون منه بنية العبارة [...] إن جهود قدامة هذه شبيهة بالقواعد التحويلية التوليدية عند اللغويين الغربيين اليوم»[180]، فالتشابه والتماثل بين قُدامة وتشومسكي واضحٌ من ظاهر النص، وبناءً عليه تكون أحد مبادئ النظرية التوليدية مألوفة عند العرب، وهي غير مقتصرة على مجال التركيب، بل تطول مجال الشعر، وبذلك يكون قدامة قد هيّأ للمحدثين الطريق للوصول إلى هذا المبدأ، وسبق التوليديين إلى ذلك بزمن طويل.

5.3.3.4. ابن جِنّي (321 أو 322- 392هـ)

أ. جوانب صوتية

ابن جِنّي من علماء اللغة الأفذاذ الذين قدّموا خدمات جليلةً للدرس اللغوي العربي، وقد جاءت دراساته تحمل الكثير من نبض علم اللغة الحديث؛ إذ **«نجد لابن جنّي نظرات ثاقبة ومنهجا محكما في البحث. فقد عمد إلى تنظيم الدراسة اللغوية تنظيما دقيقا معتمدا على العقل والمنطق في التحليل، كما تطرق إلى جوانب متعددة من مستويات الدراسة اللغوية: صوتية، صرفية، نحوية، دلالية، بلاغية، عروضية...وهو في جل تجلياته ونظرياته يوافق إلى أبعد الحدود منهج اللسانيين المحدثين»**[181].

ومن أبرز مجالات الدرس اللغوي التي سطع فيها نجم ابن جنّي، مجال الدراسات الصوتية، حيث اتسمت جهوده بالدقة والوضوح، و«استطاع بعقله، ودراسته العلمية الصحيحة **أن يقيم عمد الدراسة العلمية اللغوية، وأن يوطد أركان 'علم اللغة' بدراسته للصوتيات، وسبق الأوربيين في ما وصل إليه من نتائج في هذا الباب، كأصوات اللين، ومقاييسها، التي جاء بها دانيال جونز الإنجليزي، ومعرفته للفونيم ونظريته قبل هذا العالم الأوربي، كما وصل إلى نتائج قيمة في دراسة اللهجات، وصراعها، وطرق انقسامها وأسبابه، ونتائجه**، وحين يتلاقى العربي مع

(180) المرجع السابق، ص72-73.

(181) بوشتى العطار، **النظرية اللغوية عند ابن جنّي في ضوء منهج اللسانيات الحديثة**، ص47.

أخيه، وحين تفرق بينهما عوامل البيئات الصحراوية والحضرية، وذلك واضح في أهم كتبه **الخصائص وسر صناعة الإعراب**»[182].

فما توصل إليه ابن جنّي، في نظر لسانيي التراث، يدعو إلى الفخر، لأنه يماثل من نواح عدة أبحاث الصوتيين المعاصرين، وهذا ما حاول أن يثبته كمال بشر أيضاً، يقول: «ولسوف يفخر الإنسان حين يعلم أن ابن جنّي قد استعمل في كتابه **سرُّ صناعة الإعراب** المصطلح 'علم الأصوات' للدلالة على دراسة الأصوات والبحث في مشكلاتها المختلفة **على نحو ما جاء في الدرس الصوتي الحديث**، يقول: 'ولهذا العلم ـ علم الأصوات والحروف ـ تعلق ومشاركة الموسيقى لما فيه من صيغة الأصوات والنغم'. **وفي ظننا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقا للمصطلح الأوربي المقابل له وهو** *Phonetics*»[183].

ولم يكن ما توصل إليه ابن جنّي بمحض الصدفة التي تحدث في بعض مجالات البحث الإنساني، بل كان نتيجة لمنهجيته الدقيقة في البحث التي «**لا تقل شأنا وسلوكا عن طريق المحدثين في دراسة اللغة، فهو يجمع بين المادة اللغوية ويبدأ في مناقشتها، ثم بعد استيفائه البحث فيها يستنتج منها القوانين التي تحكم الظاهرة اللغوية التي يتحدث عنها**»[184]. كما أنّ طريقة ابن جنّي في معالجة الأصوات «**تشبه إلى حد بعيد منهج اللسانيين المحدثين: فقد تطرق إلى مضمون عدة مصطلحات كالفونيتيك، والمورفونولوجي، والفونيم... بالتحليل والتشريح، كما أن تحليلاته تنطبق على مجموعة من اللغات الإنسانية**»[185].

إلى جانب الاهتمام الذي أولاه ابن جنّي للدراسات الصوتية، يجد لسانيو التراث في بحوث أبي الفتح أوْجُهاً أخرى للتماثل مع بعض فروع الدراسات اللسانية الأخرى، فقد تحدث عن اندماج علوم اللغة وامتزاجها في الباب الذي عقده لمقاييس العربية، فهو «**يطبق المزج بين الحالات الصرفية، والنحوية، حيث يقول: 'ألا تراهم [العرب] يعلون المصدر لإعلال فعله ويصححونه لصحته، وذلك**

(182) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص55.
(183) كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص229.
(184) عبد الغفار حامد هلال، **علم اللغة بين القديم والحديث**، ص40.
(185) بوشتى العطار، **النظرية اللغوية عند ابن جني...**، ص56.

نحو قولك: 'قمت قياما وقاومت قواما'. فإذا حملوا الأصل الذي هو الفعل فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة'، والتداخل الأخير هو الذي يطلق عليه اللسانيون مصطلح *Morphosyntax*«[186].

6.3.3.4. عبد القاهر الجُرْجانيّ (471هـ)

يُعَدُّ عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد أبو بكر الجُرْجانيّ من كبار أئمة العربية في عصره، فكان من الطبيعي أن يكون من السباقين ممن اهتدوا إلى مبادئ اللسانيات. فما هي أهم التشاكلات المعرفية بين الجُرْجانيّ واللسانيات في نظر لسانيي التراث؟

أ. الجُرْجانيّ البنيوي

لا يتردد لسانيو التراث في القول بوجود تماثل واضح بين «**النهج الذي ارتآه دي سوسير وما جاء به عبد القاهر الجُرْجانيّ من أفكار رئيسية (...) ذلك أن فكرة النظم هذه تعتمد في أساسها على اتباع قواعد النحو من حيث وضع الكلام في مواقعه ومن حيث النظر في العلاقات بين وحدات التركيب، ومدى موافقة ذلك لقواعد النحو، وهنا يبرز الشبه بين ما قرره عبد القاهر وما ارتآه دي سوسير من النظر الأفقي للتراكيب، أو النظر السانتاجماتيكي (...) والنظر الرأسي أو البارادیجماتيكي عند سوسير يناظر فكرة 'الاختيار' عند عبد القاهر التي هي جزء مكمل لفكرة النظم، حيث إن النظم الصحيح إنما يكون باختيار العنصر اللغوي (الكلمة، أو جزء الكلمة) المناسب لموقعه في التركيب**»[187].

ولا تقف المقارنة عند حدود التشابه والتناظر بين الجانبين، بل نجد من لسانيي التراث من يقول بتفوق الجُرْجانيّ على سوسير في فكرة «**الاختيار**» نفسها، فهي أوسع عند الجُرْجانيّ منها عند سوسير[188]، كما يظهر من استعمال اسم التفضيل «**أوسع**». ويكمن تفوق الجُرْجانيّ في: «1. اختيار الصيغ المفردة المناسبة للتركيب المعين، وهذا هو ما يشبه النظر الرأسي عند دي سوسير.

(186) المرجع السابق، ص54.

(187) كمال بشر، **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، ص107.

(188) المرجع السابق، ص107.

2. اختيار التراكيب؛ أي تفضيل تركيب على آخر (يؤديان معنى عاما واحدا متقاربا، ولكن أحدهما أفضل لملاءمته للمقام. وهذا النوع الثاني لا شأن لدي سوسير به إطلاقا، لأنه من أعمال البلاغيين أو رجال الأسلوب. هذا بالإضافة إلى أن عبد القاهر (...) يختلف عن البنيويين في اهتمامه بالعوامل الخارجية للنص، والمتمثلة في السياق اللغوي أو المقام الذي يعد ركيزة البحث البلاغي عند العرب!»[189]، ولم تقتصر المقارنة على علاقة الجُرْجانيّ بسوسير، بل تعدَّت ذلك إلى المدارس البنيوية الحديثة كالبنيوية الوظيفية، فقد «**أشار الجُرْجانيّ إلى أن القصد من الكلام هو إعلام السامع شيئا جديدا لا يعلمه، وتشير المدرسة البنيوية الوظيفية إلى أن الجملة الخبرية كوسيلة للاتصال يجب أن تعلم السامع ما يعتبر بالنسبة له جديدا في الموقف أو المقام الراهن**»[190].

كما يلتقي الجُرْجانيّ مع «حلقة براغ» من جهة اعتبار اللغة أداة للتواصل، فمن أبرز سمات هذه المدرسة الجديدة اعتبار اللغة أداة الاتصال في المجتمع والأدب، ولهذا نجدها قد وجهت اهتماما خاصا للجانب الوظيفي من دراسة اللغة وتذوقها الأدبي[191].

ب. الجُرْجانيّ التوليدي

تحضر جوانب التماثل والتشابه بين عبد القاهر وتشومسكي في لسانيات التراث في جوانب كثيرة منها:

ب.أ. التوليد

تحدَّث عبد القاهر عن «**التوليد**» عندما تطرَّق إلى مسألة «**النظم**»، وهذا معناه أن تشومسكي لم يأتِ بفتح جديد في هذا المجال، كما يُستفاد من قول رمضان عبد التواب: «أما فكرة 'التوليد' وإنتاج عدد غير متناه من الجمل، بناء على القواعد الراسخة في عقل الجماعة المتكلمة بلغة ما، **فإنها فكرة لم تكن غائبة عن ذهن نحاة العربية القدامى**. وهذا هو عبد القاهر الجُرْجانيّ، صاحب 'نظرية

---

(189) المرجع السابق، ص107-108.

(190) جعفر دك الباب، **الموجز في شرح دلائل الإعجاز**، ص121.

(191) راجي رموني، «**مصطلح التعليق للجُرْجانيّ...**»، ص234.

النظم" المعروفة في التراث النقدي العربي، يقول: "وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها. ثم اعلم أن ليست المزيدة بواحدة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض"»[192].

ب.ب. القدرة

اهتدى عبد القاهر إلى مفهوم «القدرة» *Compétence*، وكان سبّاقاً إلى إبراز المقصود بهذا المفهوم، وأدركه على وجه الدقة «**إن القدرة اللغوية التي تمثلها الكفاءة الذاتية الكامنة، التي يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغته، والتي من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات وجمل لا نهائية والتي تعد من أساسيات النظرية التوليدية التحويلية: لم تكن هذه القدرة اللغوية بخافية ـ كذلك ـ عن إدراك عبد القاهر، أو عن إدراكه لمدى أهميتها، فهو يقول: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه، التي تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منه"**»[193].

يميل محمد عبد المطلب إلى الطرح نفسه حين يقول: «**يكاد عبد القاهر وتشومسكي يتفقان في أن المتكلم يمتلك قدرة لغوية ـ أتيحت له عن طريق النحو ـ تسمح بتوليد عبارات لا نهائية. ذلك أن معاني النحو ـ عند عبد القاهر ـ تقوم على فروق ووجوه ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها، وكلها من إبداع صاحب اللغة، الذي يتوخى معاني النحو فيما يقول.**

وبالمثل رأى تشومسكي أن المنهج الرياضي الذي يؤكد ميكانيكية التركيب يساعد على وجود أنماط لا نهائية. وليست المسألة مجرد تلاحم بين الصيغ أو

(192) رمضان عبد التواب، **التراث العربي ومناهج المحدثين**، ص107-108.
(193) كريم زكي حسام الدين، **أصول تراثية في علم اللغة**، ص31.

رصد كلمات، وإنما يجب أن نضع في الاعتبار دائما الصلات المعقدة، متجاورة كانت أو غير متجاورة»[194].

إنَّ الاختلافات النظرية والمنطلقات المنهجية، لم تكن لتحجب، بحسب هذا الباحث، التماثل بين الرَّجُلَيْن والاتفاق في النتائج المُتوصل إليها، فقد «**كان هم تشومسكي موجها إلى ربط اللغة بالجانب العقلي، في محاولة توفيقية لحل الإشكال نفسه الذي سبق أن واجه عبد القاهر، وقد تبلور جهد كل منهما في إعطاء النحو إمكانات تركيبية مستمدة من قواعده العقلية، بحيث أصبحت هذه الإمكانات أشبه شيء بصندوق مغلق، له مدخل ومخرج، تدخل فيه المفردات وتتفاعل، ثم تخرج على الصورة التأليفية، ونحن لا نلمس سوى المظهر المادي للعملية، أما الجانب العقلي فهو خفي داخل الصندوق»**[195].

ب.ج. النحو

نقلت النظرية التوليدية منهج الدراسة اللغوية من دراسة اللغة إلى دراسة النحو، فقد ركَّز تشومسكي على اعتبار اللغة كياناً ذهنياً، وهذا ما تنبَّه له الجُرْجانيّ، بحسب عبد المطلب الذي يرى أن «**مفهوم النحو الجُرْجانيّ يأخذ شكلا عقليا ـ كما هو عند تشومسكي ـ وليس مجرد وسيلة اتصال تستعين بها اللغة في أداء وظيفتها الأساسية. وهذا الشكل العقلي هو الذي أتاح إمكان رصد الطاقات النحوية الفعالة، ولوجا إلى القيمة الحقيقية لعملية التوالد الجملي عند الرجلين، وإن كان تشومسكي قد بدأ بالجملة وصولا إلى المفرد، في حين بدأ عبد القاهر بالمفرد وصولا إلى الجملة»**[196].

ب.د. التفسير

لم تكن فكرة التفسير «**بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه، فقد نحا بقواعد اللغة منحى عقليا، شأنه في ذلك شأن النظرية التوليدية التحويلية مع رائدها 'تشومسكي'، الذي يؤكد أن الشغل الشاغل هو تحديد صياغة القواعد اللغوية،**

(194) محمد عبد المطلب، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، ص34.
(195) المرجع السابق، ص28.
(196) المرجع السابق، ص33.

التي تمثل ذلك النظام الذهني، فالقواعد ـ إذن ـ هي موضوع الدارسين والعلماء في هذه النظرية»[197].

ب.هـ البِنية العميقة والبِنية السطحية

أدرك عبد القاهر الجُرْجانيّ إدراكاً دقيقاً التمييز بين البِنية العميقة والبِنية السطحية، بل أجاد في ذلك «أيما إجادة، عندما جعل النظم، وهو ما يطلق عليه البنية العميقة في النظرية التوليدية التحويلية، جعله يقتضي في نظمه آثار المعاني، وترتيبها على حسب المعاني في النفس»[198].

ويؤكِّد البهنساوي أساسية هذا الرأي بالقول: «القواعد التحويلية، ودورها الهام في إلقاء الضوء على الأبنية السطحية النحوية المنطوقة، تلك القواعد الفاعلة، والتي تستعين في عملية التحويل للأبنية العميقة بالمكونات التركيبية، والدلالية، والفونولوجية، لم تكن هذه القواعد بعيدة عن إدراك عبد القاهر حيث عرضها في كتابه القيم دلائل الإعجاز وبين دورها الفعال في إلقاء الضوء على التراكيب النحوية»[199].

وتزيد إحدى الباحثات هذه الفكرة تأكيداً بقولها: «لقد أدرك علماؤنا، وعبد القاهر الجُرْجانيّ من بينهم على وجه التحديد حقيقة المستوى العميق للبنية اللغوية التي أول ما تقوم عليه هو مبدأ التعلق بين أجزاء الكلمة، يقابل ذلك ما قال به تشومسكي بالبنية العميقة ليؤكد كل منهما على وجوب امتلاك المتكلم مقدرة لغوية، يكتسبها عن طريق النحو تسمح له بإنشاء عبارات لا متنهى لها عند تشومسكي، أما عند عبد القاهر الجُرْجانيّ فمقيدة بمعاني النحو القائمة على فروق ووجوه كثيرة للكلام يتحكم بصورها، مقدرة المتكلم وكفايته اللغوية. ويرى كلاهما أن الجملة التي تولدها القواعد النحوية يجب أن تكون مقبولة من أبناء اللغة»[200]. ويكلل ذلك يكون «الإدراك العقلي الممثل للمستوى العميق عند عبد

---

(197) حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب**، ص31.

(198) المرجع السابق، ص36.

(199) المرجع السابق، ص43.

(200) هدى محمد صالح الحديثي، «جوانب من النظرية اللغوية العربية في ضوء الدراسات الحديثة»، ص53.

القاهر يقابل مستوى البنية العميقة عند تشومسكي»[201].

إنَّ الاتفاق بين عبد القاهر وتشومسكي لا يقف عند حدود تماثل مواقفهما في الكثير من قضايا اللغة، بل نجد أحياناً سَبْقاً وتفوقاً لعبد القاهر على تشومسكي، فقد تنبّه الجُرْجانيّ لأهميّة «الدلالة» في البحث اللغوي، وهذا ما لم يتنبه له تشومسكي إلا بعد الانتقادات التي وجّهها إليه معارضوه، على خلاف عبد القاهر الذي حسم «قضية ربط النحو بالدلالة، وبين أهمية هذا الربط، وضرورة اعتماد المكون الدلالي، تلك العلاقة التي تأخرت النظرية التوليدية التحويلية في إدراكها، ومعرفة أهميتها، إلى ظهور كتاب تشومسكي الثاني 'مظاهر النظرية النحوية' والذي ظهر بعد كتابه الأول بعشر سنوات حيث أدرك تشومسكي ضرورة إدخال المكون الدلالي، باعتباره مكونا تفسيريا من أجل إلقاء الضوء على المكونات التركيبية التي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئي، بخروجها عن قواعدها المألوفة، وصورها البنائية المألوفة. من أمثلة التراكيب المجازة على شتى أنواعها، والتراكيب الملتبسة التي تحتمل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السطحية. لقد حسم عبد القاهر هذه المسألة، كضرورة الربط بين النحو والدلالة»[202].

إنَّ عبد القاهر بهذا الربط بين النحو والدلالة يقترب من «مدرسة المعاني المولدة» «*Generative semantics school*»، وهي مدرسة تجعل من صفاتها البارزة، «الاهتمام بالمعنى إلى جانب النحو في التحليل اللغوي، مما مهد إلى قيام بعض اللغويين مؤخرا من أمثال 'ماكولي' (*Macwalay*) و'غريدي' (*Grady*) بتوجيه نفس الدعوة التي وجهها الجُرْجانيّ، ألا وهي ضرورة المزج بين علم النحو وعلم المعاني في التحليل اللغوي وإعطاء المعاني أهمية بارزة أكثر مما يعطى لها في مدرسة المعاني المولدة. وقد أولى 'غريدي' المعاني أهمية بالغة حتى أنه اقترح اسما جديدا للتحليل اللغوي أطلق عليه علم المعاني (*Semantex*) مما يزيد القرابة بينه وبين الجُرْجانيّ»[203].

(201) محمد عبد المطلب، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، ص34.

(202) المرجع السابق، ص37.

(203) راجي رموني، «مصطلح التعليق للجرجاني»، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية، ص236.

4.4. لسانيات التراث: محاولة للتقييم

انصبَّ اهتمامنا في الفقرات السابقة على عرض بعض تجليات المماثلة والتقريب بين التراث اللغوي وبين اللسانيات في لسانيات التراث، بالتركيز على جوانب رأيناها مُمثِّلة لِما نودُّ الكشف عنه، وقد اعتمدنا في عرض تلك الآراء على الوصف والتحليل. وحتى نتبيَّن حقيقة المماثلة المزعومة التي يقيمها لسانيو التراث بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، نرى أن نُردف جوانب التحليل السابقة بقراءة نقدية نحاول من خلالها الوقوف على إشكالات التلقّي في هذا الصنف من الكتابة اللسانية العربية.

تُصرِّح لسانيات التراث بأهدافها من القراءة والمتمثِّلة في التقريب بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، وهذا ما تبيّناه من عناوينها وخطاب مُقدِّماتها، غير أنَّ ما يُلاحظ بخصوص ذلك التقريب هو تغليبه اللسانيات على اللغويات، فلسانيو التراث لم يُقرِّبوا البحوث اللسانية من البحوث اللغوية، بل ما فعلوه هو العكس، والفرق بين الوجهتين كبير، ففي الحالة الأولى ينظر الباحث في العلمين ويسعى إلى تحديد وجوه التماثل بينهما، أما في الحالة الثانية فهو يتخذ اللسانيات أصلا اعتباريا ويتغيا تحديد ما يماثل بين هذا العلم واللغويات. وبذلك تكون القراءة في لسانيات التراث قائمة على نوع من الجذب الأصولي يكون المجذوب فيه هو التراث اللغوي العربي والمجذوب إليه هو اللسانيات[204]. ويتأسس هذا الإجراء على قاعدة «**جذب الأصل إلى الفرع**» وهو قياس فاسد. فعلى أي أساس نجمع بين اللسانيات واللغويات وهما هويتان مختلفتان من جهة الظروف الزمنية والحضارية والإطار الفكري؟

إنَّ الاختلافات بين البِنيتين مَرَدُّهُ إلى تباين الخلفيات الإبستيمولوجية، وذلك كفيل بدرء كل أشكال المماثلة؛ وقد وقف فوكو على نظير ذلك في معرض حديثه عن علاقة النحو العام لبور رويال Port-Royal باللسانيات يقول: «**يتعلق الأمر فعلا بتشكلين إبستيمولوجيين مختلفين ليس لموضوعهما المتفصل نفسه ولا لمتصوراتهما بالضبط المكان والدور ذاتهما**»[205].

(204) ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات، ص63-64.

(205) Michel Foucault, *Introduction de* «Grammaire Générale et Raisonnée», p.IV.

على أساس هذا التمييز تكون المماثلة التي تكشف عنها لسانيات التراث قائمة على التأويل المفرط ولَيّ أعناق النصوص ويظهر ذلك مثلاً في المقارنة بين منهج النحاة ـ كما زعم ميشال زكريا وحسام البهنساوي ـ فهل كان قصد تشومسكي من تأليف كتابه **اللسانيات الديكارتية** هو قصد اللغويين؟

إنَّ تشومسكي لم يكن يرمي إلى التقريب بين نظريته وبعض آراء ديكارت، وإنما كان يؤكِّد إمكان استلهام بعض الجوانب من التراث اللغوي لإنشاء نظرية لسانية. تشومسكي، إذن، يعتبر النظرية اللسانية نتيجة في بعض جوانبها للنظر الفكري في التراث، وهي بذلك تالية له[206].

ولا يراعي لسانيو التراث الحدود بين المدارس اللسانية والفروق القائمة بينها، فكثيراً ما يتمُّ الجمع بين توجهين لسانيين عند لغوي واحد؛ كالجمع بين المنهج البنيوي والمنهج التوليدي. . . دون الكشف عن الأسس التي يقوم عليها هذا الجمع، بل ما يدعو إلى الاستغراب هو أن نجد من اللغويين مَن يتجاوز نفسه داخل إطار الاشتغال نفسه فيكون **بنيويًا وتوليديًا ووظيفيًا** في الوقت نفسه؟

ويظهر من خلال قراءة لسانيات التراث أنَّ ما تهتدي إليه من مماثلات لا يعدو أن يكون تَقَوُّلاً على النصوص، ومن ثُمَّ إصدار الأحكام العامة التي تكون سبباً من أسباب سوء الفهم، وهذا ما نلمسه بوضوح عند الراجحي الذي حاول أن يُثبت سَبْقَ النحاة العرب إلى الكثير من مبادئ النظرية التوليدية، ومما قرَّره في هذا الصدد: «**كان النظر في 'المعنى' ملازما لهم [النحاة] عند النظر في 'الأشكال والتراكيب'**»[207]، فإلى أي حدٍّ يصدق هذا التأويل على المدرسة التوليدية التحويلية التي تقوم على مبدأ استقلالية التركيب؟

من أوجه التقارب بين اللغويات واللسانيات على مستوى المفاهيم ما شمل البنية العميقة والبنية السطحية، والتوليد، والقدرة، والعامل. . . ويتبيَّن ـ من المقارنة بين هذه المفاهيم وبين ما يقابلها عند النحاة ـ أنَّ المماثلة قائمة على

(206) M. Foucault, *Introduction de "Grammaire Générale et Raisonnée"*, Antoine Anauld/ Don Claude Lancelot, P.IV.

(207) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص157.

الكثير من التوسيع الذي يُخرج هذه المفاهيم عن معناها الأصلي، وهذا ناتج عن غياب تحديد واضح لماهية المفهوم، وإغفال تامّ لسماته التمييزية؛ فمفهوم البِنية العميقة والبِنية السطحية، عند تشومسكي كما عبَّر عنه في كتاب *Aspects of the Theory of Syntax* تختلف عمّا قدَّره النحويون، لأنهم كانوا مدفوعين ببواعث نحوية محضة لا دخل للاعتبارات الدلالية فيها، فـ«العمل النحوي ليس له أساس دلالي بل عمل عنصر في عنصر آخر يتأسس على وجود علاقة دلالية بينهما، فالصلة بينهما تركيبية بحتة كما هو واضح. ويقال الشيء نفسه عن عمل الفعل بفاعله ومفعوله، أو عمل الحرف المتشبه بالفعل باسمه وخبره، أو الصفة بفاعلها، أو حرف الجر ومجروره، وهكذا »[208].

أما فيما يتعلّق بمفهوم «التوليد» فإنّ تشومسكي «**يستعمله ببعده الرياضي، فقد شاع استعمال التوليد في معجم الرياضيات، حيث يمكن أن تولد *Engendrer* مجموعة من القوانين أو العمليات أنواعا غير محدودة من الخروج (*out-put*)**»[209].

فالنحو عندما يستند إلى هذا المفهوم يُدرَك بوصفه آلية (أو حاسوب) مُزوَّدة بقواعد محدودة تعمل تكراريًا على مُتغيِّرات (مقولات) محدودة، وتعمل، كذلك، لتنتج جُملاً لا محدودة (اللغة) في حالة التركيب وتسهم في إدراك المستمع بالقَدْر نفسه في حالة التحليل. وبذلك تضمَّن النحو التوليدي غايةً من غاياته الأساس. فأين مفهوم التوليد عند الجُرجانيّ من هذا التحديد؟!

وتُعقد المقارنة أحياناً على تعميمات لا تقيم حدوداً بين المدارس اللسانية، واختلافاتها في تعريف المفاهيم. فعندما يقول لسانيو التراث باهتداء القدماء إلى مفهوم «الفونيم» مثلاً، ويتحدثون عن هذا المفهوم بهذا الإطلاق فذلك يعني أنهم لا يأبهون للاختلافات في التعريف، فهل يقيمون التماثل على أساس التعريف المادي للفونيم الذي قال به دانييل جونز، أم على أساس التعريف الوظيفي كما جاء عند تروبتسكوي، أم على أساس التعريف النفسي كما عبر عنه ديكورتوناي؟

(208) مرتضى جواد باقر، «مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والفكر العربي الحديث»، ص18.

(209) زكي مصطفى التوني، **المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الاتجاهات الحديثة في علم اللغة**، ص65.

ولم تسلم لسانيات التراث من مزالق الترجمة وما ينتج عنها أحياناً من خلط مفاهيمي وسوء فهم؛ فقد لاحظ أحد الباحثين وجود تماثل بين ما جاء به عبد القاهر الجُرْجانيّ وما جاءت به مدرسة المعاني المولدة *Generative semantics school*. ويبدو أنّ المماثلة قائمة على خلط في الترجمة، فبدل أن تُترجم بمدرسة الدلالة، أو الدلاليات التوليدية تُرجمت بالمعاني المولدة، وعلى أساس هذا الالتباس يقيم المؤلف تماثلاً بين التوجهين.

لهذه الاعتبارات، ولأخرى غيرها، يبقى التماثل الذي يقيمه لسانيو التراث قائماً على اعتبارات تأويلية عامة لِما تقوم عليه من تقوُّل وتمحُّل على النصوص، وبذلك تكون جوانب التماثل «**قائمة بالقوة في الخلفية الذهنية لمن يقيمها لا غير**»[210].

من مظاهر الخلل في مقاربة لسانيات التراث الاتجاه نحو التصويب الكلي لمقولات التراث أحياناً ولمقولات اللسانيات أحياناً أخرى، وسواء أكان هذا أم ذاك فإنّ هذا يتعارض مع النظرية العلمية التي يبقى كل شيء فيها خاضعاً للنسبية.

إلى جانب ذلك تركُز القراءة في لسانيات التراث بشكل خاص على اتجاهين لسانيين كبيرين هما الاتجاه الوصفي والاتجاه التوليدي، وفي أحيان قليلة تعمد إلى الاتجاه الوظيفي؛ إذ تكشف المتابعة الدقيقة للدراسات والأبحاث التي تُصنَّف في هذا الاتجاه (لسانيات التراث) عن المحدودية الزمانية وخضوعها للمناهج السائدة، فأغلب الكتابات التي تراوحَ تاريخ صدورها بين الخمسينيات والسبعينيات تركُز على الاتجاه الوصفي، في حين تعمد الكتابات المتأخرة إلى تقويم بحوث اللغويات بالاستناد إلى المدرسة التوليدية. وهذا يعني أنَّ هذا النوع من التقريب يبقى مفتوحاً وقابلاً للتغيير والتجاوز تبعاً لمستجدات البحث اللساني؛ لغاية إثبات مماثلة بحوث اللغويات أو سَبْقها وتفوقها.

وقد استند لسانيو التراث إلى أفعال وعبارات تبرْز زعمهم ذاك، كما يُظهر الجدول التالي:

(210) أُلفة يوسف، **المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات**، ص65.

السَّبق والتفوق	التماثل
اهتدى	تماثل
حفل	يوافق
فطن	تشبه
سبق	لا تختلف
عرف	هذا ما قرَّره
لحظ	يتفق كثير
	نهجوا منهج
	بعض ما استشعره
	ظاهر في كثير
	متحصل ضمناً
	مساوقة
	هي هي
	لم يكن بعيداً
	الفروق يسيرة
	لا تقلُّ شأناً

والجدير بالذكر أنَّ الاختلاف القائم بين اللسانيات واللغويات لم يكن غائباً عن أفهام بعض لسانيي التراث، فقد أشار الكثير منهم إلى فساد المقارنة أو لنقُل صعوبتها، وهذا ما نفهمه من كلام نهاد الموسى، الذي يقول: «وأنا عارف بالمقارنة المستهجنة الناجمة عن المقابلة بين منهج النظر النحوي عند العرب، ومناهج النظر اللغوي الحديث، لما اكتنف كل منهما من ظروف مغايرة وسياق تاريخي ثقافي خاص، ولكن لي في منهج التحليل التقابلي الذي يجازف بالمقابلة بين لغات لا تربطها علاقات الأسر اللغوية مستأنسا»[211].

إن نهاد الموسى لا يراعي الفروق القائمة بين الأنساق النظرية، والمقارنة بين اللغات، فتشابه لغتين في بعض الأمور لا يعني مطلقاً توحدهما من جهة الأنساق النظرية.

لكن، وعلى الرغم من استئناس الباحث بالمنهج التقابلي، فإنه يدرك أنَّ

(211) نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي...**، ص29.

محاولته لا يمكن أن تخلو من مجازفة، ومع ذلك فهو يصرُّ على إقامة مقارنة ومماثلة بين ما هو قديم وما هو حديث[212]. وهو الرأي الذي نجده عند عبد الرحمان الحاج صالح الذي يرى «أن النحو العربي قد وضع على أسس إبستيمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية وخاصة في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته (...) وليس الاختلاف متوقفا على هذا الجانب بل هناك أيضا اختلاف آخر في النظرة إلى البحث في اللغة»[213].

إنَّ تأكيد لسانيات التراث وعزمها على المقارنة ـ على الرغم من إدراكها لفسادها يؤكد أن الدافع إلى هذا النوع من المقارنة دافع نفسي بالدرجة الأولى، هدفه **الاطمئنان إلى عصرية التراث اللغوي العربي**، ومحاولة ربطه بالتيار اللساني العالمي. ولكن ما تتغافل عنه القراءة أنَّ غضَّ النظر عن الاختلافات الزمنية والفوارق الحضارية والثقافية وتجريد النتاج الفكري عن زمانه وعن الحضارة التي أنتجته، هو تجريد له عن جزء من معناه ومغزاه. وهذا ما يقود إلى فهم جزئي إنْ لم نقل إنه يقود إلى سوء فَهْم كلي له.

نتساءل ـ بناءً على الاعتبارات السابقة ـ عن محل المفاهيم اللغوية التراثية التي لا نجد لها مقابلاً في اللسانيات، وبالمقابل نتساءل أيضاً عن بعض ما توصلت إليه الدراسات اللسانية الحديثة ولا نجد ما يقابله في التراث.

إنَّ القراءة في هذا الاتجاه تقوم على إعادة قراءة التراث اللغوي العربي ومقارنته بنتائج الدرس اللساني الحديث بغية **إثبات السَّبْق أو المماثلة أو التفوق**، غير أنَّ الأسس التي تقوم عليها القراءة في هذا الاتجاه لا تراعي الخلفيات الإبستيمولوجية التي تجعل أسس البحث اللغوي ومنطلقاته مختلفة كليًا عن مثيلاتها في اللسانيات، وكل ذلك يجعل القراءة تقوم على أسس مفارقة، تُحرِّكها أسباب نفسية بالدرجة الأولى يمكن أن نلخصها فيما يلي:

---

(212) أكد لنا الدكتور نهاد الموسى في حديث خاص أنَّ كتابه: **نظرية النحو العربي**...، كان وليد سياق خاص، وأنَّ معظم الأفكار الواردة فيه يجب أن تُفهم في ذلك السياق.

(213) عبد الرحمن الحاج صالح، «المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي»، ص3.

– عقدة التراث التي مازالت حاضرةً بشكل قوي في ذاكرة الإنسان العربي ولا تفارقها،

– الصراع الذي كرّسه بعض الوصفيين العرب (الصراع بين الوصفية والمعيارية)، بعد نقدهم للتراث اللغوي العربي، ومحاولة إحلال المنهج الوصفي بديلاً له،

– التهميش الذي طال التراث اللغوي العربي من بعض اللسانيين الغربيين الذين أرخوا للفكر اللغوي الإنساني، فلم ينل التراث اللغوي العربي حظه من تلك الكتابات(214).

وعموماً فإنَّ لسانيات التراث لا تقيم وزنا للموضع الإبستيمولوجي للقراءة؛ فهي تجمع بين خطابين متباعدين **منهجاً وغاية**، وهذا ما يجعل القراءة تعاني خللاً في المنهج، بالتالي فإنَّ النتائج المُتحصلة لا تمتُّ بصِلة إلى البحث اللساني بمعناه العلمي الدقيق.

(214) استأثرت اللغة العربية باهتمام الدراسات اللسانية المعاصرة، وللاطّلاع على جوانب من هذا الاهتمام يمكن الرجوع إلى كتاب: **التحيّز اللغوي**، لحمزة بن قبلان المزيني، فقد أفرد الكاتب فصلاً مطوّلاً لهذا الموضوع؛ كما يمكن الرجوع إلى كتاب نهاد الموسى، **اللغة العربية في المرآة الغربية**.

الفصل الخامس

الترجمة اللسانية في الثقافة العربية

0.5. توطئة

1.5. عقبات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية

1.1.5. العقبات الخارجية: سوسيولوجيا الترجمة

2.1.5. العقبات الداخلية: إبستيمولوجيا الترجمة

2.5. الترجمة اللسانية في الثقافة العربية: مؤشرات النجاح والإخفاق

1.2.5. مؤشرات الإخفاق: ترجمات كتاب سوسير في ميزان النقد

1.1.2.5. مراجعة حمزة بن قبلان المزيني

1.1.1.2.5. الترجمة المصرية

2.1.1.2.5. الترجمة اللبنانية

3.1.1.2.5. الترجمة التونسية

2.1.2.5. مراجعة عز الدين المجدوب

1.2.1.2.5. الترجمة السورية

2.2.1.2.5. الترجمة العراقية

3.2.1.2.5. الترجمة التونسية

3.1.2.5. مراجعة عبد السلام المسدّي

2.2.5. مؤشرات النجاح: ترجمات المزيني

1.2.2.5. ترجمات المزيني

2.2.2.5. الكتب المترجمة

3.2.2.5. أهميّة الترجمة ومحاسنها

1.3.2.2.5. الجوانب العامة

2.3.2.2.5. الجوانب الخاصة

0.5. توطئة:

لا نتوخى من خلال هذا الفصل الوقوف على المعايير اللسانية للترجمة، أو على القضايا اللسانية التي تسعى الترجمة إلى حلها، أو الحديث عن علاقة الترجمة باللسانيات، بما هي ممارسة لسانية بحتة، أو ممارسة لسانية تطبيقية على وجه التحديد، بل سنهتمُ أساساً بتأثير الترجمة على حركية الفكر اللساني الحديث، بما هي أداة من أدوات تحديث الثقافة العربية، ومدخل مهم لتجاوز ذهنية ما كان إلى ذهنية ما هو كائن ناجز، ومفتاح للدخول إلى الإنجازات العلمية والمعرفية المعاصرة، التي تشكّل مظهراً من مظاهر الوضعية المعرفية الحديثة.

لقد أدرك العرب منذ أمد بعيد مدى أهمية الترجمة، ودورها في الانفتاح على «الآخر»، وتعرف ثقافته وحضارته للتواصل معه؛ إذ «يذكر مؤرخو نشأة العلوم الإنسانية وتطورها أنها بدأت في القرن الأول الهجري، ثم تطورت بعد ذلك نتيجة لعوامل متعددة، لتصل مداها إبان العصر العباسي، وبخاصة عهد المأمون...»[1].

وفي الوقت الذي أصبحت فيه أهمية الترجمة العلمية تتعاظم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للانفجار المعرفي الكبير، والتقدم التكنولوجي الهائل في جميع مجالات الحياة، تعيش حركية التعريب والترجمة في البلاد العربية تعثُّراً كبيراً، وهذا عكس ما يفرضه منطق العقل، الذي يحتِّم أن تُولى الترجمة أولويةً خاصةً في العالم العربي، لكونه متلقّياً للمعرفة العلمية أكثر منه منتجاً لها.

وللتدليل على تخلف الترجمة في ثقافتنا يكفي أن نشير هنا إلى أن بلدان

---

(1) عبد الرحمن حسن العارف، «حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي، مصر أنموذجاً»، ص308.

الوطن العربي، البالغ تعداد سكانها 250 مليون نسمة في العام 1992، قد أصدرت 6795 مطبوعة، تأليفاً وترجمةً، بحسب إحصائيات 1992م. ، منها 548 مطبوعة فقط في العلوم. بينما دولة واحدة، كإسبانيا، مثلاً، البالغ تعداد سكانها 39 مليون نسمة فقط، أصدرت في العام نفسه 41816 مطبوعة، منها 2512 مطبوعة في العلوم. هذا يعني أن دول الوطن العربي مجتمعة، وتعداد سكانها ستة أضعاف تعداد سكان إسبانيا، تُصْدر فقط سُدس ما تُصْدره إسبانيا وحدها، والتي تُعتبر دولةً متقدمةً علميًا. كما أنَّ عدد عناوين الكتب المترجمة، في كافة أقطار الوطن العربي، منذ ما بعد عهد الخليفة العباسي، المأمون، وحتى عقد التسعينيات من القرن العشرين المنصرم، لا يصل هذا العدد إلى 15 ألف عنوان. وهذا ما يساوي ما ترجمته دولة البرازيل وحدها، وهي من الدول النامية، في 4 سنوات[2].

وإذا كان هذا هو وضع الترجمة عموماً في الثقافة العربية، فإنَّ وضع الترجمة اللسانية ليس أحسن حالاً، على الرغم من إدراك العرب لأهمية اللسانيات في القرن العشرين، وقدرتها الجبارة على صياغة المعرفة النقدية الحديثة، وخطرها في تشكيل الوعي المنهجي المتجدد في العلوم الإنسانية والاجتماعية[3]. وعلى الرغم، أيضاً، من أنَّ الترجمة اللسانية من أهم الأبواب التي بها يمكن، بل ينبغي للباحثين العرب أن يسهموا في نشر اللسانيات العامة الحديثة بربوعنا نشرا سليما بعيدا عما يكتنف ـ مع الأسف ـ الكثير من أعمال التبسيط اللساني الصادرة بالعربية أصلا من خلل واضطراب[4].

وتتحكم في تخلف الترجمة اللسانية في ثقافتنا العربية اعتبارات كثيرة، منها ما يرتبط بالسياق السوسيولوجي العام للمعرفة اللسانية في الثقافة العربية، ومنها ما يرتبط باللسانيات باعتبارها علماً.

---

(2) حسن حسن، جريدة السفير، 29/ 03/ 2000م. في السياق نفسه أشار «تقرير التنمية العربية» إلى أنَّ ما تُرجم إلى العربية منذ عصر المأمون يعادل ما يُترجم في اليونان في سنة.

(3) عبد السلام المسدّي، **ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية**، ص27.

(4) من تقديم صالح القرمادي لترجمة الطيب البكوش لكتاب جورج مونان، **مفاتيح الألسنية**، ص6.

1.5. عقبات الترجمة اللسانية في الثقافة العربية

إن «مسار أي علم، في نشأته وتطوره، يتحدّد بمجموعة من العوامل، بعضها يشكّل بنية العلم ذاته، أي مبادئه وقواعده الملازمة له والمساهمة في تطور مفاهيمه ومناهجه ونظرياته، والبعض الآخر يشكّل شروطاً وأبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية... تسهم بشكل ما في تحريك ذلك النسق والدفع به، وهذا يعني، على مستوى التفسير، وجود مبدأين تفسيريين: مبدأ ينظر إلى العلم من الخارج (*Externaliste*) ويعتمد على إطار ما يسمى بـ"سوسيولوجيا العلم"، ومبدأ آخر ينظر إلى العلم من الداخل (*Internaliste*) ويعتمد على إطار ما يسمى بـ "إبستيمولوجيا العلم"»[5].

1.1.5. العقبات الخارجية: سوسيولوجيا الترجمة[6]:

من أهم العوائق السوسيولوجية التي تسهم في الوضع العام الذي تعيشه الترجمة اللسانية في الثقافة العربية نذكر:

أ. **تأخر البعثات اللسانية إلى الخارج**، التي لم تُعرف إلاّ في منتصف القرن العشرين، حينما أوفدت جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول سابقاً) عدداً من المعيدين بها إلى كل من إنكلترا، وألمانيا، وفرنسا، للتخصص في اللسانيات العامة *general linguistics*، أو اللسانيات المقارنة *Comparative Linguistics*، وما تبع ذلك من قيام حركة لسانية حديثة تأليفا وترجمة[7].

ب. **غياب شرط التفاعل الحضاري**، الذي يشجع على الإقبال على ترجمة الكتب اللسانية؛ فما تزال اللسانيات تعتبر من العلوم الكمالية عند شريحة عريضة من المثقفين، وهذا يلخص الوضع الحالي للدرس اللساني في ثقافتنا، وهو الوضع الذي يبدو نتيجة طبيعية لملابسات التلقّي؛ التي اعتبرت اللسانيات بموجبها علماً غريباً لا يمكن أن يفيد الثقافة العربية في شيء.

---

(5) Cangilbem, G, *Etudes d'histoire de philosophie des sciences*, p.12.

(6) للاطّلاع على تفاصيل ضافية حول هذا الموضوع يُنظر: الفصل الأول من هذا الكتاب.

(7) عبد الرحمن حسن العارف، مرجع مذكور، ص310.

ج. **انعدام سوق لسانية**، ارتباطاً بغياب شرط التفاعل الحضاري، نسجل عدم وجود سوق لسانية تدخل في عجلة الرواج. إنّ هذه السوق غير موجودة لدينا للأسف. وهذا عكس ما نجده في العالم المتقدم؛ فأيُّ علم من العلوم كيفما كان لا بد له من مؤسسات سواءً على مستوى الإنتاج أم الاستهلاك.

د. **وجود مجموعة من المدعين**، فأصبح الخلط قائماً بين خطابات/ ترجمات لسانية، وخطابات/ترجمات محسوبة على اللسانيات لا تمتُّ إليها بصلة. إنّ اللسانيات بوصفها علماً من العلوم الإنسانية تقبل ما يمكن أن نسميه **«الشعوذة اللسانية أو الشعوذة الأكاديمية»**. وهذا يجعل الكثير من الكتابات/الترجمات التي تحسب على اللسانيات، لا تساعد الناس على استيعاب اللسانيات استيعاباً صحيحاً.

2.1.5. العقبات الداخلية: إبستيمولوجيا الترجمة

هذا النوع من العوامل تفرزه اللسانيات العربية من الداخل، ولعل أبرز تجلياته:

أ. **غياب التكامل**: إنّ الثقافة العربية تفتقر بشكل ملحوظ إلى كل جوانب التكامل الذي يفرض تداخل الاختصاصات، حتى تكتمل الدورة ويتمّ بلوغ الأهداف المتوخاة، وما يؤسف له أنّ اللسانيات معرَّضة أكثر من غيرها لاهتزاز الوضعية بسبب حاجتها الماسّة إلى هذا التكامل. إنّ أيّ علم من العلوم سواءٌ أكان رياضيًا أم فيزيائيًا أم لسانيًا هو في حاجة ماسّة إلى مؤسسات للإنتاج والترويج والاستهلاك، كما إنّ مجالات البحث تفرض هذا التكامل والتداخل.

ب. **عدم التنسيق بين الباحثين** «مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتكرار الأبحاث. وزيادةً على ذلك، فإنّ عدم التنسيق هذا وراء عدم تراكم المعرفة التي لا غنى عنها لإرساء قواعد البحث العلمي الصحيح والانطلاق مما تم عمله إلى أعمال أخرى جديدة»[8].

---

(8) حمزة بن قبلان المزيني، «ثلاث ترجمات لمحاضرات دي سوسير»، ضمن كتاب **مراجعات لسانية**، ص93-94.

ج. **نقص المعاجم اللسانية العربية**: يمكن أن نلخّص أهمّ جوانب النقص في المعاجم اللسانية العربية في النقط الآتية[9]:

ج.أ. من حيثُ الشكل:

- لم تتمكن معاجمنا من حل إشكالية التسمية؛ هل نحن بصدد قواميس أم معاجم. ما الفرق بينهما نظريًا ومنهجيًا؟ هل هي مشكلة تسمية فقط؟

- لا تحدد معاجمنا وقواميسنا اللسانية طبيعة مُستعملها: من هو القارئ المُحتمل لهذه المعاجم؟

ج.ب. من حيثُ المادة:

نوعية المصطلحات المُقدّمة: إلى أي مجال لساني تنتمي؟ وما المفاهيم النظرية التي يتعيّن تقديمها؟ وعلى أي أساس يكون هذا الانتقاء وهذا التقديم؟

ج.ج. من حيثُ المنهجية:

- تفتقر كثير من معاجمنا اللسانية إلى التصور العام والدقيق حول البِنية التصورية التي ينبغي أن يكون عليها المُعجم، وكأنّ أصحاب المعاجم يكتبون لأنفسهم. كما أنّ معاجمنا لا تستحضر التجارب المتقدّمة عليها، مما يجعلها تكرّر الأخطاء نفسها. والسبب في ذلك عدم قيامها على أُسس نظرية محددة.

ج.د. من حيثُ المضمون:

من المشاكل التي تُطرح على هذا المستوى:

- حشو المعاجم بالمفردات العامة؛

- العودة إلى الصفر، والمقصود بذلك استمرار كثير من المعاجم في اللجوء إلى الصيغ الأجنبية؛

- الخروج عن المألوف.

---

(9) للوقوف بتفصيل على هذه القضايا الإشكالية المتعلّقة بالمعاجم اللسانية، يُنظر: مصطفى غلفان، **المعاجم اللسانية في الثقافة العربية، واقع وتجربة**، ص89-90.

د. **إشكالية المصطلح اللساني**: إذا كانت مفاتيح العلوم مصطلحاتها حقيقة مقررة، فإنّ الثابت أنّ المصطلحات اللسانية العربية ما تزال تشكّل موضوعاً سجاليًا في الثقافة العربية، وتفتقد إلى الصرامة الاصطلاحية اللازمة، وتقف عائقاً أمام تطور اللسانيات عوض أن تكون مساعداً يُقرّبنا من هذا العلم الحديث؛ فكل مترجم يسعى إلى «اقتراح ما لديه من مقابلات عربية غير عابئ بمجهودات غيره سابقين ومعاصرين له حتى ولو كانت مقبولة ولا غبار عليها، والملاحظ في هذا الصدد أيضاً أنّ المصطلح اللساني العربي انطلاقاً من هذه الفترة لم يعد نتاج أشخاص يمارسون الترجمة كحِرفة في دُور النشر العربية كما هو الحال في كثير من المجالات المعرفية التي نُقلت بتعسف كبير للعربية من قِبل هؤلاء المترجمين الحِرَفيين، ومع ذلك فما يؤسف له هو أنّ هذه الترجمات على الرغم من أهميتها الاصطلاحية ودورها في تنمية الدرس اللساني لم تتم على يد لسانيين محترفين، أو تحت إشرافهم المباشر، إلا في حالات قليلة جدا، مما ساهم في تكريس التشتت المصطلحي من خلال الرغبة الفردية في وضع مقابلات عربية جديدة ومغايرة لما سبق وضعه في العربية. كما أن المجامع اللغوية العربية لم تقم بما كان يتعين عليها القيام به من أجل توحيد المصطلح اللساني وتعميم نشره في البقاع العربية»[10]. فترجمات المصطلحات اللسانية تختلف باختلاف الأقطار واختلاف الولاءات، وهذا يعني أنّ «**ما وراء الثقافة مازال يتحكم عندنا في المعرفة أكثر مما تتحكم المعرفة في الثقافة وفي ما وراء الثقافة، مثلما أن ما وراء اللغة يظل مسيطرا على اللغة لغلبته على ما وراء الوعي**»[11].

هـ. **غياب مؤسسة علمية**: يزيد من تعميق الإشكالات المطروحة آنفاً غياب مؤسسة علمية تتحكم في زمام الترجمة وتمتلك سلطة القرار، وصلاحية التنفيذ، ويُعهد إليها الاهتمام بمراجعة ما يُكتب وتقويمه قبل نشره.

و. **غياب التنسيق بين المترجمين** وهذا يسهم في استنزاف الجهود؛ إذ كثيرا ما نجد بعض الكتب اللسانية قد ترجمت أكثر من مرة، وهذا أحد المؤشرات على عدم التنسيق[12].

(10) مصطفى غلفان، «المعاجم اللسانية في الثقافة العربية، واقع وتجربة»، ص89-90.

(11) عبد السلام المسدّي، **ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية**، ص24.

(12) نذكر من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر: =

ز. **انعدام ضوابط التقييس والمواصفات**[13] التي تساعد على كتابة أسماء الأعلام والأماكن بشكل موحد لا يطرح أي التباس بالنسبة إلى القارئ العربي. . .

لهذه الأسباب، ولأخرى غيرها، تفتقر جُلُّ الترجمات العربية إلى المعايير المنهجية والعلمية الدقيقة التي تساعد على تحقيق أهدافها، ومن المؤسف حقاً أن تكون الترجمات اللسانية مظهراً من مظاهر تفشي داء اللاعلمية الخبيث في ثقافتنا.

وحتى لا يكون كلامنا عن واقع الترجمة نظريًا؛ فإننا سنحاول أن نكشف في الفقرات اللاحقة عن أهمّ تجليات العوائق السابقة، ومدى إسهامها في الإخفاق أو النجاح النسبيين الذي تعيشه ترجماتنا اللسانية.

= - ترجمة كتاب *Chomsky* لمؤلفه ج. ليونز *J. Lyons* إلى اللغة العربية ثلاث ترجمات:

- ترجمة حلمي خليل، 1985م.
- ترجمة محمد زياد كبة، 1987م.
- ترجمة بيداء علي العلكاوي، 2001م.

كما تُرجم كتاب *Language and Linguistics, An Introduction* وهو أيضاً لـ ج. ليونز *J. Lyons* إلى اللغة العربية بصيغ مختلفة، فقد ترجم حمزة بن قبلان المزيني فصلين من الكتاب (الفصل الأول والثاني) سنة 1987م. وفي السنة نفسها ظهرت ترجمة أخرى للكتاب قام بها مصطفى التوني (دار النهضة المصرية)؛ وفي سنة 1991م. ظهرت ترجمة ثالثة للكتاب (الأردن) قام بها محمد عناني.

- ترجمة كتاب *Schools of linguistics* للغوي البريطاني Geoffrey Sampson، وقد ترجمه أحمد نعيم الكراعين، سنة 1993م، أما الترجمة الثانية فظهرت سنة 1997م، في بيروت، وقام بها زياد كبة، بعنوان، **مدارس اللسانيات، التسابق والتطور**، وصدر عن جامعة الملك سعود.
- كتاب *Knowledge of language* لمؤلفه تشومسكي، وقد ترجمه إلى اللغة العربية محمد فتيح بعنوان **المعرفة اللغوية**، كما ترجم الكتاب نفسه محيي الدين حميدي.
- ونجد لكتاب *FR. palmer* الترجمات الآتية:
  - ترجمة الماشطة، 1985م.
  - ترجمة صبري إبراهيم السيد، 1986م.
  - ترجمة خالد محمود جمعة، 1997م.

(13) عبد السلام المسدّي، **ما وراء اللغة**، ص26.

2.5. الترجمة اللسانية في الثقافة العربية: مؤشرات النجاح والإخفاق

1.2.5. مؤشرات الإخفاق: ترجمات كتاب سوسير في ميزان النقد

نعني بالإخفاق أو الفشل هنا أنّ ترجمةَ الكتب اللسانيّة إلى العربيّة ترجمةٌ ضعيفةٌ بشكل عام. ولعل وقوفنا على بعض النماذج من شأنه أن يسعف في إعطاء فكرة واضحة عن بعض مؤشرات الفشل في تلك الترجمات، ويمكن أن نكتفي هنا بترجمة كتاب سوسير *Cours de linguistique générale* الذي حظي باهتمام خاص في الثقافة العربية بالنظر إلى الثورة التي أحدثها الكتاب في البحث اللساني الحديث، غير أنّ ما نعتبره غير طبيعي هو أن تتأخر ترجمة الكتاب إلى اللغة العربية حوالى سبعين عاماً من صدوره[14]. والأغرب من ذلك أن نجد بين أيدينا اليوم خمس ترجمات للكتاب نفسه، أُنجزت في أقطار عربية مختلفة، وهي ترجمات تُمثّل بنصوصها، مجالاً ثريًا بالنسبة إلى الباحث، بل هو مجال غاية في الخصوبة والغزارة في الوقت نفسه، وذلك من الناحية اللسانية في مضمونها، ومن الناحية الأكاديمية في منهجها وطرائق تحقيقها. لكن هذه الترجمات تمثل بالنسبة إلينا الآن ـ وفي هذا السياق بالتدقيق ـ مادة غزيرة لمساءلاتنا الفكرية وحفرياتنا الثقافية[15]. وهذه الترجمات هي:

1) **محاضرات في الألسنية العامة**، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، جونية، لبنان، دار نعمان للثقافة، 1984م.

2) **دروس في الألسنية العامة**، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس وطرابلس ليبيا، الدار العربية للكتاب، 1985م.

3) **علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز (عن الإنكليزية)، مراجعة مالك المطلبي، دار آفاق عربية، 1985م.

(14) ظهرت أول ترجمة لكتاب سوسير في الثقافة العربية سنة 1984م، بعد مرور حوالى سبعين سنة على ظهور الطبعة الأولى من الكتاب سنة 1916م، وقد تُرجم الكتاب إلى اليابانية سنة 1928م، وإلى الألمانية سنة 1931م، وإلى الروسية سنة 1933م، وظهرت ترجمته الإسبانية سنة 1945م، ثم نُقل إلى اللغة الإيطالية سنة 1967م.

(15) عبد السلام المسدّي، **ما وراء اللغة**، ص 10.

4) **فصول في علم اللغة العام**، ترجمه (عن الإنكليزية) أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

5) **محاضرات في علم اللسان العام**، ترجمة عبد القادر قنيني، دار أفريقيا الشرق، البيضاء، 1987م.

تعكس هذه الترجمات ما تحدثنا عنه آنفاً من إنفاق الجهد وعدم التنسيق بين الباحثين وغياب مؤسسة علمية تمتلك الصلاحيات الكافية، ويُعهد إليها بمتابعة ما يُترجم ويُنشر.

لقد خضعت هذه الترجمات لمراجعات عديدة، من قبل باحثين مهتمين بالترجمة. وسنكتفي هنا بعرض ما جاء في ثلاث مراجعات مهمة[16]، وهي:

- حمزة بن قبلان المزيني: «ثلاث ترجمات لمحاضرات دي سوسير»، **مجلة عالم الكتب**، المجلد الثامن، العدد الرابع، ربيع الآخرة، 1408هـ/1987م، ص477-486. وأُعيد نشره في كتابه: **مراجعات لسانية**، الجزء الأول، العدد 79، حزيران/يونيو 2000م.
- عز الدين المجدوب: ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير، «**حوليات الجامعة التونسية**»، العدد 26، السنة 1987م. (ص43-61).
- عبد السلام المسدّي: «فردينان دي سوسير والثقافة العربية»، ضمن كتاب **ما وراء اللغة: بحث في الخلفيات المعرفية**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس.

وعلى الرغم من أهميّة مثل هذه المراجعات، فإنه **«قلما يهتم الباحثون بمراجعة الكتب التي تصدر حديثا، لذلك يظل كثير منها مجهولاً لا يصل خبرُه إلى المتخصصين ولا يُعطى حقه من التنويه به إن كان جيدا، ومن الإشارة إلى ما فيه من النواقص إن كان سيئا. وذلك ما يجعل إسهام الكتب المنشورة حديثًا في تطوير التخصصات المختلفة يكاد يكون معدوما. وسبب عدم الاهتمام هذا إنما يكمن في**

(16) نسوق هذه المراجعات الخاصة بترجمة كتاب سوسير، ونشير إلى أنّ الثقافة العربية لا تخلو من بعض المراجعات الأخرى.

نظر كثير من الباحثين إلى أن مراجعة الكتب عمل تافه لا يستحق أن يبذل فيه الجهد. لهذا فإنه لا لوم على من يصف الثقافة العربية المعاصرة بأنها ثقافة 'صامتة'، يكاد ينعدم فيها الحوار العلمي؛ إذ يكتفي القارئ، في أغلب الأحوال، بالاحتفاظ لنفسه بانطباعاته عما قرأ، ولا يشرك معه غيره فيها»[17].

ويمكن أن نفسر عدم الإقبال على مراجعة الكتب بطبيعة العقلية العربية التي لا تقبل إلاّ بالمجاملة، وهذا عكس ما هو موجود في الثقافة الغربية؛ حيثُ **«يجد المطلع على الدوريات العلمية، في الغرب، أن كثيرًا من البارزين في التخصصات المختلفة لا يجدون غضاضة في قراءة الكتب الصادرة حديثًا في تخصصاتهم، وفي غير تخصصاتهم، وكتابة المراجعات لها للتعبير، علنًا، عن آرائهم فيها وتقويمها. . .كما نعرف جميعًا أن أحد أسباب شهرة اللساني الأمريكي المعاصر نعوم تشومسكي هو كتابته مراجعة لأحد الكتب التي ألفها رائد المدرسة السلوكية في علم النفس ب. ف. سكينر»**[18].

وقبل أن نعرض لأهم ما جاء في تلك المراجعات نشير إلى أنّ **مراجعة حمزة بن قبلان المزيني تناولت الترجمة المصرية، والترجمة اللبنانية والترجمة التونسية، أما مراجعة عز الدين المجدوب فاهتمت بمراجعة الترجمة اللبنانية والترجمة العراقية والترجمة التونسية، في حين شملت مراجعة عبد السلام المسدّي الترجمات الخمس**[19].

1.1.2.5. مراجعة حمزة بن قبلان المزيني

1.1.1.2.5. الترجمة المصرية[20]:

يمكن أن نُجمل ملاحظات المزيني على هذه الترجمة فيما يلي:

(17) حمزة بن قبلان المزيني، **مراجعات لسانية**، ص7-8.
(18) المرجع السابق، ص8.
(19) جاءت مراجعة عبد السلام المسدّي متأخرة زمانيًا، وذلك ما سمح له بالاطّلاع على الترجمات الخمس.
(20) آثرنا الاحتفاظ بالعناوين التي أدرجها كلُّ مُراجِع تسهيلاً لاقتفاء خصوصيات تلك المراجعات في مظانّها الأصليّة.

- غياب الجانب التوثيقي للكتاب المترجم على أهميتها؛
- عدم ترجمة تعليقات الناشرين، ولا تعليقات المترجم إلى الإنكليزية إلاّ لماماً؛
- عدم الالتزام بتقسيم النص إلى فقرات، مما أثار الكثير من اللَّبس؛
- عدم الالتزام بالكتابة الصوتية التي جاءت في الكتاب على الرغم من أهميتها؛
- حرفية الترجمة؛
- الترجمة القاموسية، وقد مثَّل المزيني لذلك، كما ساق بعض الفقرات التي تبيِّن مصدر الخلل في الترجمة، واقترح ترجمةً بديلاً لها؛
- عدم التمكن من لغة الكتاب المترجم (الإنكليزية).

وكلُّ هذه الملاحظات تجعل من هذه الترجمة ترجمةً **«لا يصح الاعتماد عليها، وهي أبعد ما تكون عن النص الإنجليزي الذي نقلت عنه»**[21].

2.1.1.2.5. الترجمة اللبنانية:

تتلخص عيوب هذه الترجمة في:

- غياب ملحق للمصطلحات المترجمة، واختلاف هذه الترجمة عن ترجماتها الموجودة عند كثير من الباحثين المعاصرين؛
- اختلاف كتابة اسم المؤلف بين الغلاف والمتن؛
- الهَنَات الأسلوبية. (وقد عَرَضَ المُراجع لأمثلة كثيرة منها)؛
- الافتقار إلى الصياغة الملائمة؛
- الترجمة في عمومها ترجمة حرفية (ترجمة كلمة بكلمة)، (وقد عرض لنماذج من تلك الترجمة، مع اقتراح ترجمة بديل)؛

ينتهي المزيني من كلِّ ما سبق إلى النتيجة نفسها التي انتهى إليها بخصوص الترجمة المصرية، يقول: **«أن هذه الترجمة لا تستطيع الزعم بأنها ترجمة صحيحة لكتاب دي سوسور وذلك لقصورها المتمثل في: الترجمة الحرفية، والخطأ في**

---

(21) المرجع السابق، ص105.

الترجمة، والأسلوب الركيك. ولهذا فلا يصح الاعتماد عليها هي الأخرى مع تقديري لجهد المترجمين الكريمين»[22].

3.1.1.2.5. الترجمة التونسية

يستهلُّ المزيني مراجعته لهذه الترجمة بعرض أهم محاسنها، المتمثّلة فيما يلي:

- تضمُّنها لتوطئة تبيِّن الظروف التي أحاطت بترجمة الكتاب؛
- اقتسام الباحثين للترجمة؛
- توضيح المترجمَيْن لمنهجهما في ترجمة المصطلحات والشواهد والأمثلة؛
- وضع قائمة بالرموز الصوتية التي استُعملت في الكتاب؛
- وضع بعض التعليقات؛
- ثَبْتُ المصطلحات المستخدمة في الكتاب؛
- وضع مدخلين للمصطلحات؛ أحدهما فرنسي والثاني إنكليزي؛
- تقسيم أغلب النص إلى فقرات؛
- صحة الأسلوب؛
- تجنب الترجمة الحرفية، واعتماد جمل عربية سليمة؛
- إيراد صفحات النص الأصلي في الهوامش.

وعلى الرغم من تعدد إيجابيات الترجمة التونسية فإنها لم تخلُ كسابقاتها من بعض الملاحظات يُذكر منها[23]:

1- لم يورد المترجمون مقدِّمة ناشري الكتاب الأصليين[24]؛

(22) المرجع السابق، ص116.

(23) المرجع السابق، ص119-125.

(24) وكان الأجدر إيرادها لأسباب عديدة منها: (1) أنَّ هذه الترجمة تعطي صورة عن الظروف التي أحاطت بجمع مادة الكتاب أساساً؛ (2) أنها تبيِّن بوضوح أنَّ الكتاب لم يؤلفه دي سوسور، وهي حقيقة لابدَّ من إظهارها؛ (3) أنَّ هناك بعض التعليقات التي تُرجمت وذُيِّلت بعبارة (الناشران)، فلا بدَّ من التعريف بهما وذِكر مُقدِّمتهما ولا يُغني عن ذلك الإشارة العجلى الواردة في: حمزة بن قبلان المزيني، المرجع السابق ص9.

2- لم يذكر المترجمون أية معلومات توثيقية عن الكتاب؛

3- لم يُربط النص بعضه ببعض أحيانًا ربطاً مُحكماً، وذلك ما يؤدي إلى اللَّبس؛

4- قد تؤدي الترجمة أحياناً إلى الغموض؛

5- تحتاج الترجمة في بعض المواضع إلى إعادة الصياغة طلباً للسهولة والوضوح؛

6- حبذا لو ضبط النص بالشكل في بعض المواضع، فكثيرًا مما يمكن أن يُعدّ غموضًا في الترجمة لا سبب له إلاّ عدم الشكل في تلك المواضع؛

7- عدم الالتزام أحيانًا بوضع علامات الترقيم (أي الفاصلة والفاصلة المنقوطة والنقطة في آخر الجملة) أو وضع علامات ترقيم خاطئة. والالتزام بعلامات الترقيم كفيل بإيضاح كثير من اللَّبس. فلئن كانت هذه العلامات ضرورية في النصوص جميعها فهي في النصوص العلمية الدقيقة مثل هذا أوجب؛

8- حبذا لو أكثر المترجمون من التعليقات التي تفسر بعض النقاط، وذلك ما يجعل فهم النص ميسراً؛

9- (ص 105)، التعليق رقم (4) وردت عبارة «الأوتار الصوتية» في النص الفرنسي في «صيغة» المثنى (المترجمون)، والواقع أنه ليس هناك إلا وتران صوتيان فيجب أن تترجم *Vocal cords* أو ما يقابلها في الفرنسية بـ: «الوترين الصوتيين». ذلك على الرغم من أنّ معظم الذين يكتبون في الصوتيات من العرب يستعملون عبارة الأوتار الصوتية؛

10- التعليق رقم 6 في (ص366) يقول: «تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكتاب [**محاضرات دي سوسور نفسها**] لا يزال ينتظر من يترجمه إلى العربية». وهذه من الطرائف! وكذلك التعليق الذي يظهر في (ص 349) أُعيد بنصه في هامش (ص 368)؛

11- وردت بعض الاستعمالات اللغوية التي يمكن أن تُعدّ خاطئة؛

12- حبذا لو التزم المترجمون بالمصطلحات الواردة في بعض القواميس المتخصصة مثل (المسدّي، 1984م). وهناك اختلاف كبير بين ترجمتهم للمصطلحات وترجمة المسدّي وهم في بلد واحد؛ بل لم يوافقوه حتى في مسمى العلم نفسه فهو عنده اللسانيات وعندهم الألسنية[25]؛

13- تجد أحيانًا أنْ مصطلحًا مُعيّناً تُرجم في قائمة المصطلحات على شكل واستعمل أحيانًا في النص بشكل آخر؛

إنَّ هذه الملاحظات لا تُنقص من أهميّة الترجمة التونسية التي تبقى «**هي الترجمة التي يجب اعتبارها وأن يتدارك ما فيها من نقص. أما الترجمتان الأخريان فلا قيمة لهما البتة**»[26].

ويخلص المزيني من مراجعاته السابقة إلى أنه «**لا بد من التنسيق في عملية الترجمة حتى لا نكرر أنفسنا، وإذا ترجمنا أي عمل فلا بد أن نحاول قدر الإمكان أن نحسن فيما نقوم به.**

ومن المسلم به أننا أمة مستهلكة للعلم وليست صانعة له، وأول خطوات تأصيل العلم أن نقوم بترجمته ترجمة صحيحة القصد منها العلم لا الأغراض الأخرى التي يسعى الناس من أجلها دائما.

وعلى رغم تأخر ترجمة كتاب دي سوسور وسبق اللسانيات له سبقًا عظيمًا الآن إلا أن ترجمته إلى اللغة العربية ضرورية لقيمته التاريخية، ويجب أن يقرأ هذا الكتاب الآن لهذا الغرض وحده»[27].

2.1.2.5. مراجعة عز الدين المجدوب

1.2.1.2.5. الترجمة السورية:

من مآخذ المجدوب على هذه الترجمة أنها «**أنجزت بتسرع وعجلة تتنافيان مع ما يقتضيه عمل مثل هذا من توقف وتثبت ودقة. فهذه ترجمة لم تكد تخلو فيها**

---

(25) يُنظر: المسدّي، **قاموس اللسانيات**، ص55-77.

(26) حمزة بن قبلان المزيني، **مراجعات لسانية**، ص125.

(27) المرجع السابق، ص125.

صفحة من عيب ولا سلمت من مآخذ»[28].

ومن تلك العيوب والمآخذ:

- الفوضى في المصطلحات، وانعدام ثبت يوضح مقابلها بالفرنسية؛
- تحريفها للنص الأصلي ومناقضة معناه ومقصده في أبسط جوانبه؛
- الأخطاء المطبعية التي يمنع من الوقوع فيها أدنى تأمل في النص[29]؛

وقد عرض الكاتب لنماذج من تلك الأخطاء واقترح تصويبات لها.

2.2.1.2.5. الترجمة العراقية:

وهي ترجمة «**أكثر جدا وأمانة من الترجمة السابقة وقد بذل صاحبها جهدا مشكورا وراجع النص العربي عنه الدكتور مالك يوسف المطلبي إلا أنها لا تمثل أداة عمل يمكن الاطمئنان إليها لسببين:**

أولا: لأنها لم تنطلق من النص الفرنسي الأصلي للكتاب وإنما هي اعتمدت الترجمة الإنقليزية التي أنجزها وايد باسكن سنة 1959م. وبدهي أنه مهما بذل فيها صاحبها من جهد فإنها لن تغني عن ترجمة أخرى تعمل انطلاقا من النسخة الأصلية للكتاب وتقف على فكر دي سوسير دون حاجز ولا واسطة.

ثانيا: لتضمنها بعض العيوب الواضحة ونقتصر على أظهرها لأننا لا نستطيع الجزم بمسؤولية الدكتور يوئيل عزيز فيها فقد تعذر علينا مكافحة ترجمته بالنسخة الانقليزية التي اعتمدها لعدم عثورنا عليها»[30]. ومن تجليات ضعف الترجمة:

- الخطأ في نقل المصطلحات
- قلب معاني بعض المصطلحات
- قضايا منهجية كثيرة...

---

(28) عز الدين المجدوب، «ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير»، ص47.

(29) المرجع السابق، ص48.

(30) المرجع السابق، ص49.

3.2.1.2.5. الترجمة التونسية:

يعتبر المجدوب الترجمة التونسية «**أكثر الترجمات وعيا بقيمة كتاب دي سوسير وأكثرها تقديرا لصعوبة نقله إلى العربية. وقد توفر فيها من الإتقان ما يجعلها تمثل حدثا علميا في تاريخ اللسانيات العربية. وهي إذا قدر لها الرواج الذي تستحق تقرب بحق فكر دي سوسير إلى القارئ العربي وتجعله ماثلا بين يديه بدون واسطة**»[31].

وعلى الرغم من هذا الإطراء، فإنّ هذه الترجمة لم تسلم في نظره من مواطن نقص. منها:

- عدم ترجمة مُقدّمة الناشرين، وهي وثيقة أساسية؛
- غياب فهرس للأعلام والمفاهيم، وهي من الفهارس التي تيسر الانتفاع بالكتاب المترجم؛
- أما بالنسبة إلى المصطلحات فما يمكن أن تؤاخذ به هذه الترجمة حفاظها على مصطلح ألسنية مقابل ***Linguistique*** والحال أنّ ندوة عربيّةً أقرّت مقابلاً له مصطلح لسانيات، فكان من الواجب الإسهام في توحيد المصطلح اللساني واستقراره في العالم العربي بالاستجابة إلى ما اتُفق عليه. وقد وقف على مجموعة من الأمثلة التي تبيّن جوانب الإخفاق في ترجمة المصطلحات اللسانية.

1.3.2.5. مراجعة عبد السلام المسدّي

جاء حديث المسدّي عن هذه الترجمات الخمس مختصراً، لكنه في الوقت نفسه جاء غنيًا بمجموعة من الإشارات القويّة الدالّة التي تستجلي واقع الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، وتؤكّد في الوقت نفسه ما ذهبنا إليه آنفاً.

إنّ هذه الترجمات الخمس«**تمثل بنصوصها مجالا ثريا بالنسبة إلى الباحث، بل هو مجال على غاية من الخصب والغزارة في نفس الوقت، وذلك من الناحية اللسانية في مضمونها، ومن الناحية الأكاديمية في منهجها وطرائق تحقيقها**»[32].

---

(31) المرجع السابق، ص51.

(32) عبد السلام المسدّي، **ما وراء اللغة**، ص10.

ومما يؤاخذ على الترجمات الخمس:

- لم تتواءم أي واحدة من هذه الترجمات في صيغة العنوان مع أي واحدة من الباقيات: **(دروس في الألسنية العامة) ـ (محاضرات في علم اللسان العام) ـ (فصول في علم اللغة) ـ (محاضرات في الألسنية العامة) ـ (دروس في الألسنية العامة)**؛
- لم يكتب أي مترجم من المترجمين اسم فردينان دي سوسير بشكل يطابق الصورة التي كتبها بها أي مترجم من الباقين: **فردينان دي سوسير- فردينان ده سوسر- فرديناند دي سوسير- فردينان دي سوسور- فردناند دي سوسير**؛
- تنكر هذه الترجمات لبعضها...[33]

خلاصات ونتائج:

يمكن أن نخرج من العرض السابق لتلك المراجعات بالخلاصات الآتية:

- لم تصل أي ترجمة من الترجمات السابقة إلى مستوى الكمال، ولعل إجماع الباحثين على تفرد الترجمة التونسية، إنما يرجع بالأساس إلى المجهود الذي بُذل فيها قياساً إلى الترجمات الأخرى، ومع ذلك فإنها لم تبلغ الغاية؛
- إشكالية المصطلح اللساني الذي يؤرّق المترجمين، وتظهر الفوضى ماثلةً في تلك الترجمات الخمس، وقد حاول كل مؤلف أن يقف على عيِّنات منها، واقتراح البديل الذي يراه مناسباً؛
- الخلل المنهجي في الترجمة؛
- ضعف أسلوب الترجمة؛
- غياب الجوانب الفنية في الترجمة (جانب التوثيق ـ كشاف المصطلحات والأعلام ـ عدم وضع تقديم للترجمة...).

إنَّ هذه الملاحظات تقودنا إلى خلاصة أساسية مفادها أنَّ هذه الترجمات لم تحقق التراكم النفعي النافي أغراض التجميع الكمِّي[34].

(33) المرجع السابق، ص8-35.

(34) تجدر الإشارة هنا إلى أن ترجمة كتاب دي سوسير إلى اللغة الإنكليزية سنة 1959م. كانت حدثاً مهمّاً وهي ما تزال إلى اليوم الترجمة الوحيدة المُعتمدة لذلك الكتاب.

2.2.5. مؤشرات النجاح

بعد أن عرضنا لبعض عوائق الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، ولبعض تجليات الإخفاق (النسبي) اعتماداً على ثلاث مراجعات نقدية لترجمة كتاب سوسير، سنحاول في الفقرات اللاحقة الوقوف على بعض تجلّيات النجاح الذي راكمته بعض التجارب في مجال الترجمة اللسانية.

فإذا كانت مؤشرات الفشل واضحة جلية في الترجمة العربية للكتب اللسانية، فإنّ هذا لا يعني دائماً أنّ الترجمة مستحيلة، وأنّ الثقافة العربية ظلّت أرضاً مواتاً في هذا المجال، فقد كشفت بعض الترجمات بعمق عن إمكانية الترجمة إذا تهيّأت الأسباب الكافية. وسنعرض في هذا السياق لنموذج نعتبره دالاً في مجال الترجمة اللسانية في الثقافة العربية، ونعني بذلك الترجمات التي قدّمها حمزة بن قبلان المزيني.

1.2.2.5. ترجمات المزيني[35]

تدين المكتبة العربية لحمزة بن قبلان المزيني بفضل إمدادها بعدد من الأعمال اللسانية المترجمة. ولقد اتخذت جهوده في هذا المجال ثلاث صور هي[36]:

أولاً: ترجمة العمل ذي المؤلف الواحد، أنجز من ذلك ترجمة الأعمال التالية:

1- كتاب اللساني الأمريكي: نعوم تشومسكي:

Language and the problems of knowledge: The Managua Lectures, 1988.

- **اللغة ومشكلات المعرفة**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1990م.

---

(35) آثرنا التركيز في عرضنا لترجمات المزيني على الجوانب الإيجابية على وجه التحديد، غير أنّ ذلك لا يعني عدم وجود بعض المؤاخذات على تلك الترجمات، لكنها تبقى قليلة جداً قياساً إلى الجوانب الإيجابية، ويمكن الاطّلاع على بعضها في مقال محيي الدين محسب الذي نحيل عليه.

(36) محيي الدين محسب، «مع جديد حمزة المزيني في ترجمة الأعمال اللسانية»، **جريدة الرياض السعودية**.

2- ترجمة كتاب اللساني الأمريكي ستيفن بنكر:

The Language Instinct: How Mind Create Language, 1994.

- **الغريزة اللغوية**: كيف يبدع العقل اللغة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ/2000م.

3- ترجمة كتاب اللساني الأمريكي المستعرب ديفيد جستس:

The Semantics of Form in Arabic in The Mirror of European Languages, 1987.

- **دلالة الشكل في العربية في مرآة اللغات الأوروبية المعاصرة أو «محاسن العربية في العيون الغربية»**، 1987، مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، الرياض، 2005م.

4- كتاب تشومسكي:

New Horizons in the Study of language and mind. London: Cambridge University Press, 2000.

- **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة في مصر، كانون الثاني/يناير 2005م.

ثانياً: ترجمة عدد من البحوث تدور حول موضوع معين وإخراجها في إصدار واحد وهذه الصورة يُمثّلها الكتاب الصادر سنة 2000م. بعنوان: **دراسات في تأريخ اللغة العربية**، ويتضمّن ترجمة المزيني لسبعة بحوث: ثلاثة منها وردت في دائرة المعارف الإسلامية، (نشرة 1986م)، وأربعة أخرى هي «اللغة العربية العامية المشتركة» لتشارلز فيرجسون، 1959م، و«نشأة الازدواجية اللغوية في العربية: دراسة في أصول اللهجات العربية الحديثة» لجاشوا بلاو، 1977م، و«العربية» لمايكل زويتلر، 1978م، و«طبيعة اللغة العربية القديمة وتغيرها إلى العربية الوسيطة ومن ثم إلى العربية المعاصرة» لأندرو فريمان، 1996م.

ثالثاً: ضمُّ بحوث مترجمة إلى بحوث أخرى من وضع المؤلف، وهذه الصورة يجسدها كتاب: **التحيّز اللغوي وقضايا أخرى**، الذي صدر سنة 2004م، وقد ضم إلى جوار أربعة بحوث من تأليف المزيني ترجمته للبابين: الأول والثاني من كتاب اللساني البريطاني: جون لاينز، **اللغة واللسانيات: مقدّمة**، الصادر سنة

1981م، وكذلك ترجمته لمقالة صدرت سنة 1988م للساني الأمريكي: فيليب ليبرمان، وعنوانها **«صوت في الخلاء: كيف اكتسب الإنسان القدرة على الكلام»**.

2.2.2.5. الكتب المترجمة

1- **اللغة ومشكلات المعرفة**: يتألف هذا الكتاب من خمس محاضرات ألقاها تشومسكي في جامعة نيكاراغوا (Nicaragua) تتضمَّن إطلالةً موسَّعةً على النظرية اللسانية في أواخر الثمانينيات الميلادية. يقدِّم هذا الكتاب صورةً كليَّةً عن أحدث التطورات التي تعيشها النظرية التوليدية. ويقدِّم الكتاب فكرةً مفصَّلةً عن الأسس الفلسفية التي تنطلق منها[37].

2- **الغريزة اللغوية**: شكَّل هذا الكتاب منذ ظهوره إلى الآن موضع اهتمام المتخصصين؛ فقد تُرجم إلى أكثر من أربعين لغةً. ويتناول فيه المؤلف الصلة بين اللغة وعلم الأحياء مستعرضاً كثيراً من الأدلة التي تبيِّن أنَّ اللغة «جزءٌ مُميَّز من التكوين العضوي لأدمغتنا. واللغة أداة مُعقَّدة متخصصة تتطور لدى الطفل بشكل فَوْرِيٍّ مُبَاغِتٍ من غير أي جهد واضح أو تعليم محدد، وتُستعمَل من غير وعي بمنْطقِها الخَفي، كما يتماثل فيها من حيث الكيف الناسُ جميعهم، وتتميز عن بعض القدرات الأخرى الأعَم التي تُستعمَل في معالجة المعلومات أو التصرُّف بذكاء. ولهذه الأسباب كلها وَصَف بعضُ علماء الإدراك اللغةَ بأنها قدرةٌ نفسية، وعضوٌ ذِهْنيٌّ، ونظامٌ عصبي، وقالبٌ حَوْسَبي»[38].

3- **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**: يقول المؤلف عن هذا الكتاب: «وأنا أفهم هذا البحث على أنه يأخذ (ضمنيًا في الغالب) أحدَ وجوه الأطروحة عن العقل/الدماغ التي أوردتُها توا أمرًا مسلَّما، ويمكن أن تؤوَّل بصورة معقولة على أنها جزء من علم النفس أو جزء من علم الأحياء البشري، بصورة أعم. وقد أطلق بعضُ الباحثين على هذا المنحى من البحث، بشكل مسوَّغ، مصطلحَ 'اللسانيات الأحيائية' (*Jenkins* 1999). وموضوعُها بعضُ الحالات المعيَّنة للناس، ويَعني غالبًا حالاتِ أدمغتِهم: ولْنسمِّها بـ'الحالات اللغوية'. وتسعى [اللسانيات الأحيائية] إلى

(37) تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة** (كلمة المترجم)، ص6.

(38) ستيفن بنكر، **الغريزة اللغوية، كيف يُبدع العقل اللغة**.

كشف طبيعةِ هذه الحالات وخصائصِها، وتطوراتِها وأنواعِها، والأسسِ التي تقوم عليها في الإعداد الأحيائي الفطري. ويبدو أن هذا الإعداد يُحدِّد "ملكةً لغوية" مكوِّنًا فريدًا من مكوِّنات الملكات العقلية العليا (ويمكن أن يكون للعناصر المكوِّنة لها، بصفتها نظامًا، أنواعٌ كثيرة من الوظائف)، وهي "خَصيصة مقصورة على النوع" ومشتركة بين بني البشر تقريبا، مع بعض التنوعات العامة لها. والملكة اللغوية تطوُّرٌ أحيائي حديث جدًا، وهي، على حد ما نعلم، قدرةٌ معزولة أحيائيًا عن غيرها من بعض الوجوه المهمة»[39].

4- **دراسات في تأريخ اللغة العربية**: وهو ترجمة لبعض المقالات المشهورة التي كتبها بالإنكليزية بعض المستعربين المشهورين عن تاريخ اللغة العربية. وكان آخرها فصل طويل كتبه المستعرب الأميركي المعاصر مايكل زويتلر ضمن كتابه الشهير **التقليد الشفهي للشعر العربي القديم**، (ص97-188). وهو أوسع مراجعة لما كُتب عن القضايا اللغوية التي تتصل بتاريخ اللغة العربية ابتداء بآراء اللغويين العرب القدماء وانتهاء إلى ما انتهى إليه البحث في إطار نظرية «الأدب الشفهي»[40].

5- **محاسن العربية في العيون الغربية**: تكمن أهمية هذا الكتاب فيما يلي:

- أنه دراسة معمَّقة للدلالة في العربية مقارنةً بما في اللغات الأوروبية القديمة والحديثة؛ إذ استقصى مؤلفه كثيراً من الظواهر اللغوية الشكلية التي تؤثّر في التعبير عن الدلالة. وناقش نقاشاً مستفيضاً تلك العلاقة بين المعنى وشكل الكلمة وبينه وبين أشكال العبارات والتركيبات النحوية المختلفة. وقد تضمَّن الكتاب كثيراً من الآراء الجديدة في تحليل هذه العلاقة؛

- لا يندرج الكتاب في اللسانيات المقارنة بالمعنى الدقيق للكلمة، فهو كإطار نظري ينضوي تحت لواء اللسانيات التوليدية، فيجمع مؤلفه بين مناهج لسانية متعددة: علم التاريخ اللغوي، وعلم الاجتماع اللغوي، اللسانيات الوصفية والمقارنة؛

- يوفر الكتاب للقارئ قاعدةً من المعطيات الصواتية والصرافية والتركيبية

(39) نعوم تشومسكي، **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**.

(40) مجموعة من المؤلفين، **دراسات في تأريخ اللغة العربية**.

والدلالية التي يمكن أن تكون منطلقاً للباحث في دلالة الأشكال والبِنى. ويمكن إعادة صياغتها وتحليلها في نماذج لسانية معاصرة؛

● يسدُّ الكتاب الطريق على المزاعم التفاضلية التي تنطلق من فرضية المفاضلة بين اللغات، وهي أطروحة إيديولوجية أكثر منها علمية. ويمكن القول، إنَّ هذا الطرح حاضر في مرجعيَّتَيْن ثقافيَّتَيْن: مرجعية ثقافية عربية تمثّلها لسانيات التراث، ومرجعية استشراقية متعصبة لأفضلية اللغات الأوروبية. في هذا الإطار يُقدِّم الكتاب قيمةً مضافةً إلى القارئ العربي تتمثّل في استحضار قراءة المستشرقين لعدد من الظواهر اللغوية وآرائهم من منظور المقارنة أو من منظور إعادة بناء تحاليل القدماء، أو أحياناً اقتراح اجتهادات خاصة في تحليل الظواهر اللغوية العربية، ولا شك في أنَّ استحضار هذه المنظورات الاستشراقية في دراسة مظاهر الصرف والتركيب والدلالة تمكّن القارئ من الإلمام بمنظورات قرائية متعددة غير منحصرة في المرجعية النحوية التراثية؛

● يتميَّز الكتاب أيضاً بدفاعه العلمي العميق عن العربية في مواجهة اللغط غير العلمي المألوف الذي يُثار في بعض الكتابات المتحيِّزة، ويتمثّل في الإشارات الكثيرة إلى ما يزعم أولئك أنَّ فيه دلالةً على عيوب تصوُّر قصور العربية وقصور العقلية العربية التي تتكلمها. وقد بيَّن المؤلف بتفصيل عميق أنَّ هذه المزاعم غير عادلة، بل سطحية، وهي تدلُّ على مدى جهل قائليها بطبيعة اللغات عمومًا، كما أنها تدلُّ على أنَّ مَنْ يتفوَّهون بتلك المقولات يجهلون لغاتهم هم، حقيقةً، لأنَّ تلك العيوب المزعومة (إنْ كانت عيوباً بالمفهوم اللغوي المحض) موجودةٌ في اللغات الأوروبية نفسها التي ينظرون إليها على أنها النوع الأرقى من اللغات. وبيَّن أنَّ كثيراً من تلك الآراء ينطلق من مواقف مُسبقة غير موضوعية من اللغة العربية لأسباب ثقافية وإيديولوجية في الغالب، كما سنبيِّن في عرضنا التفصيلي لمحتويات الكتاب. وبالمقابل، جاء الكتاب ردًّا علميًا هادئاً على مجموعة من المغالطات والمزاعم المتحيِّزة ضِدَّ اللسانيات التي يُردِّدها بعض الباحثين العرب، انطلاقاً من أنَّ البحث اللساني لا يمتُّ بصلة إلى الثقافة العربية واللغة العربية. فقد جاء كتاب جستس ليفنِّد هذه المزاعم من خلال محاولته إنصاف العربية، فهدفه، كما يقول، أن يجعل من دراسته: «مرآة لسانية متعاطفة مع العربية. وسوف تستقصي هذه الدراسة الاستراتيجيات والبنى التي تبدو كأنها تميز هذه اللغة، وسوف تحاول أن

تجلي عنها الغموض بإيراد المشابهات الأساسية لها في اللغات الأوروبية المعروفة. وغرضي هنا ذو شقين: أن أكشف للقارئ الخصائص المتحققة في الفضاء اللغوي العربي، وأقصد بذلك الارتباط بين الوزن والمعنى الذي يمكن أن تفخر به العربية فخرا خاصا؛ ثم أكشف، حين يكون ذلك ملائما، الإجراءات الشكلية التي نستعملها نحن [يقصد متكلمي اللغات الأوروبية] في لغاتنا لتؤدي الأغراض الدلالية نفسها»[41].

3.2.2.5. أهمية الترجمة ومحاسنها

تكمن أهمية ترجمة هذه الكتب في مجموعة من الجوانب: **عامة وخاصة**.

1.3.2.2.5. الجوانب العامة:

نعني بها المؤشرات العامة البارزة التي تجعل من ترجمات المزيني نموذجاً يُحتذى في الترجمة اللسانية، ونذكر من ذلك:

أ. **أهمية الحصيلة**: ترجم المزيني حتى صدور هذا الكتاب أربعة كتب، وتسعة بحوث، وهي حصيلة مهمة جداً قياساً إلى ما ترجمه غيره، أو إلى ما تُرجم في مجال اللسانيات في الثقافة العربية بوجه عام.

ب. **جِدَّة الكتب المترجمة**: ظهرت الترجمات بعد فترة قصيرة نسبياً من صدور أصولها في بيئاتها العلمية إذا استثنينا بحث تشارلز فيرجسون الذي صدر سنة 1959م.، ويشفع له أنّ فيرجسون كان من أهمّ الباحثين في قضايا العربية، وبخاصة نظريته في «الازدواجية اللغوية (*diglossia*)»، التي درس من خلالها أربع لغات إحداها العربية، فإنّ الأعمال الأخرى كلها صدرت في غضون الربع الأخير من القرن العشرين. وهذا يعني أنّ المترجم يستهدف إيجاد «مواكبة معرفية» مع المنجز اللساني الغربي الذي نعرف مدى انطلاقته التي حققها، وآفاقه التي يرتادها[42]، وهذا ما يبيّنه الجدول الآتي:

(41) للاستزادة في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى: حمزة بن قبلان المزيني، **التحيّز اللغوي**. وعلى وجه التحديد الفصل الثاني، «مكانة اللغة العربية في الدراسات اللسانية المعاصرة»، 2005.

(42) محيي الدين محسب، **مع جديد حمزة المزيني في ترجمة الأعمال اللسانية**.

عنوان الكتاب	تاريخ الطبعة الأصلية	الترجمة العربية	تاريخ الانتهاء من الترجمة
اللغة ومشكلات المعرفة	1988	1990	1989
الغريزة اللغوية: كيف يبدع العقل اللغة	1994	2000	1998
دراسات في تأريخ اللغة العربية		2000	1986
دلالة الشكل في العربية في مرآة اللغات الأوروبية المعاصرة	1987	2005	2003
آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن	2000	2005	2004
مدخل إلى اللغة واللسانيات	1981	1986	
صوت في الخلاء: كيف اكتسب الإنسان اللغة	1984	1990	

ج. **مجالات الكتب المترجمة**: تُوزَّع الأعمال المترجمة بين مجالَيْن رئيسَيْن: يتعلّق أولهما بمستجدات النظرية اللسانية، سواءً في أعمال تقدّمها في صورة مدخل تأسيسي (كعمل جون لاينز)، أو في أعمال تخصصية مُعمَّقة (كأعمال: تشومسكي، وبنكر، وليبرمان)؛ ويتعلّق ثانيهما بقضايا تخصُّ اللغة العربية. وهذا يشير إلى أن ثمة إرادة معرفية تحاول أن تجمع بين المعطى اللساني النظري، بما هو معرفة تجريدية تفسيرية لظاهرة اللغة الإنسانية، والمعطى اللساني التطبيقي المعاين لمشكلات وقضايا محددة في لغة محددة هي اللغة العربية؛ أي اللغة الهدف في الرؤية الثقافية لدى المترجم[43].

2.3.2.2.5. الجوانب الخاصة:

أولاً. فنّية الترجمة

تتصل بالترجمة باعتبارها فناً له أصوله في الممارسة، فإذا كانت «الترجمة فنا مبنيا على علم»[44]، فإنّ الجوانب الفنية في ترجمات المزيني تظهر فيما يلي:

(43) محيي الدين محسب، مع جديد حمزة المزيني في ترجمة الأعمال اللسانية.
(44) جورج مونان، المسائل النظرية في الترجمة، ص63.

أ. **وضع مقدّمات تتحدث عن الكتب المترجمة ومدى أهميتها، وموضوعاتها، وعن منهجيته في الترجمة.**

ب. **ضبط التوثيق:** الجانب التوثيقي هو أول الخطوات التي يجب أن تسبق أي ترجمة؛ فقد نصت الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق التأليف والترجمة على أنها ملكية فردية لمنتجها لا يجوز لغيره استغلالها دون موافقته[45]؛ لذلك لا غرابة أن يحظى هذا الجانب باهتمام المزيني الذي أولى حقوق النشر عنايةً واهتماماً كبيرين يبيّنان مدى حرصه على هذا الجانب، وقد أوضح ذلك في مقدّمات ترجماته.

ج. **الإبانة اللغوية في الترجمة:** صاغ المترجم ترجماته بأسلوب سلس لا تكلُّف في أدائه، بعيد عن الغموض، قريب إلى الأفهام؛ مكّنه من نقل أفكار الكتب المترجمة إلى القارئ العربي. فجاءت ترجمات المزيني وكأنها مكتوبة أصلاً باللغة العربية؛ إذ لا تبدو في الغالب عليها أية أمارة من أمارات الترجمة. وهذا ما جعل النصوص الناتجة تبدو أقرب إلى أن تكون تأليفاً جديداً. وتتميّز لغة الترجمة بالسلامة والبراءة من الأخطاء اللغوية، كما يندر أن نجد في الكتب المترجمة أخطاء طباعية، وهي مزايا تضاف إلى المزايا السابقة كلها.

د. **الإبانة المرجعية في الترجمة:** حشد المترجم مجموعة من المرجعيات اللسانية الشارحة لمعطيات المتون، يتبدّى من خلالها ذكاء المترجم في انتقاء ما يتوافق أحياناً مع الآفاق التحليلية للمؤلفين، وفي طريقة معالجته للمعطيات، والهدف من حشد كل تلك المرجعيات مساعدة القارئ على إضاءة قضايا المتن المتوافقة أحيانا مع أُفق التحليل الذي يقدّمه المؤلف والمعالجة التي يتبنّاها.

هـ. **التعليقات والشروح:** مكّنت تعليقات المترجم وشروحه من توضيح كثير من الأفكار، كما حاول في كثير من الأحيان أن يستدرك على المؤلفين بعض ما فاتهم أثناء معالجتهم لبعض الظواهر. ويُبدي المترجم معرفةً لسانيّةً دقيقةً في الحواشي والتعليقات؛ بحيثُ لا يقتصر التعليق عنده على الإحالة على نصوص لسانية موازية للتعمق في القضايا المطروحة، وإنما يتجاوز هذا المستوى إلى اقتراح

---

(45) دراسات عن واقع الترجمة في الوطن العربي، حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي (مصر أنموذجاً)، ص329.

معطيات جديدة من اللغة العربية وبعض اللغات الأخرى (الإنكليزية خصوصاً) لتفسير قضايا المتن.

و. **الإبانة المصطلحية:** أغنى المترجم الكتب المترجمة بكشافات مهمة: **كشافات للغات، وكشافات للأعلام، وكشافات لأهم المصطلحات الواردة باللغة الإنكليزية ومقابلاتها العربية، والصفحات التي وردت فيها.** وسنركّز بشكل خاص على الجانب المصطلحي بالنظر إلى أهميته في الترجمة، وبالنظر أيضاً إلى الصعوبات الكثيرة التي يُثيرها، والتي يترتّب عليها نجاح الترجمة أو فشلها.

لقد أشرنا آنفاً إلى أنّ المصطلح اللساني يبقى من المعوّقات الكبرى التي تقف عقبة أمام اللسانيات العربية، غير أننا نقف على رأي آخر للمزيني في الموضوع؛ إذ يعتبر صوغ المصطلح جزءاً لا يتجزأ من العمل العلمي. إنّ المصطلحات تُخلق نتيجة للحاجة إليها أثناء البحث وليست عملاً مستقلاً؛ والصياغة (صياغة المصطلحات) عملية إبداعية يقوم بها المتخصص أثناء قيامه ببحثه حين تُلجئه الضرورة إلى ذلك، وتقوم هذه العملية على ثلاثة أركان أساسية هي:

*** المعرفة العلمية الدقيقة بالشيء المراد تسميته؛**

*** القدرة اللغوية، وتحوي المعرفة بقوانين اللغة ومعجمها وطرائق التعبير عنها؛**

*** سعة التخيل التي تجعل المتخصص قادراً في وقت وجيز على الربط بين الركنين الأولين.**

فلا بُدّ من توافر هذه الأركان الثلاثة لكي يتمكّن المتخصص من صوغ مصطلحات علمية ملائمة، لأن معرفة الشيء المراد تسميته وحدها ليست كفيلة للعثور على تسمية موفقة[46]. ويكمن سر الإخفاق في صوغ المصطلحات العلمية، في نظر المزيني، في الاعتقاد بأن هناك مناسبة بين الاسم والمسمى، لذلك فإن كثيرا من المشتغلين بهذا الاهتمام يوجبون أن يكون المصطلح دالا على ما يطلق عليه من حيث الشكل أو الوظيفة أو غير ذلك[47].

(46) حمزة بن قبلان المزيني، **التحيز اللغوي**، ص210-212.
(47) المرجع السابق، ص211.

ويُرجع المزيني مصدر الخلل في الترجمات اللسانية العربية إلى أن كثيرا من المترجمين ليسوا من المتخصصين في اللغة العربية، فأكثرهم متخصص أساسا في اللغة الإنكليزية أو الفرنسية. ومن هنا فإن المشكل يتمثل في عدم تمرس بعض هؤلاء المترجمين بالأساليب العربية وهو ما ينشأ عنه استغلاق تلك الترجمات وعجمتها. وإذا وجدنا من المترجمين متخصصا في اللغة العربية، فإنه، في أغلب الأحيان، يفتقر إلى تمرس كاف باللغة المصدر، فيلجأ إلى القواميس لتذليل الصعوبات التي تواجهه أثناء عملية الترجمة. غير أن القواميس، في نظر المزيني، لا يمكن أن توفر معرفةً وتعميماً للمصطلحات؛ لأنّ المصطلحات العلمية هي بالأساس وليدة لصفة الإبداع في اللغة.

إنّ مشكل الترجمة ليس مشكل مصطلحات، بل هو مشكل التعبير الدقيق عن مضمون تلك المصطلحات، وعلى هذا الأساس فإن المشكلات المرتبطة بالمصطلح هي مشكلات خارجية لا علاقة لها بالمصطلح، وأن الكثير منها لا يقتصر على الوضع في اللغة العربية بل هو شائع في اللغات الأخرى ولم يمنع من الإبداع العلمي فيها[48].

ويظهر من ترجمات المزيني، التي يمكن أن نعتبرها نماذج تطبيقية لأفكاره السابقة، أنّ المترجم لم يجد صعوبات تُذكر في استعمال اللغة العربية في التعبير عن الأفكار والمفاهيم اللسانية وصوغ المصطلحات المناسبة لها، ساعده على ذلك خبرته وتمرسه، وانخراطه في الترجمة منذ سنوات. لقد نجح المترجم بمهارة فائقة، وحنكة متميزة، واقتدار كبير، في سك المصطلحات المناسبة، وسبك الجمل العربية بشكل مؤد[49]، على الرغم من صعوبة الجهاز الاصطلاحي للمكتب المترجمة التي ينتمي معظمها إلى مستويات لسانية مختلفة (صوتية وصرفية وتركيبية

(48) المرجع السابق، ص214.

(49) يؤكد المزيني أنّ المشكل ليس مشكل اللغة العربية، يقول: «أكثر الإشكالات إشكالا هي تعلل كثير من الناس بأن اللغة العربية ليست قادرة على التعبير عن الأفكار والمفاهيم العلمية الدقيقة في اللسانيات، وربما صح لي الزعم بأن ترجماتي تشهد بأن المشكل ليس في اللغة العربية بل في عدم قدرة بعض المترجمين على التعبير بها». من حوار أجريناه مع حمزة بن قبلان المزيني، وسيُنشر ضمن كتاب، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة**.

ودلالية...) تُعدُّ ثمرةً لتاريخ طويل من التنظير اللساني الغربي.

ثانياً. الذات المترجمة:

يظهر من الترجمة مدى وعي المترجم بقضايا الترجمة بما هي قواعد وأسس ومشكلات قائمة، بالإضافة إلى قناعته بأن الترجمة الدقيقة أسهل السبل في تعريف القارئ العربي، عموماً، والمتخصص في اللسانيات خصوصاً، باللسانيات على طبيعتها الصحيحة بعيدا عن الابتسار والتشويه الذي ينتج عن التأليف في أكثر الأحيان[50]. وقد ساعده على ذلك:

- تخصصه وكفاءته في اللسانيات وامتلاكه المهارات والخبرات العملية الكافية التي مكّنته من الممارسة الذكية للترجمة.

- إلمامه بأسرار اللغة المصدر واللغة الهدف؛ مما أكسبه قدرةً عاليةً على استبطان دلالات المصطلحات المستخدمة استبطاناً عميقاً، ليدل على أصل الدلالة وتاريخيتها، وفهم النصوص والتعامل معها بذكاء ثاقب، مع تتبع تفاصيل الأعمال المترجمة، وصياغتها بأساليب عربية جذابة وهذا ما نعتبره ثمرةً من ثمار التخصص، وسعة الاطّلاع.

- صبر المترجم[51] وتمرسه وتجربته الناجحة في مجال الترجمة.

- إحاطته الكبيرة بموضوع الكتب المترجمة، وبالقضايا المعروضة فيها للنقاش، ويظهر ذلك جليًا في تعليقاته التي وضّحت ما استغلق من عبارات الكتب التي اختارها المؤلف بانتقائية كبيرة. وكثيراً ما يتحول المترجم إلى لساني خبير، فهو يجتهد في التعليق على مجموعة من المعطيات الواردة في الكتب المترجمة، ويتدخل بمعارفه وإمكانياته الثقافية واللسانية الواسعة لينقل وجهة نظره الخاصة في شرح قضايا متعددة، والتعليق عليها[52]...

- استعانته ببعض المترجمين لترجمة النصوص التي أوردها المؤلفون بلغات

---

(50) المرجع السابق نفسه.

(51) يظهر صبر المترجم ونَفَسه الطويل في ترجمته لمجموعة من الكتب اللسانية التي يتجاوز عدد صفحات كل واحد منها 500 صفحة.

(52) اشترط الجاحظ في المترجم شروطاً يمكن اختصارها فيما يلي:

لا يجيدها (اللغة الألمانية واللغة الفرنسية واللغة الإسبانية)، وقد ترك النصوص بلغاتها الأصلية إلى جانب ترجمتها العربية، كما استعان ببعض المراجعين، وهذا يبيِّن مدى وعيه بأهمية العمل الجماعي...

خلاصات ونتائج:

تنمُّ اختيارات المزيني في الترجمة عن خلفيات معرفية، يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أ. ترجمة الكتب التي تمثّل الأسس الفلسفية والمعرفية التي تنبني عليها اللسانيات المعاصرة، فانشغال القارئ العربي ـ سواءً أكان متخصصاً في اللسانيات أم غير متخصص ـ بالمسائل التقنية للنظرية التوليدية، قد يحول دون إدراك الأرضية الفلسفية للنظريات التي تؤسس النماذج التوليدية الحديثة. بالتالي فإنَّ، الكشف عن الأسس الفلسفية يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من تمثُّل النظريات، ومن ثُمّ فإنَّ الوعي الإبستيمولوجي حاضر في اختيارات الترجمة.

ب. هاجس تطوير التنظير في اللسانيات العربية حاضر أيضاً في اختيارات الترجمة؛ فالمزيني يعي جيداً أهمية وصل التفكير اللساني العربي بأسئلة اللسانيات المعاصرة وضرورته في أفق تجديد مقاربة ظواهر اللغة العربية.

ت. الوعي بقضايا اللسانيات العربية؛ ذات البرنامج المتشعب، لأنه يحيل على قضايا متعددة منها:

● أسئلة التأريخ، ووضع اللغة العربية الكلاسيكية تقعيداً وتنظيراً مقارنة بالعربية المعاصرة

= 1- أن يكون المترجم صاحب بيان؛
2- أن يكون عالماً بالموضوع الذي يترجمه علماً في وزن بيانه؛
3- أن يكون عالماً باللغة التي يترجم منها؛
4- أن يكون عالماً باللغة التي يترجم إليها؛
5- أن يمتلك حسّ الترجمة الذي تكون الدّربة والممارسة ركناً من أركانه
وتبدو هذه الشروط مجتمعةً متحققةً في شخص المزيني بالنظر إلى ما أسلفنا الحديث عنه.

● أسئلة النمذجة والتنظير واختيار النماذج الكافية وصفاً وتفسيراً لظواهر اللغة العربية

● أسئلة الوعي بأسس النظريات اللسانية المعاصرة وقضاياها المعرفية والفلسفية الكبرى.

إلى جانب ذلك اهتم المزيني بمراجعة ونقد العديد من الترجمات(53).

إن ترجمات المزيني توفر أرضية معرفية صلبة لانطلاق تفكير لساني جاد في أسئلة اللسانيات.

صفوة القول، إنَّ الترجمة في الثقافة العربية لا يمكن أن تسهم في تَقَدُّم البحث اللساني في الثقافة العربية وإغنائه إلاَّ إذا تحولت إلى حركة واسعة تتجاوز التجزيئية والارتجال والانتقاء غير الواعي للنصوص وتوحيد المصطلح والاتفاق على معاجم لسانية موحدة... ولا يمكن أن يتحقق كلُّ هذا إلاَّ بوجود مؤسسة عربية يُعهد إليها بمراقبة ما يترجم وينشر، وتكون لها سلطة المتابعة والضبط والردع، وتوفر لها الإمكانيات الكفيلة بتوحيد الجهود، حتى نتفادى ضياع الجهد وهدر الطاقة في بعض الترجمات المُعادة المكرورة...

(53) يُفسِّر المزيني اهتمامه بنقد ومراجعة الكتب اللسانية المترجمة بقوله: «يأتي اهتمامي بنقد بعض ما يكتب عن اللسانيات باللغة العربية مدفوعا بما ألاحظه، ويلاحظه غيري، من شيوع الادعاء والزيف والضعف في كثير مما يُكتب باللغة العربية في هذا التخصص أو يترجم إليها، فهناك قدر هائل من الغثاء الذي يحجب الرؤية ولا يتورع كثير من العابثين عن زيادته، ومن هنا فهي مسؤولية يجب حملها لحماية هذا التخصص من سوء الفهم ولحماية المستهلكين من الغش!
ومن المؤكد أن هذا النشاط الذي أرجو أن يهتم به المتخصصون يدخل في باب التأريخ لهذا التخصص ويدخل في رسم المنطلقات الفلسفية والعلمية التي يمكن أن يقوم عليها البحث اللساني العربي الجاد». (من حوار مع المزيني، مذكور).

الفصل السادس

اللسانيات الوصفيّة

0.6. توطئة

1.6. اللسانيات الوصفيّة: بحثٌ في خصوصيات التلقّي

1.1.6. على المستوى النظري

2.1.6. على المستوى الإجرائي

1.2.1.6. أقسام الكَلِم

1.1.2.1.6. إبراهيم أنيس

2.1.2.1.6. عبد الرحمن أيوب

3.1.2.1.6. تمام حسان

2.2.1.6. نظرية الإعراب والعوامل

1.2.2.1.6. إبراهيم أنيس

2.2.2.1.6. عبد الرحمن أيوب

3.2.2.1.6. تمام حسان

2.6. اللسانيات الوصفيّة: محاولةٌ للتقويم

0.6. توطئة:

بدأت الإرهاصات الأولى لظهور اللسانيات الوصفية في بداية القرن العشرين، بعدما عرفت أفكار سوسير انتشاراً واسعاً في أوروبا. وقد تركّزت عناية الوصفيين على نقد وتجاوز نقائص اللسانيات التاريخية، وتحويل مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس «شكلي أو صوري ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في "الجملة" وصفا موضوعيا»[1]. وبذلك تكون «الدراسة الوصفية» أساس كل بحث لدراسة اللغة بشكل علمي بحسب الوصفيين.

كان منطلق الوصفيين في الغرب نابعاً من قناعة أساس؛ مفادها أنّ دراسة اللغة على أساس «المنهج الوصفي» يفرض بالضرورة تجاوز مبادئ «النحو التقليدي»، وإزالة بعض التقاليد التي رسخها في التقاليد اللغوية بسبب منطلقاته المنطقية والفلسفية كما تتمثّل في أعمال اليونان والرومان. ومن أهم جوانب النقص التي رآها الوصفيون الغربيون في النحو التقليدي نذكر[2]:

- تحديد قواعد اللغة بناء على فهم «المعنى»، وهذا يعني أن القواعد تتحدد تبعاً للدارس نفسه، مما يجعل النحو «ذاتيا» *Subjective*، هذا في الوقت الذي يجب أن يكون فيه «موضوعيا» *Objective*. والموضوعية لا يمكن أن تكون إلا بالتركيز على الجوانب الشكلية لسهولة رصدها ووصفها.

- التركيز على «التعليل» في جوانب التفسير والمفروض أن نفسر بناء على ملاحظاتنا.

---

(1) محمود السعران، **علم اللغة**، ص270.

(2) للتوسع أكثر يمكن الرجوع إلى كتاب عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص45-47.

– الاهتمام بـ«الجملة الخبرية» في البحث اللغوي، والانطلاق منها باعتبارها أساساً في تحديد أقسام الكلمة مما تسبب في تهميش أنماط أخرى، وتمّ اعتبارها أشكالاً «منحرفة»، وهذا أمر غير مقبول؛ لأنّ التناول الصحيح يقتضي تدقيق النظر في كل «**النطوق اللغوية**» دون تمييز.

– عدم القدرة على التمييز بين «اللغة المنطوقة» (أو التمثيل الصوتي) و«اللغة المكتوبة» (أو التمثيل الإملائي)، وهو تمييز ضروري لاختلاف نظامهما.

– الخلط بين مستويات التحليل، وعدم التمييز بين ما هو صوتي وما هو صرفي أو نحوي...

ويفسر الوصفيون جوانب النقص تلك بتأثُّر النحو بالمنطق الأرسطي واهتمامه بالتعليل، والتقدير، والتأويل...، وهي جوانب بعيدة كُليًا عن الدراسة اللغوية.

وما إنّ عرف الاتجاه الوصفي طريقه إلى الثقافة العربية حتى انبهر العديد من اللغويين العرب بالإنجازات التي حققتها الوصفية في الغرب، فكان ذلك حافزاً على تطبيق هذا المنهج على اللغة العربية. ويمكن أن نميِّز في هذا التطبيق بين مرحلتَين: مرحلة أولى، تركّز فيها الاهتمام على التعريف بالمبادئ والأفكار اللسانية الجديدة على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس ومحمود السعران، وتمام حسان. ومرحلة ثانية، تميّزت بمحاولة بعض الوصفيين الدفاع عن الفكر اللساني الحديث، والكشف عن إيجابياته نظريًا ومنهجيًا، والمقارنة بينه وبين الفكر اللغوي العربي القديم.

وسيراً على نهج الوصفيين الغربيين في نقدهم للنحو التقليدي، وجد الوصفيون العرب في ما صح من نقد الأوروبيين لتراثهم النحوي ينسحب أيضاً على التراث النحوي العربي، كما صح عند الكثيرين منهم أن هذا التراث تضمّن العيوب نفسها التي تضمّنها التفكير النحوي الأوربي القديم[3]. ولم يتخذ هذا المنطلق في عمل الوصفيين العرب شكل الافتراض، بل كان حاضراً لديهم حضور البديهة، فكان منطلق كل دراساتهم.

(3) هذه الملاحظة قصَرَها عز الدين المجدوب على إبراهيم أنيس، ورأينا تعديتها إلى اللسانيين الوصفيين.

فما هي أهم جوانب النقد التي ركّز عليها الوصفيون العرب في نقدهم للنحو العربي؟ وما هي المقترحات التي ارتضوها بديلاً؟ وهل كانت اللسانيات فعلاً هي المرجع النظري المؤثّر في نقدهم والموجِّه له؟

1.6. اللسانيات الوصفيّة: بحثٌ في خصوصيّات التلقّي:

للإجابة عن التساؤلات السابقة سنعتمد مستويين في التحليل: أولهما نظري، وثانيهما إجرائي.

1.1.6. على المستوى النظري:

اعتمد الوصفيون العرب في نقدهم للتراث النحوي العربي، كما أشرنا، المنطلقات والأسس النظرية التي اعتمدها الوصفيون الغربيون في نقدهم للنحو التقليدي، ومن أهم مآخذهم نسجل[4] :

أ – أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي منذ مراحله الأولى، وأن هذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي «صوريا» وليس «واقعيا»، ومن ثم اهتم **بالتعليل والتقدير والتأويل**، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي «كما هو»؛

ب – أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنما لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى من الكلام هو الأغلب –شعر أو أمثال أو نص قرآني؛ أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنما قصره على اللغة الأدبية (. . .)، وقصر الدرس على هذا المستوى من اللغة أفضى به إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي تخالف ما وضعوه من قواعد، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير؛

ج – أن النحو العربي، مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعد لها، حدد أيضا

(4) عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص48-60.

بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادي نجد، والحجاز، وتهامة، ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو الاتصال ببيئات لغوية أخرى؛

د - أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة لـ«مستويات التحليل اللغوي»، إنما اختلطت في هذه المستويات اختلاطا شديدا (. . .).

تكشف هذه الجوانب من نقد الوصفيين للنحو العربي عن تأثر واضح بنقد الوصفيين الغربيين للنحو التقليدي، وهي انتقادات الهدف منها تجاوز هذا النحو والاستعاضة عنه بالمنهج الوصفي. وهو النهج الذي سلكه الوصفيون العرب الذين دعوا إلى تبنّي هذا المنهج بديلاً عن النحو العربي؛ لأنّ **«فائدة كتب اللغة العربية التقليدية محدودة (و) لأن آراء الفلاسفة وعلماء الكلام والمنطق تشوبها، ولأنه مضى على وضعها زمن طويل أحل فيها السقم والعقم. فتقدم العلوم عامة والعلوم الألسنية خاصة أتاح للباحثين فرصة اتباع طرق علمية جديدة لوضع الكتب والمؤلفات القيمة ومن أهم هذه الظروف في عصرنا الحاضر البنيانية»**[5]، كما أنّ صلة النحو العربي**«بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها، وأن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم أنفسهم»**[6].

ولعل الهفوات التي طبعت النحو التقليدي هي التي دفعت الوصفيين إلى البحث عن أسس جديدة، وجدوها في المنهج الوصفي، وهذا ما ذهب إليه تمام حسان الذي رأى أنّ **«الدراسات اللغوية الحديثة تجعل اللغة موضوعا للوصف، وتستخدم الموضوعية التامة لهذا الوصف»**[7]. **فالعلم العصري استثمر البنيانية في مختلف الحقول، حتى أنها أدخلت في العلوم اللسانية وأحرزت نتائج ملموسة، وقد آن للدراسات اللغوية أن تعتمد البنيانية كعنصر تجديد سيكتب له البقاء**

(5) ريمون طحان، **الألسنية العربية**، 1، ص11-12.

(6) أمين الخولي، **مناهج في تجديد النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، ص72.

(7) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص26.

والنجاح المستمر[8]. ويذهب بعض الوصفيين إلى حد اعتبار القرن العشرين عصر الوصفية بامتياز، ولذلك يحق تسميته «**في تاريخ علم اللغة القرن الوصفي** (*Descriptive*) **لأنه لا يعنى بالناحية التطورية التاريخية، ولا يعنى بالناحية البسيكولوجية، بل تتركز الجهود في وصف اللغة وصفا علميا دقيقا سواء كان ذلك من جهة الصوت** (*Phonology*) **أم من جهة الشكل** (*Morphology*) **أم من جهة التركيب** (*Syntax*)**، وتمثل مدرسة لندن، قسم الفونيتيك وعلم اللغة، هذا الاتجاه أحسن تمثيل**»[9].

إنَّ أيَّ نهضة منشودة في مجال الدراسات اللغوية العربية، بحسب الوصفيين، تبقى رهينةً بتطبيق هذا المنهج على اللغة العربية، لأنها «**من أشد اللغات حاجة إلى هذا الوصف الجديد؛ إذ إن نحوها يرجع اليوم إلى ما ينيف عن اثني عشر قرنا ولم يكد يعرف تغيرا جوهريا منذ نشأته**»[10].

لكل هذه الاعتبارات ارتضى الوصفيون العرب المنهج الوصفي بديلاً عن النحو العربي.

2.1.6. على المستوى الإجرائي:

سنحاول الكشف عن نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي اعتماداً على نقطتين أساسيتين: تهمُّ أولاهما نظرتهم لأقسام الكَلِم، وتخص الثانية نقدهم لبعض التفاسير التي قُدِّمت إلى العلاقات بين تلك الأقسام (أقسام الكَلِم) كالعامل، والتقدير، والحذف، والقياس، والتعليل... وبما أن تناول الوصفيين لهذه الأقسام يتنزل ضمن نسق فكري واحد، فقد اقتصرنا منها على مسألتين اعتبرناهما نموذجين ممثلين، وهما **نظرية الإعراب والعوامل**.

1.2.1.6. أقسام الكَلِم.

عرض الوصفيون لأقسام الكَلِم، كما تداولها النحاة، وانتقدوا قسمتهم

---

(8) ريمون طحان، المرجع السابق، ص12.

(9) أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، ص37-38.

(10) عبد السلام المسدّي والهادي الطرابلسي، **الشرط في القرآن**، ص7-8.

الثلاثية المعروفة: اسم ـ فعل ـ حرف، بالنظر إلى أصولها المنطقية. وحاولوا، في الوقت نفسه، أن يستعيضوا عن تلك القسمة بقسمة أخرى، على نحو ما نجد عند إبراهيم أنيس، وعبد الرحمان أيوب، وتمام حسان[11].

1.1.2.1.6. إبراهيم أنيس

طعن إبراهيم أنيس في مطابقة تقسيم القدماء لأقسام الكَلِم، لمعطيات اللغة العربية بسبب تأثر ذلك التقسيم بمنطق أرسطو، فقد «**قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل، وحرف، متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم، والكلمة، والأداة، ولما حاول اللغويون العرب تحديد المقصود من هذه الأجزاء شق الأمر عليهم**»[12]؛ وهذا ما جعل تعريفاتهم ناقصةً في نظره. فتعريفهم «**الاسم**» بأنه «**ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه**» لا ينطبق على الأسماء الدالة على الأوقات كاليوم والليلة، ولا على المصادر. أما تعريفهم «**الفعل**» بأنه يفيد معنى كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال «**لا يستقيم، ويشير في هذا الصدد إلى أن المستشرقين قسموا الحدث إلى قسمين: حدث تم وحدث لم يتم ولم ينته**» وهو ما يقابل تقريبا الفرق بين الماضي والمضارع[13]. كما أنَّ فكرة «**الحرفية**» كانت غامضة في أذهان النحاة «**لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها إلى غيرها من الأسماء والأفعال**»[14]. أما فيما يخص العلامات التي تسم هذه الأقسام، في نظر النحاة كقبول الاسم «التنوين» وقبول الفعل «قد» و«سوف»... فقد اعتبر إبراهيم أنيس **لجوء النحاة إليها خير دليل على شعورهم بضعف التعاريف التي ارتضوها**[15]. **فبعد أن عرض لجوانب الخلل في تعريفات القدماء للاسم والفعل والحرف اقترح أسسا جديدة بنى عليها تقسيمه للكلم، وهو تقسيم**

---

(11) يرجع سبب اختيار هؤلاء الأعلام إلى مكانتهم وتمثيلية آرائهم للقضايا التي تعرض لها.

(12) إبراهيم أنيس، من **أسرار اللغة**، ص279.

(13) المرجع السابق، ص169.

(14) المرجع السابق، ص280.

(15) المرجع السابق، ص280.

حاول من خلاله تدارك النقص الذي شاب أعمال النحاة[16]. ويُحدّد أُسس تقسيمه الجديد في:

- **المعنى**
- **الصيغة**
- **وظيفة اللفظ في الكلام.**

بنى إبراهيم أنيس تقسيمه الرباعي لأقسام الكَلِم على هذه الأسس، التي يمكن إرجاعها إلى ثنائية اللفظ والمعنى، وهو تقسيم يستمدُّه من المحدثين، يقول: «**وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، وقد بنوه على تلك الأسس الثلاثة**»[17]. فماهي خصوصيات التقسيم الذي اقترحه بديلاً عن تقسيم القدماء؟

أولاً: الاسم: وأدرج ضمنه ثلاثة أقسام فرعية تشترك في المعنى والصيغة والوظيفة، وهذه الأقسام هي:

1- الاسم العام: من خصائصه قبول لام التعريف، وهو ما يسميه المناطقة بالاسم الكلي.

2- العلم: ويُحدِّده بقوله: «**يحلو للمناطقة ومعظم النحاة أن يصفوه بأنه اسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة البحتة، وليس بين من يسمون 'بأحمد' مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة أطلق هذا 'العلم' عليهم!! ولذا وصف 'ستيوارت ميل' العلم بأنه لا مفهوم له**»[18].

وقد انتهى إبراهيم أنيس بعد مناقشته لموقف المناطقة إلى أن فصل الأعلام عن الأسماء العامة لا يبرره الاستعمال اللغوي ولا فهم الناس للألفاظ في حياتهم العادية.

3- الصفة: وقد «ترتبط باسم الذات ارتباطا وثيقا من ناحية المعنى والصيغة

---

(16) المرجع السابق، ص281.
(17) المرجع السابق، ص282.
(18) المرجع السابق، ص283.

فلا يكاد يتميز أحدهما من الآخر حينئذ إلا بالاستعمال اللغوي»[19] ويُمثّل لها بـ: كبير وأحمر...

ثانياً: الضمير: ويقسمه إلى أربعة أقسام:

1 - الضمير: أقرّ إبراهيم أنيس بما خَلَّفه القدماء بصدده، واختلف معهم في أنه أعرف المعارف ويشمل ضمائر التكلم والخطاب والغيبة بفروعها، وبذلك يستعمله على المعنى المألوف عند النحاة.

2 - ألفاظ الإشارة.

3 - الموصولات.

4 - العدد.

ويفسر جمعه بين هذه الأقسام بأنها من العناصر اللغوية العصية عن التطوير، وبأنها جميعها بمثابة رموز يستعاض بها عن تكرار الأسماء الظاهرة[20].

ثالثاً: الفعل: ركّز أنيس في تعريفه للفعل على وظيفة الإسناد التي يؤديها في الجملة، ولم ينفِ ضرورة اعتماد العلامات اللفظية التي ذكرها القدماء كدخول قد وغيرها، وذلك بعدما قرّر أن **«ربط الزمن بصيغة الفعل لا يبرره الاستعمال اللغوي»**[21].

رابعاً: الأداة: وهو القسم الأخير لأجزاء الكلام، يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، ومنها ما يسمى عند النحاة بالحروف سواء كانت للجر كما يقولون، أو للنفي أو للاستفهام، أو للتعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية كانت أو مكانية[22].

بهذا التقسيم حاول أنيس تجاوز القسمة الثلاثية عند النحاة العرب، غير أن تقسيمه هذا لم يخرج، في إطاره العام، عمّا جاء عند النحاة من جهة، كما أنه لا

(19) المرجع السابق، ص289.
(20) المرجع السابق، ص293.
(21) المرجع السابق، ص293.
(22) المرجع السابق، ص294.

يصرِّح بأصوله من جهة ثانية، وإنْ قال بأخذه عن المحدثين، وهي أمور سنعود إلى مناقشتها.

2.1.2.1.6. عبد الرحمن أيوب

لم يشذّ رأي أيوب عن آراء الوصفيين من جهة قولهم بتأثُّر تقسيم النحاة بالفلسفة اليونانية، لكنه اختلف عنهم بعدم اقتراح تقسيم جديد، وإن كان قد ألمح إلى الأسس التي يجب أن ينبني عليها التقسيم. وما يميِّز أيوب عن غيره من الوصفيين قوله بتأثُّر النحاة في تقسيمهم للكَلِم بنظرية أفلاطون في الموجودات. حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع:

- **ذوات: وهي الأمور المادية كـ«الكرسي والحجرة»، أو المعنوية كـ«الحكمة والصبر».**

- **أحداث: تقع في زمن خاص كحضر وتكلم و«كلاهما له وجود واقعي».**

- **علاقات: تربط بينهما، ويتميز هذا الكيان الثالث بكونه مجرد اعتبار ذهني**[23].

اعتماداً على هذه النظرية الفلسفية في الموجودات «**قسم أفلاطون الألفاظ (...) على أساس دلالتها على هذه الموجودات، فقال بأن الكلمة قسمان: اسم وهو يدل على ذات، وفعل وهو يدل على حدث، وهناك ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون بالعلاقة**»[24].

واستناداً إلى الاعتبار نفسه قَسَّمَ النحاة، الكلمة إلى ثلاثة أقسام، فجاءت تعريفاتهم مطابِقةً لأجزاء الموجودات التي ذكرتها فلسفة أفلاطون، وهذا ما يُستنتج من أقوال النحاة، فقد جاء عندهم أنَّ:

- الاسم وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن
- الفعل وهو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن.

---

(23) عبد الرحمان أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص9.

(24) المرجع السابق، ص9-10.

■ الحرف وهو الكلمة التي تدل على معنى في غيرها دون علاقة بالزمن[25].

لقد كان هذا التطابق بين التقسيم الأفلاطوني للموجودات وتقسيم النحاة لأقسام الكَلِم كافياً للطعن في صحة تعريفات القدماء التي أقاموها على أساس الدلالة المجردة. وهذا ما يجعلها لا تتصف بالكمال، لأنها وحدها لا تكفي لحصر جميع الأفراد التي يجب أن تدخل في نطاقها ولا لنفي جميع ماعداها من الدخول فيه[26].

وإذا كان أيوب لم يقترح تقسيماً جديداً على نحو ما فعله أنيس، فإنه أشار إشارةً واضحةً إلى الأساس الذي يجب أن يقوم عليه التقسيم، وهو ما سمّاهُ النحاة العلامات، فهي في نظره الكفيلة بإقامة حدود جامعة مانعة، يقول: «لما كانت العلامات هي التي تميز بين الأنواع وتحصرها فإنها هي التي يمكن أن يطلق عليها أنها جامعة مانعة»[27]؛ وبهذا يكونُ الأساسُ الشكليُّ أساسَ كُلِّ تقسيم صحيح في نظر أيوب[28].

3.1.2.1.6. تمام حسان

لاحظ تمام حسان وجود خلل واضح في تقسيم القدماء للكَلِم، لذلك ارتأى اقتراح تقسيم جديد مبني على استخدام أكثر دقة لاعتبارَي المعنى والمبنى، وهو تقسيم يندرج ضمن مشروع طموح لوصف ظواهر اللغة العربية ومستوياتها.

لا يشك حسان في أنَّ القدماء اهتدوا، في تقسيمهم للكَلِم، إلى هذا التمييز، غير أنَّ ما يُؤْخَذُ عليهم هو أنهم يبنون تمييزهم على أحد الاعتبارَيْن، المبنى أو المعنى، وكان الأجدر بهم، بحسب تمام حسان، أن يفرقوا بين أقسام الكَلِم على أساس الاعتبارَيْن مجتمعَيْن، وهذا ما سعى إليه. فبعد أن عرض لموقف ابن مالك، ولموقف نحاة آخرين، رأى أنَّ التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى

(25) المرجع السابق، ص8.
(26) المرجع السابق، ص20.
(27) المرجع السابق، ص21.
(28) أشار أيوب في أكثر من موضع من كتابه إلى مدرسة التحليل الشكلي، وإلى أهمِّيتها، ونُمثّل لذلك بما جاء في الصفحات: ص هـ، 3، 21...

فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكَلِم، فأمثلُ الطُرُق أنْ يَتِمَّ التفريق على أساس من الاعتبارَيْن مجتمعَيْن؛ فينبني على طائفة من المباني ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفكُّ عنها) طائفةُ أخرى من المعاني.

ليس من الضروري، إذن، أن يتميَّز كلُّ قسم من أقسام الكَلِم عمّا عداه بالعدد نفسه من خصائص المبنى والمعنى، بل يكفي أن يتميَّز ببعض اعتبارات المعنى أو ببعض اعتبارات المبنى. ويلخص حسان هذه المقاييس في:

1. الصورة الإعرابية
2. الصيغة الخاصة
3. قابلية الدخول في الجدول؛ والجداول عنده ثلاثة أنواع:
   - جدول إلصاق
   - جدول تصريف
   - جدول إسناد
4. الرسم الإملائي
5. من حيثُ الاتصال باللواصق
6. من حيثُ التضام وعدمه
7. من حيثُ الرتبة.

وهي المقاييس الشكليّة (المبنى). أما الخصائص التي تندرج ضمن اعتبار المعنى فهي عنده:

1. الدلالة على المسمى وعدمه
2. الدلالة على حدث وضده
3. الدلالة على الزمن وضده
4. الدلالة على المعنى الجملي في الجملة كناية على أساليب النفي، والاستفهام والشرط.. إلخ
5. التعليق: ويُقصد به العلاقات النحوية كالإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية...

فما هي أقسام الكَلِم عند تمام حسان؟

- الاسم: وهو عنده خمسة أقسام:

الأول: الاسم المُعيَّن وهو الذي يُسمِّي طائفةً من المُسميّات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام، وكالأجسام، والأعراض المختلفة، ومنه ما أطلق النحاة عليه اسم الجثة وهو المعنى.

الثاني: اسم الحَدَث وهو يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المَرَّة، واسم الهيئة، وهي جميعاً ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحَدَث، أو عدده، أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدلُّ على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

الثالث: اسم الجنس ويدخل تحته اسم الجنس الجمعي واسم الجمع.

الرابع: ما يُسمِّيه حسان **«الميميات»** اعتماداً على بداية صِيَغِها بميم زائدة وهي اسم الزمان، والمكان، والآلة، واستثنى منها المصدر الميمي.

الخامس: الاسم المبهم، ويقصد به طائفة من الأسماء لا تدلُّ على مُعيَّن وتدلُّ عادةً على الجهات، والأوقات، والموازين، والمكاييل، والمقاييس، والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من أساليب التضام، فمعناها معجمي لا وظيفي، لكن مُسمّاها غير مُعيَّن، وذلك مثل: فوق، وتحت، وقبل، وأمام، ووراء، وحين، ووقت، وأوان. . . إلخ.

- الصفة: وضمنها أدرج:

صفة الفاعل، وصفة المفعول، وصفة المبالغة، والصفة المُشَبَّهة، وصفة التفضيل، وكلُّ صفة منها تختلف عن غيرها مبنىً ومعنىً، وقد عَرَضَ بتفصيل لجوانب الاختلاف بين هذه الصفات.

- الفعل: أشار في البداية إلى تعريف النحاة للفعل بأنه ما دلَّ على حَدَث وزمن، أما هو فقد عرَّفه من حيثُ الدلالة بأمرَيْن:

أولهما: دلالته على الحَدَث لاشتراكه مع المصدر في مادة واحدة.

ثانيهما: دلالته على الزمن دلالةً صرفيّةً من شكل صيغته، وميّز بين هذه الدلالة الصرفية للزمن، والدلالة النحوية، التي يكتسبها الفعل من استعماله في سياق، وأبْرَز من ناحية المبنى اقتصار الفعل على وظيفة المسند وعرض الخصائص اللفظية المعهودة للفعل.

- الضمير: أدرج حسان ضمن هذا القسم ثلاثة أقسام فرعية:

- ضمائر الشخص

- ضمائر الإشارة

- ضمائر الموصول.

فهذه الضمائر جميعاً دلّت على معانٍ صرفيّةٍ عامةٍ مما يقول النحاة عنه إنّ «حقه أن يؤدى بالحرف».

أما من حيثُ المبنى، فالضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية، كما أشار إلى أنّ دلالة الضمير بأقسامه الفرعية دلالة وظيفية لا معجمية على خلاف دلالة الأسماء، وأشار ـ على مستوى التعليق ـ إلى دورها في تماسك أطراف الجملة المركبة[29].

- **الخوالف**: وهي كلمات تُستعمل في أساليب إفصاحية، للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، فهي من حيثُ استعمالها قريبة الشبه بما يُسمُّونه في اللغة الإنكليزية *Exclamation*، وهذه الكلمات أربعة أنواع:

● خالفة الإحالة: وهي ما يُسمّيه النحاة (اسم الفعل) ويقسمونها اعتباطاً، ودون سند من المبنى أو المعنى، إلى اسم فعل ماض كـ«هيهات»، واسم فعل مضارع كـ«وي»، واسم فعل أمر كـ«صه».

● خالفة الصوت: وهي ما عُرف عند النحاة بـ(اسم الصوت) ويرى عدم قيام دليل على اسميتها، لا من حيث المبنى، ولا من حيث المعنى، ويمثّل لها بـ«**هلا**» لزجر الخيل، و«**كخ**» للطفل، و«**عاه**» للإبل، و«**هج**» للغنم و«**بس**» للقطة...

(29) تمام حسان، نفسه، ص109-110.

- خالفة التعجب: وهي عند النحاة صيغة التعجب.
- خالفة المدح: ويريد بها فعلَي المدح والذم: نِعْمَ وبِئْسَ.

– الظرف: بدأ المؤلف بالإشارة إلى أنَّ النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنىً ومبنىً، ويرى أنَّ الظروف مبانٍ تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة، فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات، ويُمثِّل لها بظروف الزمان: إذْ، إذا، لمّا، أيّان، متى، وبظروف المكان: أيْنَ، حَيْثُ، أنّى.

وقد أخرج حسان من هذا القسم الأسماء التي تؤدي نحويًا وظيفة الظرف والمفعول فيه وغيرها من الوظائف، ويُمثِّل لذلك بالمصادر وأسماء الزمان والمكان، وبعض ضمائر الإشارة، وبعض حروف الجر ...

– الأداة: وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبِّر عنها الأداة إنما تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة، ويقسم الأداةَ قسمَيْن كبيرَيْن:

القسم الأول: سمّاه الأداة الأصلية، وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف.

القسم الثاني: وهو عنده الأداة المحولة، وقد تكون:

- ظرفية
- اسمية
- فعلية
- ضميرية

وتشترك الأدوات جميعها في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي، والتأكيد، وهَلُمَّ جرّا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملاً[30].

(30) المرجع السابق، ص125.

هذا هو التقسيم الجديد الذي يقترحه تمام حسان، وهو تقسيم يحاول من خلاله تدارك هفوات وأخطاء القدماء ـ على حد قوله ـ وهو تقسيم يجد فيه «مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصفة يمكن له أن يقف جنبا إلى جنب مع الاسم والفعل دون أن يكون جزءا من أولهما ولا متحدا مع ثانيهما (...)، إن الصفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء، على رغم ما رآه النحاة من أنها منها، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال. وسنجد كذلك مكانا مستقلا لقسم جديد هو الضمير، وقد عد النحاة الضمائر بين الأسماء أيضا عند تقسيمهم للكلم، ولكننا سنرى... أن إفراد الضمائر بقسم مستقل له ما يسوغه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى. وهذه الضمائر التي أفردناها بقسم خاص هي أعم من أن تكون شخصية فقط (...) ونجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف، وهي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكَلِم لاختلاف مبنى كل منها عن مباني الأخريات واختلاف معنى كل منها عن معانيهن، ولكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه، ويرجع بعضها الآخر إلى المعنى»[31].

وبذلك يطمئنُ إلى قسمته السُباعية التي تتجاوز مواطن الضُعف في القسمة الثلاثية عند النحاة.

2.2.1.6. نظرية الإعراب والعوامل

من المفاهيم النحوية الإجرائية التي أجمع الوصفيون على نقدها: نظرية الإعراب والعوامل، في محاولة جادة لتخليص النحو العربي منها بالنظر إلى مرجعيتها الفلسفية، وقد اجتهد الوصفيون اجتهادات مختلفة في استبدال فرضيات النحاة.

1.2.2.1.6. إبراهيم أنيس

عَرَضَ إبراهيم أنيس لموقفه من نظرية الإعراب في كتابه: **من أسرار اللغة** تحت عنوان كبير «**قصّة الإعراب**»، وملخص رأيه أنه: «**ليس للحركة الإعرابية مدلول**». يقول: «**لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب**

(31) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص88.

القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان وصل الكلمات بعضها ببعض (...) ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره»[32].

وعلى هذا الأساس، لا يَعتبر حركات الإعراب عنصراً من عناصر البِنية في الكلمات، ولا دلائل على المعاني، كما يظن النحاة، بل الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواءٌ في هذا ما يُسمّى بالمبني أم المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معانيها شيئاً، وقد استدلَّ أنيس على موقفه بحجج مختلفة منها:

- أنَّ هناك من ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء (70-154هـ)، وهو أَحَدُ القرّاء السبعة، تسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية، وهي حجة قوية؛ لأنه إذا صح حذف الحركات الإعرابية في قراءة القرآن في غير الوقف لكان ذلك حجة على أنَّ فهم القرآن غير متوقف على ضبط إعرابي.

- جواز سقوط الحركات في الوقف والضرورات الشعرية.

- بتغيير الحركة الإعرابية لاسم «إنَّ» لا يتغيَّر معناه تغييراً جوهرياً يميِّزه من الفاعل والمبتدأ المرفوعين، أو الفاعل الواقع مُركَّباً بالجر في جملة التعجب. ومن ذلك أيضاً أنَّ تغيُّر الحركة الإعرابية لبعض الكلمات من النصب إلى الجر لا يغيِّر معناها ونستدلُّ على ذلك بالقول: «**يكفي أن نذكر أن اسم إن وأخواتها لا يختلف في معناها عن أي مسند إليه كالفاعل والمبتدأ وغيرهما، وأن المسند إليه حقيقي في عبارتي التعجب:**

- ما أحسن محمدا!

- أحسن بمحمد!

قد انتهى بما لم نكن نتوقع من الحركات، وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل:

(32) إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص237.

قمت بهذا ابتغاء وجه الله، قمت بهذا لابتغاء وجه الله
فلم كانت كلمة «ابتغاء» في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟!
ومثل: جاءني من باع السمكَ، جاءني بائع السمكِ
لم كانت كلمة «السمك» في الأولى منصوبة، والثانية مجرورة؟! ...»[33].

إنَّ الإعراب بالحركات يُفَسَّر، في نظر **أنيس**، بضرورة التخلُّص من التقاء الساكنَيْن، فهو يرجِّح أنَّ تحريك أواخر كل الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من الساكنين، إلا أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة... فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابية قالوا عنها إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أتي بها للتخلص من التقاء الساكنين. الأصل، إذن، في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا أو بعبارة أخرى حين يدعو النظام المقطعي وتواليه إلى هذا التحريك[34].

أما الإعراب بالحروف فقد أسَّس **أنيس** رأيه فيه على قولَيْن:

أ- كل صورة من صور الإعراب بالحروف سواءٌ كانت في المثنى، أم جمع المذكر السالم، أم الأفعال الخمسة، أم الأسماء الخمسة، تمثل نطقا لهجيا كانت تلتزمه قبيلة من القبائل، ولم تكن تغير بحسب موقع هذه الكلمات من التركيب، بدليل أن أغلب اللغات الساميَّة القديمة واللهجات العربية الحديثة لا تعرف أكثر من صيغة واحدة من صيغ الإعراب هذه.

ب - ما يسميه النحاة إعرابا بالحروف هو نتيجة خلطهم بين لهجات عربية مختلفة، وهو قول ينسجم مع زعمه أن الإعراب قصة اختلقها النحاة[35]. فما الذي يُحدِّد إذن، الوظائف النحوية كالفاعلية، والمفعولية، في نظر أنيس؟

إنَّ ما يُحدِّد ذلك هو نظام الجملة ورتبة مكوِّناتها والسياق الذي يحيط بإنشاء الجُملة وظروف قولها.

---

(33) المرجع السابق، ص239-240.
(34) المرجع السابق، ص254.
(35) المرجع السابق، ص258-278.

وبناءً عليه، شكك أنيس في الروايات التي تواترت عن وضع قواعد النحو نتيجةً لأخطاء ناتجة عن تغيُّرات الحركات الإعرابية وأخطاء فيها.

2.2.2.1.6. عبد الرحمان أيوب

طَعَنَ عبد الرحمان أيوب في نظرية الإعراب والبناء عند القدماء استناداً إلى حُجَّتَيْن:

– تقوم الحُجَّةُ الأولى على أخذ القدماء نظريتهم من نظرية أفلاطون في الموجودات، وهو التصور الذي حكم نقده لأقسام الكَلِم ـ كما رأينا ـ وتقوم تلك النظرية ـ بحسب تأويله ـ على «**تقرير نوع الكلمة قوة وضعفا بالإعراب، وانتقاص الضعيفة بالبناء، وإذا حدث أن أشبهت كلمة قوية أخرى ضعيفة أثر ذلك في ميزتها الإعرابية فأضعفها على بناء أو إلى منع من الصرف على الأقل. وتكون علة الإعراب على هذا الفرع القوة الذاتية (كما في الاسم) أو المكتسبة (كما في الفعل المضارع)، وعلة البناء الضعف الذاتي**»[36].

وقد استدلَّ أيوب على تفاهة نظرية الإعراب والبناء وعدم مطابقتها للواقع اللغوي بالمضارع المرفوع والمجزوم عند دخول نون التوكيد عليهما، فقد اعتبرهما النحاة مُعْرَبَيْن إعرابَيْن مختلفَيْن رغم تماثلهما في اللفظ، وعدم تغيُّر أواخرهما رغم تغيُّر التراكيب.

– تقوم الحجة الثانية على تعليل الإعراب بحاجة الكلمة إلى الحالات الإعرابية لتحديد معناها، والبناء بعدم حاجتها إليها، وهو ما قاد القدماء إلى القول إنَّ الاسم يحتاج إلى العلامات الإعرابية لتحديد معناه، والمقصود بمعناه التمييز بين الفاعلية والمفعولية. أما بالنسبة إلى الفعل فقد مَثَّل الباحث بالشواهد لدلالة الإعراب على المعاني، ليخلُص بعد ذلك إلى القول: «**وإذا صح أن الحاجة لعلامة الإعراب تكون سببا في الإعراب فإن عدم الحاجة إليها تكون سببا في البناء، والحرف، والفعل الماضي، وفعل الأمر لا يحتاجون لعلامة الإعراب لأن معانيها تتميز دون حاجة إليها**»[37].

---

(36) عبد الرحمان أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص30.

(37) المرجع السابق، ص31.

لم يقبل أيوب، أيضاً، بقول القدماء إنّ علامات الإعراب أعلامٌ على معانٍ، واعتبر تبريرهم لإعراب الكلمات فاسداً؛ لأنه يستند إلى علل منطقية فاسدة، ودعا إلى تجنب التعليلات التي تخالف الواقع اللغوي والبحث عن تفسيرات ملائمة لظاهرة الإعراب والبناء. ومما اقترحه في هذا السياق ضرورة التمييز بين أربعة مفاهيم جمعها في ثُنائيَّتَيْن هما: **الإعراب والموقع الإعرابي**، ويقصد بالإعراب تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب، ويناقضه البناء وهو عدم تغير أواخر الكلمات بتغير التراكيب، والإعراب أو البناء صفة ذاتية للفظ بصرف النظر عن وظيفته في الجملة[38].

لذلك جاء نقد أيوب للإعراب والبناء حاصل نقده للعلل المنطقية التي بنى عليها النحاة تفسيرهم.

3.2.2.1.6. تمام حسان

اعتمد تمام حسان في نقده للمفاهيم الإجرائية للنحو العربي، ومنها نظرية الإعراب والعوامل، على النظرية السياقية للمعنى عند فيرث، ولعلَّ هذا ما جعله يرفض فكرة العامل رفضاً قاطعاً، يقول: «**الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا، والمفعول به مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه**»[39]. فالحركات الإعرابية مصدرها العُرف لا غير، وليس لها أي مبرر منطقي.

إنّ اعتماد حسان النظرية السياقية للمعنى جعله يعتمد في كتابه: **اللغة العربية معناها ومبناها** التشقيق الذي وضعه للمعنى فخصص لكل مستوى من مستوياته أحد فصول الكتاب. وينقسم المعنى عند حسان إلى ثلاثة فروع:

---

(38) عبد الرحمان أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص44.

(39) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص51.

- **أولاً: المعنى الوظيفي، ويشمل النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي.**
- **ثانياً: المعنى المُعجمي.**
- **ثالثاً: المعنى الدلالي أو الاجتماعي.**

ونركِّز هنا بشكل أساس على النظام النحوي، لأنه يُمكِّننا من تتبُّع نقد المؤلف لنظرية الإعراب والعوامل عند القدماء.

بنى حسان تصوره للنظام النحوي على أساسَيْن:

1) التمييز بين اللسان والكلام، وقد اشتمل كتابا **مناهج البحث في اللغة واللغة بين المعيارية والوصفية** على ما يقصد بذلك التمييز.

2) تصوره للنظام اللغوي تصوُّراً يجعل هذا النظام (صوتيا أو صرفيا أو نحويا) يتألف من مجموعة من المعاني والمباني، ومن طائفة من العلاقات التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق الخلافية التي تربط ربطا سلبيا لإيجاد المقابلات ذات الفائدة بين كل من المعاني، أو مجموعة المباني، وعلى الرغم من كون النظم الفرعية تؤول في نهاية الأمر إلى ثنائية المعنى والمبنى، فإن هذا لا ينفي اختلاف دعائمها ومكوناتها[40]. ويُحدَّد دعائم النظام النحوي للغة في:

1- طائفة من المعاني النحوية العامة كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد والطلب وفيه الأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والتخصيص والشرط والقسم والتعجب والمدح والذم...

2- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية إلخ.

3- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون لها قرائن معنوية حتى تصلح عند تركيبها لبيان المُراد منها، كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

(40) المرجع السابق، ص32-35.

4- ما يقدمه علما الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب، وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات.

ترجع هذه الدعائم الأربع إلى باب المعنى، وتضاف إليها دعامة خامسة هي من باب المبنى. فالمبنى الصرفي له أهميّته في فهم المعاني الصرفية والمعاني النحوية على السواء، بل والمعاني المعجمية أيضاً، ويوضح مكان المبنى في مجال خطة الكشف عن المعنى. ويبدأ بتأكيد وضعية ثلاثية في الاصطلاح لا بُدَّ من الإحاطة بها.

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ حسان ألحّ في مواطن متعددة من كتاباته على أنّ النحو لا يتخذ لمعانيه مباني من أي نوع إلاّ ما يقدِّمه له الصرف والأصوات من المباني، ومن هنا تظهر **صعوبة الفصل بين الصرف والنحو**، وقد جعل هذا القول أصلاً نظريًا سمّاه تعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد. إن إدراك المعاني الوظيفية النحوية أو تحليل نص تحليلا نحويا، وإدراك العلاقة بين وحداته[41] يقتضي الجمع بين قرائن معنوية وأخرى لفظية، وهي ثُنائية المعنى والمبنى عند حسان.

أولاً: القرائن المعنوية:

وهي ما يسمِّيه أيضاً قرائن التعليق، ويقصد بها أربع قرائن معنوية كبرى يشتمل كل منها على قرائن فرعية:

1) **قرينة الإسناد**: وأدرج ضمنها قرينة الإسناد الحاصلة بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية وما سماه الجملة الوصفية[42].

2) **التخصيص**: وهو علاقة سياقية كبرى وشمل بها المفاعيل.

3) **قرينة النسبة**: وهي قرينة كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن فرعية، والنسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضاً. وقد شمل حسان بقرينة النسبة المجرورات، يقول: «**المعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ**

(41) المرجع السابق، ص178-181.

(42) المرجع السابق، ص191-192

قرائن في التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي تسمية معاني حروف الجر ومعها معنى الإضافة[43].

4) **قرينة التبعية:** وضمنها تجد أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال، وهذه القرائن تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة.

ثانياً: القرائن اللفظية:

يحصر تمام حسان القرائن اللفظية في:

1) **العلامة الإعرابية:** وهي أوفر القرائن حظًا من اهتمام النحاة، فقد جعلوا الإعراب نظرية كاملة سمّوْها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلّموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدّر والمحل الإعرابي، واختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن. وقد لاحظ أنَّ العلامة الإعرابية لم تكن أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن اللفظية «**بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف منها ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب**»[44].

2) **الرتبة:** بعد أن عرض للرتبة في بعض أبواب النحو، وبيّن الاختلاف القائم بين البلاغيين والنحاة، ينتهي إلى القول:

«1- إن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل كموقع كل منهما من الآخر على معناه.

2- إن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات، وإن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها.

3- إن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها»[45].

3) **مبنى الصيغة.**

(43) المرجع السابق، ص201.

(44) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص205.

(45) المرجع السابق، ص209.

4) **المطابقة**: ومسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر وتكون بـ:

- العلامة الإعرابية
- الشخص
- العدد
- النوع
- التعيين

5) **الربط.**

6) **التضام.**

7) **الأداة.**

8) **النغمة.**

بعد أن تحدث حسان عن طبيعة القرائن المقالية؛ معنوية ولفظية، وبيّن دلالتها على المعنى الوظيفي النحوي زَعَمَ أنَّ فهم القرائن المقالية يُغني عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة، فقولهم بالعامل النحوي يتجه إلى قرينة لفظية واحدة فقط، هي قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية، فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة فكانت الحركات بمفردها قاصرةً، ويُفسِّر قصورَ الحركات الإعرابية عن تفسير المعاني بـ: «1. **المعربات التي تظهر عليها الحركات أقل بكثير جدا من مجموع ما يمكن وروده في السياق من الكلمات. فهناك الإعراب بالحذف، والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل، وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.**

2. أننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة، لم يكن هناك إعراب تقديري ولا إعراب محلي، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومنها تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس»(46).

(46) المرجع السابق، ص231-232.

على أساس الملاحظتَيْن السابقتَيْن وجد حسان في اتكال النحاة على العلامة الإعرابية واعتبارها كبرى الدوال، كثيراً من المبالغة وعدم التمحيص. إنّ العامل عاجز، في نظره، عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية عموماً، يقول: «**إذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر اللغوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي، معنويها ولفظيها، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على المعنى، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي، وتتجه لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات، بل كما يأتي المركب الكيماوي من عناصر مختلفة، أي أنه إذا صح أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التحليل، فإن الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئا، ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها 'وضوح المعنى'، ويسميها اللغويون 'أمن اللبس' وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيماوي من العناصر التي نتج عنها إذ لا يشبه منها واحدا بمفرده**»[47].

إنّ البديل الذي يقترحه حسان لتجاوز هفوات النحاة وجده في اعتماد القرائن، والتي تظهر أهميتها في قدرتها على نفي: «أ- كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

ب ـ كل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا 'العمل' أو ذاك، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل، وفرعية الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله، أو تأويله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته. ويكفي للاقتناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة إن شئت بين كل جزء من أجزاء السياق، وبين الأجزاء الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبنى في الوقت نفسه»[48].

(47) المرجع السابق، ص232.

(48) المرجع السابق، ص233.

كما أنَّ القول بالقرائن واختيارها بديلاً عن العوامل يستتبع في نظر حسان الاكتفاء في تحليل الكلمات المعربة بالقول مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون القول مرفوع بكذا، أو منصوب بكذا ... زِدْ على هذا ما يترتب على «تضافر القرائن» من أمن اللبس وهو غاية في كل اللغات؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم[49].

2,6. اللسانيات الوصفيّة: محاولةٌ للتقييم

يظهر من عرضنا لنقد الوصفيين للتراث النحوي العربي على المستويين النظري والإجرائي، أنهم **يبنون نقدهم على تأثر النحاة العرب بالمنطق والفلسفة**، ويحق لنا أن نتساءل: لم يُركِّز الوصفيون على هذا الجانب؟ وإلامَ يهدفون من ورائه؟

إنَّ ما علق بالنحو العربي من تأثيرات الفلسفة اليونانية في نظر الوصفيين جعله نحواً معياريًا، وهذا يتعارض مع منهجهم في التحليل، فقد لاحظ حسان أنَّ النحو العربي «**في عمومه نحو معياري لا نحو وصفي**»[50]، وهذا ما ذهب إليه بديع يعقوب أيضاً حين رأى «أن نظرة عجلى في كتب النحويين، وبخاصة المتأخرة منها، تظهر بوضوح أن المنهج اللغوي الذي انتهجه النحاة العرب منهج معياري صارخ»[51]. ومن هذا المنطلق سعى الوصفيون إلى ضبط مظاهر المعيارية في النحو العربي، فوجدوها في التقسيم الثلاثي لأقسام الكَلِم كما بيَّناً؛ إذ رأى أنيس أنَّ ذلك التقسيم كان على أساس «**ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل الأجزاء ثلاثة سموها الاسم والفعل والأداة**»[52]. وهو رأي أيوب أيضاً، الذي وجد في تقسيم القدماء تأثيرا للفلسفة الإغريقية عن الموجودات[53].

ومن الوصفيين من وجد هذه المعيارية في التعليل، وهذا شأن يعقوب الذي

---

(49) المرجع السابق، ص233.

(50) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص92.

(51) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص95.

(52) إبراهيم أنيس، **من أسرار العربية**، ص 279.

(53) عبد الرحمان أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص9.

اعتبر العلة أحد آثار الدراسات الفلسفية في النحو[54]، وتمام حسان الذي لاحَظَ أنَّ **«أثر المنطق في النحو يبدو في التعليلات»**[55]، كما وجد بعض الوصفيين المعيارية قائمة في تأثر نظرية العامل بالمنطق وبذلك تكون هذه النظرية **«خير مثال على إقحام الفلسفة والمنطق في دراسة اللغة»**[56]، وأثبت محمد عيد ارتباط نظرية العامل بالمنطق واعتبرها دخيلة على دراسة اللغة[57].

ولنا أن نتساءل مرّةً أخرى: هل تأثير المنطق والفلسفة في التراث النحوي العربي بهذا الوضوح الذي يُجمع عليه الوصفيون؟

لا مِراءَ في أنَّ الجواب سيكون بالنفي بالنظر إلى ما أثاره ويثيره الموضوع من نقاش لم يُحسم في أمره إلى حدود وقتنا الراهن، وهذا ما نستنتج منه أن وراء جزم الوصفيين بهذا التأثير دوافع خاصة هي التي وجّهت بحوثهم ودراساتهم.

إنَّ تأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق اعتُبر في نظر الوصفيين حشراً لقضايا غير لغوية في دراسة اللغة، وهذا يتعارض مع استقلالية الدرس اللغوي، وهو ما عبَّر عنه تمام حسان بشكل صريح. يقول: **«تبدو الحاجة ملحة، في أيامنا هذه، إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج له فلسفته وتجاربه، إرضاء للروح العلمية الخالصة من جهة، وتوفيرا لجهود عشاق اللغة من جهة أخرى. فقارئ اللغة العربية يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير المتناسبة يأتي بعضها من المنطق، والبعض الآخر من الميتافيزيقا وبعض ثالث من الأساطير، ورابع من الدين، وهلم جرا. ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه العدوى، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة واللغة فحسب، غير معتمد على أسس من خارجها»**[58].

ويُؤكِّد تمام حسان ضرورةَ تخليص الدراسات اللغوية من كل البحوث الخارجة عن إطار اللغة، وهو نفسه رأي محمد عيد الذي يقول: **«علم اللغة الحديث ترجمة الكلمة الإنكليزية *Linguistics*، ويحدد دي سوسير موضوع هذا**

(54) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص100.

(55) تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص24.

(56) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص103.

(57) محمد عيد، **أصول النحو العربي**، ص32.

(58) تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، ص13-14.

العلم في كتابه *Cours in general linguistics* **بأنه "دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها" ومعنى ذلك أنه منهج لغوي خالص يدرس اللغة نفسها، ولا هدف له إلا كشف العناصر التي تتكون منها تلك اللغة المدروسة، فلعلم اللغة الحديث منهجه المستقل في تناول النص اللغوي، وتخليص هذا التناول من المناهج الدخيلة كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وغيرها، أدى إلى اضطراب هذه الدراسة وامتلائها بجهود علمية غريبة عنها»**[59].

وإذا كان حسان يحيل على قول سوسير بضرورة دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها إحالة ضمنية، فإنَّ محمد عيد يشير إلى ذلك بشكل صريح. وهذا يعني أنَّ موقف الوصفيين تعبيرٌ عن انتماء صريح إلى الدرس اللساني الوصفي، وتبنِّي دعوته الرامية إلى استقلال الدرس اللغوي عن غيره من الدراسات الأخرى. ومن هنا يكون نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي ولمفاهيمه الإجرائية نابعاً من رغبتهم في الانتماء إلى علم اللغة الوصفي بالدرجة الأولى. فجاءت انتقاداتهم تصريحاً بعدم مطابقة مفاهيم النحو العربي لمنهجهم وتصوراتهم؛ فهم يَرَوْنَ منهجهم أكثر موضوعية، ويرمون ما سواه بالمتاهة. ولعل هذا ما يُفهم من كلام كمال بشر، مثلاً، الذي وُجد في أحد كتبه **«ما يقود القارئ في النهاية إلى الوقوف على معالم البحث اللغوي في صورته الحاضرة، تلك الصورة التي تعرف بالموضوعية والتخلص من تلك المتاهات الفلسفية... التي أفسدت الدرس اللغوي التقليدي»**[60].

ما يُلاحظ على «المعيارية» التي يتحدَّث عنها الوصفيون أنها معيارية طارئة، وهذا ما تعبِّر عنه بعض كتاباتهم، فهذا حسان يشير إلى أنَّ **«النحو كان سهلا هينا وصفيا، فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية أيضا، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربي أنه لم يعد مجهودا دراسيا لغويا بقدر ما تحول إلى مجهود فكري من الطراز الأول»**[61]. ويميل إميل بديع يعقوب إلى الرأي نفسه، إذ يقول: **«إن نظرة عجلى في كتب النحويين، وبخاصة المتأخرة منها تظهر بوضوح أن المنهج اللغوي الذي**

(59) محمد عيد، **أصول النحو العربي**، ص59.
(60) كمال بشر، **دراسات في علم اللغة**، ص50.
(61) تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص172.

انتهجه النحاة العرب ما لبث أن تحول إلى منهج معياري صارخ»[62]. فقوله **«المتأخرة» و«ما لبث أن تحول»**، فيه إشارة واضحة إلى أنّ المعيارية طارئة على النحو العربي. غير أنّ الوصفيين لا يقيمون وزناً لهذه الاختلافات، ويصفون النحو العربي برمته بالمعيارية. فهذا تمام حسان نفسه يعود في موضع آخر لينعت النحو العربي بكامله بأنه نحو معياري بناءً على آراء جزئية. يقول: **«أحسن تلخيص لموقف النحو العربي من هذه الناحية المعيارية هو قول محمد بن مالك في ألفيته: "فما أبيح افعل و دع ما لم يبح"»**[63]. فكيف تكون المعيارية طارئةً في أعمال النحاة، وعامةً في الوقت نفسه في النحو العربي اعتماداً على رأي أحد المتأخرين؟

ويُظهر عرضنا لجوانب من نقد الوصفيين للتراث النحوي العربي، أنّ هذا التراث، في نظرهم، قائم في أساسه على المعيارية، وهي نقيض الوصفية، لكن ما لا نعرف له جواباً هو: على أي أساس يَجْمَعُ الوصفيون بين معيارية النحو العربي والوصفية، على الرغم من أنهما **«مقولتان لا تنتميان، على صعيد فلسفة المعارف، إلى منطلق مبدئي واحد، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتى تتسنى مقارعة إحداهما بالأخرى، فليس لزاما أن تقوم بينهما علاقة ما: من تواز أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى»**[64]. وإذا أمكن الطعن في صحة ما ذهب إليه الوصفيون، فإننا نتجاوز ذلك إلى طرح السؤال الآتي: **هل وُفِّقَ الوصفيون في تقويم التراث النحوي العربي باعتماد المنهج الوصفي؟**

بالنظر إلى مؤاخذات الوصفيين على النحاة في أبواب أقسام الكَلِم، والإعراب، والعوامل، والتعليل... نتبيّن حقيقة ما ذهبوا إليه، فقد أشرنا إلى أنهم ركّزوا، في نقدهم، على جوانب مُحدّدة من التراث النحوي، فرموا هذا التراث بأحكام عامة، وهذا ما سيتأكد مما سنعرض له من آراء تزخر بها المؤلفات النحوية العربية، ولا تختلف في شيء عما انتقد به الوصفيون النحاة العرب.

---

(62) إميل بديع يعقوب، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، ص95.
(63) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص13.
(64) عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص15.

تَظهر الانتقائيةُ واضحةً في القضايا التي عَرَضَ لها الوصفيون كما هو واضح عند إبراهيم أنيس (حديثه عن الحركات الإعرابية)، كما يبني الوصفيون تعليلاتهم على افتراضات وتخريجات ممكنة، لكنها ليست نهائية أو محسوماً فيها.

أما مظاهر الاجتزاء فتقف عليها في استقراء الوصفيين الناقص للتراث النحوي العربي، فقد اكتفوا فقط بما يسوّغ آراءهم، وأهملوا الآراء الأخرى التي لا تختلف في شيء عما انتقدوا به النحو العربي، وهذا يعني أنَّ آراءهم لم تكن في حقيقة أمرها إلاّ إحياءً لبعض جوانب التراث النحوي العربي أكثر مما هي نقد له.

لقد تعرّفنا إلى أهم جوانب نقد الوصفيين لأقسام الكَلِم عند النحاة العرب، كما تعرّفنا إلى بعض البدائل المقترحة اعتماداً على آراء إبراهيم أنيس، وعبد الرحمان أيوب، وتمام حسان. ويظهر، بالنظر إلى تلك التقسيمات، أنَّ الوصفيين يجتزئون من كتب التراث ما يخدم نظرتهم وتقسيمهم دون الإشارة إلى المصادر التي اعتمدوها في التحليل والنقد، هذا ما لاحظناه مثلاً عند أنيس وأيوب في تعريفَيْهما للاسم والفعل والحرف، أما تمام حسان فقد شكّل استثناءً بإحالته على **ألفيّة ابن مالك** (600–672هـ) وهو من المتأخرين. بيد أنَّ المتابعة الدقيقة للقضايا المُحال عليها سابقاً، تكشف أنَّ تلك الحدود متأخرة بدليل أننا لا نجدها عند سيبَوَيْه (760؟–796هـ) والمبرِّد (210–285هـ) وغيرهما من المُتقدِّمين، وبذلك يكون الوصفيون قد اعتمدوا، في نقدهم للقسمة الثلاثية عند النحاة، حدوداً مُستَحْدَثَةً لإصدار أحكام قِيمة عامة على التراث النحوي العربي، وهي حدود نجدها عند الزَّمَخْشري (467–538هـ)، وهو من نحويي القرن السادس، وعند ابن الحاجب في **مختصره وكافيته**، وبذلك تكون استشهادات الوصفيين مُجْتَزَأَةً من التراث النحوي العربي، فهي بالتالي غير أصيلة، وغير مُمثِّلة للتراث النحوي العربي في كُلِّيته.

وإلى جانب عدم تمثيلية آراء الوصفيين الشامل، يَظهر أنَّ مآخذهم على قسمة القدماء ليست جديدةً، فقد بيّن بعض النحاة فساد الحدود القائمة على المعنى (بصفة كلية أو جزئية) لعدم استيعابها لكل أفرادها. بذلك استدل أنيس على فساد حد الاسم والفعل. وبذلكم استدل أيوب على فساد حد الحرف وحَدَّي الاسم والفعل لدلالة اسم الفاعل، حسب رأيه، على الحدث والزمان. وبذلك

استدل تمام حسان»[65]. كما أنّ جوانب النقد التي عابوا بها القسمة الثلاثية عند النحاة هي مما اهتدى إليه بعض النحاة أيضاً؛ فبالرجوع إلى كتاب **الإيضاح في علل النحو** وتفحُّص مناقشة أبي القاسم الزَّجّاجي (ت337هـ.) لمختلف حدود الاسم القائمة على مقياس المعنى التي استعرضها، قلنا لم يترك القدماء للمحدثين ما ينقدون به التعريف بالمعنى[66].

كما نبّه الزَّجّاجي أيضاً إلى قصور بعض المقاييس اللفظية عن استيعاب كافة أفراد بعض الأقسام. وذلك عند مناقشة حدّ المبّرد للاسم القائم على أساس شكلي وهو إمكانية دخول حرف الجر عليه. يقول: «**فأما حد أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي ذكره في أول المقتضب حين قال: ... كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم.**

... وقد أخذ المبرد في هذا الحد ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم، وما امتنع عنه فليس باسم. وقيل إن من الأسماء مالا تدخل عليه حروف الخفض،

---

(65) المرجع السابق، ص218.

(66) أوْرَدَ الزَّجاجي في كتابه **الإيضاح في علل النحو** ما يلي: «وقال الأخفش سعيد بن مسعدة: الاسم ما جاز فيه نفعني وضرني. يعني ما جاز أن يخبر عنه، وإنما أراد التقريب على المبتدئ كما ذكرت لك فيما مضى ولم يرد التحقيق. وفساد هذا الحد بين، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه نحو كيف وأين ومتى وأنى وأيان، لا يجوز الإخبار عن شيء منها، وهي داخلة في حدنا الذي قدمنا ذكره لأنها في حيز المفعول به لأن 'كيف' سؤال عن الحال، والحال مفعول بها عند البصريين، وعند الكسائي هي مضارعة للوقت، والوقت مفعول فيه». (أبو القاسم الزّجّاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص49-50). وقال أبو بكر بن السَّرّاج: «الاسم ما دل على معنى، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص. وهذا أيضا حد غير صحيح، لأن قوله الاسم ما دل على معنى يلزمه منه أن يكون ما دل من حروف المعاني على معنى واحد اسما نحو أن ولم وما أشبه ذلك. وليس قوله وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، بمخرج له عما ذكرنا. بل يؤكد عليه الإلزام، لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دل على الاسم واقعا على غير شخص فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له. وكان مما اختاره أبو الحسن بن كيسان عند تحصيله وتحقيقه أن قال حاكيا عن بعض النحويين: الأسماء ما أبانت عن الأشخاص وتضمنت معانيها نحو: رجل وفرس، ثم قال: وهذا قول جامع. وعوار هذا الحد أظهر من أن تكثر الكلام فيه، لأن من الأسماء ما لا يقع على الأشخاص وهي المصادر كلها». (نفسه، ص50).

نحو: **كيف، وصه، ومه، وما أشبه ذلك»**[67]. هذه التحديدات التي استقاها الزّجاجي من بعض القدماء تُظهر أنَّ ما عاب به الوصفيون النحو العربي في أقسام الكَلِم هو مما عاب به بعض القدماء أيضاً تلك القسمة. كما أنَّ انتقادات الوصفيين لنظرية العامل في التراث النحوي العربي، ليست جديدةً، فقد عرفت مسيرة الدرس النحوي رفض فكرة العامل رفضاً لا يختلف عمّا يُبديه الوصفيون من نقد، ومن أشهر من عُرفوا بنقدهم لهذه النظرية: محمد بن المستنير (قُطْرُب) (ت206هـ) الذي رأى أنَّ لا أهمية للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكَلِم، وأنَّ الحركات ترجع لاعتبارات صوتية لا غير، وهذا ما عبّر عنه: « **وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام»**[68]. لقد خالف قُطْرُب أستاذه سيبَوَيْه الذي اعتبر الحركات الإعرابية أثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فرأى أنَّ المتكلم يعمد إلى الحركة الإعرابية في حالة صعوبة التسكين في الوصل، يقول: «**ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»**[69].

إلى جانب قُطْرُب عُرف ابن مضاء القرطبي (511–592هـ) أيضاً برفضه لنظرية العامل، فدعا إلى تجاوزها كما عبّر عن ذلك في كتابه: **الردُّ على النحاة**[70].

---

(67) المرجع السابق، ص51.

(68) المرجع السابق، ص70.

(69) المرجع السابق، ص71.

(70) حيثُ يقول: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف في النحو ما يستغني النحويون عنه، وأنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه: 'وإنما ذكرت ثمانية =

وبغض النظر عن المسألة الخلافية في العامل بين النحاة، فإنَّ ما تخلُص إليه أنَّ نقد نظرية العامل لم يكن أمراً جديداً كما قد يُوهمنا نقدُ الوصفيين. واهتمَّ بعض النحاة كذلك بنقد جوانب من النحو وعلله، ومن أشهر من عُرفوا بهذا النقد سليمان بن محمد الأندلسي المعروف بابن الطراوة (ت 528هـ)، الذي ذهب إلى أنَّ المعنى هو الأساس في لسان العرب، فرفض أي رابط بين المعنى وعلامات الإعراب[71].

كما دعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل، وخاصة الثواني والثوالث منها[72]، كما رفض علة الفرق في رفع الفاعل، ونصب المفعول لأنها غير منعكسة، ولا تزيد هذه العلة المتكلم علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهل ذلك لم يلحقه ضرر، فقد صح رفع الفاعل بالاستقراء المتواتر[73]. ولا يكتفي ابن مضاء بنقد العلل، بل قدّم معياراً يستعيض به عنها لدراسة النحو[74].

= مجار، لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس منها شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد". إنَّ القول بالعوامل النحوية، في نظر ابن مضاء، غير مقبول وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع». نفسه، ص88.

(71) يقول: «إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت». ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح الجمل**، ج1، ص262. (وللمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى محاولة حسن خميس الملخ في كتابه: **العلة النحوية**).

(72) عبَّر ابن مضاء القرطبي عن موقفه هذا بشكل صريح عندما قال: «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا "قام زيد" لم رفع؟ فقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك، وبين من عرف أن شيئا ما حرم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة لنقل حكمه على غيره فيسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه». ابن مضاء، **الردُّ على النحاة**، ص130.

(73) المرجع السابق، ص130-131.

(74) «ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم - أي النحاة - في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه من العلل، وغيرها مما لا يفيد نطقا كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول... وعلى الجملة كل اختلاف فيما لا يفيد نطقا». (المرجع السابق، ص141).

وعلاوةً على ما سبق يُلاحَظ أنّ الوصفيين لم يتعدوا عن حدود الأفكار التي صاحبت حركية الإحياء والتيسير في الثقافة العربية، فقد اهتمّ التيسيريون بضرورة تيسير النحو وتسهيله لتبرم النشء منه، وذلك بتخليصه من الشوائب الفلسفية. من الذين حملوا لواء هذه الدعوة إبراهيم مصطفى في كتابه **إحياء النحو**. وهي الأفكار نفسها التي كرّرها الوصفيون. وإذا ما أقمنا مقارنةً بين ما جاء عند إبراهيم مصطفى وبين ما جاء عند الوصفيين لا نجد اختلافاً إلاّ من جهة عدم انبهار صاحب **إحياء النحو** بالمنهج الحديث، رغم تعرُّفه إليه، وانشداده إلى التراث اللغوي العربي على خلاف ما فعل الوصفيون. لقد كان يهدف إبراهيم مصطفى إلى التجديد بالأساس، لكن الجديد الذي حملته دعوته لم يخرج عن حدود التراث، ولم يبرح الأفكار التي جاءت عند القدماء. أما الوصفيون فقد انبهروا بالمنهج الحديث، وسعوا إلى تطبيقه على معطيات اللغة العربية لكنهم لم يستطيعوا التخلص من تحليلات النحاة. ويبدو أنّ النهج الذي سلكه الوصفيون هو النهج نفسه الذي سلكه قبلهم مهدي المخزومي تلميذ إبراهيم مصطفى، في نقده للنحو العربي، وهذا ما يمكن أن نستنتج منه أنّ الاتجاه الوصفي لم يكن في حقيقته إلاّ امتداداً واستمراراً لاتجاهات سابقة، تغيّر شكلها ولم يتغيّر مضمونها.

الفصل السابع

اللسانيات التوليدية

0.7. توطئة

1.7. النماذج التوليدية في الثقافة العربية

1.1.7. المحاولات الجزئية

1.1.1.7. النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع

1.1.1.1.7. داود عبده

1.1.1.1.1.7. الدراسات الصوتية

2.1.1.1.1.7. الدراسات التركيبية

2.1.1.1.7. ميشال زكريا

2.1.1.7. نحو الأحوال: محمد علي الخولي

3.1.1.7. نظرية الدلالة التصنيفية: مازن الوعر

2.1.7. المحاولات الشمولية: عبد القادر الفاسي الفهري

1.2.1.7. الرُّتبة في اللغة العربية

1.1.2.1.7. رُتبة فعل فاعل مفعول

2.1.2.1.7. التوسيط وازدواجية الرُّتبة

3.1.2.1.7. التنميط المتعدد

0.7. توطئة:

نشأ الاتجاه التوليدي التحويلي على أنقاض اللسانيات البنيوية، فقد كان من الطبيعي أن تقود الانتقادات التي وُجِّهت إلى البنيويين إلى البحث عن أُنموذج جديد يجيب عن الأسئلة العالقة، وينحو بالبحث اللساني منحىً مُغايراً. ولتحقيق هذا المسعى تغيَّرت وجهة البحث من الاهتمام بالوصف وما يقوم عليه من استقراء للمادة اللغوية وتحليلها، إلى الوصف والتفسير في الوقت نفسه؛ والتفسير هنا يركِّز على اللغة من داخلها، وليس من خارجها، فانصبَّ اهتمام التوليديين تبعاً لذلك على صياغة قواعد عامة يمكن أن تشمل سائر اللغات. وصياغة مثل تلك القواعد يفرض الاستناد إلى نماذج مُفترضة مُستنبطة وفقاً لمعايير منطقية ورياضية، والتغيير الذي طبع النظرية اللسانية مع تشومسكي لا يحجب عنا إفادته من مدارس لسانية سابقة كالتوزيعية (*Distributionalisme*) مُمَثّلةً فيما قدّمه هاريس (*Harris*) الذي نحا نحواً مُبايناً لأستاذه بلومفيلد (*L. Bloomfield*) وخصوصاً ما اعتمده في وصف اللغة من طرائق تحويلية.

ومن الباحثين من لا يتوانى في ربط النظرية التوليدية بالبنيوية، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أنَّ جان بياجيه (*Jean William Piaget*) (1896–1980م.) يطلق على الاتجاه التوليدي «**البنيوية التحويلية**» في إشارة واضحة إلى العلاقة بين الاتجاهين.

لقد انشدَّ كثيرٌ من الباحثين إلى هذا التوجه الجديد الذي عرف طريقه إلى ثقافات عديدة، فكان للثقافة العربية نصيبٌ منه، بحيث عرفت النظرية التوليدية طريقها إلى ثقافتنا في بداية السبعينيات من القرن العشرين، كما عرفت تطبيقات مهمة على اللغة العربية. بيد أنَّ السمة البارزة التي ظلّت تطبع الكتابة اللسانية التوليدية العربية هي التفاوت:

1. من حيثُ قيمتها ومستواها العلمي.

2. من حيثُ النماذج التوليدية المؤطرة لها.

1.7. النماذج التوليدية في الثقافة العربية

إنَّ المُتتبِّع لمسار الدرس التوليدي في المجال العربي لا يجد «**إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم، فعلاً، افتراضات جديدة بشأن بنيات العربية من منظور توليدي، وتعكس مجهودا عربيا فيه أصالة وإبداع يضع الدرس اللساني العربي في إطار عالمي. وتكاد هذه المساهمات تنحصر في بعض الأسماء العربية**»[1]، وفي بعض النماذج. وعموماً يمكن أن نميِّز في الكتابة التوليدية العربية بين:

– **محاولات توليدية جزئية**[2]: وهي المحاولات التي ركَّزت اهتمامها على نموذج أو أكثر من النماذج التوليدية وسعت إلى تطبيقه (ها) على اللغة العربية، ومن أهم النماذج التي استأثرت باهتمام التوليديين العرب: **النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع، ونحو الأحوال، والنظرية الدلالية التصنيفية.**

– **محاولات توليدية شمولية**: وتظهر شموليتها في مواكبتها المستمرة للتطورات المتلاحقة التي عرفتها النماذج التوليدية، مع تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، والانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي المعاصر، والتوليدي منه بشكل خاص.

1.1.7. المحاولات التوليدية الجزئية

1.1.1.7. النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع

نُمثِّل لحضور النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع في الثقافة العربية بنموذجين دالَّيْن هما داود عبده وميشال زكريا.

---

(1) ابن مضاء، **الردُّ على النحاة**، ص202.

(2) عندما نَصِفُ هذه المحاولات بالجزئية فإنَّ ذلك لا يعني الانتقاص من جهود أصحابها أو التقليل من أهميتها ومن عمقها التحليلي؛ فهذا الوصف اقتضته منطلقات منهجية لا غير.

1.1.1.1.7. داود عبده

يُعتبر داود عبده واحداً من أوائل اللسانيين العرب الذين استلهموا مبادئ النظرية التوليدية، تشهد على ذلك مؤلفاته[3] التي تجمع بين الدراسة الصوتية والدراسة التركيبية، وهي دراسات ركّزت على تجاوز القصور الذي طبع الاتجاه الوصفي، يقول داود عبده: **«ويخيل إلي أن عددا من هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصب للمنهج 'الوصفي' حد التطرف، فكاد يجرد علم اللغة مما يستحق أن يسمى من أجله علما. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأي علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟ [...] في اللغة نحن نحتاج إلى عالم لغوي لكي يذكر لنا 'أن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى، غزا، نسي، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته'، فأي عربي مثقف يستطيع أن يلاحظ هذا. ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال»**[4].

إنَّ اعتماد التفسير في التحليل والاستعاضة به عن الوصف، يعني الانخراط في المنهج، ويبدو ذلك واضحاً في دراسات داود عبده الصوتية والتركيبية.

1.1.1.1.7. الدراسات الصوتية

أفرد داود عبده كتاباً خاصاً لدراسة أصوات العربية، عنونه بـ **دراسات في علم أصوات العربية**، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الأهمية التي يوليها للجانب الصوتي. وإذا كان عبده يدعو إلى تجاوز الوصف إلى التفسير دون إعلان صريح عن الانتساب إلى الاتجاه التوليدي، فإنَّ المتابعة الدقيقة لكتاباته تنمُّ عن انتماء

---

(3) صدرت له العناوين التالية:
- **أبحاث في اللغة العربية.**
- **دراسات في علم أصوات اللغة العربية.**
- «التقدير وظاهر اللفظ».
- **الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية.**
- **البنية الداخلية للجُملة الفعلية في اللغة العربية.**
- «الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر؟».

(4) داود عبده، **دراسات في علم أصوات اللغة العربية**، ص15.

صريح إلى المدرسة التوليدية، وفهم عميق لمبادئها. وقد استلهم الكثير من تلك المبادئ وخصوصاً ما جاء في النموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع.

أولى تشومسكي أهميةً خاصةً للمكوّن التركيبي في أبحاثه، وركّز فيه على القواعد الأساس والقواعد التحويلية، فإذا كانت القواعد الأساس تصنف البِنية المكوّنية للجملة (البِنية العميقة)، فإنّ المكوّن التحويلي يحتوي على قواعد تستقبل البِنى العميقة وتُخضعها لبعض التغييرات (أو التحويلات) لتُمرِّرها بعد ذلك لمكوّنات لسانية أخرى، وقد بيّن تشومسكي في النموذج المعيار أن هناك أربعة أنواع من التحويل هي: الحذف، والتعويض، والإضافة، والقلب. وقد جاءت تحليلات داود عبده مُتضمِّنةً للمبادئ التي ركّز عليها تشومسكي، ويظهر ذلك في توظيفه لمفهوم «البِنية العميقة والبِنية السطحية» في تفسير بعض قضايا اللغة العربية، يقول: «**يتطلب التفسير الصحيح لكثير من قضايا اللغة العربية أن نرد كثيرا من الكلمات إلى أصل أو بنية تحتية** *Underlying structure* **تختلف عن ظاهر اللفظ (...)، فالفعل ردَّ، مثلا، يجب اعتبار أصله رَدَدَ، وكذلك يجب اعتبار البنية التحتية لكلمة يَرُدُّ: يَرْدُدُ، وأحس: أحسس، ويحس: يحسس، واحتل: احتلل، واستمر: استمرر، وأسنة: أسننة، ومفر: مفرر، ومجن: مجنن، وأعز: أعزز... إلخ**»[5].

وقد وَظَّف مفهوم «البِنية العميقة، والبِنية السطحية» أيضاً، في الفصل الرابع من كتابه المذكور أعلاه لدحض تصور بعض اللغويين العرب لحرف الألف[6]. وخَلُص من ذلك إلى طرح وجهة نظر مختلفة في الموضوع، إذ «**الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثنى، وكل ألف ليست 'بدلا من واو أو ياء بعامة، هي في الأصل همزة'. أي أن البنية التحتية لصيغة فاعل: فأعل، ولصيغة افعال: افعألل، ولصيغة يفعلان: يفعلأن، وأن الهمزة سقطت من هذه الصيغ، وأطيلت الفتحة السابقة لها (كما سقطت الهمزة من مثل: أأمن، مثلا، وأطيلت الفتحة السابقة**

(5) المرجع السابق، ص27-28.

(6) وذلك في صيغ الأفعال المزيدة، كسافر وتعاون واصفارّ، وفي اسم الفاعل: كاتب، وقاتل، وألف الاثنين في مثل: يضربان، ورجلان إذ كان اللغويون يسلمون بأن الألف في الأمثلة السابقة ليست بدلا من شيء بخلاف ما يذهبون إليه في مثل قال أو باع التي تعتبر «بدلا» من واو في المثال الأول، و«بدلا» من ياء في الثاني. (المرجع السابق، ص77).

فأصبحت آمن، وكما سقطت الهمزة وأطيلت العلة السابقة لها في مثل راس وبير وشوم في اللهجات المحلية). فكانت الألف التي نجدها في هذه الصيغ»[7].

2.1.1.1.1.7. الدراسات التركيبية

إلى جانب اهتمام داود عبده بالدراسات الصوتية قَدَّمَ مجموعةً من البحوث التركيبية، حاول، من خلالها، استلهام بعض مفاهيم النظرية التوليدية لتحليل جوانب من التركيب في لغة الضاد. وقد استأثرت باهتمامه قضية تركيبية شكَّلت منطلق دراسات وبحوث تركيبية عديدة في مرحلة السبعينيات، نعني بذلك **قضية الرتبة**.

ينتهج عبده في مقارباته خطةً منهجيّةً تتسمُ بعرض التصورات المعروفة في الموضوع، وتقديم فرضيات حولها، قبل أن يعود إلى دحضها، وطرح التصور البديل عنها، وهذا ما يظهر من تحليله للرتبة.

إذا كانت اللغات تختلف في ترتيب مكوِّنات جُمَلها، بالنظر إلى موقع الفعل، والفاعل، والمفعول، فإنَّ النظر في تراكيب اللغة العربية يُظهر أنها تجيز الأنواع التالية من الترتيب في الجملة «الفعلية»[8]:

1. **فعل ــ فاعل ــ مفعول ← (قرأ الرجل الصحيفة).**
2. **فاعل (مبتدأ) ــ فعل ــ مفعول ← (الرجل قرأ الصحيفة).**
3. **فعل ــ مفعول ــ فاعل ← (قرأ الصحيفة الرجل).**
4. **مفعول ــ فعل ــ فاعل ← (الصحيفة قرأ الرجل).**
5. **مفعول ــ فاعل ــ فعل ← (الصحيفة الرجل قرأ).**

وإذا كانت العربية تسمح بهذه الإمكانات من الترتيب، فإنَّ الجُمَل السابقة تبقى «**لها بنية داخلية (أو عميقة تحتية) واحدة. وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاثة في البنية الداخلية بطرق تؤدي إلى البنى الخارجية (أو السطحية)، أي ظاهر اللفظ**»[9].

---

(7) المرجع السابق، ص77-78.

(8) داود عبده، **البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية**، ص37.

(9) المرجع السابق، ص37.

إنَّ معظم اللسانيين الذين تناولوا هذا الموضوع اعتبروا البِنية الأصلية للجُملة العربية هي: **فعل ـ فاعل ـ مفعول**، ومن هؤلاء عبد القادر الفاسي الفهري وميشال زكريا، وخليل عمايرة. إلاّ أنَّ باحثين آخرين، ومنهم داود عبده يميلون إلى اعتبار الترتيب الأصلي هو: **فاعل ـ فعل ـ مفعول**، وهذا ما سعى عبده إلى البرهنة عليه. حيثُ اهتمَّ بمراجعة الحجج التي يقدِّمها المدافعون عن تصور البِنية الداخلية للجُملة العربية: **فعل ـ فاعل ـ مفعول**. وانتهى إلى أنَّ القواعد التحويلية، التي نحتاج إليها إذا اعتبرنا تلك البِنية «**تصبح أكثر تعقيدا من جهة وتشمل قاعدة إلزامية (وهي صفة غير مستحبة في القواعد التحويلية) من جهة أخرى**»[10]. ويستدلُّ لرأيه بمجموعة من الحجج منها:

1 ـ أن الفعل والمفعول مكون جملي واحد

فإن اعتبار البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية: **فعل- فاعل- مفعول** يعني أن الفعل والمفعول به ليس مكونا جمليا واحدا، فإذا تبين أن هناك ما يدعو إلى اعتبارهما كذلك، فإن افتراض أن البنية الداخلية هي **فعل ـ فاعل ـ مفعول** ينهار من أساسه[11].

2 ـ الأفعال التي تتعدى بحرف جر

لاحظ عبده وجود أفعال تتعدى بحرف جر، كما هو معروف، مثل أجاب عن السؤال، اعترف بذنبه، رغب عن الجائزة، وافق على القرار، إلخ. وحرف الجر في الأمثلة السابقة يشكِّل مع الفعل مكوِّناً جُمَليًا واحداً، وهو يختلف اختلافاً جذرياً عن حرف الجر في مثل: **جلس على الكرسي**، أو **بقي في البيت** (لاحظ أنك تستطيع أن تقول: **قعد على الكرسي**، **وقف على الكرسي**، **نام على الكرسي**، إلخ. كما تستطيع أن تقول: **جلس فوق الكرسي**، **جلس تحت الكرسي**، إلخ. ولكنك لا تستطيع أن تقول: **قبل على القرار**، **رفض على القرار**، ولا **وافق فوق القرار**. فـ**على** مرتبطة بـ«**وافق**»، ولكنها ليست مرتبطة بـ«**جلس**» أو **قعد** أو **نام** أو **وقف**).

فإذا اعتبرنا البِنية الداخلية للجُملة الفعلية: **فعل ـ فاعل ـ مفعول** فإنَّ أصل

(10) المرجع السابق، ص50.
(11) المرجع السابق، ص50.

الجملة مثل: **وافق الرجل على القرار** يصبح: **وافق على الرجل القرار**، ويعني هذا أننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول:

وافق على الرجل القرار ← وافق الرجل على القرار.

وهذه القاعدة تتصف بصفتين غير مرغوب فيهما: الأولى أنها إلزامية، والثانية أنها لا يحتاج إليها في غير هذا الموضع[12].

3 ــ الأفعال المساعدة

يُمثِّل الباحث للأفعال المساعدة بـ: أخذ وراح (أخذ يقرأ، راح يقرأ) وكان وأخواتها، وهي أفعال تُشكِّل مع الفعل الذي يليها مُكوِّناً جُمَليًا واحداً. ومن هذا المنطلق إذا تصورنا البِنية الداخلية للجُملة الفعلية هي **فعل ـ فاعل ـ مفعول** فهذا يعني أنَّ أصل الجُملة من قبيل:

6) أخذ الرجل يقرأ الصحيفة

7) وكان الرجل يقرأ الصحيفة

هو:

8) أخذ يقرأ الرجل الصحيفة

9) وكان يقرأ الرجل الصحيفة

أي أننا بحاجة إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل (أو الفاعل إلى يمين الفعل) وهي قاعدة لا حاجة إليها. وعلى عكس ذلك إذا كانت البِنية الداخلية هي **فاعل ـ فعل ـ مفعول** فإنَّ كل ما نحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد):

10) الرجل أخذ يقرأ الصحيفة ← 11) أخذ الرجل يقرأ الصحيفة.

12) الرجل كان يقرأ الصحيفة ← 13) كان الرجل يقرأ الصحيفة.

ويبدو، في نظر عبده، أنَّ المُكوِّن القاعدي والقاعدة التي تنقل الفعل دون حرف جر (أو الفاعل إلى يسار الفعل قبل حرف جر، **قاعدتان** لا يُحتاج إليهما إلاّ

(12) المرجع السابق، ص50.

في هذين الموقعين. ولكنهما في الحقيقة ليستا قاعدتين منفصلتين عن القاعدة العامة التي تنقل الفعل اختيارياً إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل). فالقاعدة العامة يمكن صياغتها بطريقة تنطبق على الحالات الثلاث. فسواء أكان الفعل مؤلّفاً من جزأين (فعل + حرف جر أو فعل مساعد + فعل) أم من جزء واحد (الفعل + لا شيء) فإنّ القاعدة تنصُّ على أنَّ ما يُنقل اختياريًا إلى يمين الفاعل هو الجزء الأول فقط، أي أول فعل (أو فعل مساعد) يقع إلى يسار الفاعل (أو أنَّ الفاعل يُنقل على يسار الجزء الأول):

14) الرجل وافق + على القرار ← 15) وافق الرجل على القرار

16) الرجل أخذ + يقرأ الصحيفة ← 17) أخذ الرجل يقرأ الصحيفة.

18) الرجل يقرأ + (لا شيء) الصحيفة ← 19) يقرأ الرجل الصحيفة[13].

4 ـ المساواة بين الجملة الاسمية والفعلية

يشير داود عبده إلى الإجماع الحاصل في كتب النحو على أنَّ موقع المبتدأ يسبق الخبر، وبما أنَّ الأمر كذلك فلماذا يختلف الأمر في جُملة مثل:

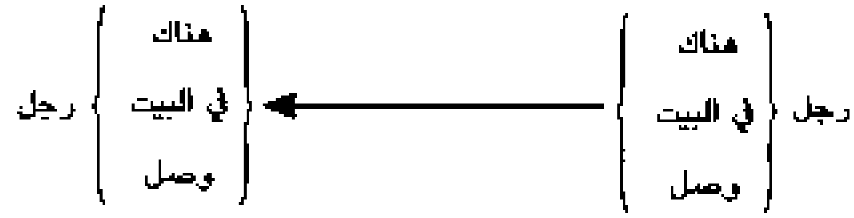
20) وصل زيد أو 21) أقرأ زيد الصحيفة؟

ويتساءل: **«أليس الأصل في الجملتين السابقتين أن تخبر بالأول عن زيد بأنه وصل وبالثانية عن أنه قرأ الصحيفة، تماما كما أن أصل هناك رجل، مثلا هو رجل هناك، وأصل في البيت رجل هو رجل في البيت؟ وكما أن هناك قاعدة تحويلية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة (لأنه نكرة) فكذلك في الجملة 'الفعلية' قواعد تنقل عناصرها من موقع إلى آخر لأسباب مختلفة»**[14].

إنَّ اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل (بصرف النظر عن الاسم الذي نطلقه عليه) يجعل الجُمل العربية نوعاً واحداً يتألف من مبتدأ وخبر، بدل نوعين: اسمية وفعلية. كما أنه يُوحّد بين بعض الظواهر المتشابهة. فوجوب وقوع المبتدأ بعد الخبر في مثل وصل رجل أو في البيت رجل، لا يختلف عن وجوب وقوع

(13) المرجع السابق، ص52.
(14) المرجع السابق، ص53.

الفاعل بعد الفعل في مثل وصل رجل فالسبب في الحالتين أنَّ الاسم نكرة:



وينتهي داود عبده من خلال ما سبق إلى أنَّ الرأي الشائع حول البِنية الداخلية للجملة التي تحتوي على فعل في العربية، وهي **فعل-فاعل-مفعول**، يقوم على أسس غير ثابتة، وأن ثمة أدلة تكفي لترجيح الرأي الآخر القائل بأن البنية الداخلية هي **فاعل ـ فعل ـ مفعول**[15].

ويُظهر تحليل داود عبده، وتوظيفه لبعض المفاهيم مثل: البنية الخارجية، البنية الداخلية، قواعد تحويلية، قواعد اختيارية، قواعد إلزامية...، مدى تمثُّله للنظرية التوليدية ولمفاهيمها الموظفة بشكل خاص في النموذج المعيار والنموذج المعيار الموسع.

2.1.1.1.7. ميشال زكريا

تتميَّز كتابات ميشال زكريا[16] بعرضه المفصل للقواعد التوليدية والتحويلية والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية، ومن أبرز تحليلاته ما تعلَّق بدراسة الجُملة. فقد أشار إلى الأهمية البالغة التي تتخذها إعادة كتابتها (الجُملة) بالقواعد التوليدية والتحويلية من حيثُ إنَّ للجُملة بِنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية وتحويلية لاشتقاق بِنيتها السطحية. فالجملة من هذه الزاوية، هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد[17]. كما أنَّ زكريا أشار إلى مفهوم الجُملة عند اللغويين العرب، وقد لخَّص نظرتهم إليها في التعريف الآتي: **«الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها»**. وقد تبنَّى في دراسته هذا التعريف الذي تنبَّه له ابن هشام

(15) المرجع السابق، ص53.

(16) من أهم تلك المؤلَّفات:

- **الألسنية (علم اللغة الحديث) مبادئها وأعلامها.**
- **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (1. النظرية الألسنية).**
- **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: (الجُملة البسيطة)**

(17) ميشال زكريا، **الجُملة البسيطة**، ص23.

الأنصاري (707-761هـ/ 1308-1360م) في **أوضح المسالك**، ووجد صورة مشابهة له عند اللسانيين المعاصرين، من أمثال هاريس[18] *(Zellig S. Harris)*. وبعد أن عَرَضَ ميشال زكريا للعلاقة الوثيقة بين الجُملة الاسمية والجُملة الفعلية، انتهى إلى **أنهما تشكلان، في الواقع، قسما واحدا وهو الجملة الفعلية**[19].

من المسائل التي عالجها الباحث **قضية الرتبة** بعنوان كبير: «**ترتيب العناصر اللغوية في البِنية العميقة**». وقد خَلُصَ إلى أنَّ ترتيب عناصر الجُملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا بل ترتيبا محددا بصورة أساسية، ويستدل على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج[20].

وتقوم مؤلفات الجُملة عند زكريا على ركنين: ركن الإسناد، وركن التكملة. أما ركن الإسناد فتُبيِّنه القاعدة التالية:

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي.

فعل+ فاعل+ مفعول+ جار ومجرور

ويستدل في اعتماد قاعدة ركن الإسناد السابقة على القضايا التالية:

1) ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة؛

2) العلاقات القائمة بين الفعل وفاعله؛

3) التقليد اللغوي العربي؛

4) الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل.

أما ركن التكملة فيتكون من عناصر لا ترتبط مباشرة بالفعل، ولكنها تعود إلى الجملة كلها. وأما الاسم المجرور في ركن التكملة فلا يمكن نقله إلى موقع الابتداء تاركا وراءه ضميرا. كما يصف ميشال زكريا البِنية العميقة للجملة العربية باستخدام سمات الركن الفعلي بين: زمنه، وتعديته، ولزومه، وما ينتج عنه...[21].

---

(18) المرجع السابق، ص24. ويُنظر: أيضاً هامش 3 من الصفحة نفسها.

(19) المرجع السابق، ص25.

(20) إنَّ إدراج حجج الباحث التي استدلَّ بها على الترتيب المذكور يحتاج إلى حيِّز كبير، لذلك نكتفي بالإحالة عليها في مصدرها المذكور أعلاه. (نفسه، ص23-44).

(21) المرجع السابق، ص65-77.

ويستخدم سمات أخرى للركن الاسمي تبين: تعريفه وتنكيره، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه...[22].

وقد تحدّث زكريا أيضاً عن سمات أخرى للحرف العربي، لا تبتعد كثيراً عن معاني حروف الجر في النحو العربي[23].

وفي ختام حديثه عن الجُملة تناول موضوع «النعت»، ورأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة[24]، ومثّل لذلك بالجُمل الآتية:

5) الرجل كريم.

6) الرجل جالس.

7) الرجل مضروب

8) الرجل قتال[25].

توضح هذه الأمثلة، أنّ المورفيمات «كريم» «مضروب» «جالس» «قتال» يشبه عملها عمل الفعل، ودليله على ذلك أنه يُظهر التوزيع نفسه الذي يُظهره الفعل؛ إذ في الإمكان، في كل جُملة من الجُمل السابقة، استبدال النعت بفعل والحصول على جملة أصولية، كما تُظهر هذه الجُمل:

9) الرجل كرُم

10) الرجل جلس

11) الرجل ضرب

12) الرجل قتل

يُستفاد من تحليل ميشال زكريا لمُعطيات اللغة العربية مدى استفادته من مُعطيات النظرية التوليدية، وخصوصاً ما سطّره تشومسكي في نماذجه الأولى، ويبرز ذلك بشكل جلي في تركيزه على عناصر التحويل، ودراسة البِنية المكوّنية،

(22) المرجع السابق، ص79-88.
(23) المرجع السابق، ص165-174.
(24) المرجع السابق، ص97.
(25) المرجع السابق، ص97.

ومعالجة القواعد الأساس بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم المعطيات التركيبية... وعلى الرغم من التمثُّل الدقيق لهذه العناصر، فإنَّ ميشال زكريا أهمل عناصر أخرى، مما يسمح به عنصر التحويل مثلا[26].

2.1.1.7. نحو الأحوال: محمد علي الخولي

تبيَّن لمحمد علي الخولي أنَّ الفرضية التي أنشأها اللساني الأميركي تشارلز فيلمور (*C. Fillmore*) لشرح العلاقات بين تراكيب اللغة الإنكليزية، تتوافر فيها مزايا البساطة والعالمية، ولذا فإنه اعتبر هذه الفرضية أكثر الفرضيات ملاءمة للغة العربية، إن لم تكن أكثرها فعلا[27]. وتتألف فرضية فيلمور كما عرضها الخولي من خمس قواعد:

1) الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر[28]؛

(26) يُلاحظ أنَّ التماثل بين البنى عند زكريا سطحي يستعمل فيه قواعد الاستبدال السياقية، كما تمثّلها هاريس، ولا يستفيد من منجزات النحو التوليدي التي تبحث في أشكال التماثل بين البنى في مستويات أعمق.

(27) محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص62.

(28) في هذا القانون لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

■ السهم يعني أنَّ الجملة تساوي أو تعوض بما يتبع على الجانب الأيسر من السهم؛

■

المشروطية ← { الروابط الخارجية
ظروف الزمان
أدوات الاستفهام
أدوات النفي }

■ القوسان الهلاليان حول المشروطية يشيران إلى أنَّ ضمَّ المشروطية إلى الجملة أمر اختياري.

■ مساعد: هذا الاصطلاح ليس موجوداً في القواعد العربية التقليدية، لكنه موجود في قواعد اللغة الإنكليزية ويشار إليها بـ (*auxiliary*).

■ جوهر: هذا الاصطلاح سوف يُستعمل هنا للدلالة على صلب الجُملة، أي على الجُملة بدون المشروطية، وبدون أفعال مساعدة. وبعبارة أخرى، فإنَّ جوهر الجُملة هو ذلك الجزء الأساسي منها الذي يحمل معناها الرئيسي. (نفسه، ص62-63).

وجدير بالإشارة هنا إلى أنَّ: أ. القوسين الحاصرين {} يدُلاَّن على إمكانية اختيار واحد =

2) المشروطية ← روابط خارجية، ويقصد بها الكلمات التي تربط بين هذه الجملة وسابقتها، مثال ذلك قولنا: ولهذا، بناء على ذلك... وتشمل أيضاً ظروف الزمان وأدوات الاستفهام وأدوات النفي؛

3) الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول به غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)؛

4) محور
مفعول غير مباشر
مكان ← العبارة الاسمية
أداة
فاعل

5) العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + اسم + جملة[29].

بالنظر إلى هذه القواعد، نجد أنّ أهمّ ما يميّز محاولة الخولي هو التعديل الذي أدخله على فرضية فيلمور، وعلى وجه التحديد على القانون الخامس الذي يقضي بتغيير موقع (جملة) ليصبح بعد (اسم)، ليصير متوافقاً مع معطيات اللغة العربية.

فاعتماداً على فرضية فيلمور، والتعديل المقترح، قام الخولي بدراسة عيّنة من الجُمل العربية حصرها في اثنتين وخمسين جُملة، ونورد في ما يلي تحليله للجُملة التالية: **ما أجمل البيت.**

فقد وصف الخولي هذه الجملة على النحو الآتي:

ما + أجمل + البيت.

= أو أكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين. ب. الروابط الخارجية يُقصد بها تلك الكلمات أو التعابير التي تأتي في أو الجملة عادةً لتربط بين الجُملتين. مثال ذلك قولنا في بداية الجُملة «ولهذا»، و«بناء على ذلك»، و«على كل حال»، و«بالرغم من ذلك»، و«علاوة على هذا». (نفسه، ص63).

(29) المرجع السابق، ص62-65.

فاعل + مساعد، فعلية + محور.

ثم حدّد للمفردات، اسما كانت أو فعلا أو حرفا أو أداة، سمات معينة(30)، فصاغ ستة وثلاثين قانونا تحويليا(31)، منها:

القانون التحويلي الخامس: (إجباري)، تقديم الفاعل أو المحور.

الوصف التركيبي ← : مساعد + فعلية + فاعل أو محور.

التغيير التركيبي ← : مساعد + فاعل + أو محور + فعلية.

مثلا يكون + ضحوك + الولد.

يكون + الولد + ضحوك.

ثم تعقب ذلك تحويلات يُؤَوَّلُ بواسطتها التركيب إلى: **الولد ضحوك**. ومن تلك التحويلات، حذف (يكون) وإدخال الحركات.

لقد استطاع الخولي من خلال تحليلاته أن يُكيِّف الكثير من قواعد نظرية فيلمور مع معطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإنَّ ما قدَّمه يبقى من الصعب تعميمه على كلّ معطيات لغة الضاد.

3.1.1.7. نظرية الدلالة التصنيفية: مازن الوعر

اعتمد مازن الوعر مبادئ النظرية الدلالية التطبيقية التي وضعها والتر كوك (*W. Cook*) سنة 1979م. تهدف هذه النظرية إلى تقديم جُملة من المعايير الدلالية لوصف المضمون الدلالي للتراكيب. وهي عبارة عن نظام من الأدوار الوظيفية الدلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محوراً للعمليات الدلالية، وتمكّن من معرفة أنواع الفعل من خلال الصفات المميِّزة له.

في هذا الإطار يفرّق مازن الوعر بين المُمَيِّزات الدلالية المرتبطة بالفعل وبين الأدوار التي تحدث مع الاسم. والمميزات الدلالية عمودية وأفقية؛ وتكون العمودية إما كونية وإما إجرائية وإما حركية. فالمميز [+كوني] يتطلب دورا دلاليا يعبر عنه

(30) المرجع السابق، ص83-110.
(31) المرجع السابق، ص76-111.

بموضوع ثبوتي، أما المميز الدلالي [+حركي] فيتطلب دورين دلاليين وظيفيين يعبر عنهما بالفاعل والموضوع. أما أفقيا فيتطلب المميز الدلالي [+شعوري] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمجرب، بينما يتطلب المميز الدلالي [+استفادة] دورا وظيفيا يعبر عنه بالمستفيد، ويتطلب المميز الدلالي [+مكاني] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه بالمكان[32].

استناداً إلى التقسيم السابق تميِّز النظرية الدلالية التصنيفية عمودياً بين ثلاثة أنواع من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية، وأفقياً بين أربعة أنواع من الأفعال: أفعال أساسية، أفعال شعورية وأفعال استفادة وأفعال ظرفية (مكانية). أما الأدوار الدلالية الوظيفية المرتبطة بالاسم فهي نوعان: «الأدوار الدلالية السطحية التي تحدث في البنية العميقة والبنية السطحية وجوبا، والأدوار الدلالية المستترة التي تحدث في البنية العميقة، ولكن يمكن أن تحدث في البنية السطحية ويمكنها أن لا تحدث»[33].

ويقسم مازن الوعر التراكيب في العربية إلى قسمين هما: التركيب الاسمي والتركيب الفعلي، وهو تمييز قائم على **وجوه براغماتية ـ وظيفة دقيقة لتحديد المعنى**[34]، وأن مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) تمثل حجر الأساس في النظرة اللسانية العربية للتراكيب، والعلاقة التي تربط بين هذه المكونات تدعى الإسناد (إس)[35]. إنّ انتظام هذه الأركان يُنتج حاصلاً لغويًا هو الكلام (ك):

التركيب الفعلي (م... م إ... ف).

التركيب الاسمي (م إ... م... ف).

وتُسند الحقيقة النظرية اللسانية العربية إلى مفهوم العامل والمعمول، فتحليل النحاة للتراكيب كان من «**وجهة نظر علائقية وذلك لطبيعة العامل والمعمول**»[36].

(32) مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص52-60.

(33) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص220.

(34) مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص32.

(35) المرجع السابق، ص38-47.

(36) المرجع السابق، ص43.

أما الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب فقد أغفلوها ولم يناقشوها «مناقشة مستفيضة، وذلك لأنهم كانوا مهتمين بشكل خاص بالتحليل البنيوي الشكلي للغة العربية»، في حين تركوا أمر الدلالة والوظيفة للبلاغيين «**الذين شرحوا بشكل مستفيض وموسع الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب الأساسية في اللغة العربية**»[37].

وتظهر إفادة مازن الوعر من نظريتي تشومسكي وكوك في عرضه لـ «**الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرة للتركيب العربي**»[38]. وفي هذا الإطار يقدّم ركنا آخر يمكن أن يحوّل التركيب الأساسي في العربية إلى تراكيب مشتقة جديدة، ويُسمّى هذا الركن الأداة (أد)، ويمكن أن يكون: أداة استفهام، أو أداة نفي، أو أداة شرط... أو نحو ذلك، ولذا تكون القاعدة التالية هي التي تولّد التراكيب الأساسية في اللغة العربية:

ك ← أد ـ إس

ويتمثّل الإسناد (إس) في التركيبَيْن: الفعلي والاسمي، ويضيف إليهما ما يُسمّيه التركيب الكوني، في نحو: زيد شاعر، زيد في المكتبة، زيد هنا. ويتألف هذا الصنف من التراكيب:

[[إس..................م [................ م (X)]

فالمقولة (X) قد تكون اسما أو صفة أو جارا أو مجرورا أو ظرفا، وشرط هذا التركيب أن يحذف الفعل (**يكون**) منه وجوبا، إلا إذا كان في الزمن الماضي (كان) أو في الزمن المستقبل (سيكون)[39]، والتقدير في الأمثلة السابقة هو:

---

(37) المرجع السابق، ص43. يشير الوعر هنا إلى شرح الجُرْجانيّ لظاهرة التقديم والتأخير للأركان اللغوية سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم يساره. إنّ ظاهرة التقديم والتأخير ستُظهر الوجوه التنظيمية للأدوار الدلالية للتراكيب العربية، لقد اقترح الجُرْجانيّ نوعين اثنين لتقديم الأركان اللغوية في التركيب الأساسي، يدعى الأول تقديم على نية التأخير ويدعى النوع الثاني تقديم لا على نية التأخير. (مازن الوعر، نفسه، ص43-44).

(38) المرجع السابق، ص93.

(39) المرجع السابق، ص132-141.

- زيد يكون (هو) شاعر

- زيد يكون (هو) في المكتبة.

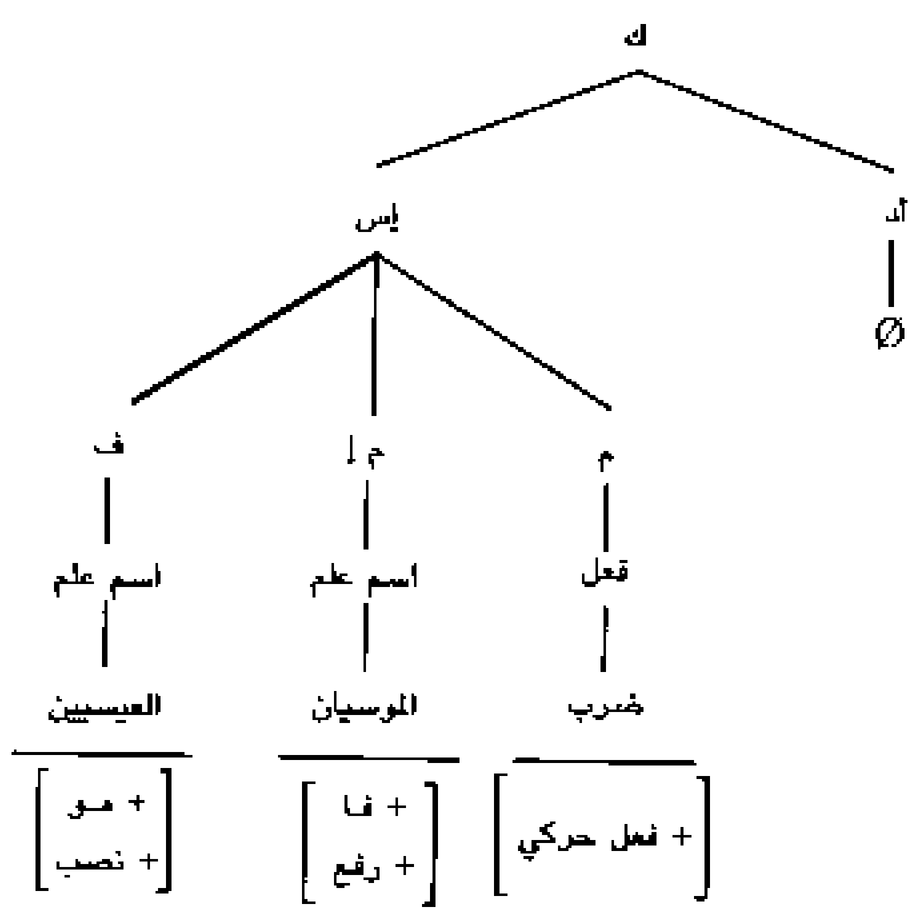
- زيد يكون (هو) هنا.

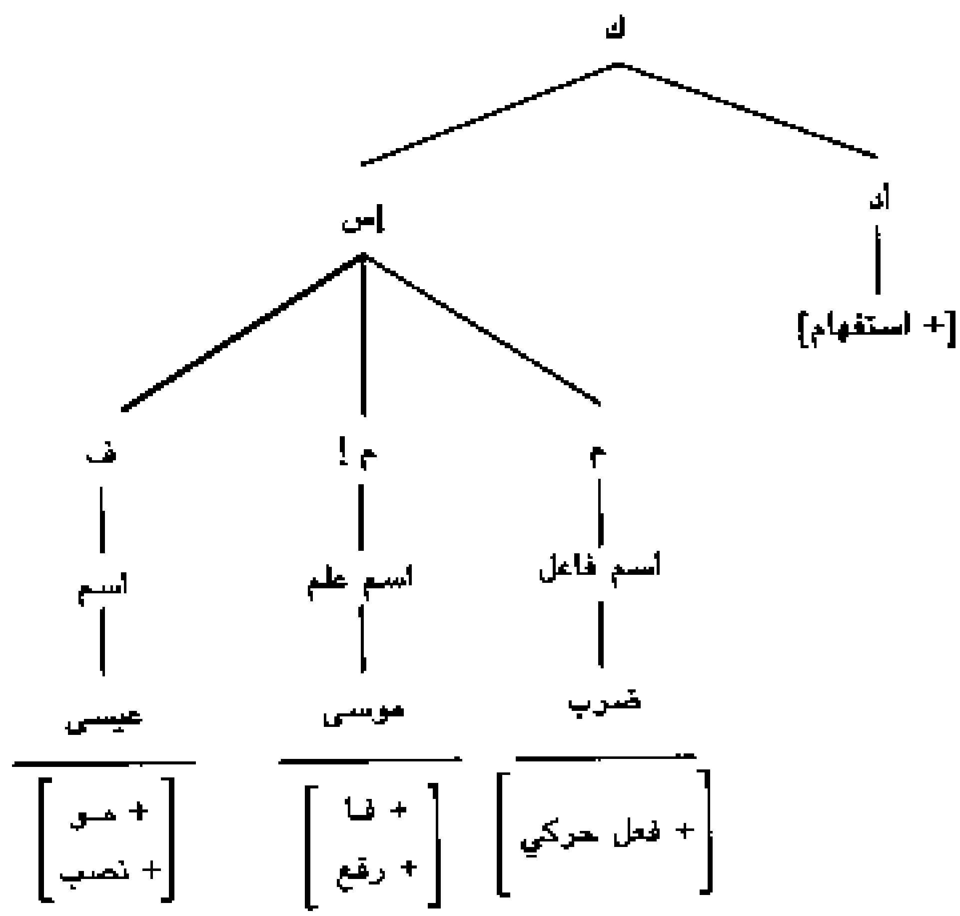
ويُعلن الوعر أنه سيصف البِنية العميقة (المُقدَّرة) للتركيب العربي مستخدماً الأدوار الدلالية التي اقترحها كوك في منهجه الدلالي التصنيفي، وهي: فاعل (فا)، مجرب (مج)، مستفيد (مس)، مكان (مك)، موضوع (مو). بالإضافة إلى استخدامه الحركات الإعرابية: رفع، نصب، جر. فبتطبيق المنهج المذكور على التركيبَيْن:

1) ضرب الموسيان العيسيين.

2) أضارب موسى عيسى؟

تكون البِنية العميقة والسطحية لهذين التركيبَيْن كما هي عليه في الشكلَيْن التاليين:





من القضايا التي عالجها الوعر في إطار هذا التصور أيضاً، قضية التقديم والتأخير في التراكيب العربية: الفعلية والاسمية والكونية.

يدل التركيب الفعلي على أن الحركة التحويلية للفضلة (ف) حركة مسموح بها، إلى يمين الفعل أو إلى يساره، ضمن نطاق الإسناد (إس) مع الاحتفاظ بوظيفتها الدلالية وحركتها الإعرابية كما في الأمثلة التالية:

3) ضرب زيد أخاه

4) ضرب أخاه زيد

5) أخاه ضرب زيد

تصبح هذه الحركة ممتنعة إذا تخلل التركيب لَبْساً دلالياً، أو أنتجت تركيباً غير نحوي. أما الحركة التحويلية للفاعل فغير مسموح بها، لأن الفعل والفاعل يشكِّلان «وحدة لسانية لا يمكن تجزئتها». وهذه الوحدة وكلٌ من: الجرّ والمجرور، والتابع والمتبوع، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه، تُعَدُّ مركَّبات متلازمة، تندرج تحت مبدأ عام يسميه «مبدأ المقولة المتلازمة»، وينص

هذا المبدأ على وجوب نقل القاعدة التحويلية المتلازمة برمتها. أما الحركة التحويلية في هذه البِنيات الجُملية الاسمية ذات الخبر الفعلي (م إ–م ـ م إ–ف)، كما هو الحال في:

6) زيدٌ ضرب عُمراً.

وذات الخبر الاسمي (م إ ـ م إ ـ م)؛ في نحو:

7) * زيدٌ أبوه شاعرٌ.

فتكون ضمن تركيب الخبر، حيثُ يقالُ في الأول:

8) زيد عُمراً ضرب.

وفي الثاني:

9) زيدٌ شاعر أبوه.

فما يتعلّق بالتراكيب، فإنَّ الذي يتحرك فيها هو الخبر أيضاً، كما يظهر من الجملة: **شاعرٌ زيدٌ**

والبِنية العميقة للتركيب الكوني:

– شاعرٌ زيدٌ.

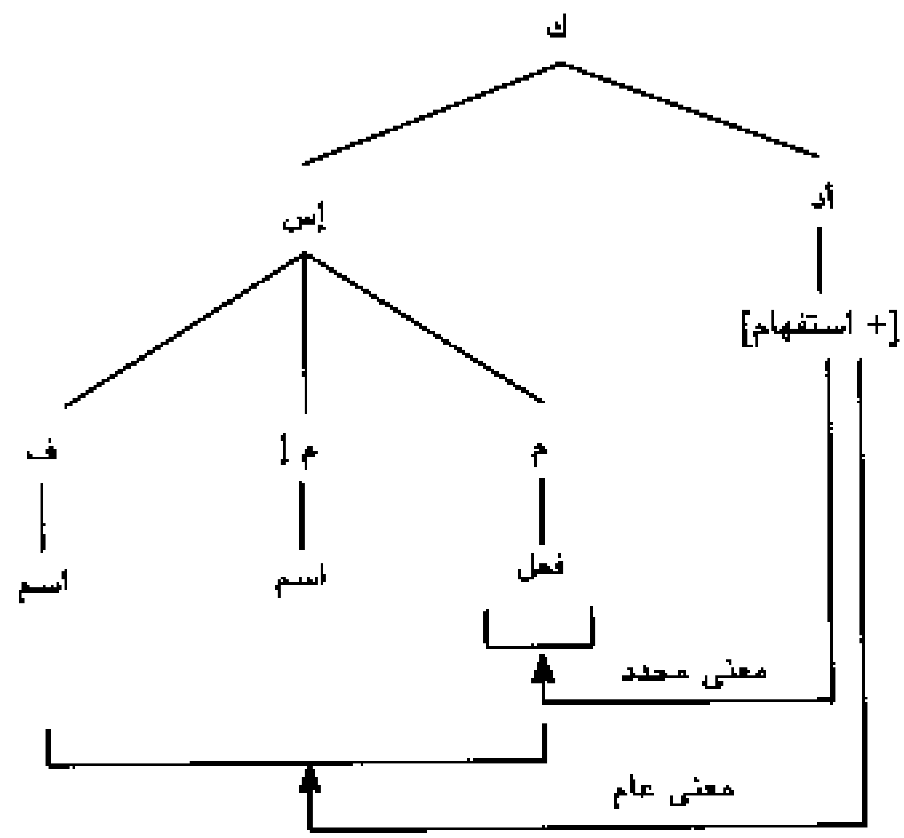
هي: (يكون) (هو) شاعرٌ زيدٌ.

إلى جانب هذه القضايا تطرّق مازن الوعر إلى التراكيب الاستفهامية بقسمَيْها:

أ ـ التصديقي: الذي يحصل بواسطة (الهمزة) و(هل).

ب ـ والتصوري: الذي يكون بأدوات الاستفهام الأخرى.

فالدور الذي تقوم به أدوات الاستفهام يتمثّل في تغيير التركيب الأساسي إلى تركيب مشتق، كما يُظهر الشكل التالي:



يوضح هذا الشكل، من خلال البنية العميقة، الدور الدلالي الذي تقوم به أداة الاستفهام، حيث يُظهر أنَّ أدوات الاستفهام تؤدّي دورَيْن دلاليَّيْن:

أ ـ تحول المعنى العام في التركيب الأساسي المُثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق.

ب ـ تحدد الدور الدلالي للركن اللغوي المستفهم عنه، سواءٌ أكان فعلاً أم اسماً. ومن كل ذلك يخلص الوعر إلى أنَّ «**أدوات الاستفهام في اللغة العربية تعتبر أدوات تحويل، ولها وظيفة دلالية بحتة**»[40].

يتحدث الباحث بعد ذلك عن الاستفهام التصديقي، فيذكر أن العربية تستعمل أداتَيْن تحويليَّتَيْن للتعبير عنه، هما: (الهمزة) و(هل)، ويذكر الصفات النحوية التي تشترك فيها هاتان الأداتان والصفات التي تختلفان فيها. أما فيما يخص الاستفهام التصوري، الذي يحصل بأدوات أخرى، مثل: متى، أين، كيف، ماذا...، فيقترح لهما وضعين:

(40) المرجع السابق، ص164.

1. وضع: م إ (مركب إسنادي)، ويتحقق في التركيب الاسمي، نحو: مَن جاء؟، والتركيب الكوني مثل: مَن في الدار؟. فالركن الاستفهامي يقع تحت المستوى (م إ)، ولا تكون حاجة إلى حركة تحويلية لصياغة التركيب الاستفهامي.

2. وضع: ف، ويقع في مواضع مختلفة تحت المستوى (إس) ثم ينتقل إلى المستوى [+استفهام]، ومثاله: من ضرب زيد؟[41]

تلك مجمل اقتراحات مازن الوعر في إطار نموذج النظرية الدلالية التصنيفية كما هي قائمة في أعمال اللساني والتر كوك.

إنّ تَتَبُّع تحليلات مازن الوعر واقتراحاته، تُبيِّن أنه حاول أن يوائم بين الكثير من جوانب نظرية والتر كوك وبين معطيات اللغة العربية، ومع ذلك فإنَّ بعض عناصر التحليل (الحذف، الزيادة...) التي تسمح بها نظرية الدلالة التصنيفية ظلَّت غائبةً في تحليلاته.

إلى هنا نكون قد عرضنا للمحاولات الجزئية في الكتابة التوليدية العربية وقد وجدنا بعضها يفتقر إلى الشروط الإبستيمولوجية لصياغة القواعد كما هو معمول به في النظرية التوليدية. ونُجمل أهم الإشكالات المطروحة في النقط التالية:

- عدم تحليل معطيات اللغة العربية تحليلاً ضافياً؛
- التعامل مع المعطيات بانتقائية واضحة؛
- تَمثُّل الظواهر المدروسة بشكل سطحي؛
- إفراغ بعض المصطلحات من حمولتها؛
- عدم تبنّي النموذج في كليته والاقتصار على مكوِّن من مكوّناته (المكوّن التحويلي أو البنية المكوّنية)...

(41) المرجع السابق، ص181-184.

2.1.7. المحاولات التوليدية الشمولية: عبد القادر الفاسي الفهري

يُعتبر الفاسي الفهري أهمَّ من يُمثِّل المحاولات الشمولية في الكتابة اللسانية التوليدية العربية، لاعتبارات يمكن أن نُجملها فيما يلي:

أولاً: طرح قضايا تحديث الآلة الواصفة لمعطيات اللغة العربية، وذلك بالانخراط في مستجدات الأسئلة التي أفرزها الخطاب اللساني الغربي، والتوليدي منه بشكل خاص.

ثانياً: الانطلاق من وعي إبستيمولوجي يحرِّك البحث ويدفعه إلى تقديم الدرس اللساني، عربيِّه وغربيِّه، ويتمثَّل في ضرورة الفصل بين صنفين من اللسانيات: **لسانيات ظواهر**؛ تفرز خصائص أنحاء اللغات الطبيعية، **ولسانيات محاور** تؤرخ لمنجزات الدرس النحوي القديم بتوظيف آليات نظرية وتحليلية ناضجة إبستيمولوجيا، حتى إذا طُرحت قضايا مُعيَّنة لا تُصاغ وفق مفاهيم واستدلالات القدماء وإنما تُطرح بجهاز استدلالي يستوفي شروط المعايير العلمية الكامنة في التنظير اللساني الحديث.

ثالثاً: وضعه لبرنامج عمل في الخطاب اللساني العربي يتجاوز الكلام الإيديولوجي المكرور للتدقيق في قضايا تتوزع على قطاعات معرفية متبادلة (علم اللغة، علم الاجتماع اللغوي، اللسانيات التطبيقية، علم النفس اللغوي...)، وتكمن الخطوط العريضة لهذا البرنامج فيما يلي:

- بناء نماذج آلية وحاسوبية لإدراك اللغة واستعمالها تسترشد بالنماذج النفسية في إطار إدراك آليات اكتساب اللغة وتعلمها؛

- التأريخ للنحو العربي القديم بتوظيف منهجية المحاور التي وظَّفها هولتون (*Holton, G*)؛

- استثمار نتائج اللسانيات النظرية في قضايا تدريس اللغة العربية؛

وقد انخرط الباحث، عبر مشاريعه العلمية، في بناء أوصاف دقيقة لظواهر من اللغة العربية (صرفاً، وتركيباً، ومُعجماً، ودلالةً). ولم يكتفِ بالبحث في قضايا اللغة العربية اللسانية، بل أثار قضايا تهمُّ التخطيط اللغوي، والتوظيف الحاسوبي للغة العربية.

إنَّ متابعةً دقيقةً لِما راكمته أبحاث الفاسي الفهري تُبيِّن أنَّ معظم القضايا التي أثارها جاءت مواكبةً لتطورات الدرس التوليدي، وأيضاً للقضايا التركيبية والصرفية والمُعجمية التي شغلت الباحثين المنخرطين فيه، ومن ذلك:

أ ـ الانشغال بمسألة الرتبة من خلال النظرية الموسعة التي اقترحها تشومسكي في أواسط السبعينيات: الرتبة الأصلية: **فا ف مف، النقل، التبئير، التفكيك، بِنية المركب الاسمي...**؛

ب ـ قضايا الربط والضمائر التي شغلت برنامج الربط العاملي الذي اقترحه تشومسكي سنة 1981م؛

جـ ـ البحث عن اطرادات في المُعجم العربي وذلك بناءً على مسلمات نظرية تهدف إلى الدفاع عن كون المُعجم ليس مجاله الخصائص الفرادية غير المتنبأ بها، وإنما هو مجال لبناء تعميمات واكتشاف اطرادات تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة، ومن ثَمّ فإنَّ الاشتغال بتركيب وصرف الصيغ في اللغة العربية: البناء للمفعول، والمطاوعة والتعدي...، يُعدُّ مدخلاً لاستخلاص وفهم آليات اشتغال المعجم؛

د ـ الدفاع، انطلاقاً من برنامج المبادئ والوسائط المقترحة في أواسط الثمانينيات من لدن تشومسكي، عن جعل اللسانيات ذات طبيعة مقارنة؛ ذلك أنَّ فهم خصائص لغة معيَّنة لا يتمُّ إلاّ بفهم خصائص لغات أخرى لاستخلاص ما تشترك فيه اللغات، ومن ثَمّ فإنَّ كتاب **البناء الموازي** يُعَدُّ تعميقاً لقضايا أثيرت في الأبحاث السابقة كالرتبة والضمائر والبناء للمفعول...، من منطلق الوصول إلى عمق تفسيري لهذه الظواهر تسمح به نظرية الربط العاملي؛

هـ ـ يُلاحظ المتتبع لأبحاث الفاسي الفهري الصادرة في السنوات الأخيرة أنَّ القضايا ذات الطبيعة المُعجمية استأثرت باهتمام خاص، فالمُعجم بالنسبة إليه لا يأخذ دلالةً إلاّ داخل التركيب؛ لأنَّ مبادئ وقيود وتعميمات التركيب قادرةٌ على تقييد المُعجم والكشف عن الجانب الاطرادي فيه، وهذا ما تبيِّنه دراسات من قبيل: تركيب الأحداث، التشجير والتعدّي، المُعجم المولَّد...

إنَّ تأصيل دراسات من هذا القبيل يجعل الدرس اللساني ينزاح عن المقاربات القاموسية للمُعجم التي تكرِّس النظرة اللااطرادية له، بوصفه سجلاً للظواهر غير

القياسية، لتأصيل منظور جديد يجعل قضايا المُعجميات مندمجة في قضايا التركيب والصرف والدلالة. فالاهتمام ينبغي أن ينصبَّ على المُعجم الذهني؛ لأنَّ فهم آليّات اشتغال المعرفة المُعجمية جزءٌ من فهم اشتغال المعرفة اللغوية في الذهن البشري.

ولا يَخفى على المتتبع لتطورات النظرية التوليدية أهمية النموذج الذي تشتغل عليه حالياً وهو البرنامج الأدنوي أو النظرية الأدنوية(*)، وهو البرنامج الذي نجد له تطبيقات عملية على اللغة العربية عند الباحث.

هذه بعض الملاحظات حول المشروع اللساني للفاسي الفهري تكشف عن أهميَّته وجدوى البحث فيه. غير أنَّ المتابعة الدقيقة لكل جزئياته تتطلَّب بحثاً مستقلاً. لذلك سنقتصر على قضيَّتَيْن أساسيَّتَيْن يمكن أن نستشف من خلالهما خصوصيات التلقّي في مشروعه اللساني، ونعني بذلك قضية الرُتبة والبناء لغير الفاعل.

1.2.1.7. الرُتبة في اللغة العربية

يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرُتبة ضمن قضايا أخرى؛ ذلك أنَّ فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكّل مفتاحاً ومدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى. وتكمن أهمية هذه الظاهرة، في إطار البرنامج التوليدي، في كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا، وأهمها:

- إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية؛

- إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعاً لترتيب المكوّنات داخل الجُملة؛

(*) والعنوان الحالي هو عنوان كتاب شهير لتشومسكي:

Chomsky, Noam (1995b), *The Minimalist Program*, The MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

وقد وسع تشومسكي النظرية أكثر في كتاب:

Chomsky, Noam (2000), *Minimalist Inquiries: The Framework, in Roger Martin*, David Michaels & Juan Uriagereka (eds.). Step by Step: Essays on Minimalist syntax in Honor of Howard Lasnik. The MIT Press, Cambridge, Massachusetts. 89-155.

-إشكال النقل؛ فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكّننا من فهم آليات اشتقاق الرُّتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد؛

- يجرّنا البحث عن الرتبة بين المكوّنات في الجُملة، استناداً إلى مفهوم شجري مُعيَّن يعتبر الفعل رأساً له مخصص (الفاعل)، وفضلة اختيارية أو إجبارية (بحسب كون الفعل لازماً أو متعدّياً)، إلى البحث عن إمكانات التوازي بين الرتبة التي تستند إلى مُكوّنات الجُملة، والرُّتبة داخل المُركّب الاسمي أو الحدّي؛

لهذه الاعتبارات انشغل التوليديون ببحث قضية الرُّتبة، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام تشومسكي بالبحث عن رُتبة أصلية في اللغة الإنكليزية، وقد قادته نتائج البحث التي قام بها إلى اعتبار اللغة الإنكليزية من نمط: **فاعل فعل مفعول**

ويستدلُّ تشومسكي على أصلية هذه الرُّتبة بقاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرُّتبة في جميع اللغات، يصوغها على هذا النحو:

جـ ← م. س صرفة م. ف

يذهب تشومسكي، بموجب هذه القاعدة، إلى أنَّ كُلَّ اللغات من نمط **فا ف مف**. بل يذهب إلى أبعد من ذلك حين ينكر وجود لغات من نمط آخر، ومن ذلك رتبة **ف فا مف**، كما هو الحال في اللغة العربية؛ إلا أنَّ تشومسكي لا يستدلُّ على موقفه ذلك[42].

ونقضاً لمذهب تشومسكي استدلَّ الفاسي الفهري على أنَّ اللغة العربية من نمط **ف فا مف**. غير أنَّ موقفه هذا عَرَفَ مراجعاتٍ متلاحقةً جاءت نتيجة لتطور النماذج التوليدية وآليات استدلالاتها، ويمكن أن نميّز في كتاباته بين ثلاثة مواقف أساسية، عبّرت عنها كتبه: **اللسانيات واللغة العربية**، و**البناء الموازي**، و**المقارنة والتخطيط**، على التوالي.

1.1.2.1.7. رُتبة فعل فاعل مفعول

عالج الفاسي الفهري ظاهرة الرُّتبة في اللغة العربية في كتابه **اللسانيات واللغة**

(42) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص105.

العربية، وهي مقاربة مبنيّة على أساسيات البرنامج التوليدي، وبخاصة النحو المُعجمي الوظيفي.

يرى الفاسي الفهري ـ خلافاً لِما ذهب إليه تشومسكي ـ أنّ الرُتبة في اللغة العربية من نمط: **ف فا مف1 مف2**

وهي الرُتبة التي تعبّر عنها الجُمل الآتية:

1) جاء الولد

2) أكل عمرو تفاحة

3) أعطى زيد عمراً هدية.

وللاستدلال على أصل هذه الرُتبة يوظف الباحث تقنية الحجج المستخدمة في اللسانيات التوليدية مع تبريرها، وهي حجج من داخل اللغة، ومن ذلك[43]:

– أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول؛

– عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل:

4) ضرب عيسى موسى

5) ضرب موسى عيسى.

فعيسى فاعل بالضرورة في الجملة (4)، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة (5).

– بعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا كما في (6) أو رتبة كما في (7).

6) ابتلى إبراهيمَ ربُّه

7) دخل مكتبه زيد

(43) المرجع السابق، ص106-107.

ولا يجوز أن يتأخر المفسر عن الضمير في الرتبة:

8) *ابتلى ربُّه إبراهيمَ.

فإن صح قيد النحاة على الإضمار، وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكر.

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه، أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد:

9) جاء الأولاد

10) الأولاد جاؤوا

11)*جاؤوا الأولاد.

وينتهي الفاسي الفهري من كلّ ذلك إلى القول: «**إن مثل هذه المعطيات يمكن أن تساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط ف فا مف**»(44).

أما فيما يخص الجُمل الاسمية، التي لا يكون فيها المسند فعلاً، فيفترض فيها رابط مُقدَّر هو (كان) مُزَوَّد بسمة الجهة والزمن، والمركب الاسمي الذي يقع بعده فاعل، وليس مبتدأً كما نجد في تفسير بعض النحاة.

يهدف الفاسي الفهري من افتراضه أن يوحد بين الجمل الاسمية والفعلية ويردُّهما إلى بِنية عميقة واحدة. وهذا ما يسمِّيه «الافتراض الرابطي»، ويعني به «أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو جمل رابطية)، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة»(45)، كما في الجُمل التالية:

12) كان في الدار رجل.

13) كان الرجال مجتمعين.

14) كان حسين ملكا.

15) كان زيد في الدار.

(44) المرجع السابق، ص107.

(45) المرجع السابق، ص134.

وفي إطار هذا التصور عرض لما يصطلح عليه التبئير (*Focalisation*) أو الموضعة (*Topicalisation*)، وهو عملية صورية يتمُّ بمقتضاها نقل مقولة كبرى (*major category*) كالمركبات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية... إلخ، من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة: جَ ← (بؤ) جَ[46].

ويُمثِّل لذلك بالأمثلة التالية:

16) إياك نعبد

17) اللّه أدعو

18) في الدار وجدته

19) غدا سنلتقي

20) أميتا كان؟

21) أما عن زيد فحدث ولا حرج

ومن خصوصيات التبئير أن العنصر المُبأَر لا يترك أثراً ضميرياً في موقعه السابق (داخل ج)، ويحتفظ بإعرابه الذي كان قد أُسند إليه في ذلك الموقع.

إنَّ عملية النقل تخضع لقيود استمد الباحث بعضها من تحليلات النحاة، وبعضها الآخر على مبادئ اقترحها تشومسكي، من ذلك مبدأ «التتابع السلكي» (*successive cyclicity*) الذي اقترحه تشومسكي سنة 1973م. ويتمُّ بموجبه النقل من المكان المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف، ومبدأ التحتية (*subjacency*).

إذا أخذنا الجُملة التالية:

22) من تريد أن أضرب؟

فإنَّ التحويل الذي طرأ عليها يمكن رصده في السلكية التالية:

(46) المرجع السابق، ص114.

23) تريد أن أضرب من

24) تريد من أن أضرب

25) من تريد أن أضرب

أما التغيير الذي يحدث محليّاً بعد الفعل مُعيداً ترتيب الفضلات فهو ما يسمّيه الزحلقة أو الخفق، كما يظهر من الجُمل التالية:

26) ضرب زيدٌ الولدَ

27) ضرب الولدَ زيدٌ

28) جاء البارحة كثير من الرجال

29) جاء كثير من الرجال البارحة

30)*جاء كثير البارحة من الرجال

31) كم تظن أن زيدا تزوج من النساء؟

32)*كم تظن من النساء أن زيدا تزوج؟

وينتهي من تحليله إلى أن «**الخفق**» لا يؤثّر بشكل يُذكر في الصورة المنطقية للجمل، ولذلك يمكن اعتباره قاعدة أسلوبية لا تحويلية.

كما يعالج أيضاً، ضمن قضية الرُّتبة، ظاهرة التفكيك (*Dislocation*)، وهو باعتبار الجهة نوعان:

- تفكيك إلى يمين الجُملة

- تفكيك إلى يسارها.

كما يظهر في الجُملتين على التوالي:

33) زيد ضربته

34) ضربته زيد.

إنَّ البِنى التفكيكية، شأنها شأن البِنى التبئيرية، تولد في الأنحاء التوليدية الأولى عن طريق تحويل نقل، بحيث ينقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي

إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثراً ضميريًا، ولاحظ روس (1967م) أنّ التفكيك، خلافاً للتبئير، لا يخضع لقيود الجزيرة الميمية التي اقترحها؛ كما توضح الأمثلة:

35) زيد لقيت الرجل الذي انتقد أباه

36) زيد هل تعرف من انتقده؟

37) زيد رأيت عمرا والذي ضربه.

بناءً على هذا اقترح روس (1967م) أن تُصنَّف التحويلات إلى صنفين: قواعد باترة، كالتبئير، حيث لا نجد أثرا بارزا، وقواعد ناسخة كالتفكيك، حيث نجد نسخة أو أثرا ضميريا للمقولة المتنقلة، والنوع الأول يخضع للقيود على التحويلات، والنوع الثاني لا يخضع لها(47).

وقد بيّن الفاسي الفهري أنّ المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لأسباب عديدة، ولذلك من الضروري وجود قواعد مقولية من قبيل: [جَ ← (بؤ) جَ]

لتوليد البنى السابقة بدءاً في البنية العميقة.

من القضايا الأساسية الأخرى التي تناولها الفاسي الفهري في إطار حديثه عن الرتبة، موضوع **الاشتغال** متسائلاً هل هو تفكيك أم تبئير؟

أول ملاحظة يسوقها في الموضوع أن الاشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأن النحاة اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة. ثم عرض لخصائص الاشتغال عند النحاة، فوجد أنه يماثل التبئير من وجوه، ويماثل التفكيك من وجوه أخرى. كما حدّد أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة(48).

واستناداً إلى هذه المعطيات يستدلُّ الفاسي الفهري على أن الرتبة الأصل في اللغة العربية هي **ف فا مف** بافتراض وجود رابطة في الجمل الاسمية، وافتراض

(47) المرجع السابق، ص 129.

(48) المرجع السابق، ص142-143.

قواعد للتفكيك والتبئير والزحلقة والخفق في بنى أخرى، وهي افتراضات مؤسسة تركيبيا ودلاليا وليست ذات قيمة تفسيرية فقط، بل ذات قيمة وصفية كذلك؛ لأنها تقدم وصفا أمثل للغة العربية، وتربطها بمثيلاتها من اللغات الطبيعية[49].

وجدير بالإشارة أن الفاسي الفهري استفاد الكثير من تحليلات القدماء في مواضع كثيرة، من ذلك مثلاً: فكرة التسوير، والمراقبة الوظيفية، وقيود التبئير. والبرهنة على صحة رتبة **ف فا مف**. كما نشير إلى أنه أعاد النظر في الكثير من المعطيات المعروفة في النظرية التوليدية لتكييفها مع مرونة النسق في العربية، كما راجع بعض الثوابت في النحو العربي، كالتمييز بين الجُمل الفعلية والجُمل الاسمية، ليثبت وجود بنية واحدة فقط للجُملة العربية هي بنية الجُملة الفعلية، وهي ذات نمط (**ف فا مف**)، وهو التصور الذي حاول أنْ يبرهن عليه استناداً إلى مبادئ النظرية التوليدية، ويهدف التأكيد على أنّ اللغة العربية لغةٌ طبيعيّةٌ مثلها مثل اللغة الإنكليزية، وهذا ما سوف نناقشه في حينه.

2.1.2.1.7. التوسيط وازدواجية الرُتبة

أ. مُقدّمات أساسية

يقوم كتاب الفاسي الفهري **البناء الموازي** على مسلّمة أساسية ضمنيّة هي مسلّمة التوسيط الواحد، وهي فكرة مفادها أنّ اللغات تختلف بالنظر إلى إمكانية وجود تركيب معيّن أو غيابه تبعاً للقيمة التي يأخذها وسيط معيّن في اللغة، وهي قيمة إما موجبة وإما سالبة. ويمثّل لذلك وسيط إسقاط ضم؛ فإذا أمكن أن نقول في اللغة العربية: **أكلوا**

فإنه من غير الممكن أن نقول: -* ***mangent***

في اللغة الفرنسية دون إظهار الفاعل؛ والسبب في ذلك أنّ العربية يمكن أن تستغني عن الفاعل الضميري أو غير الضميري؛ لأنّ صرفته التطابقية تسوّغ ظهور مقولة فارغة، وهي «ضم» تسدُّ مسدَّ الفاعل، وهذا ما لا يمكن للغة الفرنسية أو الإنكليزية أن تقوم به. المُسلّمة الضمنيّة في هذا الاستدلال أنّ اللغة لا تمنح إلاّ

(49) المرجع السابق، ص142-143.

قيمةً واحدةً لوسيط مُعيَّن، فهو إما موجب وإما سالب.

باعتماد هذه المنطلقات الجديدة في التحليل حاول الفاسي الفهري مراجعة التصور الذي أطَّر عمله في **اللسانيات واللغة العربية**، الذي يستند إلى تصور وجود رُتبة أصلية (**ف فا مف**). في هذا الإطار لاحظ أنَّ المركبات الضميرية ـ كما حدَّدتها نظرية الربط العاملي ـ تُزَكِّي ما ذهب إليه سابقاً؛ إذ إنَّ تأويل الضمائر يخضع لترتيب (ف مف1 مف2) سواءً أكانت الضمائر متصلة أم مزيجاً من المتصلات والمنفصلات، كما يظهر في الجُملتين (38) و(39) على التوالي:

38) أعطيتنيه

39) أعطيتني إياه.

إنَّ الضمائر المتصلة ضمائر يتمُّ نقلها من موقعها الأصلي لتُدمج في الفعل، وبذلك تقدم وقائع الاتصال الدليل على أصلية رتبة (**ف فا مف**)[50]. فما الجديد الذي يقدِّمه في إطار «**مبدأ التوسيط**» إذن؟

خصَّص الفاسي الفهري الفصل الثالث من كتاب **البناء الموازي** للحديث عن: التطابق، والاتصال الضميري، والمبهمات؛ فلاحظ أنَّ دراسة ظواهر التطابق والدور الذي تلعبه علاماته تظلُّ فقيرةً، وليست هناك نظريةٌ شاملةٌ ومُقنعةٌ للتطابق، وهو ما دفعه إلى تقديم بعض العناصر الأساسية في سبيل بناء هذه النظرية، وكذلك إلى تقديم تحليل للتطابق في العربية، مع التركيز على التطابق بين المركب الاسمي والحمل، علما أن نسق الضمائر يتفاعل مع نسق التطابق، ولا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر، بل إن عددا من الثغرات في النسقين، وعددا من الأسئلة الحرجة، يمكن الإجابة عنها عندما يدرس النسقان دراسة موازية، وهذا ما يمكِّن من الوصول إلى تمثل أمثل للتطابق[51].

إنَّ المقاربة التي يقترحها للتطابق متعدِّدة الجوانب، إلاَّ أننا سنُقصر اهتمامنا على دور صرفة التطابق في تحديد رُتبة مكوِّنات الجُملة.

(50) عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي**، ص56.

(51) المرجع السابق، ص93.

يبني الفاسي الفهري تصوُّره على التمييز «بين نمطين شجريين أساسيين من التطابق: التطابق بين الرأس والمخصص (*Spec-head agreement*) والتطابق بين الرأس والفضلة (*Head-comp agreement*)، فهذان النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة، بحسب وجودهما في الجمل أو في المركبات، إلا أن هذين النمطين يظهران معا في التراكيب المبهمة، ويكون رأس المركب محققا للمشترك بين علامتيهما»[52].

لاشك في أنَّ هذا سيخلق مشاكل كثيرة تُحتِّم وضع افتراضات لتجاوزها، وهذا ما سعى إلى تحصيله. ومن الافتراضات التي يضعها:

- اعتبار الضمائر المتصلة أو المربوطة، وعلامات التطابق منتمية إلى طبقة طبيعية واحدة هي طبقة العناصر الصرفية (أو الوظيفية) الاسمية. إلا أن هذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية. فإذا كان العنصر إحاليا فإنه يولد رأسا للمركب الحدي. وإذا كان غير إحالي، فإنه يولد تحت عجرة ص (**الصرفة**)، في المركب الصرفي (أو بصفة أكثر دقة تحت عجرة تط (**التطابق**) في ص). وهكذا فإن إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أو أخرى. وبهذا الافتراض، يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد[53].

ويرى الفاسي الفهري أنَّ «**المتصلات وعلامات التطابق أشكال مربوطة صرفيا، بمعنى أنها لا تستعمل بذاتها. وعلى هذا الأساس، فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج أو الاتصال بعماد تلتصق به. وقد تتيح قاعدة انتقال رأس إلى رأس أن تتصل هذه اللواصق أو المربوطات بكلمة أخرى ــ ثم إن هذه الأشكال مكونة من سمات (الشخص، العدد، الجنس، إلخ). فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (كالشخص والعدد). وبعض هذه الأشكال لا يجتمع فيها ذلك. فهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمثابة اسم يتلقى إعرابا، ويخضع للمصفاة الإعرابية، بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها، فلا تتلقى إعرابا. لنسم هذا وسيط اسمية التطابق. فهذا الوسيط له انعكاس مباشر على الرتبة، ويمكن اعتبار اسمية التطابق خاصية محددة للغات قا**

(52) المرجع السابق، ص94.

(53) المرجع السابق، ص94-95.

ف مف، بينما عدم اسمية تط هي خاصية محددة للغات ف فا مف»[54]. فكيف يوظف الافتراضات السابقة في تحليله للرّتبة؟

ب. وسيط الإحالية

لنأخذ الجُملتَيْن التاليتَيْن:

(40) جاءت

(41) جاءت البنات.

نلاحظ أن [-ت] في الجملة (40) هي ضمير متصل يحمل سمات الشخص والعدد والجنس، أما في الجملة (41) فإنها محدودة في سمة الجنس (مؤنث). من الأسئلة التي تطرح بناء على هذه الملاحظات:

- ما هي طبيعة الاشتراك، وكيف يمكن رصده؟
- هل الاشتراك محدود في الغائب(ة)؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يفترض الفاسي الفهري أن كل أشكال اللواصق يمكن أن تكون ملتبسة، ويرمز لكل منها بـ **تط (التطابق)**. ويرى أن الالتباس في تط يمكن إرجاعه إلى كون الضمائر المربوطة وعلامات التطابق تنتمي إلى الطبقة النحوية الطبيعية نفسها، أي طبقة العناصر الاسمية في الصرفة التي دلل عليها بـ تط، وبذلك يجعل الاختيار الآتي مسؤولا عن تحديد الاشتراك:

يكون تط إحاليا أو غير إحالي[55].

وللتوضيح أكثر يفترض أنَّ **تط** يولد في نوعين من المواقع:

أ ـ تحت إسقاط **ص** في الجملة (وتحديدا تحت **عجرة تط في ص (الصرفة)**).

ب ـ تحت الإسقاط الصرفي في المركب الاسمي التقليدي، الذي أعاد تحليله كمركب حدي، والإسقاط الحدي هو حد (D)، كما هو عند أبني (*Abney*) (1987م)[56].

---

(54) المرجع السابق، ص94-95.

(55) المرجع السابق، ص111.

(56) المرجع السابق، ص111.

على هذا الأساس «إذا كانت **تط** مولدة تحت الحد، في المركب الحدي، فإن لها قدرة على 'إشباع' (*saturate*) الموقع الداخلي 'المفتوح' داخل المركب الحدي، عن طريق الربط، إذا ما اتبعنا نظرية هيكنبوتم (1985م) *Higginbutham* في إشباع الأدوار الدلالية، أو 'تحريرها' (*discharge*). فالمركب الحدي المشبع هو عبارة محلية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المركب الحدي الذي يحوي تط يسند إليه دور محوري، بموجب المقياس المحوري، ونتيجة لهذا، فإن تط في المركب الحدي (الذي يعتبر ضميرا مربوطا يمكن أن يشبع المواقع المحورية في الحمول، أما إذا ولد تط تحت الصرفة، فإنه لا يكون إحاليا. فإذا افترضنا أن الوسم الإعرابي لا يقع إلا في إسقاطات المقولات المعجمية، فإن كون تط يسند إليه دور محوري ينتج كذلك عن المقياس المحوري»[57].

إنَّ هذا التفريق السياقي الوظيفي للإحالية من شأنه أن يقدِّم رصداً للفرق بين تط في (40) و(41). ففي الجملة (40) تولد العجرة تط تحت المركب الحدي. أما في الجملة (41) فهي مولدة تحت صرفة الجملة (في تط رأس الجملة).

خلاصة التحليل السابق أنَّ **تط** في العربية قد يكون إما [+ **إحالي**] أو [-**إحالي**]. وفي كلتا الحالتين فإنَّ **تط** لاصقة مربوطة. ونتيجة لذلك، فإنَّ شروط السلامة الصرفية تشترط اتصال **تط** بكلمة أخرى. «إذا كانت **تط** تحت حد، فإنه يتصل بالعامل فيه (ح، س، ف...) أما إذا كانت تحت **ص**، فإنه يتصل بالفعل الذي انتقل إلى **ص** (وكذلك بالزمن هناك). ويتم الاتصال بقاعدة 'انقل رأس - إلى - رأس'»[58].

ويظهر الاختلاف بين اللغات بالنسبة إلى إحالية **تط** حيث لاحظَ أنَّ بعض اللغات ليس لها تط إحالي كالإنكليزية مثلاً، بينما نجده في اللغة العربية. وبما أنَّ الفرق بين اللغتين لا يمكن أن يُعزى إلى مضمون المُركَّب الاسمي (أو الحدي) في كل لغة، فإنَّ الفاسي الفهري يقترح أن يكون وسيط الإحالية هو ما يجب أن يُسوِّي بوجود أو عدم وجود قاعدة للاتصال. فإذا كانت العربية تتوفر على هذه القاعدة فإن الإنكليزية ليست كذلك. وتبعاً لوسيط الإحالية يُقدِّم تصنيفاً للغات كما يلي:

---

(57) المرجع السابق، ص111.

(58) المرجع السابق، ص112.

- [-إحالي]: الإنكليزية، الفرنسية، الإيطالية، إلخ
- [+إحالي]: الإيرلندية، الولس، البربرية، إلخ
- [± إحالي]: العربية الفصيحة، إلخ.

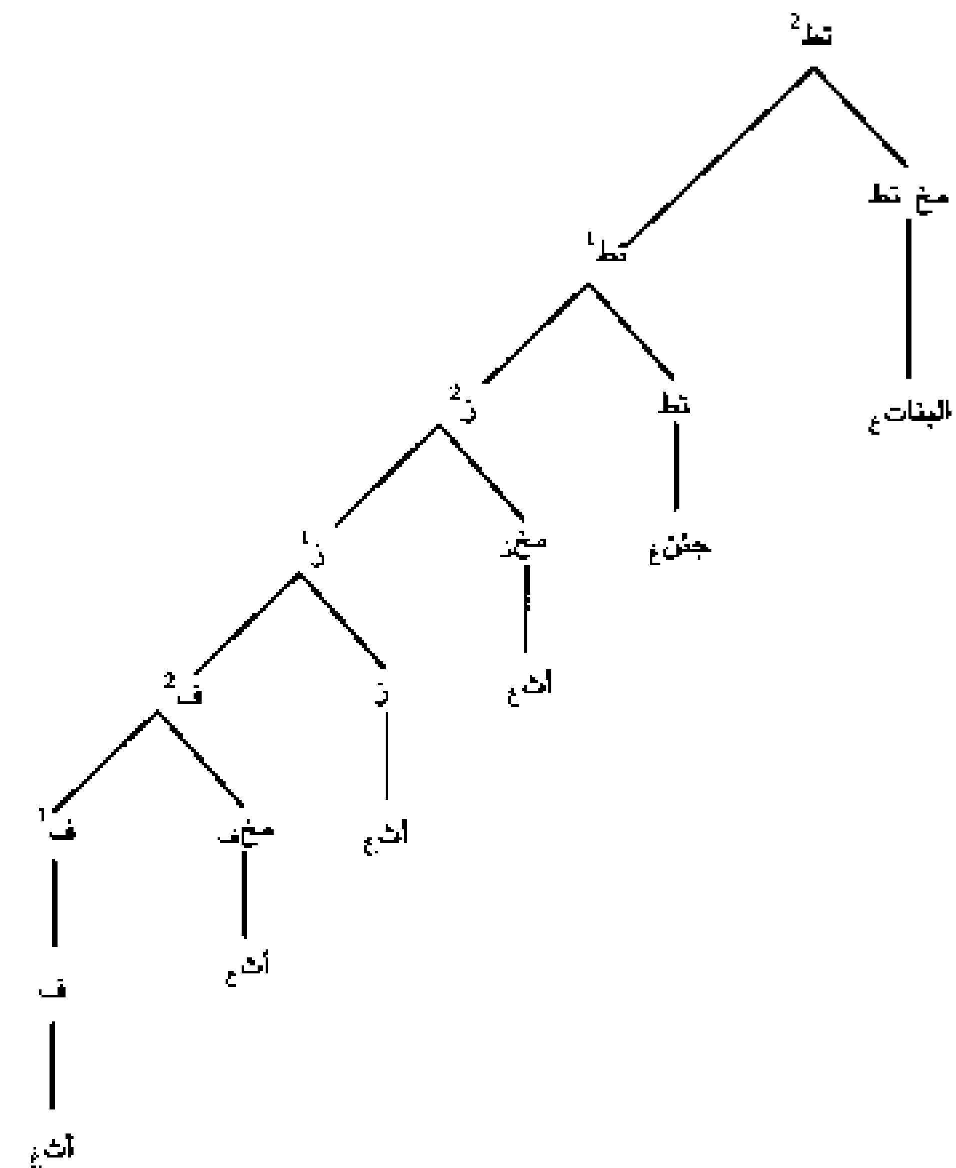
ج. وسيط الاسمية

إنَّ التمييز بين اللغات اعتماداً على وسيط الإحالية لا يمكن أن يحلَّ كلَّ الإشكالات المطروحة، ومن ذلك: لماذا سنحد الالتباس في الغائب(ة) المفرد(ة)؟ وعليه وجب التمييز بين صنفين من تط غير الإحالي أو صنفين من العلامات، كما لاحظنا بالنسبة إلى الجُملتَيْن السابقتَيْن.

إن [-ت] في الجُملة (40) لها كل السمات التي توجد في الضمائر، ولذلك من المعقول اعتبارها بمثابة «أسماء» (أو ضمائر)، في حين لا يمكن أن تكون العلامات الأخرى كذلك، لأن اسميتها لا تكتمل بوجود سمة أو سمتين. وبناءً على هاتين الملاحظتين يفترض الفاسي الفهري أنَّ العلامات التي تكتمل اسميتها تتلقى (أو تطلب) إعراباً، بينما العلامات غير الاسمية لا تتلقى إعراباً. وعلى هذا الأساس نلاحظ ارتباطاً بين اكتمال الاسمية في تط وتطلب الإعراب، وهو ما يمثّله التضايف التالي: «إذا كان تط اسميا، فإن تط يتلقى إعرابا وهذا التضايف (*Correlation*)، هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعرابا»[59].

بعد هذه التوضيحات الضرورية يعود الفاسي الفهري إلى نوع التطابق بين المخصص والرأس في الجمل الفعلية، فإذا كانت كل الأشكال مُلْتَبسة، كما يقترح، فإنَّ ما يتنبأ به هو أنَّ هذا التطابق ممكن في العربية، ولكن شريطة أن لا يمنعه مانع. إذا كان الأمر كذلك، فإنَّ جُملةً من قبيل: **البنات جئن**، يمكن أن تؤخذ على أنها تُمثّل التطابق بين المخصص والرأس:

(59) المرجع السابق، ص113.



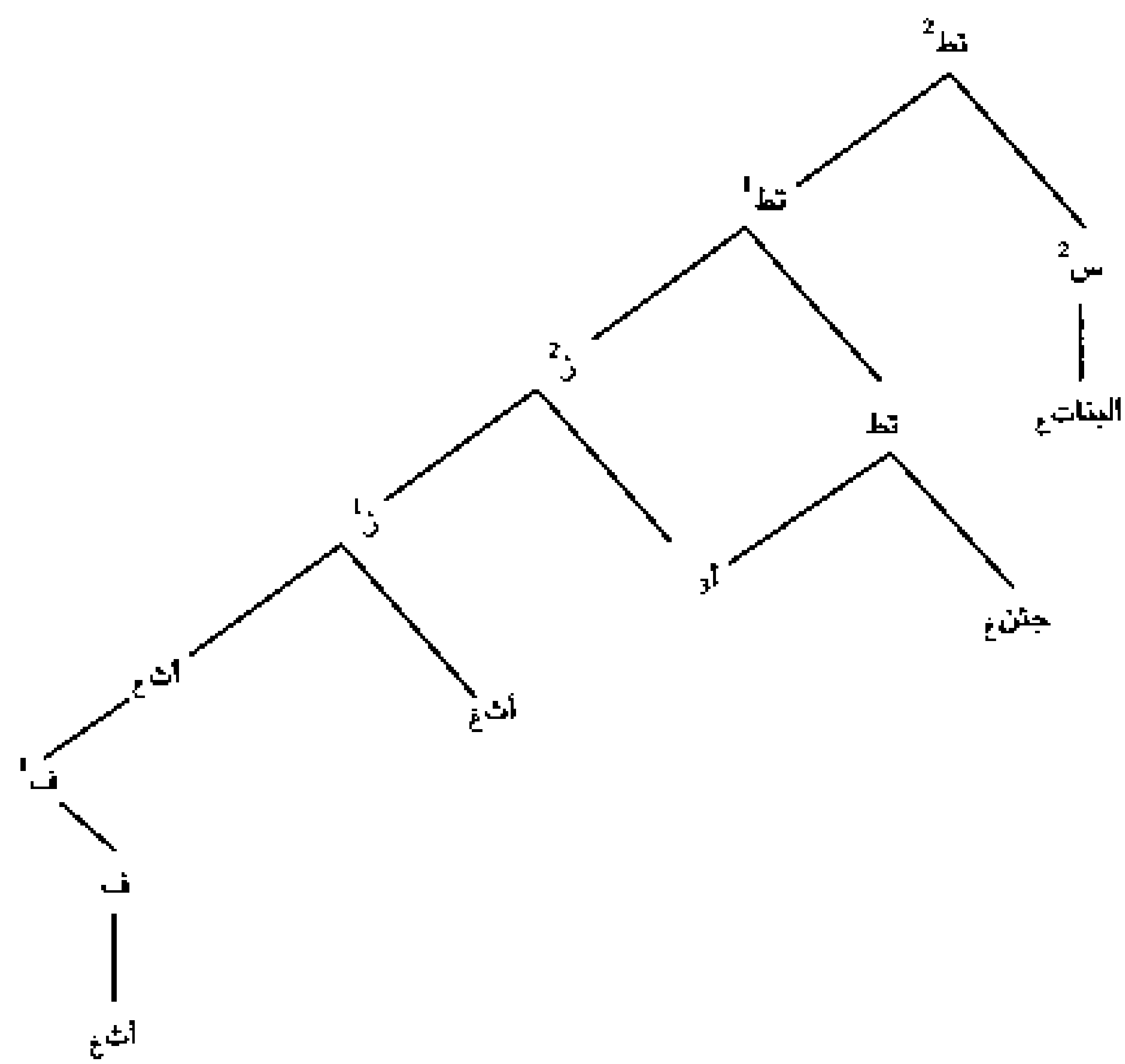
إن الأسئلة التي يمكن أن تُطرح بخصوص التحليل الذي يقدمه الفاسي الفهري تجد تفسيرها في وسيط الاسمية الذي يُبيِّن كيفية إسناد الرفع في بنى يتقدمها الفاعل (فا ـ ف) في مقابل بِنى يتقدمها الفعل (ف ـ فا)، كما يُبيْن هذا الوسيط مسوِّغات تنقل المُركَّب الاسمي إلى مخصص تط في البِنى فا ـ ف، إذا كان م.س الفاعل يستطيع تلقي الإعراب في بنية ف ـ فا، ثم يكشف عن الأسباب التي توجب اختلاف الإنكليزية عن العربية في هذا الصدد، ولماذا لا توجد في الإنكليزية رُتبة ف ـ فا، إلى جانب رُتبة فا ـ ف. وتجدر الإشارة إلى أنه في المقاربة التي يقترحها الفاسي الفهري، ترتبط اسمية التطابق بإسناد الإعراب، وعن المتطلبات الإعرابية تنتج الرتبة[60].

(60) المرجع السابق، ص114.

اعتماداً على الملاحظات السابقة نتساءل عن الكيفية التي علّل بها الفاسي الفهري تمييزه بين بِنية **ف ـ فا** وبِنية **فا ـ ف؟**

أولاً- بِنية ف ـ فا

لنلاحظ البِنية الآتية:



في هذا التحليل ينتقل ف (الفعل) إلى ز (الزمان)، ثم إلى تط، ويصعد المُركّب الاسمي الفاعل من مخصص ف إلى مخصص ز، ويرسو هناك؛ أما عن الطريقة التي يتلقى بها المُركّب الاسمي الفاعل الرفع، فيفترض الفاسي الفهري أن يكون ز مسنداً للرفع إلى م.س (المركب الاسمي) الموجود في مخصص ز، وإما أن يسند تط الإعراب إلى م. س هناك، مع تفضيل الحل الأول[61].

(61) المرجع السابق، ص114-115.

ويرجع أسباب هذا التفضيل إلى سببين اثنين:

أ ـ التطابق ليس اسميا ولا يمكن أن «يتحمل» الإعراب ويسنده بعد ذلك.

ب ـ لو أسند تط الإعراب هنا يكون مسنداً له بصفة «استثنائية»، أي غير اعتيادية، لأن الإسناد الاعتيادي يكون بالعمل مباشرة في المركب الاسمي، كما يعمل ز فيه، وإنما يعمل عند تخطي حد الإسقاط الأقصى ز^2، وهو ما يتعارف عليه بالوسم الإعرابي الاستثنائي (*Exceptional Case Marking*) الذي يبقى حلا أقل طبيعية من الحل الذي لا يلجأ إلى هذه الآلية الاستثنائية[62].

ثانياً ـ بنية فا ف مف

يُمثِّل الفاسي الفهري لهذه الرُّتبة بالجُملة التالية:

43) البنات جئن

ترتبط الرُّتبة في هذه البِنية باسمية تط؛ حيث يُلاحَظ وجود ارتباط بين اكتمال الاسمية في **تط** وتطلُّب الإعراب. وهو ما يُمثِّله التضايف التالي:

إذا كان تط اسميا، فإنَّ **تط** يتلقى إعرابا، وهذا التضايف (*Correlation*) هو حالة خاصة، دون شك، للمصفاة الإعرابية التي تحتم أن يتلقى كل اسم إعرابا[63].

إنَّ صحة التضايف السابق يعني أنَّ الإعراب المسند بواسطة ز (الزمان) يمتصه **تط**، وإلاَّ فإنَّ الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية. فإذا كان هذا صحيحاً، فإنَّ ز لن يسند الإعراب ثانيةً إلى م.س (المُركَّب الاسمي) في مخصص ز، لأنه «أفرغ» إعرابه. وهذا يضطر م.س إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعراباً. والموقع هو مخصص تط، يتلقى فيه الإعراب من تط الذي عمل فيه بصفة اعتيادية. والمُلاحَظ، بحسب الفاسي الفهري، أنَّ الترتيب ليس مهماً في عملية إسناد الإعراب. لنفترض أن ز أسندت الإعراب، أولاً، إلى الفاعل م.س في مخصص ز، فإنَّ تط يسطح بدون إعراب، لأنه ليس هناك مصدر آخر يمكن أن يتلقى منه الإعراب إذا أفرغت ز إعرابها في م.س، وعليه تكون البِنية غير سليمة، فلا غرابة

(62) المرجع السابق، ص115.

(63) المرجع السابق، ص113.

أن لا يتوارد التطابق الاسمي والمُركَّب الاسمي الفاعل بعد الفعل، وأن يؤدي تواردهما إلى تركيب موسوم باللحن كما في الجُملة (44):

44)*جئن البنات

ويرجع لحن هذا التركيب إلى فرضية سابقة يعتبر الفاسي الفهري بموجبها كل الأشكال المربوطة مُلْتَبِسة، وبذلك أصبح في التركيب السابق تطابق اسمي. فإذا كان تط إحاليًا، فإنَّ البنية تكون موسومة باللحن بموجب المقياس المحوري، وإذا كان تط غير إحالي فإنَّ البنية تكون لاحنة كذلك، إلاَّ أنَّ لحنها يعود إلى المصفاة الإعرابية.

ويمكن أن نلخص ما انتهى إليه الفاسي الفهري من تحليله في نقطتين:

أ- البنى ف ـ فا تظهر مع تط غير الاسمي.

ب- البنى فا ـ ف تظهر مع تط الاسمي.

وبناء على ذلك، فإنَّ تط يمتص الإعراب الذي يسنده ز في الرتبة فا-ف، مما يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصص تط لتلقي الإعراب منه، لكن الأمر ليس كذلك في الرتبة **ف-فا**، التي لا يظهر فيها تط الاسمي. وبذلك فالرتبتان معا تنتجان بحسب نمط تط[64].

إنَّ منطلق التحليل الذي يتبناه الفاسي الفهري، يدلُّ على أنَّ للعربية تط اسمي وتط غير اسمي، ومن غير المحتمل أن يكون وسيط الاسمية مؤديا إلى وجود قاعدة تركيبية أو عدم وجودها، ومن المعقول أن يربط هذا الأخير بالخصائص الداخلية لنظام العلامات؛ بمعنى أن الوسيط مرتبط بما تتوافر عليه اللغة من علامات؛ فالإنكليزية اختارت العلامات الاسمية فقط؛ بينما العربية اختارتهما معا، والإيرلندية اختارت العلامات غير الاسمية فقط[65]. فما هي، إذن، نتائج البحث المُقدَّم أعلاه؟

يَعتبر الفاسي الفهري تحليله السابق ذا نتيجة مباشرة بالنسبة إلى نظرية الرُتبة،

(64) المرجع السابق، ص116.

(65) المرجع السابق، ص116.

وما يتبنّاه هو أنّ نمطية اللغات ستستغل وسيط اسمية تط محدّداً أنماطاً ثلاثة للغات.

أ ـ اللغات ذات الرتبة فا ف فقط، مثل الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية، ولها تط اسمي فقط؛

ب ـ اللغات المزدوجة الرتبة، ولها تط اسمي و تط غير اسمي، ومثالها العربية الفصيحة؛

ت ـ اللغات ذات الرتبة ف–فا فقط، وليس لها تط اسمي، مثل الإيرلندية[66].

وينتهي من تصوراته واقتراحاته السابقة إلى أنّ مقاربته لا تُسلّم بوجود نمط واحد من اللغات **ف–فا**، كما أنها لا تُسلّم بوجود نمط واحد من اللغات **فا–ف**. وبذلك فالرتبة في العربية يمكن أن تعتبر فا–ف، علاوة على رتبة **ف–فا**[67].

3.1.2.1.7. التنميط المتعدد

شكلت مرحلة التسعينيات من القرن المنصرم مرحلةً أساسيّةً في تدقيق البحث في مُكوِّن الوسائط داخل البرنامج التوليدي. ولقد ساعدت التغييرات الجديدة التي أدخلها تشومسكي على مُكوِّن (الوسائط) على ظهور مقاربات جديدة لكثير من القضايا. وفي هذا الإطار جاء كتاب الفاسي الفهري **المعجمة والتوسيط** ليقدِّم تصورات لم يكن في الإمكان رصدها من قبلُ. إنّ المقاربة المقترحة تسمح بإمكانية توسيط متعدد القيم، بمعنى **أنّ الوسيط نفسه يمكن أن يأخذ قيماً متعدِّدة داخل اللغة وفي تراكيب مُتعدِّدة.**

على أساس هذا المُعطى الجديد لم يعد التنميط في اللسانيات المعاصرة ينبني على مقاربة فرادية بين اللغات الطبيعية، ولا على تصنيف اللغات إلى أُسر

---

(66) المرجع السابق، ص117. للاطِّلاع على مزايا أخرى للعلاقة بين التطابق والرُّتبة يُنظر: كتاب **البناء الموازي** (ص118) حيث عرض الفاسي الفهري لمزايا تصوره ونتائجها الهامة بالنسبة إلى نظرية س؛ كما يُنظر نقده لبعض الوسائط الأخرى المقترحة في الأدبيات التوليدية، ومن ذلك وسيط رتب الصرفات الذي يفضي إلى تنبؤات خاطئة بالنسبة إلى التطابق في اللغة العربية، إضافة إلى عدم كفايته تمطيا. (ص121).

(67) عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي**، ص122.

وطبقات اعتماداً على أُسس القرابة التاريخية، كما كان سائداً في اللسانيات المقارنة وخصوصاً بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر، بل أصبح يرتكز على «التوسيط».

ترجع الأصول التاريخية «للتوسيط» بوصفه برنامجاً لسانيًا إلى أعمال همبولدت (*Humboldt*) (1769–1859) ورومان جاكبسون، وهو برنامج يهدف إلى رصد الكليات الجوهرية المُمَيِّزة للغات الطبيعية. وقد طوّرت النظرية التوليدية هذا البرنامج بالبحث في مضمون الفرق بين الملكة اللغوية المُحدَّدة بيولوجيًا، بصفتها ملكة خاصة بالنوع البشري، والملكة الخاصة بلغة بعينها، لهذا تقيم اللسانيات التوليدية تمييزاً بين النحو الكلي *(Universal Grammar)*، **وهو مجموع المبادئ الكلية التي تحدد القدرة اللغوية، والنحو الخاص الذي يعتمد على تثبيت قيم الوسائط التي يتيحها النحو الكلي.**

إنّ مناقشة الفاسي الفهري لمفهوم التوسيط يمكن رصدها من خلال التساؤلات التالية:

أ ـ هل هناك تلاؤمٌ بين قِيَم الوسائط في كلّ اللغات الطبيعية؟

ب ـ هل ينبغي أن يُحصر التوسيط في مكوّن معيّن من مكوّنات اللغة؟

ج ـ هل يمكن أن تكون قِيَم التوسيط متعددة في اللغة نفسها؟

بالنسبة إلى الإشكالية الأولى، أوضح ريدزي (*Rizzi*)، من خلال اشتغاله على الإيطالية، بأن هناك تلازما بين إمكانية الاستغناء عن الفاعل وبين إمكانية قلب الفاعل بالنسبة إلى رتبة الفعل[68].

أما بالنسبة إلى الإشكالية الثانية فمفادها أن التوسيط ينبغي أن يُحصر في المقولات الوظيفية الصرفية، أو ما يسمى كذلك بالمقولات النحوية؛ أي التطابق والزمن والجهة والبناء والحد، ولا يتعداها إلى المقولات المعجمية مثل الفعل والاسم والحرف وغيرها[69].

(68) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجمة والتوسيط**، ص34.
(69) المرجع السابق، ص35.

لقد ركّز الفاسي الفهري على الإشكالية الثالثة، على وجه التحديد، المتعلّقة بوحدة قيم التوسيط أو تعدُّدها في اللغة الواحدة، واقترح تصوراً تَعَدُّدِياً يفترض أنّ اللغة الواحدة «**لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط، أو بمعنى آخر، أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحيانا جميع اللغات**»[70]. ويبرّر موقفه ذلك بتعدُّد الرُّتب المُمكنة للفعل والفاعل والمفعول في اللغة العربية التي تتيح جميع الإمكانيات المنطقية التي يسمح بها التركيب الحسابي لهذه المكوّنات الثلاثة، كما يفهم من سلامة التراكيب التالية:

45) أكل زيد تفاحة

46) أكل تفاحةً زيد

47) زيد أكل تفاحةً

48) زيد تفاحةً أكل

49) تفاحةً زيد أكل

50) تفاحةً أكل زيد

إنّ كون الجُملة (45) هي الرتبة المحايدة أو غير المخصصة ذريعيا (*Paragmatically unmarked*) بتعبير الفاسي الفهري[71]، لا يمنع من اعتبار الرتب الأخرى ممكنة مبدئيا في اللغة العربية؛ وعليه فإن كل توسيط لرتبة مكونات الجمل في اللغات الطبيعية ينبغي أن يكون قادرا على رصد إمكانية تعدد هذه الرتب في اللغة الواحدة. ومن هذا المنطلق يشكك في المقترحات النظرية التي قدمت في الأدبيات اللسانية المعاصرة، والتي تهدف إلى رصد رتبة الفعل بالنسبة إلى الفاعل، مثل مقترح ترافيس (*Travis*)(1984م) **الذي يقول بتوسيط هذه الرتبة بناء على توسيط اتجاه إسناد الإعراب**، ومقترح مكلوسكي (*McCloskey*) (1990م) وروفري (*Rouveret*) (1990م) القاضي بتوسيط هذه الرتبة على أساس توسيط وجود مخصص للفعل المتصرف ومقترح أُوحَلاّ (*Ouhalla*) (1988م) الذي يقول بتوسيط الانتقاء الصرفي[72].

(70) المرجع السابق، ص35.

(71) المرجع السابق، ص37.

(72) يمكن الاطّلاع على مواقف هؤلاء في كتاباتهم، كما يمكن الرجوع إلى كتاب =

حاصل ما ننتهي إليه أنّ الفاسي الفهري طوّر موقفه بخصوص الرُّتبة من **القول برُتبة أصلية في اللغة العربية إلى القول برُتبة مزدوجة لينتهي إلى القول بالتنميط المتعدد**، ويُعتبر موقفه هذا نابعاً:

أولاً: من تتبُّعه الدقيق لمسار النموذج التوليدي؛

ثانياً: من إدراكه العميق للطروحات التوليدية المختلفة وتحليلها تحليلاً نقديًا يقوم على اختيار ما هو مناسب وإبعاد ما هو غير ممكن. وبذلك تتأتى الشمولية لبحوث الفاسي الفهري، والتي يفتقر إليها الكثير من البحوث التوليدية العربية كما بيّنا سابقاً.

2.2.1.7. البناء لغير الفاعل

البناء لغير الفاعل (**المبني للمجهول**) من الظواهر الأكثر اطِّراداً في اللغات الطبيعية والأكثر استئثاراً باهتمام اللغويين قدماء ومُحدثين. لقد اهتمّ تشومسكي بالقوانين الضابطة له وطُرُق التحليل المتصلة به، وحذا حذوه مجموعة من اللسانيين التوليديين، حتى غدا تاريخ التركيب موسوما في جوهره بالعلاقة بين البناء للفاعل والبناء لغير الفاعل[(73)].

وقد قدّم الفاسي الفهري أهمّ معالجة للبناء لغير الفاعل في الثقافة العربية، وهي معالجة تستمد إطارها المرجعي من النظرية نفسها، وهذا ما سيُمكّننا من إقامة موازنة واردة بين بعض التحاليل التوليدية للبناء لغير الفاعل.

يمكن أن نميّز في تحليل عبد القادر الفاسي الفهري للبناء لغير الفاعل، اعتمادا على نظرية الربط العاملي، بين مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: تميّزت بعرض التصورات المنافسة ونقدها.

المرحلة الثانية: حاول من خلالها بناء نظرية جديدة للبناء لغير الفاعل.

= **المعجمة والتوسيط** للوقوف على جوانب من تحليلهم كما وضّحها عبد القادر الفاسي الفهري، ص33-34.

(73) M. Galmiche: *Sémantique linguistique et logique*, un exemple: la théorie de R.

وسنهتمُّ في التحليل بالمرحلة الأولى، لأننا نعتبرها كافيةً للكشف عن خصوصيات التحليلات التوليدية من جهة اتفاقها أو اختلافها، كما نهتدي من عرض انتقادات الفاسي الفهري لآراء النحاة إلى جوهر العلاقة بين تحليلات القدماء وتحليلات المحدثين (التوليديين) وجوانب التكامل أو القطيعة بينهما.

1.2.2.1.7. نقد تصورات النحاة

ارتبط نقد عبد القادر الفاسي الفهري لتصورات النحاة في البداية بحديثه عن نقص المُعطيات، بل زيفها أحياناً، وقد عبّر عن موقفه هذا في كتابه **اللسانيات واللغة العربية**؛ حيث أشار إلى بعض التراكيب التي اعتبرها، بعض النحاة، سليمةً على الرغم من زَيْفها، ومثّل لذلك بالتراكيب التالية:

1) كين قائم

2) كين قيم

3) اختير الرجال زيدا

وقد علّق عبد القادر الفاسي الفهري على هذه التراكيب بالقول: «**إن غياب تأويلات ممكنة لمثل هذه التراكيب ليدل بما يكفي على أنها مصطنعة. وإذا كانت هذه المعطيات وغيرها واضحة الزيف، فإن معطيات أخرى يتعذر الفصل فيها بهذه السهولة، وفي غياب منهج نقدي دقيق، لا أمل في التوصل إلى تمييز المعطيات الفعلية عن المعطيات المكذوبة**»[74].

لا يقف الفاسي الفهري عند حدود هذه الملاحظات الجزئية، بل سعى فيما بَعْدُ إلى الاستعاضة عنها باقتراح نموذج بديل، وهذا ما نقف عليه في كتابه **البناء الموازي**. فما هي أهمُّ جوانب النقد التي رآها عبد القادر الفاسي الفهري في تحليلات النحاة؟

إنَّ أول مراجعة نقدية نجدها عند الفاسي الفهري هي تلك المتعلّقة بالتسمية. يقول: «**إن التسمية غير موفقة، إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل،**

---

(74) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص54.

وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبنيا لمجهول، وإنما هو مبني لمفعول معلوم»[75].

ويستعيض عن تسمية «**المبني للمجهول**» بعبارة فنية أخرى هي عبارة «**البناء لغير الفاعل**»، لاعتقاده أن ما يميز هذه التراكيب هو أن المحمول فيها سواء كان فعلا أو اسم فاعل أو اسم مفعول (أو غير ذلك) يبنى على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل «**المنطقي**»، بل إن الفاعل الأصلي منزوع أو مزال (*demoted*)[76].كما قام الفاسي الفهري بمراجعة نقدية للخصائص الصرفية والخصائص التركيبية والدلالية للبناء لغير الفاعل:

أ. **الخصائص الصرفية:**

لاحظ الفاسي الفهري بخصوص الخصائص الصرفية أنه: «**ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل، فصيغة 'فُعِلَ' تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمبهم (*impersonal*) والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم (*middles*) وتراكيب أخرى تأتي منها 'فُعِلَ' دون أن تأتي 'فَعَلَ'»**[77]. وينتهي من تحليله إلى «أن صيغة 'فُعِلَ' ليست خاصة بالبناء لغير الفاعل، كما هو سائد عند أهل اللغة والنحو، بل إنها تكون لمعان مختلفة، وعليه يحسن أن نبحث في معايير أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل، عن غيره من المعاني»[78].

ب. **خصائص تركيبية ودلالية:**

تبنّى جُلُّ النحاة ـ بحسب الفاسي الفهري ـ ثلاث أطروحات في تحليلهم للبناء للمجهول، وهي:

أ ـ أنه بناء **للمفعول.**

---

(75) عبد القادر الفاسي، **المعجم العربي**، ص61.
(76) المرجع السابق، ص62.
(77) المرجع السابق، ص63.
(78) المرجع السابق، ص66.

ب ـ أن المفعول **يحل محل الفاعل**، وتجري عليه كثير من أحكامه.

ت ـ أن الفاعل **لا يذكر** في البنية المبنية للمجهول[79].

إنَّ الأصل في البناء لغير الفاعل، بحسب ما يذهب إليه النحاة، أن يبنى الفعل فيه للمفعول به، كما يمكن أن يبنى لأحد المفاعيل الأربعة التي ذكروها؛ وهي **المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والجَرُّ والمجرور** توسعاً في البناء. ويتمُّ الحصول على البناء لغير الفاعل باعتماد الخطوات الآتية:

- يرتقي المفعول إلى منزلة الفاعل، ويصير نائب فاعل؛
- يسند إليه إعراب الرفع؛
- يراقب التطابق الذي في الفعل؛
- يمتنع تقديمه على الفعل...

وقد لاحظ أن لتصور النحاة نتائج على مستوى التحليل وعلى مستوى المعطيات وانتقائها[80].

إنَّ اشتراط النحاة لوجود مُركَّب حرفي أو مُركَّب ظرفي أو مصدر يصير بالضرورة فاعلاً عند بناء الفعل اللازم للمجهول جعلهم يرفضون البِنى التي لا يوجد فيها مُركَّب من هذا النوع بجانب الفعل، غير أنهم (النحاة) وجدوا أمثلةً لا يتوافر فيها هذا الشرط، وذلك نحو:

4) وبعد أن ضُحك ورُقص، قام الناس وافترقوا.

وقد خرَّج النحاة مثل هذه البِنى على **حذف المصدر أو إضماره**، لكنه لا يوافق على أن تخرج الأمثلة السابقة كما في (4) و(5) على البناء للمبهم الذي لا يحتاج إلى هذا النوع من التقدير، والمبهم في تصور الفاسي الفهري ضمير فارغ دلاليا هو ضم *PRO*[81]. كما لاحظ أن نظير «قُعِد» أو «رُقص» في البِنيَتَيْن السابقتَيْن، الجُمل التي لا يوجد فيها مركب حرفي، والتي اعتبروها مبنيّة للمفعول

(79) المرجع السابق، ص67.
(80) المرجع السابق، ص67.
(81) المرجع السابق، ص68.

على السعة، واعتبروا المركب الحرفي فيها نائبا عن الفاعل، وهذا تحليل لا مُبَرّرَ له في نظره. كما تُظهر الأمثلة:

5) قُعد في المقهى.

6) سير بزيد.

حيث يبنى الفعل للضمير المبهم، أما «بزيد»، فلا حجة في افتراضه فاعلا، كما ادعى النحاة[82].

إلى جانب رفضه لافتراضات النحاة، بيّن الفاسي الفهري أنهم بنوا أحكامهم على معطيات لم تثبت صحتها، حيث منعوا تقديم الجَرّ والمجرور على المبني لغير الفاعل، كما خطّأوا جملا من قبيل:

7) بزيد استهزئ.

ويُفسر النحاة لحن هذه الجُملة بأنّ المركب الحرفي فيها بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يقدم على فعله، ولا يصح أن تكون (7) ابتداء، لعدم وجود رابط ضميري في الجملة المدمجة، غير أنه لا يخطئ مثل هذه الجمل المدمجة، ويعتبرها جملا فيها بناء للمبهم خلافا لما ذهب إليه النحاة[83].

من الأمور التي أشار إليها أيضاً، في إطار مناقشته لآراء النحاة وافتراضاتهم، اشتراطهم في الجَرّ والمجرور أن لا يكون فيه الحرف حرف تعليل، غير أنه يؤكد **عدم وجود أمثلة لهذه المركبات الحرفية التي لا يصح أن يرد معها الفعل المبني لغير الفاعل**، ويُمثّل لذلك بالجملة:

8) جيء للتصالح.

إنّ العلة في رفض مثل هذه الجُمل تبقى غير واضحة في نظره، فقد نزّل النحاة هنا المركبات الحرفية منزلة المفعول له الذي منعوا أن يصير نائب فاعل، لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية، وفي هذا السياق يعلّق على رأي

(82) المرجع السابق، ص68.

(83) المرجع السابق، ص69.

لابن السَّرَّاج[84] (ت316هـ) بالقول: «فالذي يفهم من هذا الكلام أن (8) ليست لاحنة، إذ بناء الفعل لغير الفاعل لم يفقد الجار والمجرور معنى العلة. وإذا صح أن تكون (8) غير لاحنة، صح أن تكون (9) أيضا غير لاحنة، حيث المفعول له منصوب، والمركب برمته في محل رفع نائب فاعل:

9) جيء حبا فيك

إلاّ أنّ كلام النحاة يوحي، في نظر الفاسي الفهري، بأن كلا من (8) و(9) لاحنتان، لأنهم اشترطوا في الظرف والمصدر الاختصاص والتصرف، والمفعول له في (9) ليس مختصا، فلما خرجوا الجار والمجرور عليه خطأوه كما خطأوا الجمل مثل (9)[85].

ويستند في نقده لآراء النحاة إلى كلام الأَسْتَرَاباذي (ت686؟هـ)، حيث أقرَّ منع المفعول له والمفعول معه من النيابة عن الفاعل[86]. ويعلق على ذلك الكلام بالقول: «**فهذا الكلام وغيره يشكك في إنابة المفعول معه أو المفعول له عن الفاعل وتجريده من الحرف أو الإعراب (النصب) الذي يدل على المعنى الذي لا يمكن أن يقيده بدونه**»[87]. كما أنّ كلام الأَسْتَرَاباذي يُبيّن أنّ جُمَلاً مثل:

10)*جيء التصالح.

11)*جيء حب فيك.

غير مقبولة إذا ما قورنت بالجُملتَيْن (8) و(9) السابقتَيْن. وهذا لا يطعن بالضرورة في نحوية الجُملتين الأخيرتَيْن. ويختم الفاسي الفهري حديثه عن هذه الجُمل وتحليل الأستراباذي لها بالقول: إن رفض الأستراباذي لها حرَّكته أصول

(84) يقول ابن السَّرَّاج: «المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير، لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى». **الأصول**، ج1، ص81.

(85) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص69. (يُحيل الفاسي الفهري هنا على ابن عقيل، **شرح الألفية**، ج1، ص507 وما بعدها).

(86) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص69.

(87) المرجع السابق، ص70.

«نظرية» وأن المسألة لم تحدد باعتبار المعطيات الفعلية[88].

ويسترسل الباحث في سرد أمثلة أخرى تُناظر ما ذهب إليه النحاة، فيشير إلى أنَّ رفضهم إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل لا يخرج عما ذهبوا إليه، ومَثَّلَ لذلك بالجُملة:

12) جلس عندك.

إنَّ النحاة يرفضون هذه الجُملة، حتى لا يُخرَّج الظرف عمّا استقرّ له في لسان العرب، من لزوم النصب، إلاَّ أنه يعتبر مثل تلك الجُملة مقبولة وهي مبنيَّةٌ للمُبهم. وفي مسألة بناء الظرف مع الفعل المبني لغير الفاعل يُورد الجُملتَيْن:

13) سير يومُ الجمعة.

14) سير يومَ الجمعة إلى الصلاة.

يفترض النحاة أنَّ التركيب لا يكون سليماً إلاَّ إذا صار الظرف فاعلاً، ولذلك يجيزون الجملة (13)؛ لأنَّ الظرف فاعل مرفوع، بينما يعتبرون الجُملة (14) لاحنة، لأنَّ الظرف لم يَنُبْ عن الفاعل. وخلافاً لِما ذهب إليه النحاة يعتبر الفاسي الفهري الجُملة (14) أكثر استعمالاً، ومقبوليّتها لا تطرح أي مشكل[89].

يخلص الفاسي الفهري، بناء على الملاحظات السابقة، إلى أن **الاضطراب الذي سقط فيه النحاة يفسر بقولهم إن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول يحل محل الفاعل وتجري عليه كثير من أحكامه، إذ ليس كل فعل مبني لغير الفاعل مبنيا للمفعول، وليس كل مركب من بين المفاعيل الأربعة التي اقترحوها يمكن أن يصير نائبا عن الفاعل**[90].

أما عن افتراضات النحاة أن الفاعل لا يذكر في البنية المبنية للمجهول فهو أيضا قيد غير صحيح، فالفاعل في المعنى يمكن ذكره، كما يمكن تجاهله، وليس شرطا في هذا التركيب أن لا يذكر الفاعل، ويستدل على ذلك بأمثلة يوضح من

(88) المرجع السابق، ص71.
(89) المرجع السابق، ص71.
(90) المرجع السابق، ص71.

خلالها إمكانية حذف الفاعل الأصلي، وبقائه مع ذلك حاضرا في التركيب بواسطة الحرف:

15) فعلت ما أمرني.

16) فعلت ما أمرت منه.

17) أعجبني موقفك.

18) أعجبت بموقفك.

تدحض هذه الأمثلة افتراض النحاة الأخير، وبذلك تكون كل افتراضاتهم للبناء لغير الفاعل مدحوضة ومشكوكا فيها[91].

2.2.2.1.7. نقد تصورات التوليديين[92]

إلى جانب نقد الفاسي الفهري لتحليلات النحاة، عرض أيضاً لبعض الإشكالات النظرية في نظرية الربط العاملي والتحليل الإعرابي، والتحليل العلاقي...

ويظهر نقده لنظرية الربط العاملي في تمييزه للأفعال المبنيّة للمعلوم والأفعال المبنيّة للمجهول؛ حيث يُلاحظ أنَّ الأفعال المتعدية التي تُبنى على «فُعل» تختلف عن مقابلاتها المبنيّة للمعلوم بشيئين اثنين أساساً:

أ ـ بنزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه) *Subject demotion*؛

ب ـ «يرقي» المفعول إلى درجة فاعل *Object promotion*

أما خاصية صيغة المبني للمجهول الأساسية في نظرية الربط، فهي امتصاص الإعراب (*Case absorption*) وتعني أنَّ صيغة الفعل المجهول لا تسند إعراباً إلى مفعولها. ولذلك يضطر المفعول إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تُسند إليه

(91) المرجع السابق، ص72.

(92) نعرض لبعض القضايا التي تُعبِّر عن نقد عبد القادر الفاسي الفهري لتصورات التوليديين، وسنحتفظ ببعض الانتقادات الأخرى التي رأينا من المناسب إدراجها في أماكن أخرى تقيُّداً بمنهج التحليل الذي سلكناه.

الصرفة إعراباً. فهذا ما يبرّر وجود الخاصة (ب) أعلاه؛ لأنّ المُركّب الاسمي المفعول لا يتلقى إعراباً في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه بموجب المصفاة الإعرابية (*Case filter*) التي تشترط أن يكون لكلّ مُركّب اسمي إعراباً، وبصفة أكثر دقة، فإنّ تشومسكي اعتبر أنّ الأفعال المجهولة، في الإنكليزية على الأقل، لها خاصيّتان هما:

19) لا يسند المجهول إعراباً.

20) ليس للمجهول فاعل محوري.

والمقصود بالفاعل المحوري الفاعل الذي يسند إليه دور دلالي بحكم فاعليته، فالفاعل (الأصلي) في البناء للمجهول ليس له دور مع الفعل المبني للمجهول[93].

اعتماداً على الملاحظات السابقة يشكك الفاسي الفهري في تحليل تشومسكي، وعلى وجه التحديد ما تضمّنته أدبيات نظرية الربط العاملي. يقول: «**إننا نشكك في النظرة الشائعة في أدبيات نظرية الربط العاملي**»[94]. كما ينتقد تحليلات توليدية أخرى كالنحو العلاقي (*Grammar Relational*) الذي يُحلّل المجهول باعتباره عملية ارتقاء أساساً (*Advancement*)؛ **فهو يعتبر ترقية المفعول إلى درجة فاعل** هي الخاصية الأساسية للمجهول، وأنّ **نزع الفاعل** (بدخول الحرف عليه أو بتركه، حيث يترك الفاعل أو يصير منزوعاً) عاطلاً بواسطة الحرف، خاصية مشتقة من المبادئ العامة للنظرية؛ فهذا التحليل يطرح بدوره «مشاكل في تحليل البناء المبهم على الخصوص. فبرلموتّر و بوستال (1983) (*Perlmutter and Postal*) يجعلان من البناء للمبهم بناءً للمفعول بطريقة غير طبيعية، إذ يفترضان أن المبهم مشتق من فعل لازم له مفعول 'دمية' (*dummy*) ينتقل إلى الفاعلية كما ينتقل المفعول العادي. إلا أن افتراض هذه الدمى في مواضع غير مقيدة يهدد بإفراغ أحد القيود الأساسية في النحو العلاقي من محتواها، ويتعلق الأمر بـ 'قانون البطالة المبرر *The Motivated chômage law*'»[95].

(93) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص72-73.
(94) عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي**، ص175.
(95) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص78. يُقصد بهذا القانون أنّ العاطل .

من التحليلات الأخرى التي ينتقدها الفاسي الفهري تحليل النحو المعجمي الوظيفي لبريزنان (*Bresnan*)(1980ب)، فالبناء لغير الفاعل في هذا النحو يتمُّ بواسطة قاعدة مُعجميَّة تُجري نوعين من التغيُّرات: **تغيُّر وظيفي وتغيُّر صرفي**. ويمكن للعلاقات أن تقترن في التركيب بطرق مختلفة باختلاف اللغات، والتغيُّرات الصرفية يمكن أن تختلف من لغة إلى أخرى، لكن الأساس في القاعدة هو التغيُّر الوظيفي. وتُصاغ هذه القاعدة على النحو التالي:

تغيُّر وظيفي: (فاعل) ⟵ ϕ

(مفعول) ⟵ فاعل.

تغيُّر صرفي:...

وبتطبيق هذه القاعدة على العربية يمكن توليد البِنيات المبنيَّة لغير الفاعل دونما مُشْكِلٍ:

21) ظُن زيد يلعب.

22) قُتل زيد.

أما الجزء الثاني من القاعدة فيبقى اختياريا في العربية، فهو قابل للتطبيق في (22) حيث المفعول يصير فاعلاً، بينما لا يمكن ذلك في جُمل أخرى مثل (23) حيث الفاعل لازم نحويًا:

23) نيم في المسجد.

وإذا كان الفاسي الفهري قد استأنس في بعض تحاليله إلى مُعطيات اللغة العربية بالنحو المُعجمي الوظيفي، فإنه يرى أنَّ هذا التحليل يطرح مشاكل في التحليل، منها أنَّ عمليات تغيُّر العلائق بين الموضوعات ليست مقيدة بالنظرية، إذ ليس هناك ما يمنع وجود قواعد تغيير علائق الموضوعات بصفة اعتباطية، كأن تكون هناك قواعد تقول:

= حدٌ يُنزع ليحلَّ محله حدٌ آخر تتم ترقيته ولا يمكن أن يكون العاطل غير حدٌ في الطبقة العلاقية الأولى. الصفحة نفسها، هامش 29.

فا ← مف، أو مف$_1$ ← مف$_2$... إلخ[96].

هذه أهم الملاحظات التي يبني عليها الفاسي الفهري نقده لمختلف التحليلات التوليدية التي اهتمت بالبناء لغير الفاعل. ونلاحظ من عرضنا السابق لأهمّ تلك الانتقادات أنه لا يكتفي بمراجعة تحليل القدماء فحسب، بل يعيد النظر أيضاً في تحليلات بعض التوليديين، كما أوضحنا. غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا اتفاقه مع تحليلات بعض النحاة، وتحليلات بعض التوليديين، وهي قضايا سنفصل فيها لاحقاً[97].

2.7. إشكالات التلقّي في الكتابة التوليدية العربية

أضحى التكامل والتداخل تقليداً علميًا راسخاً يطبع مسيرة العلوم في العصر الحديث، ولم تكن البحوث اللسانية، والتوليدية منها بشكل خاص، بمنأىً عن هذا التقليد، بل كانت معنيّةً به بشكل أكبر؛ لأنّ النمذجة اللسانية تفرض خصوصيات لسانية لا يمكن الاهتداء إليها إلاّ بالاستعانة بالتطور الحاصل في مجالات معرفية أخرى. وقد ساعد على هذا التكامل «**التطور الداخلي للسانيات نفسها، التي بلغت مستوى من النضج جعل منها علما لا يقل أهمية ودقة عن العلوم الطبيعية. ولم يكن ليحصل هذا النضج لولا المراجعة التي قامت بها اللسانيات للأسس التي نهجت عليها**»[98]. وعليه يكون التراكم أحد الشروط الأساسية لتقدم البحث اللساني وبلوغه شروط النمذجة.

لقد وعى تشومسكي أهمية هذا التكامل وضرورته في تقدم المعرفة اللسانية وصياغة نماذج لسانية تتسم بالدقة والوضوح، ويشهد على ذلك اهتمامه بالبحوث

(96) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص78.

(97) نشير إلى أنّ المعالجة التي قدّمها الفاسي الفهري في كتابه **المُعجم العربي** يغلب عليها التحليل المعجمي الدلالي (الاستناد إلى سلمية الأدوار الدلالية- مسألة الربط بين النحوي والدلالي)، بخلاف المعالجة التي تضمنها كتاب **البناء الموازي** الذي رصد الظاهرة من منطلق تركيبي محض. ولتجاوز نقائص التحليلات السابقة اقترح الفاسي الفهري مقاربةً جديدةً اعتبر بموجبها البناء لغير الفاعل محمولاً جهيّاً. (يمكن الاطّلاع على تفاصيل تلك المقاربة في الفصل الرابع من كتاب **البناء الموازي**).

(98) محمد الرحالي، «بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية»، ص11.

الرياضية، والبحوث الحاسوبية. ويؤكد تشومسكي (1986م) هذا الاتصال معتبراً نسق القواعد الذي يشكّل بنية النموذج التوليدي التحويلي، نسقاً تضبطه النظرية الحاسوبية. كما يعتبر النظرية اللسانية التي يقترحها مماثلةً للنظرية الحاسوبية التي يقترحها مار *Mar* والعاملون معه[99]، كما تتميّز النظرية التوليدية بتبنّي تشومسكي للأسلوب الغاليلي في البحث، إذ لا يمكن تطوير مفهوم دال للغة بوصفها موضوع بحث عقلاني، إلا على أساس التجريد الضارب في العمق، واتّباع أسلوب غاليلي (1564-1642م) في البحث[100].

ويفسر هذا الاهتمام بالأهداف التي تروم اللسانيات التوليدية بلوغها، والتي تجعل منها نظرية متميّزة عن غيرها من النظريات الأخرى، وذلك من جهتين على الأقل:

1-أنها نظرية تتبنّى مفهوماً عقلانيًا للمعرفة العلمية، يتجلّى في ضرورة انتقاد النظريات التي يبنيها العالِم في ميدان تخصصه، وذلك بمواجهتها مع التجريب. وهذا هو الطريق الوحيد نحو التقدُّم العلمي، إذ المطلوب هو إبطال النظريات وليس البرهنة على صحتها أو إثباتها، وهذا ملمح إبستيمولوجي في النظرية التوليدية.

2-أنها نظرية لا تعتني باللغة، وإنما بالنحو، «أي بالآلة الصورية التي تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات التي تنتمي إلى لغة بشرية معينة. فلم تعد مسألة البحث في اللغات مسألة خروج بـ 'أفكار' عن طبيعة هذه اللغات، بل إن مضمون العمل التنظيري أصبح يقتضي بناء آلة ونماذج صورية، تنسب إليها خصائص تجريبية، بل يفترض فيها أن تكون ملبية للحاجة التجريبية، إذ 'تحاكي' خصائص اللغات البشرية، وتمثل بنية 'العضو الذهني' الذي يتم بواسطته اللغو. وعاد ضمن البحث اللساني البحث في الخصائص الصورية لهذه الآلات الكافية لوصف اللغات الطبيعية»[101].

(99) المرجع السابق، ص20.

(100) للاطّلاع على بعض ملامح الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية، يُنظر: مقالنا، حافظ إسماعيلي علوي، وامحمد الملاخ، «الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية».

(101) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص5-6.

وعلاوةً على اهتمام تشومسكي بجانب التكامل والتداخل بين القطاعات المعرفية، فقد أولى اهتماماً خاصاً للتكامل بين اللسانيين، فمستويات اللغة متشعبة يصعب الإلمام بها إلماماً يحقق الدقة المطلوبة، ولذلك فإنَّ اللساني الذي يتوق إلى بلوغ الصورنة يجب أن يركِّز على هذا الجانب.

1.2.7. الكتابة اللسانية التوليدية والإشكال المنهجي

إنَّ الالتزام بالجانب المنهجي في مجال المعارف الإنسانية أمرٌ ضروريٌّ، لأنه يُهيِّئ أرضاً صلبةً يمكن الوقوف عليها للإسهام بشكل فعال في بلوغ الأهداف المنشودة، فهل التزمت الكتابة التوليدية العربية بهذا الجانب؟

1.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية تراكم أم طفرة؟

يُفضي النظر في البحوث والدراسات اللغوية في الغرب إلى أنَّ تطورها قائم على التراكم والتجاوز، ذلك أن «**التراكم المعرفي في حقل اللغة يوجب التفكير في مختلف الأنظار للفحص والاختبار. وهو يدعو إلى إنشاء منهج للمعايرة، يتخذ كيفيات البحث في اللغة موضوعا ويجعل من نقدها هدفا، حتى إذا التأمت عناصره في بناء وانشقت اختبرت قدرته على تمييز ما قد يصدق من النظريات اللسانية وينجح**»[102]. وما دمنا بصدد الحديث عن النظرية التوليدية وجبت الإشارة إلى أنَّ ظهور هذه النظرية في الغرب لم يكن طفرةً، بل كان حصيلة تطور طبيعي وتلقائي أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون؛ شكَّلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن لبور رويال، واللسانيات الديكارتية واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنيوية، أهم سماتها البارزة، وكان الشغل الشاغل لتشومسكي «**هو تحديد طبيعة هذا 'الرأسمال الفكري' المتراكم في المرحلة التي سبقت المرحلة المعاصرة، وتثمين قيمة هذا الإسهام، ووسائل استثماره لتطوير دراسة اللغة**»[103].

(102) محمد الأوراغي، **الكليات والوسائط**، ص35.

(103) N. Chomsky, *La linguistique Cartésienne, un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste.*

شكّلت تلك الإسهامات إذن، أهم منطلقات النظرية التوليدية، وأهم مصادرها التاريخية، ولا يعني هذا أنّ تشومسكي ظلّ أسير ذلك «الرأسمال الفكري»، بل إنه سعى إلى وضع أهداف محددة لنظرية تستلهم وتستثمر من مبادئ التوجهات السابقة ما ينسجم مع تصوره الجديد، وتدحض ما يتعارض معه.

حاصل الأمر، أنّ اللسانيات التوليدية كانت نتيجةً طبيعيّةً لتراكمات لغوية سابقة مَهّدت الطريق لتشومسكي، وفسحت له المجال لاختبار أنظار سابقة كشف تاريخ البحث اللغوي عن عدم إجرائيّتِها. وعلى هذا الأساس يكون التراكم أساساً من أسس البحث اللساني السليم.

باعتبار ما سبق نتساءل: هل توافر هذا التراكم للكتابة التوليدية العربية؟ وهل وعى التوليديون العرب أهمية هذا التراكم ودلالته؟

إذا كانت الثقافة العربية قد تعرّفت إلى أهمّ اتجاهات البحث اللغوي التي سادت في الغرب منذ المراحل الأولى من عصر النهضة، فإنها لم تستطع إفراز بحوث تضاهي نظيرتها في الغرب، وقد ارتبط ذلك بظروف قومية وحضارية بالأساس، كما أنّ الثقافة العربية لم تفرز اتجاهاً بنيويًا يحمل كلّ مقومات هذا الاتجاه وخصوصياته كما هي عليه في الغرب، فقد ظلّ الاتجاه البنيوي في الثقافة العربية أسير أعمال النحاة وتحليلاتهم على الرغم من سعي البنيويين العرب إلى تجاوزها والبحث عن بدائل لها. لهذه الاعتبارات، ولأخرى غيرها، فإنّ الحديث عن اتجاه توليدي في الثقافة العربية يبقى مفتقداً إلى الشروط الحضارية والتاريخية (التراكم) التي على أساسها ظهر الاتجاه التوليدي في الغرب. وبذلك يمكن أن نقول إنّ ظهور اللسانيات التوليدية في الثقافة العربية كان طفرةً، مما يجعله مفتقداً إلى الأسس التي يفرضها تطور الاتجاهات اللسانية؛ وكل ذلك يعبّر عن خَوَرٍ في المنهج.

لقد تنبّه أحد الباحثين لهذا الخلل المنهجي، فكتب متسائلاً: **«هل الحكمة أن نبدأ ـ نحن العرب ـ بما انتهى إليه الغرب في هذا الميدان لنقول إننا التحقنا بالغرب، وأننا نسايره؟ هل من الصواب أن نؤلف بادئ ذي بدء في نحو الحالات الذي لم يظهر في أمريكة إلا سنة 1966م فقط بمقال *Fillmore* (...) والحالة أننا لم نمر كما مروا من مراحل لغوية دقيقة هيأت نحو الحالات هذا؟ آ الحكمة أن ننشر دراسات حول النحو التوليدي التطبيقي الذي رأى النور أول ما رآه في حوالي**

1962م؛ ونحن بعد مفتقرون إلى المؤلفات التي عنها تمخض هذا التيار؟ أم هل من الصواب أن نصنف في النحو التوليدي الذي لم يظهر في أمريكة إلا سنة 1957م (...)، بعد أن هيأت ظهوره تيارات لغوية أخرى لازال ميدان التأليف العربي لا يعرف عنها إلا النزر القليل، الذي لا يفيد؟»[104].

يبني الباحث تساؤلاته على تصور واضح ومشروع يقوم على افتقاد الثقافة العربية إلى أسس منهجية سليمة توصل بالتدريج إلى البحث اللساني المتوخى. هنا مكمن الاختلاف بين التأليف في اتجاه لساني مُعيَّن، وبين التطور التدريجي القائم على أسس منهجية صلبة. إنَّ ما يرمي إليه الباحث ليس صعوبة النحو التوليدي، أو استحالة تقديمه إلى القارئ العربي، لكن مرامه أنَّ البحث اللغوي مبني على تراكمات تستمد فاعليتها من اختلاف النظريات وبلوغها مرحلة العلم الشاذ بتعبير توماس كون الذي يقوم على العلم الثوري والذي يؤسس بدوره لمرحلة جديدة، ومن ثَمَّ تكون النتائج مبنيَّةً على أسس ذات قيمة نظرية وعملية تراعي حصيلة الدراسات السابقة وتطوراتها، فتكون النظريات اللسانية بذلك مبنيَّةً على إبستيمولوجيا جدلية بتعبير جوليا كريستيفا (*J. Kristeva*)[105]. وهذا ما يوضحه الباحث نفسه بالقول: **«إنه من الحكمة أن نبدأ من النقطة التي منها انطلقوا لنرسي هذا العلم الذي نريده عصريا متطورا على أسسه الطبيعية السليمة. لاشك أن النقطة التي بدأوا منها هي قواعد دير *Port Royal* التي وضعها سنة 1660م الراهبان *Lncelot* *Arnold* والتي تعرف بـ"القواعد اللغوية العامة والمعللة تعليلا عقليا". لا يخامرني شك في أننا إن بدأنا من هنا ثم تدرجنا مع التيارات والمذاهب التي تلاحقت دون انقطاع ما بين 1660 و1977م، نفهمها حق الفهم أولا، ثم نعرب مصطلحاتها بعد ذلك مطبقين ما يمكن تطبيقه منها على لغتنا، وذلك بوضع الأمثلة الملائمة لكل قاعدة أصبحنا قادرين على مسايرة كل ما يجد في علم اللغة بجميع فروعه، ونحن -مع ذلك- مطالبون وقت قيامنا بكل هذا بوضع لغة واصفة منسجمة، نستعملها في محاضراتنا وندواتنا ومؤلفاتنا»**[106].

(104) التهامي الراجي، **توطئة في علم اللسان**، ص66.

(105) J. Kristeva, *Les épistémologies de la linguistique*, in: *Langages*, p.2-13.

(106) التهامي الراجي، **توطئة في علم اللسان**، ص66.

إنّ الكتابة التوليدية العربية لا تعير اهتماماً لهذا التطور التدريجي، وتتجاوز كليًا الأصول العلمية والمعرفية للسانيات الغربية. ويزداد الأمر استشكالاً عندما نجد اختلافاً واضحاً بين التوليديين العرب أنفسهم بخصوص التراث اللغوي العربي.

2.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية والتراث النحوي العربي

يَظهر من تحليلنا للكتابة التوليدية العربية وجود موقفَيْن مختلفَيْن من التراث اللغوي العربي:

أولاً. موقف يسعى إلى التوفيق بين فرضيات ومبادئ الدرس التوليدي، ومعطيات النحو العربي، وهو الموقف الذي يتبنّاه مازن الوعر في كتاباته مُؤَكِّداً أهمّيةَ وضرورةَ انفتاح البحث اللساني العربي على البحوث اللغوية التراثية، إن هو أراد أن يتجاوز كل المجادلات العقيمة التي تُعَوِّقُ تقدُّمه، ومن ذلك الصراع بين القديم والحديث، يقول مُشدِّداً على أهميَّة هذه المسألة: «**إن أية نظرية لسانية عربية حديثة، تطمح لأن تكون علمية فاعلة ومتفاعلة في حقل التكوين اللساني المعاصر، لابد لها من أن تتجاوز المشكلات والمجادلات الزائفة التي تعوق البحث اللساني في الثقافة العربية المعاصرة، تلك المشكلات الناتجة عن الصراع الذي مازال مستمرا بين أنصار القديم وأنصار الحديث، بين أنصار القديم المتعلق بالبحوث اللغوية العربية التي وضعها العرب القدماء، وبين أنصار الحديث المتعلق بالبحوث اللسانية الغربية التي وضعها علماء الغرب المحدثون، وأسسوا من خلالها علما قائما برأسه دعوه علم اللسانيات**»[107].

وعلى هذا الأساس، فإنَّ أي إغفال أو إهمال للنظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة سيؤدي إلى نقص وعدم كفاية في النظرية اللغوية الحديثة. أما جمعه بين القديم والحديث فلا يعني جهله بالمنطلقات الفلسفية والعلمية للسانيات، والمنطلقات الإنسانية للتراث اللغوي العربي، فهو يقر بهذه الاختلافات، ولكنه يدرك في الوقت نفسه أن النظرية لا تكتمل وتتبلور إلا من خلال مناهجها المتعددة[108].

---

(107) مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث**، ص514.

(108) مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص36-37.

ثانياً. في مقابل هذا الموقف، نجد موقفاً آخر يرى أصحابه أنّ معطيات التراث النحوي العربي ناقصة، ولا تصلح لوصف اللغة العربية الحالية، نجد مثل هذا الموقف عند ميشال زكريا الذي يرى أنه **«لا نفع، بعد الآن، في أن نردد، بصورة متواصلة الدراسات التي قامت بها الأجيال السابقة والمفاهيم التي تبنوها في المجالات اللغوية، وإن أضفينا عليها بعض التعديلات السطحية من حيث الشكل والعرض. فهذه الدراسات وإن دلت على المجهود الذي قام به اللغويون في مجال دراسة اللغة، وإن كانت تساعدنا على فهم بعض القضايا اللغوية، لم تعد تفي، في الحقيقة، في مجال تحليل اللغة. ففي هذا المجال تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة، في نظرنا، التقنية المتطورة التي تتسلح بها لسبر قضايا اللغة وتفسيرها وتوضيحها»**(109).

إنّ زكريا يُعبّر بشكل صريح عن عدم صلاحية الدراسات النحوية لدراسة اللغة، ويرى أنّ النظريات اللسانية يمكن أن تُشكّل بديلاً عن النحو العربي. وفي إطار هذا التوجه أيضاً يمكن إدراج موقف الفاسي الفهري الرافض للنحو التقليدي. يقول: **«على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن النحو التقليدي يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن نتوقع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهها أو إنكار بعض النحاة لها، أو اختلافها اختلاف مراحل تاريخ اللغة... على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها»**(110).

إنّ ما يدعو إلى تجاوز النحو العربي من منظور هذا التوجه هو أنّ القضايا اللغوية لم تعد تفي بالحاجة، وأنّ معطيات اللغة العربية الحالية، ليست هي المعطيات التي وصفها النحاة، لأنّ تحليلاتهم تجعل المعطيات الأكثر دلالةً بالنسبة إلى افتراضات التوليديين غائبة، أو تشوّهها أو تنكُرها، وأنّ البديل هو اللسانيات الحديثة، وعلى وجه التحديد اللسانيات التوليدية.

نتتهي من الملاحظات السابقة إلى طرح التساؤلات الآتية:

---

(109) ميشال زكريا، **الألسنية العربية**، ص5.

(110) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص55.

- **هل تُشكِّل تحليلات التوليديين بديلاً عن النحو العربي؟**
- **هل استطاع التوليديون التخلي تماماً عن هذا النحو؟**

3.1.2.7. الكتابة التوليدية العربية تكامل أم تجزيء؟!

إذا كان التكامل ضرورةً علميَّةً لا مناص منها في جميع العلوم، فإنَّ البحث اللساني لا يمكن أن يحيد عن هذا القانون العلمي، بل يبقى العمل الجماعي أكثر إلحاحاً وأكثر كثافةً في اللسانيات منها في العلوم الأخرى، نظراً إلى أنَّ طبيعة اللسانيات متشعبة ومتداخلة إلى حد يصعب معه الإلمام بكل جوانبها. وقد أشرنا من قبلُ إلى تركيز تشومسكي على أهمية المجموعة العلمية. فهل وعى اللسانيون التوليديون العرب أهمية هذا الجانب التكاملي في تقدُّم البحث اللساني؟

لئن كان العمل الجماعي في الغرب ضرورةً علميَّةً ـ كما سبق أن أسلفنا ـ فإنه يتخذ في الثقافة العربية بُعْداً آخر، فهو **«واجب قومي وضرورة ملحة جداً، ذلك أنه دون هذا العمل الجماعي لا نستطيع إدخال هذا العلم الطويل والعريض إلى الثقافة العربية»**[111].

ويتبدَّى من عرضنا للنماذج التوليدية في الثقافة العربية أنَّ أغلب تلك النماذج، وخصوصاً في المحاولات الجزئية، تركِّز اهتمامها على مستويَيْن أساسيَيْن هما المستوى التركيبي والمستوى الصوتي، وبدرجة أقل المستوى الدلالي غير آبهة بأهمية تداخل هذه المستويات وتكاملها في الدرس التوليدي خاصة واللساني عامة. والمُلاحظ كذلك أنَّ النتائج المُتحَصَّلة لا يُكمل ولا يُطوِّر بعضها البعض الآخر كما يحصل في الغرب؛ فإذا أخذنا ـ على سبيل المثال ـ قضية الرُتبة نجد أنها شكَّلت موضوع اهتمام الكتابة التوليدية العربية، إلاَّ أنَّ النتائج المُتَحَصَّلة لا يربط بينها رابط. صحيح أنَّ اختلاف النتائج يُفَسَّر باختلاف النموذج المُتَبَنَّى، غير أنَّ ما يُلفت النظر هو أنَّ الاختلاف يبقى قائماً حتى وإن كان النموذج المُتَبَنَّى في التحليل واحداً. ويُلاحظ بهذا الخصوص أنَّ المعطيات التي يتمُّ اعتمادها للاستدلال على رُتبة مُعيَّنة تأتي مُختلفةً من باحث إلى آخر؛ هذا ما وجدناه عند الفاسي الفهري

(111) مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص40.

وخليل عمايرة مثلاً؛ فاتفاقهما على أنّ الرُّتبة الأصلية هي **ف فا مف** لم يمنع من اختلاف آليات الاستدلال التي يوظفها كلٌّ واحد منهما. والواقع أنّ الاختلافات بين التوليديين العرب كان في الإمكان أن تُوظف بشكل إيجابي لو تمّ الامتثال لنظام العمل الجماعي؛ فقد استدلّ عدد من اللسانيين على أنّ الرُّتبة الأصلية في اللغة العربية هي **ف فا مف**، ومنهم من وجد أنّ تلك الرُّتبة هي **فا ف مف**، وهي استدلالات كان من الممكن أن توظف لاختبار قدرة النماذج التوليدية على تفسير معطيات اللغة العربية، لا العكس، كما كان في الإمكان الاستعانة بآراء النحاة وتحليلاتهم، ولو تحقق هذا المطلب لاهتدى التوليديون العرب إلى رُتبة أصلية أخرى قال بها ابن جنّي هي رتبة **مف ف فا**[112] قبل أن يقول تشومسكي بالتنميط المتعدد[113]. فكان في الإمكان أن يهتدي التوليديون العرب من خلال التحليلات المُقدّمة إلى ازدواجية الرُّتبة قبل أن يقول بذلك تشومسكي اعتماداً على مبدأ التوسيط. كما أنّ الاهتمام بالدرس النحوي العربي كان في الإمكان أن يُمهّد للنقاش حول التنميط المتعدد. لكن النماذج اللسانية التوليدية العربية ظلّت أسيرة سلطة النماذج التوليدية.

إنّ أبسط شروط التنسيق بين التوليديين العرب شبه منعدمة بخصوص قضية واحدة، فما بالنا بالقضايا التي تُطرح على مستويات مختلفة؟! وبذلك يبقى غياب التكامل السمة البارزة في بحوث التوليديين العرب، والاستثناء الذي يمكن أن نقف عليه بهذا الخصوص تُمثّله المدرسة التوليدية في المغرب التي استطاعت أن تُرسّخ اتجاهاً توليديًا يحملُ كثيراً من مُقوّمات العمل المتكامل[114]. فإلى جانب أعمال الفاسي الفهري التي اهتمت بمستويات اللغة تركيباً ودلالةً ومُعجماً، اهتمّ باحثون توليديون آخرون بتعميق البحث في المستويات السابقة أو البحث عن تطبيقات عملية للنتائج المُتحصّلة عبر أبحاث ودراسات منشورة[115]، أو عبر أبحاث جامعية.

---

(112) ابن جنّي، **الخصائص**، ج1، ص29.

(113) ليست غايتنا هنا المقارنة بين التراث اللغوي العربي، أو الحكم بأسبقية اللغويين العرب إلى بعض ما توصلت إليه اللسانيات كما يزعم بعض لسانيي التراث.

(114) ما يؤسف له آن نجد الجهود اليوم تتشتّت، وأن يشتدّ الصراع بين مجموعة من الباحثين.

(115) لا يفوتنا هنا التنويه ببعض الأبحاث التوليدية الجادة في الثقافة العربية، ومن ذلك بحوث الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، وداود عبده، ومازن الوعر...

فقد اهتمّ إدريس السغروشني بالمستوى الصواتي، ويظهر ذلك في مؤلَّفه **مدخل للصواتة التوليدية** الذي حاول من خلاله أن يُطلع «القارئ على جانب آخر من النظرية اللسانية التوليدية»[116]، كما اهتمّ باحثون آخرون بالمجال الدلالي[117]. ولا تقلُّ البحوث الجامعية أهمّيةً في تطوير البحث التوليدي، وهي أعمال يطبعها التنوع؛ إذ شملت كل مستويات اللغة: تركيبًا ودلالةً ومُعجماً وأصواتاً[118]. كما نستحضر في هذا السياق بعض الأعمال التوليدية التي صدرت في مؤلفات ودوريات مشتركة[119]. ورغم أهمية المجهودات المبذولة فإنّ البحث اللساني التوليدي في الثقافة العربية مازال يفتقد إلى الكثير من شروط الانسجام والتكامل.

2.2.7. الكتابة التوليدية العربية: قضايا إبستيمولوجية

غيرُ خافٍ على مُتتبِّع الممارسة العلمية في الدول المُتقدِّمة أنَّ كلَّ خطاب

---

(116) إدريس السغروشني، **مدخل للصواتة التوليدية**، ص6.

(117) نشير هنا إلى كتاب عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**؛ وكتاب محمد غاليم: **التوليد الدلالي في البلاغة والمُعجم**.

(118) محمد الشكيري، **بنية الفعل الوظيفية والاشتقاق في العربية**، 1984م.

- عبد المجيد جحفة، **حروف الجر في اللغة العربية؛ بعض قضايا التركيب والدلالة**، 1989م.
- محمد الرحالي، **ظاهرة العطف في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية**، 1989م.
- محمد ضامر، **الفعل الرباعي، اطرادات صرفية ودلالية**، 1990م.
- مصطفى حسوني، **الخصائص الصرفية للأسماء في اللغة العربية، جموع التكسير نموذجا**، 1990.
- يوسف باش، **الزيادة في الفعل العربي، دراسة في الثلاثي المزيد**، 1990م.
- محمد الوادي، **الإبدال في اللغة العربية**، 1990م.

(استقينا هذه المعطيات من كتاب: **ظواهر في اللسانيات العربية**، إعداد: عبد الفتاح بن قدور، بمشاركة عبد المجيد شوطة وعبد المجيد جحفة، 1995م).

(119) نجد ذلك في «**مجلة أبحاث لسانية**» التي تصدر عن معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالإضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التي نشرتها كلية الآداب بالرباط، ومن ذلك:

- «**مجالات لغوية: الكليات والوسائط**»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، **سلسلة ندوات ومناظرات**، رقم 31، 1994م.
- «**اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب**»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، **سلسلة ندوات ومناظرات**، رقم 51، 1996م.
- «**الظروف والنعوت**»، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، 2001م.

معرفي في قطاع من قطاعات المعرفة العلمية يستضمر كثيراً من التقنيات الاستدلالية والمفاهيم ذات الأصول المعرفية المتعددة، والمُقدِّمات الفلسفية والطُرُق الاستكشافية، التي لا يُصرَّح بها لأنها جزء من تقليد علمي منغرس في آليات إنتاج المعرفة الاستدلالية، بالتالي فهذه المعرفة ضمنية، تُتوارث بين الخطابات وتنتقل بين القطاعات المعرفية. ويدرك المتتبع للكتابة اللسانية العربية أنَّ من بين ما يجعل انخراطنا في إنتاج المعرفة اللسانية انخراطاً سطحيًا، كون السياق الميتودولوجي [المنهجي] والإبستيمولوجي الذي يُؤطِّر إنتاج الأفكار وتبليغها غير مؤسس في مؤسساتنا العلمية، وهذا ما سنسعى إلى الكشف عن بعض جوانبه.

معلوم أنَّ النماذج التوليدية لها أصول رياضية ومنطقية، وهي أصول مُضمرة في تقنيات الصورنة التي تنتجها، والتي تسعى من خلالها إلى صقل الآلة الواصفة، وتوفير شروط مُحكمة لآليات الوصف تتقاطع فيها مع العلوم الأخرى، وهي عبارة عن مبادئ ميتودولوجية، مثل البساطة والاتساق والقدرة على اختزال التعميمات في مبادئ تفسيرية... إنَّ الكثير من هذه الأصول لا يتمُّ استحضارها في الدرس اللساني التوليدي العربي، وهذا يعني أنَّ جزءاً من سياق اللسانيات التوليدية غير الظاهر يتمُّ تغييبه، مما يجعل تلقِّي اللسانيات في الثقافة العربية تلقِّياً مبتوراً. ومما لا شك فيه أنَّ القدرة على التطوير تتأتى من القدرة على الامتلاك المعرفي للخلفيات الاستدلالية الكامنة وراء إنتاج الآلات الواصفة والنماذج الصورية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إقامة تخصصات تدرس هذه القطاعات المعرفية.

ويؤدي تغييب هذه الجوانب إلى عدم إدراك الأبعاد المختلفة لممارسة العلم؛ فالعلم له وجه فلسفي ووجه تقاني، ويظهر وجهه التقاني داخل المعرفة اللسانية في إطار النماذج الصورية التي تبنيها اللسانيات التوليدية، وتطورها بتعديلها وتكييفها مع أنظمة اللغة الطبيعية أو مع أنظمة الحواسيب. فهذا البُعد يُقرِّب العلم من مجالات تسعى إلى استثمار المعرفة استثمارا تطبيقيًا ملموساً.

وبناءً عليه، فإنَّ كل حديث عن تطوير اللسانيات يظلُّ حديثاً عاماً وفضفاضاً ما لم يدرك أهمية امتلاك المعرفة اللسانية في بُعدها التقاني من ضمن أبعاد أخرى متعددة، إذ إنَّ من بين خصائص العلم قدرته على تجاوز حدوده الخاصة ليقوم بأبعاد تطبيقية تمسُّ مجالات متباينة. ويقتضي الانخراط في هذه الأبعاد امتلاك البُعد

التقني للعلم، والتملك لا يمكن أن يحصل في غياب استحضار الأصول المنطقية والرياضية للصورنة وأساليب بناء النماذج، وهذا ما لم يحصل فيه تَقَدُّمٌ في اللسانيات التوليدية العربية بشكل خاص، مما قد يُعتقد معه أنَّ اللسانيات غير فاعلة في محيطها الاجتماعي، ويظهر ذلك جليًا في قطاعات دراسة اللغة وتعليمها والتخطيط اللغوي، وحوسبة اللغة... ويُستعاض عن كلِّ ذلك بتبنِّي نماذج جاهزة.

ومما يقترن بما سقناه أعلاه أنَّ الكثير من القضايا التي يثيرها الدرس اللساني التوليدي العربي، والتي تبدو لأوَّلِ وَهْلَةٍ ذات بُعْدٍ إبستيمولوجي مثل قضية الوضوح والملاءمة والضبط، تُطرح خارج سياقها، لتغيب معها الأبعاد التقانية من داخل النماذج وتغيب معها الأبعاد الإبستيمولوجية. إنَّ الكثير من القضايا التقانية التي تنبني عليها الاستدلالات في إطار اللسانيات التوليدية، توجد في صلب تعريف النموذج كما هو واضح عند جان ديبوا (*Jean Dubois*) الذي يعتبر النموذج: «بنية منطقية أو رياضية تستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علائق معينة»[120].

إنَّ مجمل البحوث التوليدية العربية هي تطبيقات تتفاوت في درجة تمثُّل النماذج التوليدية الحديثة، لكنها تشترك في كونها تعزل اللسانيات التوليدية عن السؤال الكبير المُوَجِّه إلى البحث في اللغة الطبيعية وهو معرفة اشتغال الذهن البشري وعلى وجه التحديد اكتساب اللغة وتفسير مُشْكِل أفلاطون: **كيف للإنسان أن يكتسب معرفة لغوية منظمة بالرغم من فقر المنبه، وقصر المدة الزمنية التي حصل فيها الاكتساب؟**

إنَّ تشومسكي ينخرط في البحث اللساني مستحضراً هذا السؤال، بل يجعله المُوَجِّه في دراسته للغة الإنسانية، أما اللسانيات التوليدية العربية فإنها تبدو منعزلةً لتغييبها السياق الميتودولوجي والتقاني والفلسفي والمعرفي، فيقع تجزيء المشروع التوليدي واختزاله، لتتحول بذلك اللسانيات التوليدية إلى نماذج صالحة للتطبيق على بعض ظواهر اللغة العربية بانتقاء مبادئ وتعميمات الدرس التوليدي، وانتقاء الظواهر المناسبة لتمثيلها، وهي صورة ناقصة إذا ما قُورنت بما يُنجز في العالَم

(120) J. Dubois et autres: *Dictionnaire de linguistique*, p.318.

الغربي داخل المشروع التوليدي، والذي يتحول إلى قطاعات معرفية جزئية تخدم الإطار العام للنظرية التوليدية، ومن ذلك البحث في ظواهر اكتساب تراكيب في إطار علم النفس اللغوي للبرهنة على صحة الاستدلالات التوليدية، ودراسة أساليب الصورنة والاستدلال في النحو التوليدي لصقل النموذج فضلاً عن تنوع مظاهر تطبيق النموذج: الصرف والتركيب والدلالة والصياتة والمعجم،... وقد تقدَّم أنَّ الأبحاث التوليدية العربية تركِّز اهتمامها على بعض الجوانب دون غيرها، ومن ذلك على وجه التحديد البحوث التركيبية والصياتية، بينما تتمُّ الإشارة إلى المستويات الأخرى إشارات مُحتشمة، وكأنَّ اللغة العربية غير معنيَّة بها. والواقع أنَّ الكثير من تلك القضايا التركيبية في اللغة العربية مرتبطة في جوانب كثيرة بمستويات اللغة وتداخلها، ولا يمكن أن نعزلها عن بعضها إلاَّ لاعتبارات منهجية ليس إلاَّ.

لقد كان من النتائج المباشرة لغياب الانسجام بين البحوث التوليدية العربية: **العجز عن تطوير أي نموذج من النماذج التوليدية، وأي ملمح إضافي لا يتجاوز اقتراح تعميمات جديدة لا تخرج عن إطار النظرية التوليدية العام.**

كما يُلاحَظ على الكتابة التوليدية العربية أنها تكتفي ببعض الأوصاف المعروفة؛ ومراكمة أوصاف محددة؛ مما يجعل الكثير من الأوصاف التوليدية العربية مكرورة لأنها تعالج القضايا نفسها، وهو ما لاحظناه بوضوح في عرضنا لبعض تلك النماذج؛ حيث استأثرت قضية الرُّتبة باهتمام خاص، وشكَّلت تيمة البحث التوليدي العربي، بينما ظلَّ الكثير من قضايا اللغة العربية مُغَيَّباً عن ذلك البحث، وهذا يتعارض مع القسمة العقلية التي تفرض على اللساني العالِم ألاَّ يقف عند حدود ما هو مُلاحَظ، بل أن يسعى إلى امتلاك الحاسة الاستكشافية التي تمكِّن من استكشاف الظواهر ذات الدلالة بالنسبة إلى تطور النظرية أو النموذج.

3.2.7. البناء لغير الفاعل في الكتابة التوليدية: قراءة تفكيكية

1.3.2.7. تحليلات توليدية متنافسة

يُفترض في مبادئ النحو الكلي القدرة على احتواء كل مبادئ النحو الأخرى، سواءٌ أتعلَّق الأمر بمبادئ الإنكليزية أم بمبادئ لغات أخرى، كما يُفترض أن يحصل الإجماع على تلك المبادئ من اللسانيين جميعهم توليديين كانوا أو غير

توليديين، وتكشف جوانب التحليل التي وقفنا عليها سابقاً عن وجود اختلافات واضحة بين التوليديين في قضايا كثيرة من بينها **البناء لغير الفاعل**.

لقد بيّنا أنّ معالجة البناء لغير الفاعل في نظرية الربط العاملي، كما صاغها تشومسكي (1981م)، تقوم أساساً على أنّ العلامة الصرفية في الفعل المبني لغير الفاعل هي التي تمنع الفعل من إسناد النصب إلى المفعول، والمُركّب الفعلي من إسناد دور محوري إلى الفاعل، وهو التصور الذي شكك فيه الفاسي الفهري حين اعتبر خصائص البناء لغير الفاعل خصائص للمحمول المبني لغير الفاعل، وأنّ العلامة الصرفية في البناء لغير الفاعل محمول جهي.

أما النحو المُعجمي الوظيفي، كما هو عند بريزنان، فيتبنّى معالجةً تقوم على إجراء قاعدة مُعجمية تُجري **نوعين من التغيير أحدهما صرفي، والآخر وظيفي.** كما نقف على وجوه أخرى من الاختلاف في تحليلات التوليديين للبناء لغير الفاعل، وهي اختلافات تتعدّد بتعدُّد اللغات أحياناً، والمرونة التي يسمح بها النسق التوليدي أحياناً أخرى، وهذا ما كشفنا على بعض جوانبه من خلال عرضنا لاختلاف تحليل الفاسي الفهري عن تحليل تشومسكي وتحليلات توليديين آخرين. وإذا كان الأمر كذلك حقّ لنا أن نتساءل: **ما هي أسباب تلك الاختلافات وما هي مُسوّغاتها؟**

إنّ تلك الاختلافات يمكن تفسيرها بأحد أمرين:

1- اختلاف الأُطُر النظرية

أو

2- اختلاف المُعطيات

فإذا كان الاختلاف قائماً على (1) وعُلم أنّ ممثلي هذه الاختلافات يعتقدون أنهم يعالجون الظاهرة نفسها، فإنّ اختلافهم في الأمر الواحد دليل على فساد عملهم! وإذا كان التبرير قائماً على (2) سقطت دعواهم القاضية بكلية معالجتهم. معنى هذا أنّ التعلل باختلاف الأُطُر النظرية غير مُتَوَجِّه، فالإطار النظري أيّا كان لا يكون موضوعه إلاّ موضوعا مبنياً. وإذا كان كذلك، فليس ثمة شك في كون الأُطُر النظرية المختلفة تعالج الظاهرة نفسها. أي أنه لا يُجيب إلاّ عن الأسئلة التي

يطرحها هو بنفسه لا كما تطرحها الظاهرة، أما القول باختلاف المعطيات فقولٌ لا طائل تحته إذ الأمر ليس كذلك، لأنَّ المسألة تهمُ في الحقيقة اختلاف خصوصيات اللغات.

2.3.2.7. بين التحليل التوليدي وتحليل النحاة

تبرز أول مظاهر الاختلاف بين الفاسي الفهري والنحاة بخصوص البناء لغير الفاعل، على مستوى التسمية، فقد لاحظ أنَّ التسمية «**البناء للمجهول**» التي اختارها النحاة لم تكن موفقة، ولذلك حاول أن يستعيض عنها بعبارة فنية أخرى هي «**البناء لغير الفاعل**». بيد أنَّ قول النحاة بـ«البناء للمجهول» لا يمكن أن يُعتبر سبباً كافياً لدحض تصوراتهم أو التشكيك فيها، دون معرفة الأسباب التي كانت وراء اختيارهم ذاك. فقد تداولت كتب التراث النحوي العربي، فعلاً، تسمية «البناء للمجهول»، غير أنَّ الاطّلاع على المصنفات النحوية يُظهر أن النحاة استعملوا عبارات فنية أخرى، تُظهر أنهم كانوا على وعي بالإشكالات المطروحة على مستوى التسمية[121].

وقد أشار الفاسي الفهري نفسه إلى بعض تلك التسميات. بل الأكثر من هذا أنَّ العبارة الفنية التي اختارها لا تختلف عن عبارات القدماء في شيء. ومهما يكن من أمر التسمية، فإنَّ الأساس هو أنَّ النحاة لم يُغفلوا وجود عبارات فنية أخرى، وقد آثروا التعبير بـ«المبني للمجهول» لاعتبارات كثيرة، منها: **حصول الإجماع على عبارة تشير إلى ظاهرة محددة، وهذا هو الاحتمال الوارد، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ «استخدام المبني للمجهول في الجملة العربية ليس وقفا على النحاة، وإنما يشترك فيه المفسرون وعلماء القراءات والبلاغيون وسواهم، حيث إنهم استخدموا أسبابا كثيرة تعلل هذا الاستخدام، وتشكل الإجابة عن هذا السؤال المطروح، وتدور تلك الأسباب في إطار الأصوات والتركيب والدلالة»**[122].

---

(121) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي**، ص62. ينظر في هذا الخصوص أيضاً كتاب محمود سليمان ياقوت، **المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم**، ص11-16.

(122) المرجع السابق، ص16.

إنَّ الفاسي الفهري لم يقف عند حدود التسمية، بل شكك في كثير من جوانب التحليل كما وردت عند النحاة معتمداً، في ذلك، منطلقات توليدية تؤطرها نظرية الربط العاملي، إلى جانب مبادئ وتصورات تنتمي إلى معالجات معجمية ودلالية وصرفية وتركيبية. فما هي، إذن، أهم الجوانب التي انتقد فيها تحليلات النحاة؟ وهل يشكّل ذلك النقد بديلاً عن آرائهم؟ وما هو الجديد الذي يقدمه إلى لغة الضاد؟

لقد وقفنا في الفقرات السابقة على أهم جوانب نقد الفاسي الفهري لتحليلات القدماء، وخصوصاً ما تعلّق من ذلك بالخصائص الصرفية، والخصائص التركيبية والدلالية للبناء لغير الفاعل.

على مستوى الخصائص الصرفية يعرض لتصورات القدماء للكشف عن جوانب الاختلاف معهم. ولا ينفي ذلك اتفاقه مع بعض التحليلات كما هو الحال في تصويبه لرأي ابن بَرّي (499-582هـ/ 1106-1187م)، يقول: «**وابن بري على صواب في أمر 'عني' و'شغل' و'شده' و'شغف' و'أغري بـ' وأمثالها، فهذه الأفعال قد ترد منها 'فَعَلَ' متعدية، ثم يقع نزع الفاعل بالباء عندما يبنى الفعل إلى غير الفاعل، وإن تغير معناها شيئا ما أحيانا، فالتحول الدلالي الذي يطرأ على هذه الصيغ (*semantic drift*) يكون منتظرا في تحليل معجمي، لأن من خصائص الوحدات المعجمية أن يقع توسع في معناها وابتعاد عن الأصل**»[123].

من الأمور التي يركّز عليها في تحليله للبناء لغير الفاعل، أيضاً، أنَّ في ذلك البناء **نزع للفاعل المنطقي**، وفرضية **النزع** هذه تمكّن من توحيد البناء للمفعول والبناء للمبهم في عملية واحدة هي ما يسميه البناء لغير الفاعل. وهو بذلك يحلل معطيات اللغة العربية بناءً على فرضية **النزع**، وما يثير الانتباه أنه خصص فقرة مستقلة للحديث عن رأي ابن السّرّاج في أصوله حول «زوال» الفاعل أو «إزالته» أو «الاستغناء عنه» في البناء لغير الفاعل، وعارض تلك الإزالة والنقصان من عدد المحلات بالزيادة أو الإضافة التي تحدث في التعدية بالهمزة أو التضعيف، وعلى هذا الأساس يكون ابن السّرّاج بحسب الفاسي الفهري قد طرح مسألةً من زاوية تغيير المحلات والزيادة أو النقصان أو عددها. وقد لاحظ أن الطريقة التي عرض

(123) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي**، ص64.

بها ابن السَّرّاج لمسألة نزع الفاعل لا تختلف في شيء عن الزاوية التي يطرح بها المشكل[124]. ويظهر هذا في نص طويل لابن السَّرّاج أثبته الفاسي الفهري كاملاً في كتابه **المُعجم العربي** ثم علّق عليه بالقول: «**والحق أنني لم أجد عند غير ابن السراج تحليلا مماثلا لهذا، وهو يقترب [في] عدد من مناحيه العامة مما سأذكره هنا (أو في الفصل المتعلق بالتعدية، وخصوصا في شأن الزيادة والنقصان في المحلات، وكذلك بصدد الإعراب**»[125].

كما يَعتبر تصور النحاة بخصوص البناء لغير الفاعل محصوراً في البناء للمفعول، وذلك اعتماداً على التمييز الذي وضعه النحو الغربي بين المجهول المبني للشخص والمجهول المبني لغير الشخص، أو ما يقابل في اصطلاحه المبني للمفعول والمبني للمبهم ويستدرك عن ذلك بالقول: «**نستثني من ذلك السُّيوطي الذي أقر بوجود 'ضمير مبهم مستتر في الفعل'، وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان، إذ لا دليل على تعيين أحدهما**»[126].

وترتبط جوانب النقد الأخرى عند الفاسي الفهري لتحليلات القدماء بنقص المعطيات وعدم تمثيليَّتها، يقول: «**والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضا معطيات زائفة في بعض الأحيان**»[127]. لكننا نتساءل: **ما معيار النقد والزيف الذي يتحدث عنه الفاسي الفهري في هذا النص؟**

قد لا نحتاج إلى التأكيد مرّةً أخرى على استفادة الفاسي الفهري والتوليديين العرب عموماً، من آراء النحاة وتحليلاتهم، كما أثبتنا في الفقرات السابقة، وذلك ما لا ينكره الفاسي الفهري نفسه؛ الذي يقول: «**وقد استفدنا في هذا التحليل من بعض آراء النحاة القدامى، إلا أننا خالفناهم في كثير من المسائل، سواء منها التحليلية أو التجريبية**»[128].

---

(124) المرجع السابق، ص80.
(125) المرجع السابق، ص80.
(126) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص82.
(127) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص54.
(128) المرجع السابق، ص98.

وبذلك يكون الاتفاق والاختلاف واردين، وخصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة أساسية، وهي أنَّ النحو العربي لا يشكّل مُدوَّنة متجانسة، أو نصًّا واحداً، يجعل الحكم على آراء بعض النحاة سبباً كافياً للحكم على آراء النحاة جميعهم، سواءٌ أكان الأمر تصويبياً أم تخطيئاً.

يُرجع الفاسي الفهري اختلافه مع النحاة إلى المسائل التحليلية أو التجريبية؛ وهذا يعني أنَّ منطلقات التحليل هي التي تفرض الاختلاف، وهذا أمر نعتبره طبيعيًّا بالنظر إلى اختلاف المنطلقات والأهداف. وعلى هذا الأساس فإنَّ الاختلاف يكون مشروعاً؛ غير أنَّ ذلك لا يمكن أن يُعتبر دليلاً على نقصان أو زَيْف تحليلات النحاة أو قوة تحليلات التوليديين.

إنَّ الانطلاق من تصورات قَبْلية تفرض على الباحث التمسك بما يراه صالحاً وملائماً للتحليل الذي يتبناه، ولذلك لا نستغرب إذا وجدنا الفاسي الفهري يبني تصوراته على **انتقائية واضحة**. وهذا ما نفهمه من كلامه: **«وسندافع عن هذا التصور مقارنين إياه بالتحاليل المختلفة لهذه الظاهرة، وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة، حيث سننتقي منها ما نعتقده ملائما لما سندافع عنه»**[129].

إنَّ **«الملاءمة»** شرط «للانتقاء» لكنها ليست شرطاً «للتعميم»، وإصدار أحكام مطلقة.

أما بخصوص اللغة الموصوفة ومُشكل المُعطيات، فإننا نقف على نص صريح للفاسي الفهري يشير فيه إلى طريقة تعامله مع أقوال النحاة جاء فيه: **«ولن نعرض هنا لهذه الخلافات، وإنما نكتفي بإيراد بعض أقوالهم فيما نعتبره واردا لوصف اللغة العربية الحالية»**[130]. والأكيد أنَّ ما سيعتبره الباحث وارداً هو ما يتفق مع أُسس التحليل التي تؤطر عمله. **فهل يعتبر ذلك معيارا للحكم على آراء النحاة وتصوراتهم؟ وهل من الضروري أن تكون أقوال النحاة واردة لوصف لغة لم يقعدوا لها**[131]؟

(129) المرجع السابق، ص6.

(130) المرجع السابق، ص93.

(131) لم نستطع أن نتبيَّن في كتابات الفاسي الفهري اللغة الموصوفة التي يتحدث عنها: هل =

إنّ تفسير الظواهر نفسها لا يعني وجود تطابق كلي على مستوى التصور، أو على مستوى الخطوات الإجرائية المُتَّبعة. إنّ التوليديين أنفسهم يختلفون رغم اعتمادهم منطلقات تفسيرية واحدة، إلاّ أنّ مرونة النسق تسمح بالاختلاف، فإذا كان هذا شأن التحليل التوليدي فما بالنا باختلاف تحليل النحاة عن تحليل التوليديين!

يؤكّد الفاسي الفهري نفسه ما نزعمه هنا بالقول: «**الفكرة السائدة التي تقر بأن التحاليل اللسانية ـ على اختلاف أزمانها ونماذجها ـ لها نفس المجال، ويمكن أن تتوخى، في إطارها، تفسير الظواهر نفسها... إلخ، فكرة خاطئة؛ فكل خطاب تفسيري بناء عقلي في كل مستوى من مستوياته، لا مجال فيه للمطلق، ولا لمعرفة يقينية، بل إن كل شيء نسبي**»[132].

وبناءً عليه، فإنّ النماذج التوليدية، أو غيرها من النماذج والنظريات الأخرى، حتى وإنْ سلّمنا بصحة ما انتهت إليه، لا يمكن أن نعتبر ذلك كافياً لتجاوز تحليلات النحاة، كما أنّ عدم تنبُّه النحاة لبعض المُعطيات التي نجدها في اللغة الحالية لا يمكن أن نعتبره مقياساً للتشكيك في النحو برمته، لأنه ليس من واجب النحوي أن يهتمّ بما هو موجود، وما هو غير موجود. وإذا كان التوليديون قد اهتمُّوا بهذا الأمر واعتبروه أساساً من أُسس نظريتهم، فإنّ ذلك يبقى اختياراً داخل مدارك النظر وحدوده ولا يمكن أن نعتبره قانوناً علمياً كليًا نحاكم به التصورات الأخرى.

بقي أخيراً أن نتساءل: **إذا سلّمنا بضعف تحليل النحاة وقصوره، وزَيْفِه، فهل يمكن أن يكون النحو التوليدي بديلاً؟ وهل يمكن أن يحلّ كلَّ القضايا والإشكالات التي يطرحها البناء لغير الفاعل في اللغة العربية**[133]؟

= هي اللغة العربية المعاصرة؟ أم هي اللغة العربية الكلاسيكية؟ فإذا كان موضوع الاشتغال هو اللغة العربية المعاصرة فإنه لا مسوِّغ في نظرنا للتشكيك في تحليلات النحاة استناداً إلى لغة لم يعرفوها حتى يُقعِّدوا لها. أما إذا كان تحليله مُنصبّاً على اللغة العربية الكلاسيكية فإنه من غير المقبول أن يطعن في تحليلات النحاة اعتماداً على تحليله لمعطيات اللغة العربية المعاصرة.

(132) عبد القادر الفاسي الفهري، «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني»، ص49.

(133) نُشير هنا إلى أنّ تحليلات الفاسي الفهري للرُّتبة وُوجِهتْ بنقد لاذع من قِبل مجموعة =

3.3.2.7. البناء لغير الفاعل: مُعطيات مُغَيَّبة في التحليل التوليدي

يعتمد البناء لغير الفاعل في اللغة العربية على أُسس صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وتداولية تكون نظريةً له في النحو العربي، وهي أُسس متكاملة ومتداخلة يصعب الفصل بينها. وإذا نحن نظرنا إلى التحليل التوليدي للبناء لغير الفاعل نجد أنه لا يُعنى بهذا التكامل ولا يُعيرهُ أهميّةً تُذكر مما يجعل أحد أسس هذه الظاهرة اللغوية مُغَيَّباً.

يشير الفاسي الفهري إلى المُسلَّمة التي ينطلق منها النحويون في تحليلهم لبناء الفعل للمجهول، وما يقتضيه ذلك بالقول: « ...**عمل ثلاثة أشياء: حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه وتغيير الفعل على صيغة فُعِل**»[134].

إنَّ التحليل الذي نجده عند النحاة لا يقف عند حدود ما أشار إليه؛ ولنأخذ على سبيل المثال التعريف الذي يعطيه ابن عُصفور (597-669هـ/ 1200-1271م): «**حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول، ويحذف الفاعل، ويقام المفعول مقامه. فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء. وهي: السبب الذي لأجله حذف الفاعل، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها للمفعول، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت، وهل فعل المفعول ناه برأسه أو مغير من فعل الفاعل**»[135].

يضيف تعريف ابن عُصفور مُعطياتٍ جديدةً لم يُشر إليها الفاسي الفهري وخصوصاً ما تعلَّق من ذلك بالمُعطيات المقامية/ التداولية.

إنَّ البناء لغير الفاعل في اللغة العربية يفرض تلاحم وتكامل مستويات اللغة:

= من الباحثين، ونذكر في هذا السياق: أحمد العلوي، **لسانيات هبل** (مطبوع مرقون). جورج بوهاس وأحمد القادري، «علم القاسي»، **مجلة التواصل اللساني**، المجلد الرابع، العدد الثاني، أيلول/ سبتمبر، 1992م. كما نقف على جوانب مُهِمّة من نقد الطروحات التوليدية (البناء لغير الفاعل) في كتاب: محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية**، «1. أفول اللسانيات الكلية».

(134) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي**، ص61.

(135) ابن عُصفور الإشبيلي، **شرح جُمل الزّجّاجي** «باب ما لم يسم فاعل»، ج1، ص534.

الصوتي[136]، والصرفي[137]، والنحوي[138]، والدلالي[139] ... وارتباطاً بهذه الجوانب يحضر الجانب التداولي بقوة؛ فحذف الفاعل من تركيب مُعيَّن يعني الانتقال من بِنية إلى بِنية؛ والبِنية عناصر وعلاقات. ومادام كل حذف لا يسوُغ إلاّ بدليل فإنَّ حذف الفاعل يكون لغايات تواصلية متعددة يمكن الرجوع إليها في كتب النحو.

إنَّ البناء لغير الفاعل في اللغة العربية يخضع لشروط تداولية قائمة على أصلَي الإفادة والخفة، وهي شروط تُمكِّن من التمييز بين البِنيات المُمكنة، والبِنيات غير المُمكنة، وعلى هذا الأساس يكون الجانب التواصلي من الأهداف الأساسية التي ركَّز عليها النحاة في تحليلاتهم، وقد حظي هذا الجانب باهتمام بعض اللسانيين المُحدَثين كما هو الحال عند أندريه مارتينيه (*André, Martinet*) من خلال حديثه عن الاقتصاد في اللغة *Economie de la langue* أو الجهد الأدنى[140] *Le moindre effort*. وبذلك يكون الهدف التواصلي حاضراً بقوة في التراكيب المبنيّة لغير الفاعل. وهذا يطرح سؤالاً جوهريًا على التحاليل التوليدية التي ترى أنَّ «**اعتبار اللغة أداة للتواصل لا يوحي به إلا الحس المشترك السطحي. وأن من يتأمل اللغة ليجد أنها لا تساهم في التواصل أكثر من مساهمتها في عدم التواصل، وأن**

(136) «بناء الفعل للمفعول من الحالات التي تتجلى فيها ظاهرة التحول الداخلي في الحركات داخل مادة الكلمة، فكأن بعض الحركات يوحي بالغموض، وحسبك أن نعلم أن أوزان الكلمة الثلاثية العشرة قد تجنبت تتابعا ثقيلا هو الضمة والكسرة في مقطعين متواليين iu-ui». عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية؛ رؤية جديدة في الصرف العربي**، ص94. يُنظر أيضاً: محمود سليمان ياقوت، **المبني للمجهول في الدرس النحوي**، ص87.

(137) «حيث إنَّ التحويل في "الصوائت القصيرة" يؤدي إلى التحويل في "الوزن الصرفي للفعل أيضا"». محمود سليمان ياقوت، **المبني للمجهول في الدرس النحوي**، ص90.

(138) «في "الإحلال replacement" فالفاعل يحذف، ويقام غيره نائبا عنه وقد حدد النحاة ما يصلح لأن يكون نائبا عن الفاعل ويحل محله». نفسه، ص91.

(139) «وهذا ما نجده في الجانب الدلالي من نظرية المبني للمجهول في النحو العربي، حيث بين النحاة أسباب ذلك الحذف، وكلها معنوية، وقد سبقت الإشارة إليها. ومما يتصل بالدلالة عدم بناء الفعل الأمر للمجهول، لأننا لا نستطيع أن نأمر مجهولا، بل لابد أن يكون من يوجه إليه الفعل حاضرا». محمود سليمان ياقوت، **المبني للمجهول في الدرس النحوي**، ص92.

(140) A. Martinet, *Eléments de linguistique générale*, p.176-177.

التفاهم بواسطة اللغة حالة خاصة لعدم التفاهم بها»[141].

وإذا رجعنا مرّةً أخرى إلى التحليل الذي يُقدِّمه الفاسي الفهري، وعلى وجه التحديد إلى الخصائص الصرفية للبناء لغير الفاعل، نجد أنه ركَّز على عدم وجود صيغة خاصة بالمبني لغير الفاعل، وقد حاول أن يستدلَّ على رأيه بصيغة «فُعِل» التي وجدها تُستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنيّة لغير الفاعل، كالتراكيب المبنيّة للمبهم، والتراكيب الوسيطة بين الفعل للبناء للمجهول والبناء للمعلوم وتراكيب أخرى تأتي منها: «فُعِل» دون أن تأتي «فَعَل»[142].

إنَّ ما ذهب إليه الفاسي الفهري لا يقلل من أهمية تحليلات النحاة، بل يعضدها؛ إذ لا نعرف من النحويين من قال إنَّ للمبني للمجهول صيغةً خاصةً، أو أن «فُعِل» قد لا تأتي للدلالة على تراكيب غير التراكيب المبنيّة لغير الفاعل، ودليلنا على ذلك أنَّ الفاسي الفهري نفسه استدلَّ بآراء بعض النحاة ومنهم ابن بَرّي الذي يشير إلى وجود معانٍ كثيرة لصيغة (فُعِل). أما عن صيغ المبني للمجهول عند النحاة فهي كثيرة تختلف باختلاف الأفعال من جهات عديدة[143].

---

(141) عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص41-42.

(142) عبد القادر الفاسي الفهري، **المُعجم العربي**، ص62-63.

(143) يُضمُّ أول الفعل المبني للمفعول مطلقاً كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكسر ما قبل الآخر في الماضي ويفتح في المضارع.
- يُضمُّ معه ثاني ذي تاء أصلية أو مزيدة للمطاوعة حذراً من الالتباس نحو: تُكُيِّر وتُجُبر وتُعُلم وتُوُعد وتُدُحْرِج.
- يُقلب ثالث ذي تاء أو واو لوقوعها بعد ضمة كما في تُوُوعِد من تواعد.
- يُضمُّ مع الأول أيضاً ثالث ذي همز الوصل لئلاّ يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو استُخرج واُستُحلي.
- الماضي المجرد المعتل:
أ- المعتل الفاء بالواو: يجوز قلبها همزة كان الفعل مضعفاً نحو ود وأد من ود أم لا نحو: وُعد وأُعد من وَعد. أو معتل الفاء واللام نحو: وُقِي وأُقِي من وقى.
ب- المعتل العين بالألف: في نحو قال وباع وفيه القلب واواً أو ياءً وفيه ثلاث لغات:
- إخلاص الضم (قُول وبُوع).
- الكسر (قِيل وبِيع).
- الإشمام (قُيل وبُيع).

إنّ مقارنةً بسيطةً بين ما ورد في المعالجات السابقة لظاهرة البناء لغير الفاعل، وعلى الخصوص معالجة نظرية الربط العاملي التي تؤكّد على أنّ البناء لغير الفاعل لا يغيّر الشبكة المحورية التي تلازم الرأس الفعلي، بل يغيّر محلات تحقق الموضوعات المتعلّقة بذلك الرأس فقط، تُظهر أنّ مثل ذلك التحليل قد يَصدُق على لغة من قبيل الإنكليزية أو الفرنسية، إلاّ أنه لا يَصدُق على اللغة العربية، فالبناء للمفعول لا يغيّر محلات تحقق الموضوعات التي تلازمه، **لأنّ الفاعل يُحذف ويُقام المفعول مقامه، ولا يُنقل إلى أية جهة مادام أنّ الواضع اختار في العربية وسيط الإعراب لتحرير المُركّبات ولتوظيف الترتيب الممنى لغايات تواصلية**. مفاد هذا أنّ تصوير البناء لغير الفاعل في اللغة العربية **يجب أن يختلف عن تصوير الظاهرة نفسها في لغات أخرى، بسبب اختلاف الأصول** الوضعية.

من القضايا الأساسية الأخرى التي ينبغي أنْ نُنبّه لأهمّيّتها في كلّ تنظير ما يتعلّق بطبيعة النسق العام للغة، والذي يطبعها بخصوصيات قد لا تكون في لغة أخرى غيرها. وكل إغفال لخصوصيات النسق قد يُفضي إلى استحداث مُعطيات جديدة دخيلة. لاحظنا ذلك في تحليل الفاسي الفهري لمُعطيات اللغة العربية، وهو تحليل تسمح به مرونة الدرس التوليدي؛ ومن ذلك حديثه عن الفاعل المنطقي الذي يظهر أحياناً بعد أداة تُسند إليه «حالة الفاعل» مثل (*by*) في الإنكليزية و(*par*) في الفرنسية، وهو ما يقابل ـ بحسب ما يذهب إليه الفاسي الفهري ـ «من لدن» أو «من قبل» أو «من طرف»[144]، وهي تراكيب بعضها دخيل على اللغة العربية تبيّن أنّ لكل لغة خصوصياتها التي تتماشى مع نسقها

= ج- المعتل اللام (معتل بالألف، تُقلب الألف ياء وإنْ كانت منقلبة عن واو: غُزي من غزا وهُدي من هدى.
– المضارع المعتل العين: تُقلب في الجميع ألفاً: يُقال ويُباع إذ الأصل يُقوَل ويُبيَع.
– الماضي المزيد (على وزن انفعل وافتعل) المعتل العين وفيه ثلاث لغات: (انقيد وانقود وانقيد) و(اختير واختور واختير).
– المضارع المزيد المعتل العين، يُقلب ألفاً: ينقاد ويختار.
– المُضعّف الصحيح، مجرد أو مزيد، تُضمّ الفاء عند الجمهور (حُبّ وشُد ورُدّ). ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: 65]. وأجاز قوم الكسر وكذلك الإشمام (رِدّت).

(144) عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي**، ص181.

العام، وهذا يعني أنه لا سبيل إلى إحداث لغة في لغة مُقرَّرة بين أهلها[145].

إنَّ الملاحظات التي وقفنا عليها بخصوص البناء لغير الفاعل في اللغة العربية، لا تعني أنَّ هذه اللغة وحدها تخرق قواعد النحو الكلي، فلو كان الأمر كذلك لاعتبرناه شذوذاً ينقض الاطراد[146]، لكننا نقف على انتقادات أخرى عند لسانيين آخرين.

فقد لاحظ روبنسون (*Robinson*)، وهو من الباحثين الذين انتقدوا النحو التوليدي[147]: «أن الحصر الذي قدمه تشومسكي للتحويل عن طريق المبني للمجهول قد نال استحسان أتباع النحو التقليدي، دون جدل أو مناقشة من جانبهم، ولكن هذا الحصر غير مفيد، لأنه فصل بين 'التركيب' و'الدلالة'، بالإضافة إلى إعاقته للوضع المنطقي للمبني للمجهول. وهناك بعض التحويلات الذي يتصل بالاستفهام ومعناه السؤال، والنفي ومعناه النفي، وقد أوضح أن التحويل يجب أن يقدم علاقات تركيبية يمكن تحديدها دلاليا، كما قال ذلك أيضا كيتس *Katz*، ولكن هذا لم يتحقق في المبني للمجهول، فقدم تشومسكي وكيتس أمثلة، واستعملا التقديرات، لأن المبني للمعلوم والمبني للمجهول لهما مجرور مختلف يكتفي بنفسه»[148].

ومن أمثلة ذلك:

a) Few books are read by many men.

b) Many men read few books.

وهما جملتان لهما المعنى نفسه، ويمكن وضع كل منهما مكان الأخرى[149].

---

(145) هذا من الحقائق المُقرَّرة عند القدماء؛ يمكن أن نقف على ذلك في المناظرة التي كانت بين أبي سعيد السيرافي ومتّى بن يونس. يراجع كتاب: **الإمتاع والمؤانسة** لأبي حيّان التوحيدي.

(146) هذا بمنطق التوليديين لا غير، لأنه ليس من الواجب أن نحاكم مُعطيات لغة ما ونعيبها، ونرميها بالزَّيف والقصور إذا لم تستجب قواعدها لنحو مستحدث يدعي الكلية. والواقع أنَّ ذلك النحو لا يمكن أن تتحقق كليته إلاَّ باحتواء مُعطيات كلِّ اللغات. فمعيار التقويم يجب أن يكون باللغة لا بالنظرية.

(147) *The new grammarians Funeral, A Critic of Noam Chomsky's.*

(148) محمود سليمان ياقوت، **المبني للمجهول في الدرس النحوي**، ص72.

(149) المرجع السابق، ص72.

وقد ترجع الانتقادات التي وجّهها روبنسون إلى النظرية التوليدية إلى المراحل الأولى التي تميّزت بغياب عنصر الدلالة، وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأنّ الانتقادات السابقة يمكن أن تكون مقتصرةً على نموذج 1957م. إنّ روبنسون ينتقد تشومسكي من جهات أخرى لا يمكن أنْ تُحَدَّ بحدود نموذج من النماذج، بل تبقى مشروعةً إلى يومنا هذا، يقول: «إن كل ما فعله تشومسكي هو تقديم التحديد المركبي للمبني للمجهول دون الاهتمام باستخدامه، ومتى يكون هذا الاستخدام؟ إن الاختلاف المهم بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول يعد تقسيما لما يتصل بكل منهما»[150]، ويستدلُّ الباحث على قصور النظرية التوليدية بمجموعة من الجُمل منها:

1. *John is boiling the eggs.*
   The eggs are being boiled by John.
2. *John is growing vak trees.*
   Vak trees are being grown by John.
3. *John is growing a beard.*
   A beard is being grown by John.
4. *John has taken some hard knocks.*
   Some hard knocks have been taken by John.
5. *John has caught a cold.*
   A cold has been caught by John.

تدلُّ الجملة الأولى على أن «*John*» تدخل في الأفعال الخاصة بجعل البيض صلباً، أي مسلوقاً، إلاَّ أننا نجد أنَّ للماء والموقد دورهما في ذلك. أما كلمة «*by*» الموجودة مع المبني للمجهول، والتي تفيد معنى «بواسطة» فإنّ هذا المعنى الخاص بها لا حسم في تحديد من قام بالحركات أو الأفعال[151].

أما الجُمل (2-5) فقد اشتملت على أفعال تُستخدم على الخصوص في المبني للمعلوم مع المفعول المباشر، لكنها لا تدلُّ على أنَّ المفعول نتيجة لحركة الفاعل نفسه، أو أنَّ الفاعل هو المسؤول على نحو ما نجد في (*growing*)، ولأنه

---

(150) المرجع السابق، ص72.

(151) اعتمدنا في استخراج هذه المُعطيات مقال موريس غروس، «حول فشل النحو التوليدي»، ص96-132.

لم يفعل شيئاً لأشجار السنديان سوى الغرس والاعتناء والرعاية، ولا دخل له في عملية «النمو».

ويمكن أن نضيف إلى انتقادات روبنسون للمبني للمجهول (البناء لغير الفاعل) انتقادات موريس غروس (*M. Gross*)[152]، الذي لاحظ وجود مشاكل جوهرية للمبني للمجهول تتعلّق بوجوده وتعكس مدى استعصاء تشكيل قاعدته ولا تسمح بتعميمها، بالنظر إلى الصعوبات التي تطرحها بعض الأفعال، ويمثّل لذلك بالأفعال توصل «*to receive*».

-received our parcels.

(توصل ماكس بطرودنا).

6) Our parcels were received by Max.

(تُوصل بطرودنا من طرف ماكس).

7) All possible guarantees were received by Max.

(تُوصل بكل الضمانات الممكنة من طرف ماكس).

توضح هذه الأزواج بأنّ المبني للمجهول لكل فعل رهين بالاستعمال المجازي أو الحقيقي للفعل، كما أنّ كل استعمال مرتبط بأزواج المُركّبات الاسمية. ويُظهر كذلك أنّ التصور المجازي صعب الصياغة[153].

ونخلص من عرضنا لأهم القضايا المرتبطة بالبناء لغير الفاعل إلى الاستنتاجات الآتية:

– وجود اختلافات ظاهرة بين التوليديين في تحليل هذه الظاهرة اللغوية؛ يبدو ذلك في تشكيك بعضهم في تحليل البعض الآخر، واختلاف النتائج المُتَحصّلة.

---

(152) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(153) يخلص غروس من ملاحظته إلى أنّ البناء لغير الفاعل يطرح مشاكل جوهرية تتعلّق بوجوده وتعكس مدى استعصاء تشكيل قاعدته، وأنّ بعض الانتقادات الأساسية الموجّهة إلى النحو التقليدي تنطبق كذلك على النحو التوليدي. موريس غروس، «حول فشل النحو التوليدي»، ص121.

- لا يشكّل التحليل التوليدي بديلاً عن تحليلات النحاة، وقد ظهر ذلك جليًا في عرضنا؛ فالانتقادات التي يمكن أن تُوجَّه إلى النحاة تفتقر في كثير من الأحيان إلى دلائل ملموسة، بل الأكثر من هذا أن التحليل التوليدي يستند في كثير من جوانبه إلى تحليلات النحاة، كما يظلُّ الكثير من أُسس التحليل التي يجب مراعاتها مُغَيَّبة.

إن الكتابة التوليدية العربية يطبعها التفاوت من جهة أهميتها وجديتها؛ فالتوليديون العرب يسلكون طرائق قِدَداً في تحليلاتهم وطروحاتهم وآليات استدلالهم الموظفة في القضية الواحدة، ويبقى الاختلاف بينهم قائماً حول الكثير من القضايا.

إنَّ هذه الملاحظات تجعل المُطَّلع على خريطة البحث اللساني التوليدي يحسُّ وكأنه **أمام توليديات لا أمام توليدية واحدة**، مما يطرح أكثر من إشكال بالنسبة إلى نظرية تتوق إلى تحقيق الكلية والصورنة والتجريد ...

الفصل الثامن

اللسانيات الوظيفية

0.8. توطئة:

يُعدُّ الاتجاه الوظيفي ثالث اتجاهات البحث اللساني المعاصر. تعود أصول هذا الاتجاه إلى جُملة من الأعمال اللسانية الحديثة كـ«مدرسة براغ»، وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجُملة، والمدرسة النسقية (لندن). وقد شكّلت اللسانيات الوظيفية أحد أشكال التطورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة البنيوية مُمثّلة بالأب الروحي سوسير الذي ركّز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل، إنْ لم تكن أهمها على الإطلاق، وهو الجانب الذي أولاه أتباعه أهمية خاصة من خلال دراساتهم للغة والبحث عن الوظائف التي تؤديها عناصرها وأدواتها التعبيرية. بيد أن أبرز الدراسات والتطورات التي عرفها هذا الاتجاه، شكّلتها «حلقة براغ» بفضل أعمال تروبتسكوي (*Troubetzkoy*)، ومارتينيه (*A.Martinet*)، وجاكبسون (*Jakobson*) وغيرهم، فكانت مفاهيم وبحوث هذه المدرسة منطلقاً لبحوث ودراسات أخرى استثمرت مفاهيم هذا الاتجاه. ومن أبرز من سار على هذا النهج دانيس (*Danés*) وفيرباس (*Firbas*) وسغال (*Sgall*)... وغيرهم الذين عُرفوا بوجهتهم الوظيفية للجُملة، وأكّدوا على مفهوم مركزي يتمثّل في ما أسمَوْه بـ «ديناميكية التواصل». إنّ التواصل في لحظة مُعيّنة ليس شيئاً ثابتاً كما قد يوحي إلى ذلك نموذج جاكبسون حول وظائف اللغة. التواصل حركية وديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارها الواضحة. إن الجملة ليست كلمات فحسب، بل هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين؛ إنها تنقل تجارب المتكلمين، وتتموضع هذه التجارب في عملية التواصل بالقياس إلى التجارب الأخرى المعروفة لدى السامع، أو التي يمكن إدراكها في إطار العلاقة التي تربط بين المتكلم والسامع. إن التحليل الملائم للجملة هو التحليل القادر على تبيان مقدار هذه الديناميكية التي تسهم مع كل جملة في عملية التواصل[1].

---

(1) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص253.

بينما اتجه مالينوفسكي (*Malinovski*) وفيرث (*Firth*) وهاليداي (*Halliday*) اتجاهاً آخر تميّز بالاستقلال عن «مدرسة براغ»، والانخراط في ما أصبح يُعرف بالمدرسة النسقية التي شيّد صرحها فيرث (*Firth*) الذي اعتبر اللغة أهمّ سلوك في نشاط الإنسان، ورفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبية ودلالية مستقلة، لأنّ ذلك يفقدها طابعها الخاص بها. ودعا إلى دراسة اللغة في بعدها الثقافي والاجتماعي والنفسي؛ أي دراسة اللغة في الإطار الذي يقتضيه التواصل من معطيات مادية ومعنوية، والرجوع إلى ما تحيل عليه اللغة من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والمستمع تجعل عملية التواصل اللغوي اليومي ناجحة[2].

وقد سعى هاليداي إلى تعميق أطروحات فيرث، والذهاب بها إلى نهاياتها المُمكنة من خلال تركيب جُملة من الأفكار اللغوية وإعادة صياغتها في شكل متماسك، وهي أفكار مستوحاة من «الأبحاث الأثنوغرافية، ومن سوسير وهلمسليف وماتيزوس، ومدرسة براغ ومالينوفسكي وفيرث وبواس وسابير وورف ومن أفكار المعاصرين أمثال لابيوف وبرنشتين وبازل»[3].

1.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية

انتهى بنا سابق التحليل إلى تعرّف ملابسات تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، وقد أثبتنا أنّ البداية الفعلية لتعرّف ثقافتنا إلى اللسانيات كان على يد بعض اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، وبصفة خاصة الجامعات البريطانية، فكان بدهيًا أن يتأثّر اللسانيون العرب بالآراء الوظيفية التي قعّد لها اللساني الإنكليزي فيرث (*Firth*) مؤسس المدرسة النسقية. وقد ظهرت ملامح هذا التأثير بشكل خاص عند تمام حسان الذي وظّف ما يُعرف عند فيرث بـ«سياق الحال» «*Context of situation*» وأطلق عليه «**المقام**» وجعل السياق اللغوي موازياً له، وأطلق عليه «**المقال**»[4]. وعلى الرغم من ادعاء حسان تبنّي الاتجاه الوصفي، فإنّ تأثره بنظرية فيرث جعل منهجه وصفيا وظيفيا[5].

---

(2) المرجع السابق، ص257.

(3) المرجع السابق، ص257.

(4) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص372.

(5) المرجع السابق، ص10.

إلى جانب اهتمام أتباع فيرث ومريديه من اللسانيين العرب باللسانيات الوظيفية ظهرت ملامح التأثر بالاتجاه الوظيفي واضحةً عند لسانيين آخرين في إطار ما يُعرف بلسانيات التراث؛ وتجلّى ذلك في البحث عن أوجه للتماثل بين المنهج الوظيفي وبعض الأصول اللغوية العربية، كما نشط الاهتمام بوظيفية براغ ترجمةً وتعريفاً بشكل خاص في تونس، غير أن كل تلك المحاولات لم تستطع أن تثمر اتجاها يحمل كل مقومات اتجاه وظيفي عربي(6).

على هذا الأساس فإنّ الوظيفية التي سنتحدث عنها هنا هي وظيفية اللساني الهولندي سيمون دِكْ، التي شكّلت اتجاهاً قائم الذات في البحث اللساني العالمي كان للثقافة العربية حظها الأوفى منه بفضل جهود أحمد المتوكل الذي سنعتمد كتاباته نموذجاً في هذا الاتجاه.

1.1.8. النحو الوظيفي: المبادئ المنهجية العامة

يركّز الوظيفيون على جملة من المبادئ التي تشكّل النواة النظرية الصلبة لاتجاههم، ومن أهمها:

1.1.1.8. مفهوم اللغة ووظيفتها

تقوم اللغة، في نظر الوظيفيين، بوظائف متعددة، لا بوظيفة واحدة، وهذا ما نجده عند جاكبسون الذي حصر وظائف اللغة في ست وظائف، وهاليداي الذي لاحظ أنّ الأغراض التي يمكن أن تستعمل اللغة في تحقيقها غير متناهية، وتختلف باختلاف العشائر اللغوية والأنماط الثقافية، وعلى الرغم من تعدُّد هذه الوظائف فإنّ ما يهمّ دارس اللغة منها يبقى محدوداً؛ لذلك يُجمع الوظيفيون على أنّ اللغة أداةٌ للتواصل بين الكائنات البشرية، فهي ظاهرة تداولية بامتياز. صحيح أنّ الوقائع لانهائية، ومع ذلك فإنّ كل لغة تمتلك إمكانية التعبير عن هذه الوقائع لتحقيق التواصل.

2.1.1.8. مجال البحث اللساني ومنهج العمل

إذا كان الوظيفيون يُجمعون على أنّ الوظيفة الأولى للغة هي التواصل، فإنه

(6) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص243-277.

من الطبيعي أن يتجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي القدرة النحوية للغة إلى القدرة التداولية، ففهم اللغة فهماً عميقاً لا يمكن أن يكون إلاّ عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التداولية التي تُستعمل من أجلها. وبناء عليه لا يخرج النسق اللغوي عن الاستعمال اللغوي ـ على الرغم من اختلاف النسق وتميُّزه عن الاستعمال ـ إذ لا يمكن تجريد اللغة عن أخص خصائصها.

3.1.1.8. مهام اللساني

تكمن مهام اللساني، في هذا التصور، في بناء نسقيْن من القواعد كلاهما يكتسي طبيعة اجتماعية:

أ ـ نسق القواعد التداولية التي تحكم التفاعل الكلامي باعتباره نشاطاً تعاونيًا مُبنيناً.

ب ـ نسق القواعد الدلالية **والتركيبية والصوتية التي تحكم العبارات اللغوية المستعملة بصفتها أدوات لذلك النشاط.**

وهو مطالبٌ أيضاً، بأن لا يقف عند وضع القواعد فقط، بل عليه أن يفسرها من خلال وظيفتها، وذلك بالنظر إلى الطُرُق التي تُستعمل بها العبارات اللغوية، وأهداف تلك الاستعمالات. أما المُعطيات التي يعمل عليها اللساني فهي الملفوظات المُلاحَظة في النصوص الشفوية أو المكتوبة، إذ تزوِّده «**بأفضل صورة للكيفية التي يستعمل بها الناس فعليا لغاتهم في ظروف الحياة اليومية**»؛ وفي إطار انشغاله ببناء الأنحاء عليه أن يراعي في تنظيم مكوناتها المبادئ العامة التي تفرضها اللسانيات الوظيفية، حيث يعتبر التداول إطارا شاملا ينبغي أن يدرس داخله كل من التركيب والدلالة(7).

تُعطي اللسانيات الوظيفية الجانب التداولي الأولوية، على الرغم من إقرارها بأهمية الجانبين التركيبي والدلالي؛ إذ تعتبرهما آليات لخدمة الجانب الأول، ولتحقيق التواصل. ومن المهام التي يُناط باللساني القيام بها أيضاً، إنْ هو أراد استكمال البحث في القدرة التواصلية، ضرورة الكشف عن «نسق النحو الكلي الذي يضمن نمطين من الكليات: كليات صورية، وكليات وظيفية، كما عليه أن

(7) البوشيخي عز الدين، **النحو الوظيفي وأشكال الكفاية**، ص33.

يربط بينهما مفسراً هذه الكليات من خلال:

أ - أهداف التواصل.

ب - والتكوين النفسي والبيولوجي لمستعملي اللغات الطبيعية.

ج - والمقامات التي يتم فيها استعمال اللغة.

ويشترط في أنحاء اللغات الخاصة أن توافق المبادئ والتعليمات الوظيفية التي يقرها النحو الكلي بصفته نظرية تستهدف تحديد مفهوم "النسق اللغوي التواصلي الممكن". كما أن اللساني مطالب بتفسير ظاهرة الاكتساب اللغوي لدى الطفل، إذ يفترض الوظيفيون أن الطفل مدعم بدخل واسع ومبنين من المعطيات اللغوية الموجودة في المقامات الطبيعية، يكشف النسق التحتي للغة ولاستعمال اللغة»[8].

وبتسطير هذه الأهداف يكون الوظيفيون قد رسموا معالمَ جديدةً للنظرية اللسانية.

2.1.8. اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل

1.2.1.8. الإطار النظري العام

إنَّ أي باحث ملزم بتبني إطار نظري يشكِّل بكل خلفياته وفرضياته مرجعاً أساساً له. يتبنَّى أحمد المتوكل النحو الوظيفي إطاراً نظريًا، وهو اختيار تحكمه مجموعة من المسوِّغات عبَّر عنها بالقول: «يعتبر النحو الوظيفي (*Functional Grammar*)، الذي اقترحه سيمون دِكْ في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابةً لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات 'النمذجة' للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية: (النحو العلاقي) (*Relational Grammar*)، نحو الأحوال (*Case Grammar*) الوظيفية (*Functionalism*)، ونظريات فلسفية: (نظرية الأفعال اللغوية) (*Speech Actes theory*) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث»[9].

(8) المرجع السابق، ص37.

(9) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص7.

2.2.1.8. أهداف المشروع اللساني المتوكلي

إنَّ المتتبع لكتابات المتوكل منذ 1982م إلى يومنا هذا، يلاحظ بوضوح أنه يهدف إلى تأسيس «نحو وظيفي للغة العربية»، نحو في إمكانه رصد كل القضايا المتعلقة بهذه اللغة، أو لنقل بتعبير أكثر دقةً، القيام بمشروع للسانيات اللغة العربية في كل مستوياتها. يقول عن أهداف هذا المشروع: «**حاولنا جهدنا، في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية لظواهر نعدها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النحو الوظيفي، كلما مست الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك**»[10].

فإذا تقصينا مؤلفات أحمد المتوكل منذ بداية الثمانينيات، وحاولنا البحث في إشكالية إبستيمولوجية الانتقال في الفكر المتوكلي؛ أي البحث في الظروف التي تمّت فيها صياغة مفاهيمه وتصوراته، سنجد أنه في البداية حاول وضع لَبِنَة أولى لإعادة قراءة التراث العربي القديم (التليد)، في محاولة جادَّة لإبراز أصالة هذا التراث مع تبنّي فكرة إمكانية استغلاله وترجمته، في نماذج حديثة لا رفضه تماماً، أي أنَّ المشروع كان الهدف منه «**درء التعارض بين لسانيات الأداة ولسانيات التراث**»[11].

كما أنَّ المتابعة تجعلنا نكتشف أنَّ هذا المشروع ليست غايته دراسة اللغة العربية دراسةً وظيفيَّةً فقط، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تطعيم النحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات الواردة في اللغويات العربية التليدة، وإضافة ما يمكن إضافته من آليات وتقنيات تحليل تسهم في تطور هذا النموذج، كل هذا يجعل من هذا المشروع مشروعاً مُعتدًّا به، ليس بالنسبة إلى اللسانيات الوظيفية العربية فقط، بل إلى النظريات اللسانية الوظيفية بوجه عام. فما هي أهمُّ خصوصيات نحو اللغة العربية عند أحمد المتوكل؟

---

(10) المرجع السابق، ص14.

(11) مصطفى غلفان، «لسانيات الأداة ولسانيات التراث».

3.2.1.8. نحو اللغة العربية الوظيفي عند أحمد المتوكل

قدّم أحمد المتوكل في كتاباته وصفاً وتفسيراً لمجموعة من قضايا اللغة العربية من وجهة نظر النحو الوظيفي. ويمكننا إجمال تحليلاته فيما يلي:

- تحليلات مُعجمية
- تحليلات تركيبية
- تحليلات تداولية

1.3.2.1.8. التحليلات المُعجمية

تنطلق تحليلات المتوكل المُعجمية من فرضية أساس، يعتمدها في تحديد المفردات الأصول في اللغة العربية، وتقوم هذه الفرضية «**على فكرة أن الأصول مفردات متحققة، وأن الأفعال مصوغة على أحد الأوزان الثلاثية: 'فعَل' و'فعِل' و'فعُل'. وأن باقي المفردات، سواء أكانت أفعالا أم أسماء أم صفات، مفردات مشتقة عن طريق أوزان معينة**»[12]. ولكي يبيِّن المقصود بالمفردات المشتقة، يُميِّز بين الاشتقاق المباشر، والاشتقاق غير المباشر. فإذا كانت المفردة «قاتَل» مشتقة مباشرة من «قتَل» فإن المفردة «تقَاتَل» مشتقة من «قاتَل»، بالتالي فهي مشتقة بكيفية غير مباشرة من «قتَل». وهذا يعني أن الاشتقاق يقوم في اللغة العربية على مفردات أصول بالنسبة إلى (فعَل وفعِل وفعُل). ومفردات مشتقة من هذه الأصول تصبح هي بدورها أصولاً بالنسبة إلى مفردات أخرى مشتقة منها ويسمي هذه الظاهرة بـ «السلسلة الاشتقاقية».

واستناداً إلى التحليل السابق استطاع المتوكل أن يكشف عن النسق الاشتقاقي في اللغة العربية، وأن يحدد خصائصه المُتمثّلة في الاشتراك[13] وفي الأوزان وترادفها[14]، مع وجود ثغرات في هذه السلسلة الاشتقاقية. كما بيَّنت «كتابات

(12) أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية**، ص199.

(13) يُقصد بالاشتراك أنَّ المبنى الواحد يمكن أن تكون له أكثر من دلالة، كما هو الحال بالنسبة إلى الوزن «أفعَل» الذي يرد للدلالة على التعليل والتعريض والدخول في الزمان والمكان، و«انفعَل» التي تدل على «الانعكاس والمطاوعة».

(14) يظهر الترادف في دلالات أوزان مختلفة على المعنى نفسه كما هو الحال بالنسبة إلى =

المتوكل الوظيفية الكيفية التي يتم بها تطبيق قواعد تكوين المحمولات الفعلية في اللغة العربية سواء في صورتها العامة أم من حيث التغيرات الصرفية والدلالية التي تحدثها. ومظاهر الاختلاف والائتلاف بين قواعد تكوين المحمولات التي توسع من محلات المحمول بالزيادة في عدد موضوعاته كما هو الشأن بالنسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات العلية وقاعدة تكوين المحمولات الطلبية وقواعد تكوين المحمولات الدالة على المشاركة. ومقابل هذه القواعد الموسعة، توجد القواعد التي تقلص محلاتية المحمول بحذف موضوعاته، كما هو الشأن بالنسبة إلى قاعدة تكوين المحمولات الانعكاسية والعكسية، وقاعدة تكوين المطاوع وقاعدة تكوين المبني للمجهول، وقاعدة تكوين المحمولات الانصهارية»(15).

2.3.2.1.8. التحليلات التركيبية

عَرَضَ المتوكل بالوصف والتحليل للوظيفتين **الفاعل والمفعول** في اللغة العربية، واستدلَّ على ورود هاتين الوظيفتين باعتبارهما تحددان وظيفيًا مستوى المنظور المنطلق منه لتحديد الواقعة التي يدلُّ عليها المحمول. كما بيَّن التحليل الوظيفي الذي قام به أنَّ الوظيفة التركيبية «الفاعل» تسند في اللغة العربية للحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المنفذ» و«المتقبل» و«المستقبل» و«المكان» و«المتموضع» و«الحائل». كما توضح الأمثلة التالية:

- انطلق خالد (منفذ)
- دوى الرعد (قوة)

= «فعَل» و«أفعَل» للدلالة على التعليل والدخول في الزمان والمكان. كما أنَّ «فاعَل» و«تفاعَل» قد تردان للدلالة على المشاركة. كما تشارك صيغة «انفعَل» و«تفعَّل» في الدلالة على المطاوعة. ونشير هنا إلى أنَّ اختلاف الصيغ العربية، ينفي ما ذهب إليه عبد الله العلايلي حين دعا إلى تخصيص الصيغ، كما أنَّ تعدد الصيغ في اللغة العربية لا يعني أنَّ اللغة العربية تمتلك نسقاً صيغياً يسدُّ كلَّ الثغرات، فهناك مجموعة من الثغرات الاشتقاقية (يُقصد بها الحلقات الفارغة). ويعني ذلك أنَّ بعض الأوزان لا تتحقق بالنسبة إلى بعض الجذور)؛ إذ لا نجد صيغة انكتب أو كتُب من المادة ك/ت/ب مثلاً. يُنظر: كتاب أسعد علي، **تهذيب المُقدِّمة للعلايلي**، ص207-237.

(15) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص269.

- اتكأت هند (متموضع) على الأريكة
- هزلت زينب (حائل)
- بنيت الدار (متقبل)
- سلبت زينب (مستقبل) أملاكها
- سير سير حثيث (حدث)
- صيم يوم الاثنين (زمان)
- سير أربعة فراسخ (مكان)[16].

أما الوظيفة «المفعول» فتسند إلى الحد المستقبل والحد المتقبل، ثم أحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «المكان» أو «الزمان» أو «الحدث». كما حدّد المتوكل سلمية إعراب هاتين الوظيفتين التركيبيتين والقواعد المتحكمة في موقعتها والقيود التي تخضع لها عملية الموقعة في اللغة العربية، وقد خصص الفصل الأول من كتابه **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي** لـ«**مناقشة الفاعل**». كما طرح إشكالية العلاقة بين البنية الحملية (بنية الأدوار الدلالية)، والبنية التركيبية الصرفية متسائلا: هل يتم الربط بين البنيتين بكيفية مباشرة، أم يتم عبر ثالثة... بنية الوظائف أو العلاقات النحوية؟ (الفاعل، المفعول...)[17]

كما استدلّ في تحليله التركيبي ـ الوظيفي على أنّ التمييز بين «**المفعول المباشر**» و«**المفعول غير المباشر**» غير وارد بالنسبة إلى اللغة العربية، وأنّ فرضية «**المفعول المزدوج**» القائمة على أنّ **الوظيفة المفعول** تسند في تراكيب مثل: «أعطت هند خالدا قلما» إلى مركبين اسميين اثنين باعتبار ما لهما من خصائص بنيوية متماثلة، تعترضها في اللغة العربية صعوبات نظرية ومنهجية[18]. وتبقى الفرضية الأكثر ملاءمةً بالنسبة إلى اللغة العربية (...) هي **فرضية المفعول الواحد** التي لا تخرق قيد أُحادية الإسناد في النحو الوظيفي، وهو القيد الذي ينص على

(16) أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية**، ص199.

(17) أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص203.

(18) أحمد المتوكل، **من البنية الحملية إلى البنية المُكوّنية**، ص99-100

أنَّ لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه. وبذلك تُعتبر فرضية **المفعول الواحد** كافيةً لرصد البنيات التعليلية والبنيات التقعيدية في اللغة العربية والإشكالات التي تطرحها.

3.3.2.1.8. التحليلات التداولية

اهتم المشروع المتوكلي بتحديد طبيعة الوظائف التداولية في اللغة العربية. **فماذا يقصد في النحو الوظيفي بهذه الوظائف؟**

يُميِّز النحو الوظيفي بين نوعين من الوظائف: داخلية وخارجية؛ فالوظيفتان الخارجيتان هما: المبتدأ والذيل، وأما الداخليتان: فالبؤرة والمحور. ويتمُّ تحديد هذه الوظائف على الشكل الآتي:

المبتدأ: «هو المُكوِّن الذي يدل على مجال الخطاب الذي يعد الحمل الموالي واردا بالنسبة إليه»

كقولنا: **زيد، قرأت كتابه.**

الذيل: «هو المُكوِّن الذي يوضح أو يعدل أو يصحح معلومة واردة في الحمل»

كما في: **قرأت كتابه، زيد.**

البؤرة: «وتسند إلى المُكوِّن الحامل للمعلومات الأكثر أهمِّيةً أو الأكثر بروزاً في الجملة» بحسب مقترح دِكْ 1978م. نحو قولنا:

- البارحة، أتممتُ كتابة المقال (لا اليوم).

المحور: وهي الوظيفة التي تسند إلى «المُكَون الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل»

كقولنا: **متى أتممتَ المقالة؟**

4.2.1.8. من تمظهرات تعامل المتوكل مع التراث اللغوي العربي

بدأ أحمد المتوكل مشروعه اللساني بمحاورة النتاج اللغوي العربي القديم، وهي محاورة اتسمت بعلاقتين:

أ - علاقة العارض المقوم المقارن

ب - علاقة المقترض، وكان ذلك في مرحلتين اثنتين:

اهتمّ في المرحلة الأولى باستشفاف النظرية الثاوية خلف ما ورد في التراث، نحواً وبلاغةً وأصولاً ومنطقاً وتفسيراً، في باب الدلالة بأنماطها، فحاول إعادة تنظيم ما توصل إليه، وإعادة صياغته صياغةً تقرّبه مما يقابله في الفكر اللساني الحديث، وأن يقارنه بنظريات لسانية حديثة تؤاسره من حيث الموضوعات المبحوث فيها، ومن حيث نمط المقارنة المعتمدة.

أما في المرحلة الثانية، فقد مدَّ بين الفكر اللغوي العربي القديم ونموذج النحو الوظيفي جسراً مكّنه، وهو بصدد معالجة قضايا تداولية في اللغة العربية، أن يستعير من مؤلفات اللغويين القدماء ما مسّت الحاجة إليه وما رآه وارداً مناسباً[19].

ويمكن أن نهتدي إلى بعض مظاهر تعامل المتوكل مع التراث اللغوي من خلال دراسته للمكوّنات التي تُسند إليها الوظائف التداولية: **المبتدأ، الذيل، المحور، المنادى،** بالإضافة إلى بعض القضايا الأخرى.

أ. البؤرة:

بيّن المتوكل في إطار الحديث عن «البؤرة»، وعلى وجه التحديد «بؤرة الجديد» الجُمل الاستفهامية المُصدَّرة بأداة استفهام، والجُمل الحصرية الداخلة عليها أداة الحصر «إنما»؛ ومما انتهى إليه أنَّ أداة الاستفهام «الهمزة» تدخل على الجُملة المسندة إليها «بؤرة المقابلة» ولا تدخل على الجُمل المسندة إليها «بؤرة الجديد»، وتكون «بؤرة المقابلة» في الجُمل المُصدَّرة بأداة الاستفهام الهمزة مسندة إما إلى مكوّن من مكوّنات الجُملة، كما يظهر من الجُملة (1) أو إلى الجُملة برمتها، كما هو الشأن بالنسبة إلى الجُملة (2).

(1) - أغداً ألقاك؟ (أم بعد غد)؟

(2) - أحضرَ الضيوف (أم لا).

---

(19) أحمد المتوكل، **استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة**، ص49-50.

إنَّ ما انتهى إليه المتوكل يراه مُتَّفقاً مع «**ما قصده النحاة العرب القدماء حين قالوا إن 'الهمزة' تستعمل لطلب 'التصور' كما تستعمل لطلب 'التصديق'**»[20].

أما بخصوص أداة الاستفهام «هل»، فإنها تدخل على الجُمل التي تكون فيها البؤرة «بؤرة جديد» من حيث نوعها و«بؤرة جُملة» من حيثُ مجالها. فهذه الأداة، بعبارة أخرى لا تدخل على الجُمل التي تحتوي على مُكوِّن مُبأر، وعلى الجُمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمتها بؤرة مقابلة.كما في الجملتين:

(3) * هل زيدا قابلت أم خالدا؟

(4) * هل سافر زيد أم لا؟

فالجملتان لاحنتان؛ لأنَّ الأولى تحتوي على مُكوِّن مُبأر، ولأنَّ الثانية تحمل باعتبارها كُلاًّ «**بؤرة مقابلة**».

لقد لاحظ النحاة أنَّ أداة الاستفهام «هل» لا تدخل على جُملة فعلية مُصدَّرة باسم كالجملة (3)، غير أنَّ هذه الملاحظة لا تُعتبر واردةً إلاَّ إذا كان المُكوِّن المُصدَّر في هذا الضرب من الجُمل مُكوِّناً مُبأراً؛ ويعني ذلك أنَّ «هل» تصلح للدخول على جُملة استفهامية مُصدَّرة بمُكوِّن يحمل وظيفة المبتدأ أو وظيفة «**المحور**»، كما يظهر من المثالين:

(5) هل زيد قابلته؟

(6) هل زيداً قابلته؟

ويشير المتوكل إلى أنَّ «هل» لا تدخل على الجُمل التي يكون أحد مُكوِّناتها مسندة إليه وظيفة البؤرة سواءٌ أكان هذا مُصَدَّراً في الجُملة (أي حاملاً لوظيفة البؤرة المقابلة كما هو الشأن بالنسبة إلى الجُملة (3)) أم كان غير مُصدَّر (أي حاملاً لبؤرة الجديد) كما يظهر من لحن الجُملة الآتية:

(7) * هل قابلتَ زيداً أم عَمراً؟

(20) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص33.

ويستخلص مما سبق أنّ استعمال أداتَي الاستفهام «الهمزة» و«هل» خاضع للقاعدتين الآتيتين:

- تدخل «همزة الاستفهام» على بؤرة المقابلة سواءً أكانت بؤرة مُكوِّن أم كانت بؤرة جُملة.
- تدخل «هل» على بؤرة الجديد المُسندة إلى الجُملة[21].

أما بخصوص أداة الحصر «إنما» فقد أشار إلى رأي اللغويين بصددها، فهي تدخل على الجُمل لتأكيد مضمونها أو «لتقوية الحكم»، وهي إشارة تفيد أنّ هذه الأداة تدخل على الجمل المُبأرة، كما تدخل على الجُمل المُبأر أحد مُكوِّناتها، كما تُظهر الجُملة:

(8) * إنما زيد شاعر

فالجُملة مُلتبسة من حيثُ مجال البؤرة، ولذا تحتمل قراءتين اثنتين: قراءة على أساس أنّ البؤرة مسندة إلى المُكوِّن الواقع في آخرها وقراءة أخرى على أساس أنّ هذه الوظيفة مسندة إلى «زيد شاعر» ككل.

ب. المحور:

يَعتبر النحاة العرب القدماء المُكوِّن المُتصدِّر للجُملة (1) «مبتدأ» يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفة الابتداء.

(1) ما أعطيتُ الكتابَ إلاّ زيداً.

وبخلاف ما ذهب إليه النحاة في هذا الشأن أثبت المتوكل في تناوله موقع المحور، أنّ المُكوِّن المُتصدِّر لهذا النمط من البِنيات مُكوِّن داخليٌّ تُسند إليه بهذا الاعتبار، وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، ويأخذ بالتالي، حالته الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إليه. ولا يمكن أن يُماثِل هذا المُكوِّن، خلافاً لِما ذهب إليه النحاة، من حيث الوظيفة «الابتداء» بالتالي الإعراب، بالمُكوِّن المُتصدِّر للجُمل التي هي من قبيل:

---

(21) المرجع السابق، ص33-34.

(2) زيد، علمت أنه عاد من السفر.

(3) زيد، أخوه متفوق في الدراسة.

فالمُكوّن زيد في الجملتين مُكوّن «خارجي» بالنسبة إلى الحمل لا يحمل، بهذا الاعتبار، وظيفة دلالية أو وظيفة تركيبية، وإنما يحمل وظيفة تداولية فحسب (وظيفة المبتدأ) ويأخذ، بالتالي، حالته الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها[22]. كما عرض المتوكل أيضاً لموقع المحور الفاعل وخلص من خلال الأمثلة والقواعد التي ساقها أنَّ ما انتهى إليه «**يتنافى وما ذهب إليه النحاة العرب القدماء في أن ما أسموه بالمبتدأ في هذا النمط من البنيات اسم معرف بالضرورة**»[23].

ج. المبتدأ:

أشار المتوكل، في إطار حديثه عن المبتدأ، إلى المقولات التي يمكن أن تُلحق بها هذه الوظيفة في اللغة العربية، ومن ذلك: المركب الاسمي، كما في الجُمل (1-2-3- 4- 6)، والجملة (5).

1- أ - **زيد**، أبوه مريض

ب - **زيد**، قام أبوه

2- أ - **السمن**، منوان بدرهم

ب - **البر**، الكربستين

3- أ - **زيد**، هل لقيت أباه؟

ب - **زيد**، إن تكرمه يكرمك

4- أ - **أما زيد**، فأخوه شاعر

ب - **أما خالد**، فلم يهتمَّ بقدومه أحد

5- أ - أما أنك قد نجحت في الامتحان فذلك ما كنت أتوقع

(22) المرجع السابق، ص78.

(23) المرجع السابق، ص92.

ب - أما أنك تمتاز في كتابة الأقصوصة فذلك ما لا يقتنع به أحد.

6- أ - **زيد**، سافر إلى الجنوب

ب - **الجنود**، رجعوا من الحرب منتصرين

وقد سجّل بخصوص ما سبق الملاحظات الآتية:

أشار النحاة العرب القدماء إلى أنّ جُملةً من قبيل:

7- هو زيد قائم

يمكن اعتبار الضمير فيها مبتدأ، إلاّ أنّ ذلك يخالف التعريف الذي أعطاه للمبتدأ؛ من حيثُ إنه يحيل على مضمون الجُملة المحمولة عليه نفسها كما يظهر من تسمية النحاة له بـ«ضمير القصة» وتساءل: **هل يمكن اعتبار عبارة ما مبتدأ إذا كان مجال الخطاب المفروض فيها أن تحدده هو الخطاب نفسه؟**

يرد المبتدأ في اللغة العربية المعاصرة خاصة في تراكيب من قبيل:

8- فيما يتعلّق بزيد، فقد سافر إلى الجنوب

9- أما فيما يخص زيدا، فإنه شاعر دون شك

يستبعد المتوكل أن نكون هنا أمام مبتدآت جُمل، ويقترح أن نعتبر المبتدأ في هذا النمط من الجمل واردا في تراكيب «جاهزة» معناها الإجمالي هو معنى: «أما (زيد)، فـ...»[24].

أما فيما يتعلّق بإحالية المبتدأ فيُشترط فيه أن يكون مُعرّفاً كما يدلُّ على ذلك لحنُ الجُمل التالية:

(10) أ - * رجل رأيت أباه

ب - * فتاة خطبها زيد.

(11) أ - * فتاة، هل لقيت أباها؟

(24) المرجع السابق، ص118.

ب - * رجل إن تكرمه يكرمك.

لا يعتمد المتوكل في تحديد معرفية المبتدأ المعيار التركيبي المعروف (دخول الألف واللام، الإضافة...) بل يعتمد معياراً تداولياً، وهو «إحالية» المبتدأ[25]. وما يؤكد تداولية معرفية المبتدأ أنَّ إحاليته مرتبطة بالمقام أو على وجه التحديد بما يُسمّيه بـ «**الوضع التخابري**» بين المتكلم والمخاطب[26].

وقد عَرَضَ المتوكل، وهو بصدد الحديث عن الوظائف التي تلابس المبتدأ، لآراء النحاة العرب القدماء؛ إذ يُطْلَق في الفكر العربي القديم مصطلح المبتدأ على مفاهيم متباينة تكشف عن عدم تمييز النحاة بين وظائف المركبات الاسمية، كما يظهر في الجمل (12):

(12) أ - زيد، أبوه مريض

ب - زيد قام أبوه

(13) أ - زيد، منطلق

ب - محمد مسافر

(14) أ - عندي كتاب

ب - في الدار رجل

(15) أ - أبوه قائم، زيد

ب - لقيت أباه، زيد

---

(25) تُعتبر عبارة ما «إحالية» إذا كان المخاطب قادراً على التعرف إلى ما تُحيل عليه العبارة، أي إذا كانت المعلومات التي تحملها العبارة كفيلةً بجعل المخاطب يهتدي إلى المُحال عليه المقصود، سواءٌ أكان هذا المُحال عليه فرداً مُعيَّناً من مجموعة أم مجموعة برمتها؛ ويُمثّل المتوكل للحالة الأولى بـ: زيد، قام أبوه، وللحالة الثانية بـ: الإنسان قد تأكدت من ضعفه. ينظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص119.

(26) يقصد بذلك أنه بالقدر الذي يتقاسم فيه المتكلم والمخاطب «معرفة مشتركة» فالعبارة نفسها تكون كافيةً إحالياً في وضع تخابري، وتكون غير كافية في وضع تخابري آخر. للمزيد من التفصيل، يُنظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص119.

(16) أ – في الدار زيد

ب – اليوم اللقاء

فهذه المُركَّبات في رأي النحاة مُركَّبات اسمية تحمل جميعها وظيفةً واحدةً هي وظيفة المبتدأ.

وقد لاحظ المتوكل أنَّ ما يقارب بين **المبتدأ والمحور** ويُسهِّل عدم التمييز بينهما:

1) تشابُه تعريفَيْهما كوظيفتَيْن تداوليَّتَيْن؛ إذ إنَّ المحور يقوم تعريفه على فكرة أنه «مُتَحَدَّث عنه»؛

2) تجاورهما من حيث الموقع حيث يتصدر المحور الجُملة (...)؛

3) تماثُل إعرابَيْهما إذ يُرفع المحور في غالب أحواله؛

4) اقتضاؤهما معاً للمعرفية (خضوعهما معاً لشرط الإحالية) وذلك في حالة تصدُّر المحور الجُملة (...)، غير أنَّ هذا الائتلاف لا ينفي وجود خصائص أخرى تفرض **الاختلاف**[27].

ج.أ. المبتدأ/ الذيل:

يتفق النحاة العرب القدماء على أنَّ الجُمل (17) (18) مبتدأ سواءً جاء المبتدأ في أول الجُملة أو في آخرها ويُميِّزون بين النوعين بقولهم (مبتدأ مؤخر).

(17) أ – زيد، قام أبوه

(18) ب – زيد، أبوه مريض

(19) أ – قام أبوه، زيد

(20) ب – أبوه مريض، زيد

إلاَّ أنَّ المتوكل، وخلافاً لِما ذهب إليه النحاة، يعتبر (زيد) في الجُملتين الأخيرتين يؤدي وظيفة **«ذيل»** التي تختلف عن وظيفة **«مبتدأ»**. ويُرجع سبب هذا

---

(27) لمعرفة الفرق بين المبتدأ والمحور، يُنظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص132-133.

الالتباس إلى التشابه الذي يمكن أن يحصل بين الوظيفتين[28]. غير أنَّ المتوكل يُقدِّم فروقاً تمكِّن من استجلاء الاختلاف بين الوظيفتين اعتماداً على الآليات التي يضمنها إنتاج الكلام[29].

ج.ب. المبتدأ/البؤرة:

يُميِّز المتوكل بين **«بؤرة الجُملة»** و**«بؤرة المُكوِّن»**؛ نتحدث عن النوع الأول عندما تكون الجُملة برمتها **مُبأرة**، وعن النوع الثاني عندما يكون **أحد مُكوِّنات الجُملة فقط مُبأراً**. وتستخدم اللغة العربية في تبئير المُكوِّن وسائل منها:

- **النبر**
- **تصدير المُكوِّن المُبأر**
- **الحصر**
- **الزحلقة**

فالبؤرة يمكن أن تلتبس بالمبتدأ في بعض الحالات[30] غير أنَّ ذلك لا يخفي وجود اختلاف كامن بين الوظيفتين، يجعل من الوظيفة البؤرة وظيفة قائمة الذات[31].

وكدأبه في الاستشهاد بآراء النحاة العرب القدماء، اتفاقاً أو اختلافاً، عَرَضَ المتوكل لرأيهم فيما يخص تجويزهم لتنكير ما أسموه بالمبتدأ الذي اعتبره المتوكل «محوراً» في حالة تَصدُّره الجُملة، ومن بين ما يُسوِّغ به النحاة ذلك:

- أن يسبقه نفي

(19) ما رجل في الدار

- أن يسبقه استفهام

---

(28) لمعرفة هذا التشابه، يُنظر: أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص135.

(29) المرجع السابق، ص135.

(30) المرجع السابق، ص138.

(31) المرجع السابق، ص138.

(20) أرجل في الدار؟

فهذان المثالان يستدعيان الملاحظات الآتية: «-لا يمكن اعتبار الاسم المتصدر فيها 'مبتدأ' بالتحديد الذي أعطيناه هذه الوظيفة.

- ولا يمكن أن يعتبر محورا لأن المحور ـ كما أسلفنا ـ يشترط فيه حين يتصدر الجملة أن يكون محيلا

- يحمل 'رجل' في المثالين المعلومة 'الجديدة' (ما لا يتقاسمه المتكلم والمخاطب) فيكون، لهذا، بؤرة»[32].

إذا صحّ هذا الافتراض فإنّ تنكير الاسم المُتصدِّر في الجُملتَيْن يصبح أمراً طبيعيًا، في نظر المتوكل؛ إذ المُكوِّن المُبأر لا يخضع لشرط الإحالية[33].

د. الذيل:

اقترح المتوكل تعريفاً جديداً لـ«الذيل» تدارك به عن قصور التعريف الذي قدّمه سيمون دِكْ لهذه الوظيفة. إنّ ما قدّمه المتوكل، بخصوص هذه الوظيفة التداولية، مستمدٌ من مقترحات النحاة العرب القدماء، وإلى هذا يشير بالقول: «**يوافق التحليل الذي اقترحناه، من حيث الفكرة الأساسية، ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء حيث ميزوا 'البدل' عن باقي 'التوابع' (النعت، التوكيد، عطف البيان، عطف النسق) باعتباره جزءا 'ليس من جملة المبدل منه'، ومعمولا لنفس العامل في المبدل منه، لكن 'على نية تكرير هذا العامل'**»[34]... فالنحاة يعتبرون أصل الجُملة (1) هو الجُملة (2):

(1) ساءني زيد سلوكه

(2) ساءني زيد، ساءني سلوكه

ويخالف رأي النحاة من جهة طبيعة التحليل، فهو لا يُقدِّر «عاملاً مكرَّراً» لتفسير إعراب الذيل، لأنَّ النحو الذي يعتمده نحوٌ غير تحويلي، ولذلك لا يقبل

(32) المرجع السابق، ص142.
(33) المرجع السابق، ص142.
(34) المرجع السابق، ص152.

تقدير عنصر لا وجود له في سطح الجُملة. وبذلك فموافقة المتوكل لرأي النحاة من جهة التحليل لم ينفِ مخالفتهم من جهة التفسير.

هـ. المُنادى:

اقترح المتوكل إضافة وظيفة «المُنادى» إلى الوظائف التي اقترحها دِك لتصبح الوظائف التداولية خمس وظائف بدل أربع. وقد علل هذه الإضافة بكون المُنادى لم يأخذ قسطه من الدرس في اللسانيات الحديثة كباقي مُكوّنات الجُملة الأخرى، إذ نكاد لا نعثر على دراسة متخصصة لوصف خصائص هذا المُكوّن في إطار النظريات اللغوية الصورية، ولا في إطار النظريات اللغوية التداولية[35]. ويُزكّي اقتراح المتوكل هذا كون الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل هذا المُكوّن لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعض اللغات كالعربية.

وما يهمُّنا هنا على وجه التحديد، بخصوص ما قدَّمه المتوكل، أنه ينطلق مما ورد في كتب النحو العربي القديم حول المُنادى مع اعتماده إطار النحو الوظيفي.

لقد ميَّز النحاة بين «المُنادى» و«المَندوب» و«المُستغاث»، وهو تمييز يعتبره المتوكل وارداً؛ لأنَّ لكل من المُكوّنات الثلاثة خصائص ينفرد بها، وإن كان لا يعتبر «المُنادى» و«المَندوب» و«المُستغاث» وظائف مختلفة بل يعتبرها أنواعاً ثلاثةً للوظيفة ذاتها، وظيفة «المُنادى»؛ وهو بذلك يميل إلى تقليص عدد الوظائف إلى أقل عدد ممكن ليرقى بالنحو إلى «الكفاية النمطية». ويصطلح على «المُنادى» و«المَندوب» و«المُستغاث»: **«مُنادى النداء» و«مُنادى الندبة» و«مُنادى الاستغاثة»**. وقد عني المتوكل بشكل خاص بـ «مُنادى النداء»، وعرض لرأي النحاة فيه؛ فهم يعتبرون المُنادى منصوباً في الحالات الآتية:

- إذا كان نكرةً غير مقصودة:

(1) - يا قاسياً، ارفق بي.

(2) ـ يا صديق خالد، ساعد صديقك

(35) المرجع السابق، ص160.

(3) - يا طالعا جبلا، احذر

- إذا كان مضافاً:

(2) ـ يا صديق خالد، ساعد صديقك

- أو شبيهاً بالمضاف:

(3) - يا طالعا جبلا، احذر

ويبنى على ما يرفع به إذا كان:

- نكرة مقصودة:

(4) يا رجل حان وقت الذهاب

- أو معرفة:

(5) زيد لا تغتر

إنّ المُنادى منصوب في الأمثلة السابقة تقديراً، ويفسر نصبه بكونه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: **«أدعو» أو «أُنادي»**.

ويوافق المتوكل النحاة العرب القدماء في اعتبارهم الحالة الإعرابية التي يأخذها المُكوّن المُنادى هي النصب، سواءٌ تحقق النصب سطحاً أو لم يتحقق، لكنه يخالفهم من جهة اعتبارهم المُكوّن المُنادى **يأخذ الحالة الإعرابية النصب، لا بمقتضى تقدير فعل ناصب، بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية** كما تنص على ذلك مبادئ النحو الوظيفي[36].

و. التقديم والتأخير:

وصف الجُرْجانيّ ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية[37]، وقد ركّز

(36) المرجع السابق، ص175-177.

(37) يقول الجُرْجانيّ: «واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره على قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعلل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذلك سجعه. ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم =

بشكل خاص على مبدأ العناية والاهتمام[38]. وتعقيباً على رأي الجُرجانيّ يستخلص المتوكل أنّ للتقديم أيّا كان دلالة، وأنه ليس هناك تقديم «مفيد (ذو دلالة)» وتقديم «غير مفيد» وهذا يعني بلغة المتوكل أمرين:

– ترتيب المكونات داخل الجملة محكوم دلاليا (اقرأ: إخباريا)،

– ليست هناك قواعد تقديم «**نحوية**» وقواعد تقديم «**أسلوبية**» (إذا استثنينا عمليات التقديم التي يقتضيها «**الإيقاع**» في النصوص الشعرية مثلا)[39].

ويعتبر المتوكل المبدأ الذي ينطلق منه الجُرجانيّ في وصفه، لظاهرة التقديم، سليماً في عمومه إلاّ أنه، مع ذلك، يبقى في حاجة إلى إيضاحين:

1- بناءً على التمييز الذي سبق أن أشرنا إليه بين البِنية الدلالية و«البِنية الإخبارية» للجملة، نقول إنّ التقديم لا يؤثّر في البنية الدلالية (بالمعنى الضيّق الذي أعطيناه لهذا المفهوم) وإنما يؤثّر في «البِنية الإخبارية» للجُملة. فنحن نتبنّى مبدأ الجُرجانيّ شريطة أن تفهم العبارتين «مفيد» و«بدل» على أنهما حاملتان لمفهومين «بلاغيين» مرتبطان بعلاقة «المقال» – «المقام» وأنهما تعنيان بلغتنا: «مؤثّر في البِنية الإخبارية للجُملة».

= المفعول، مثلاً، على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك القضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال فأما أن يجعله بين بين فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض فمما ينبغي أن يرغب عن القول به». (الجُرجانيّ: **دلائل الإعجاز**، القاهرة، د. ت، ص83).

(38) يُفسّر الجُرجانيّ ما ذهب إليه بهذا الخصوص (العناية والاهتمام) بقوله: قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم» ولم يذكر في ذلك مثالا، وقال النحويون: «إن معنى ذلك انه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث في الأرض ويفسد فيكثر منه الأذى، أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه. فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: 'قتل الخارجي زيد' ولا يقول: 'قتل زيد الخارجي' لأنه يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي...». (نفسه، ص80).

(39) أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص72.

2- يعلل الجُرجانيّ التقديم انطلاقاً من المفهوم العام «العناية والاهتمام»، وهذا المفهوم غير كافٍ في وصف هذه الظاهرة، إذ يؤدّي إلى عدم التمييز (كما نبّه لذلك د. الفاسي الفهري) بين التقديم داخل المجال الذي يلي الفعل والتقديم في المجال الذي يسبق الفعل وإلى الخلط، بالتالي، بين جُمل ذات خصائص متباينة[40]. ويُمثّل لهذا الخلط بالجُملتين الآتيتين:

- قابل هندا خالد
- هندا قابل خالد

وفي تحليله للتفسير الذي يُبرّر به الجُرجانيّ تقديم المفعول على الفاعل حين يُراد الاهتمام والعناية به يلاحظ المتوكل أنّ المفهوم الذي يمكن أن يقابل مفهوم «الاهتمام» هو مفهوم «البؤرة»، غير أنه عدل عن هذا التأويل بعد إعادة النظر فيما ذهب إليه الجُرجانيّ وتدبُّره، فقاده ذلك إلى التأويل الآتي، يقول: «**يفهم من النص أن 'المهتم به' هو ما يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفته ويشكل محط اهتمامهما. هاتان الخاصيتان من مقومات التعريف الذي يعطى في الدرس الحديث للوظيفة التداولية المحور**»[41].

ونستخلص مما سبق أنّ الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل (أي الموقع س في البنية الرُّتبية ف س فا) موقع غير محايد تداوليًا، وأنّ المُكوّن الذي يحتله (المُكوّن المفعول أو غيره) يحمل وظيفةً تداوليّةً، وأنّ هذه الوظيفة هي الوظيفة «المحور»؛ وهذا ما ساق له المتوكل أدلّةً للاحتجاج، قادته إلى استنتاج أن الموقع س، في البنية الرتبية ف س فا، لا يحتله المكون المبأر سواء كان بؤرة جديد أم كان بؤرة مقابلة[42].

لقد انطلق المتوكل من رأي الجُرجانيّ وبيّن جوانب الاتفاق والاختلاف معه، ثم استدل بالملاحظات التي ساقها على أنّ المُكوّن الذي يتوسط في اللغة العربية الفصحى، بين الفعل والفاعل، مُكوّن يحمل، بالإضافة إلى وظيفته الدلالية

(40) المرجع السابق، ص73.
(41) المرجع السابق، ص73.
(42) المرجع السابق، ص73-74.

(أو وظيفتيه الدلالية والتركيبية) الوظيفة التداولية «المحور». وعلاوةً على هذا الاستدلال يورد عاملاً آخر يوجب توسيط مُكوّن ما بين الفعل وفاعله، وهو عامل التعقيد المقولي (*Complexity Categorial*)، الذي يلعب دوراً في ترتيب المُكوّنات داخل جُمل اللغات الطبيعية، فالمُكوّنات الأبسط مقوليًا الضمائر، والمُركّبات الاسمية، تنزع إلى أن تُقدّم على المُكوّنات الأعقد مقوليًا (المُركّبات الاسمية المُعقّدة، الجُمل) ويتجلّى هذا المبدأ في سُلّميّة من النوع الآتي:

ضمير لاصق > ضمير منفصل > مُركّب اسمي > مُركّب حرفي > مُركّب اسمي مُعقّد > جُملة[43].

تُظهر الأمثلة السابقة أنَّ المتوكل، في حديثه عن ظاهرة التقديم والتأخير، قد انطلق من رأي الجُرْجانيّ، ثم استدلَّ على صحة بعض ما ذهب إليه هذا النحوي، وبعض ما أخفق فيه، ثم عرض للجوانب التي يمكن أن نتدارك بها تصورات القدماء مستلهماً، في ذلك، مُعطيات النحو الوظيفي، كما هو الشأن بالنسبة لمقولة «التعقيد المقولي»، وبكل ذلك يبني استدلاله على الجمع بين ما هو قديم وما هو حديث.

ز. الاستلزام التخاطبي:

سعى المتوكل في كتاباته أيضاً إلى اختبار درجة كفاية بعض ما اقترحه المفكرون اللغويون العرب القدماء في مجالات متعددة، وإلى أيّ حدٍّ يُمكن الأخذ بما اقترحوه. ومما عرض له في هذا الصدد ظاهرة **«الاستلزام التخاطبي»** التي نظر فيها من خلال اقتراحات السَّكّاكي (555–626هـ/ 1160–1229م)، فحاول أن يوازن بينها وبين بعض الاقتراحات المعاصرة بغية تقويمها. فبعد أن عرض لاقتراح

(43) المرجع السابق، ص77.

(44) يرى غرايس «أن كل حوار يقوم على مبدأ عام يخضع له كل من المتحاورين إسهامه في الحوار، وهو ما يسميه بـ 'مبدأ التعاون' (*Cooperative principle*)».
ويتفرع عن هذا المبدأ العام قواعد أربع ('قاعدة الكم' و'قاعدة الكيف' و'قاعدة الورود' و'قاعدة الكيفية') تضبط التخاطب في المقامات العادية.
ويقترح غرايس أن توصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي انطلاقاً من مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة عنه باعتبار أن مصدر الاستلزام هو الخرق المقصود لإحدى القواعد الأربع مع =

غرايس[44] في الموضوع، واقتراح سيرل[45]، وغوردن ولاكوف[46]، وجد أنَّ تلك الاقتراحات تُظهر أنَّ اللغويين العرب انتبهوا لظاهرة الاستلزام التخاطبي في كلٍّ من علم النحو وعلم البلاغة وعلم الأصول، فتناول منها اقتراحات السَّكّاكي حيث وجدها تمتاز «**عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تجاوز الملاحظة الصرف، وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى 'الصريح' بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني وضع قواعد استلزامية واضحة. هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السَّكّاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطر داخل وصف لغوي شامل يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو معاني، بيان...)**»[47].

لقد انطلق السَّكّاكي من الثنائية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم بوجه

= احترام المبدأ العام، مبدأ التعاون». (يُنظر مقاله: Grice: *Logic and Conversation in* *P.Cole and J.Morgan*, 1975) نقلاً عن أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص95).

(45) يُصنِّف سيرل «الأفعال اللغوية» صنفين: أفعالاً لغوية «مباشرة»، وأفعالاً لغوية «غير مباشرة»، ويقترح انطلاقاً من هذا التصنيف نسقاً من القواعد الاستدلالية لوصف قدرة المخاطَب على استنتاج وإدراك الفعل غير المباشر المُنجز في مقام مُعيَّن أو في طبقة مقامية مُعيَّنة (J.Searle: *Indirect Speech Acts in P.Cole and J.Morgan*, 1975). نقلاً عن أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص95.

(46) يقترحان قواعد مصورنة أسمياها بـ«مسلمات الحوار» لضبط ظاهرة استلزام قضية ما قضية أخرى في طبقة من المقامات مُعيَّنة. وتركِّز مُسلَّمات الحوار هذه على «شروط صدق» المتكلم أو المخاطَب، كما يُحدِّدها سيرل في تصوره لنظرية «الأفعال اللغوية». ومن الأمثلة التي أوردها للمُسلَّمات الحوارية القاعدة الضابطة لاستلزام «الالتماس» حوارياً والتي تقول: «يمكن إنجاز معنى الالتماس:
1- بإثبات أحد شروط صدق المتكلم
2- أو بالاستفهام عن أحد شروط صدق المخاطَب».
ويعتبران، مثلاً، أنَّ استلزام الجملة: «هل تستطيع أن تناولني الملح؟» معنى الالتماس خاضع لهذه القاعدة، إذ إن الجملة عبارة عن استفهام حول أحد شروط صدق المخاطَب، أي قدرته على تلبية رغبة المتكلم» (Gordon and Lakoff: *Conversation Postulates in P.Cole and J.Morgan, 1975, 76*). نقلاً عن أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص96.

(47) أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص96.

عام؛ والتي ينقسم الكلام بمقتضاها إلى «خبر» و«إنشاء»، وقد اقتصر بالنسبة إلى الشق الثاني من تلك الثنائية على «الطلب» الذي يضعه مقابل «الخبر»، فيفرع كُلاً من القسمين إلى أنواع يضع لكل نوع منها شروطاً مقاميةً تتحكم في إنجازه، أي في أجزائه مطابقاً لمقتضى الحال. ويتفرع من هذه الأنواع نفسها أغراض «تتولد» في حالة إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقال.

عَرَضَ المتوكل لاقتراحات السَّكَّاكي بخصوص أنواع الطلب الأصلية، وأغراضه الفرعية (مع تركيزه بشكلٍ أساسيٍ على نوع أصليٍّ واحدٍ: الاستفهام)، ثُمّ خَلُصَ إلى تقويم اقتراحاته، واستخلاص أنَّ قيمة ما يقترحه بالنسبة إلى الوصف الكافي لظاهرة الاستلزام التخاطبي (ولكل ظاهرة لغوية على الإطلاق)، يقتضي أن يستجيب التحليل لمجموعة من الشروط النظرية والتجريبية، غير أنه يكتفي من تلك الشروط بشرط ضروري يُمكِّن من الإجابة عن السؤالين:

1. كيف تتمُّ عملية الاستلزام في حد ذاتها؟؛ أي كيف يمكن لجُملة ما أن تحمل بالإضافة إلى معناها المباشر المدلول عليه بصيغتها معنى آخر؟

2. ما هو بالضبط المعنى المستلزم؟ أو بعبارةٍ أخرى، كيف يمكن التنبؤ بماهية المعنى الذي تستلزمه الجملة تخاطبيا؟[48].

خَلُصَ المتوكل من مقارنته بين تحليل السَّكَّاكي وتحليل غرايس على مستوى المبدأ العام إلى ما يلي: تمتاز اقتراحات السَّكَّاكي:

- أولاً، بدقتها.
- وثانياً، بقدرتها التنبؤية.

تمتاز بالدقة لأن الشروط المُؤدِّي خرقها إلى الانتقال من معنًى إلى آخر شروط تهمُّ فصيلة مُعيَّنة من الجُمل وهي الجُمل الطلبية، بل تهمُّ كل معنىً بعينه من معاني الطلب الخمسة؛ وهذه الدرجة من الدقة لا نجدها فيما نظن في اقتراحات غرايس التي ركَّز فيها، رغم ما تطمح إليه من عموم، على قواعد الخطاب المتعلِّقة بالجُمل الخبرية، والتي لا تصلح بالتالي، إلاّ لوصف الاستلزام

(48) المرجع السابق، ص100.

عن خرق قاعدة من قواعد الخطاب الإخباري. وتمتاز بقدرة مُعيّنة على التنبؤ، من حيث إنها تمكِّن انطلاقاً من ربط الخرق بامتناع إجراء المعنى الأصلي من الجزم بحصول الاستلزام؛ أي بحصول الانتقال القطعي من المعنى الأصلي إلى معنى آخر مناسب للمقام، وتمكِّن بالتالي من تلافي إمكانية «إلغاء» الاستلزام، التي تشكِّل بالنسبة إلى غرايس إحدى خصائص الاستلزام والتي يجب اعتبارها من قوادح التقعيد لهذه الظاهرة[49].

وجواباً عن السؤال الثاني (أي كيفية ضبط المعنى المستلزم) أشار المتوكل إلى رأي غوردن (*Gordan*) ولاكوف (*Lakoff*)، ثم إلى رأي سيرل (*Searle*)، وهي آراء تستهدف الوصول إلى الغاية نفسها[50]، ليصل إلى عرض موقف السّكّاكي في هذا الشق من الإشكال، فاستنتج أنه «**يكتفي في الغالب الأعم من الأحوال، بذكر المعاني المتفرعة عن المعاني الطلبية الأصلية، زجر، إنكار، وعيد، تهديد استبطاء... إلخ) مع إعطائها أوصافا عامة مثل 'ما يناسب المقام' أو 'ما يتولد بمعونة قرائن الأحوال'**».

إنَّ تحديد السّكّاكي هذا، المرتكز على معلومات المقامات المختلفة (أو قرائن الأحوال)، لا يُمكِّن من الوصول إلى القواعد أو التعميمات المنشودة التي تكمن أهم مبررات وضعها في الاستغناء بالذات عما يُسمّى بقرائن الأحوال، غير مضبوط، إلاّ أنَّ اقتراحاته «**لا تخلو من إرهاصات تمكن من الاستغناء عن قرائن الأحوال (أو على الأقل في تقليص دورها) في تحديد المعنى المنتقل إليه. فثمة أمثلة يشير السّكّاكي أثناء تحليلها على أن المعنى المتولد هو المعنى الذي يقابل أحد شروط إجرائه شرط المعنى الأصلي المخروق**»[51].

اهتداءً بإشارات السّكّاكي هذه يُمكن الوصول إلى وضع قواعد انطلاقاً من «تعميمات» من النوع الآتي:

تعميم 1: «تنتقل الجملة من الدلالة على معناها الأصلي (س) إلى آخر (ص) بالانتقال، خرقا، من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء

(49) المرجع السابق، ص101.
(50) المرجع السابق، ص101.
(51) المرجع السابق، ص102.

(ص)». ويمكُن اشتقاقاً من هذا التعميم الكلي، صوغ تعميمات جزئية تخص الانتقال من معنىً مُعيَّن إلى معنىً مُعيَّن نورد منها، على سبيل المثال، التعميم الآتي:

تعميم 2: «تنتقل الجملة الاستفهامية من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على التمني بالانتقال، خرقا، من شرط 'طلب ممكن الحصول' إلى شرط 'طلب غير ممكن الحصول'»[52].

إنَّ هذه التعميمات المُهتدى إليها من إشارات السَّكّاكي تبدو في مرحلة أولية من الفحص معقولةً، في نظر المتوكل، ومع ذلك فإنه يقترح إعادة النظر فيها على النحو التالي:

«أولا: أن يعاد النظر في شروط إجراء المعاني على الأصل خبرية كانت أم طلبية:

- بإضافة شروط أخرى إلى ما يقترحه السَّكّاكي بالنسبة لبعض المعاني (معاني الطلب على الخصوص).

- ووضع شروط لإجراء بعض المعاني التي لم يدقق السَّكّاكي في قواعد إجرائها (كالزجر، والوعيد، والتهديد، والاستبطاء وغيرها) حتى يتسنى ضبط عملية الانتقال بين معنى وآخر بضبط الشرط المنتقل منه إلى الشرط المنتقل إليه.

ثانيا: تمحيص كفاية هذه التعميمات في وصف الظاهرة لا باعتبارها ظاهرة من ظواهر اللغة العربية فحسب، بل باعتبارها كذلك ظاهرة كلية.

ثالثا: أن يوازن بينها وبين التعميمات الحديثة التي عرضنا لبعضها باقتضاب، بكيفية أدق، ليتبين على أي حد يمكن طرح الأولى بديلا للثانية»[53].

ينتصر المتوكل في تحليله لظاهرة الاستلزام التخاطبي لبعض مواقف السَّكّاكي على غرايس، ثم يعود ليُثْبت في مكان آخر أنَّ تحديد السَّكّاكي لبعض القضايا «غير مضبوط»، ثم يهتدي مُجدِّداً بآراء السَّكّاكي إلى وضع تعميمات يُقَعِّدُ بها

(52) المرجع السابق، ص102.
(53) المرجع السابق، ص103.

للظاهرة عينها (الاستلزام التخاطبي) ليقترح، في الأخير، بعض الخصائص التي تقتضيها خصائص اللغات الطبيعية، وهذا يكشف عن مجادلة عميقة ومحاورة علمية دقيقة في تحليل المتوكل.

ح. قضايا أخرى:

يَظهر اهتمام المتوكل أيضا بالتراث اللغوي العربي في عرضه لترتيب المُكوِّنات داخل الجُملة، حيثُ يتمُّ الترتيب بمقتضى العوامل الآتية:

- الوظائف التركيبية
- الوظائف التداولية
- حجم المُكوِّنات.

غير أنه لاحظ أهمية دور الوظائف الدلالية في الترتيب، كما تنص على ذلك إشارات النحاة يقول: «**إن إشارة النحاة القدماء إلى إسهام الوظائف الدلالية كوظيفة الزمان والمكان وغيرهما في تحديد رتبة المكونات لا تخلو، حتما، من ورود**»(54). كما لاحظ بخصوص سُلْميّة إسناد وظيفة المحور (الشكل 1) أنَّ فرضية أسبقية المُكوِّن الفاعل على غيره من المُكوِّنات في أخذ الوظيفة التداولية المحور يُزكِّيه حصر النحاة العرب القدماء لعلاقة ما أسمَوْه بالإسناد بين الفعل (أو ما يقوم مقامه) والفاعل (أو نائبه) مصطلحين على تسمية الأول «مسندا» والثاني «مسندا إليه»(55).

الشكل (1) سُلَّميّة إسناد وظيفة المحور

فاعل > { مفعول، مستقبل، مستفيد، زمان، –، –، – }

---

(54) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص21.

(55) المرجع السابق، ص75.

فيما يتعلّق بالمُكوِّنات التي يمكن تبئيرها، تطرّق المتوكل إلى بؤرة المقابلة ولاحظ أنَّ ثمة قَيْدَيْن اثنَيْن يضبطان إسناد هذه الوظيفة في البِنيات الموصولية، ويشترط حسب هذَيْن القَيْدَيْن أن يكون المُبأر، في هذا النمط من البِنيات، قابلاً لأخذ الحالة الإعرابية «الرفع»، وأن يكون قابلاً «للإضمار» ويستعير المتوكل هذين القيدين مما ورد في كتب النحو العربي القديم حول شروط ما أسماه النحاة بالزحلقة أو الإخبار بالذي[56].

3.1.8. إسهامات أحمد المتوكل في إغناء النموذج الوظيفي

1.3.1.8. نموذج 1978م[57]:

قدَّم المتوكل مجموعةً من الاقتراحات والمراجعات لِما تضمَّنه نموذج سيمون دِكْ 1978م، وهو ما أسهم في إغناء النموذج وتطويره ومن ذلك:

أ. إسناد الوظائف: قيد أُحادية الإسناد:

وضع سيمون دِكْ 1978م. بالنسبة إلى إسناد الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية القيد الآتي: «**تسند إلى موضوعات البنية الحملية الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية، شريطة أن لا يسند لكل موضوع أكثر من وظائف ثلاث: وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية**».

يُستفاد من هذا القيد الذي وضعه دِكْ، في نظر المتوكل، أنه لا يمكن أن يحمل مُكوِّن واحد أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من أنواع الوظائف الثلاث: **الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية**؛ فلا يمكن أن يحمل مُكوِّن واحد وظيفتَي «الفاعل» و«المفعول»، كما لا يمكن أن يحمل الموضوع نفسه وظيفتَي البؤرة والمحور.

ولتتميم القيد الذي اقترحه سيمون دِكْ اقترح المتوكل قيداً آخر مُستوحىً من

(56) المرجع السابق، ص42.

(57) عَرَضَ سيمون دِكْ لهذا النموذج في كتابه:

Functional Grammar, North-Holland, Amsterdam, 1978.

قيد «أحادية الإسناد»، الذي اقترحته بريزنان (بريزنان 1980م)، يقول المتوكل: «تحمل موضوعات البنية الحملية وظائف دلالية ووظائف تركيبية ووظائف تداولية على أساس أنَّ:

1 - لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة واحدة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل،

2 - لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع داخل نفس الحمل»[58].

يصدُق القيد المقترح من لَدُن المتوكل بشقَّيه على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، إلاَّ أنه لا يصدُق على الوظائف التداولية إلاَّ بالنسبة إلى الشق الأول[59].

ب. مستوى الوظائف التداولية:

اقترح دِكْ بالنسبة إلى المستوى الوظيفي الثالث، مستوى الوظائف التداولية، أربع وظائف: المبتدأ، والذيل، والبؤرة، والمحور، وقد اعتبر الوظيفتين الأوليين وظيفتين خارجيتين بالنسبة إلى الحمل، واعتبر الوظيفتين الثانيتين وظيفتين داخليتين[60]. وقد اقترح المتوكل أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة أخرى هي وظيفة «المُنادى»[61]، التي يعتبرها واردةً بالنسبة إلى نحو وظيفي كافٍ لا لوصف اللغة العربية فحسب، بل لوصف اللغات الطبيعية عامة، يقول: **«نرى أن من الوارد أن تضاف إلى الوظائف التداولية الأربع المقترحة، في إطار النحو الوظيفي وظيفة خامسة: وظيفة المنادى. ويزكي اقتراحنا إضافة هذه الوظيفة أن الوصف اللغوي الساعي إلى الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية، ولغنى خصائصه في بعضها كاللغة العربية، على سبيل المثال»**[62].

---

(58) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص40-41.

(59) المرجع السابق، ص41.

(60) معنى ذلك أن الوظيفتين الأوليين تُسندان إلى مُكوِّنين لا يُعتبران جُزأين من الحمل ذاته.

(61) يُعرِّف أحمد المتوكل وظيفة **«المُنادى»** كالآتي: «المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين الوظائف». (المرجع السابق، ص161).

(62) المرجع السابق، ص160.

على أساس هذا الاقتراح أصبحت الوظائف التداولية خمساً: **اثنتان داخليتان: البؤرة والمحور، وثلاثة خارجية: المبتدأ والذيل والمُنادى.**

ولم يكتفِ المتوكل باقتراح وظيفة المُنادى، بل اقترح أيضاً التمييز داخل البؤرة نفسها بين «بؤرة الجديد» و«بؤرة مقابلة» من حيثُ نوعية البؤرة، وبين «بؤرة المُكوِّن» و«بؤرة الحمل» من حيثُ مجال التبئير.

إنَّ التميُّز بين «بؤرة الجديد» و«بؤرة المقابلة» كافٍ لوصف البِنيات المُبأرة في اللغة العربية، وفي عدد كبير من اللغات الطبيعية، وبذلك يتسنى تحقيق «الكفاية النمطية»، وهي من الأهداف التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها[63].

ج. الوظيفة «الذيل»:

تُعتبر وظيفة الذيل في النحو الوظيفي وظيفةً تداوليّةً شأنها في ذلك شأن وظائف أخرى كالمبتدأ، والبؤرة والمحور، ويُمثِّل المتوكل لهذه الوظيفة بالجُمل الآتية:

1) أ ـ أخوه مسافر، **زيد.**

ب ـ قابلت أخاه، **عمرو** .

2) أ ـ نجحا، **الطالبان.**

ب - تغيبوا، **الطلبة.**

3) أ ـ ساءني زيد، **سلوكه** .

ب ـ قرأت الكتاب، **نصفه** .

ج ـ أعجبت بخالد، **علمه.**

4) أ ـ قابلت اليوم زيدا، **بل خالدا** .

ب ـ زارني خالد، **بل عمرو.**

5) ج ـ سافر زيد هذا الصيف، **بل مكث في البيت** .

(63) المرجع السابق، ص28.

وقد اعتمد المتوكل في تحليله لخصائص الوظيفة التداولية «الذيل» على ما ورد في كتاب سيمون دِكْ (1978م).

بخصوص المُكوِّنات المشددة، في الجُمل السابقة، يعتبرها النحاة القدماء تحمل وظائف مختلفة (وظيفة «المبتدأ المؤخر»، ووظيفة «البدل»، ووظيفة «المضرب به»)، غير أنَّ المتوكل يعتبر تلك العبارات، على خلاف **خصائصها البنيوية حاملة لوظيفة تداولية واحدة هي وظيفة الذيل، ويُرجع الاختلاف البنيوي إلى اختلاف الأدوار التي يقوم بها المكون على مستوى البنية الإخبارية للجملة.**

للاعتبارات السابقة يرى أنَّ التعريف الذي اقترحه دِكْ[64] يحتاج إلى تعديل لوجود حالات في اللغة العربية (البنيات الإضرابية المُمَثَّل لها بالجُمل السابقة مثلاً يقوم فيها المُكوِّن الذيل بدور التصحيح، ولذلك يقترح أن يصبح التعريف على النحو التالي: «**يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها**»[65].

تصبح الوظيفة الذيل بمقتضى هذا التعديل المقترح ثلاثة أنواع: «**ذيل التوضيح**» و«**ذيل التعديل**» و«**ذيل التصحيح**»، ويُزَكّي التمييز بين هذه الأنواع:

- أنها تطابق ثلاث عمليات إنتاج خطاب مختلفة
- أنها تظهر في بنيات متمايزة[66].

2.3.1.8. نموذج 1989م[67]:

أ. القوالب ونموذج مستعمل اللغة الطبيعية:

من أهمّ الاقتراحات المُتبنّاة في بناء نموذج مستعمل اللغة الطبيعية افتراض

---

(64) «**يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها**». يظهر من هذا التعريف أنَّ المُكوِّن الذيل يقوم على مستوى البنية الإخبارية للجُملة بدورَيْن، دورْ توضيح ودورْ تعديل.

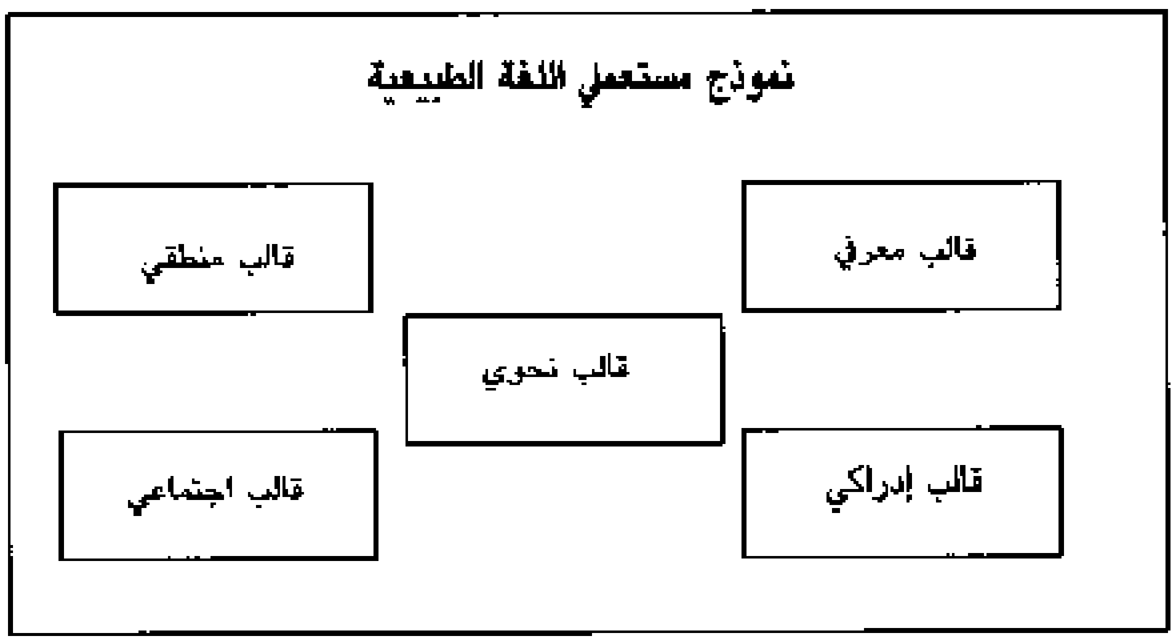
(65) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص147.

(66) المرجع السابق، ص147.

(67) عَرَضَ سيمون دِكْ لهذا النموذج في كتابه:

The Theory of Functional Grammar.

القابلية. وقد تضمّن اقتراح دِكْ (1989م) خمسة قوالب هي: **القالب النحوي القالب المنطقي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي**. وهذه القوالب تضطلع بوصف الملكات الخمس التي تتألف منها القدرة التواصلية لمستعملي اللغة الطبيعية، ويُمثّل لتلك القوالب على النحو الآتي:



تشتغل مُكوّنات هذا النموذج بشكل قالبي، كما تدلُّ على ذلك تسميتها حيثُ يستقلُّ كلُّ مُكوّن عن المُكوّنات الأخرى، من حيثُ مبادِئُهُ وأولياته، لكن هذه المُكوّنات جميعها تتفاعل فيما بينها حيث يمكن أن يكون «خرج» كل مُكوّن «دخلاً» لغيره. ويتكوّن كلُّ قالب من «قويلبات» يتكفل كلٌّ منها بفرع من فروع الملكة التي هو مرصود لوصفها. مثال ذلك أنّ دِكْ (1989ب) يقسم القالب المنطقي إلى قوالب فرعية أو قويلبات، حسب طبقات الجُملة الأربع، فيُميِّز بين المحمولات ومنطق الحدود ومنطق المحمول ومنطق القضايا ومنطق القوى الإنجازية. في هذا التصور للقالب المنطقي، ترصد، مثلاً، عملية «الاستلزام الحواري»، أي الانتقال من قوة إنجازية حرفية إلى قوة إنجازية أخرى يحكمها المقام، في قويلب منطق القوى الإنجازية[68].

(68) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص38.

إنَّ قائمة القوالب التي تضمّنها نموذج مستعملي اللغة الطبيعية عند دِكْ بقيت مفتوحة، وهذا ما قاد إلى اقتراحات أخرى تتكفل برصد ملكات أخرى لها دور في عملية التواصل اللغوي. في هذا الإطار يندرج **اقتراح المتوكل إضافة «قالب شعري»[69]، وظيفته رصد الملكة الشعرية لدى مستعملي اللغة الطبيعية، ويمكنهم من إنتاج وفهم ما يسمى «الخطاب الشعري» (أو الفني بوجه عام)**. ويقوم هذا الاقتراح «على افتراض أن الملكة الشعرية ليست إلا فرعا من فروع القدرة التواصلية، تتوافر بالقوة لدى جميع مستعملي اللغة الطبيعية، وإن كان 'تفعيلها' يتم حسب سلمية تتفاوت درجاتها بين المتكلم 'العادي' و'الأديب' ليست وليد قدرة أخرى غير قدرة التواصل المشتركة، وأنه تصبح، بالتالي، جزءا من موضوع النظرية اللسانية ذاتها.

من مزايا هذا الافتراض، إن صح، أنه يوفر علينا وضع نظرية (أو نظريات) تخص هذا النمط الخطابي بعينه، حيث يصبح من الممكن أن تضطلع نفس النظرية اللسانية (كنظرية النحو الوظيفي) بوصف الخطاب الطبيعي بجميع أنماطه بتشغيل معين للقوالب التي تتضمنها»[70].

وقد اقترح المتوكل، في إطار الاهتمام بالقوالب دائماً، تزويد القالب المنطقي بقالب فرعي سماه «المنطق النصي»، وحدّد وظيفته في رصد العلاقات الاستدلالية التي يمكن أن تقوم لا بين جملة وأخرى، بل بين نص ونص أو قطعة وقطعة أخرى من النص نفسه[71]. كما يفترض المتوكل كذلك أنّ القالب الاجتماعي يتضمّن أنواع المعلومات التي توفرها الملكة الاجتماعية، وهي ثلاثة قوالب فرعية: قالب العناصر الاجتماعية ـ الثقافية الكلية، وقالب العناصر الاجتماعية ـ الثقافية العامة، وقالب العناصر الاجتماعية ـ الثقافية الخاصة. ويرجح أن تكون القوالب الأخرى قابلةً للتفريع نفسه، بحيثُ يشمل كلُّ قالب منها قوالبَ فرعية تتفاعل فيما بينها للاضطلاع بمهمة القالب ككل.

(69) ضمن هذه الاقتراحات نشير إلى اقتراح عز الدين البوشيخي إضافة قالب تخييلي...
(70) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص39.
(71) المرجع السابق، ص39.

ب. اشتغال القوالب:

تحدّث دِكْ في عرضه لتكوين نموذج مستعملي اللغة الطبيعية، وللقوالب التي يتضمّنها، عن كيفية اشتغال النموذج وعن نوع العلاقات التي تربط بين مختلف قوالبه أثناء عمليتَي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، وقد لاحظ المتوكل أنّ دِكْ لم يُفَصِّل في كيفية اشتغال هذا النموذج. ولسدّ هذا الفراغ قدّم تصورات للعلاقة الناظمة للتفاعل بين القوالب أثناء عملية التأويل[72].

ج. إسناد النبر والتنغيم:

قدّم دِكْ (1989م) اقتراحات لصياغة القواعد الصرفية وقواعد الموقعة، كما تناول مسطرتَي إسناد النبر والتنغيم بالتفصيل. غير أنّ ما اقترحه لا يُقدّم صياغةً صُورية للقواعد المسؤولة عن إسناد هاتين السمتين، وفي هذا الصدد اقترح المتوكل أن تُصاغ قواعد النبر والتنغيم طبقاً للصورة العامة التي اقترحها دِكْ لصياغة القواعد الصرفية، وقد قدّم هذا الاقتراح مستنداً إلى التماثل في كون القواعد التطريزية تقوم أيضاً على فكرة أنّ مُخصصاً ما[73] إذا اتخذ مجالاً له مُكوّناً من مُكوّنات الجُملة، أو الجُملة كاملة أخذ المُكوّن النبر والجُملة التنغيم، على أساس صحة هذا الافتراض، ويصوغ قاعدتَي إسناد النبر والتنغيم على النحو التالي:

قاعدة إسناد النبر

{ محور (– معطى) / بؤرة } ⟵ [α]

قاعدة إسناد التنغيم

أ – خب/أمر [ج] = جَ

ب – سه[ج] = جً

---

(72) للاطّلاع على اقتراحات المتوكل، يُنظر: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص62-63.

(73) يقصد إحدى الوظائف التداولية بالنسبة إلى النبر والقوة الإنجازية بالنسبة إلى التنغيم.

تفيد القاعدة الأولى أنَّ أيَّ مُكوِّن يحمل وظيفة البؤرة أو إحدى الوظائف المحورية ما عدا المعطى المحور يسند إليه النبر، أما القاعدة الثانية فمفادها أنَّ الجُمل الخبرية والأمرية تأخذ تنغيماً متنازلاً في حين أنَّ الجُمل الاستفهامية تأخذ تنغيماً متصاعداً[74].

د. صيغة التعجب:

خالف المتوكل ذلك في تحليله للجمل التعجبية، فليس التعجب نمطاً جُملياً يقابل الخبر والاستفهام والأمر، ولا هو قوة إنجازية يقابل السؤال والوعد والوعيد والإنذار وغير ذلك، بل التعجب، وجه من الوجوه القضوية يعبر به المتكلم عن موقفه من فحوى القضية، كأن يستحسن أو يستقبح أو يندهش. أما الجملة التعجبية فهي جملة خبرية[75].

فقد يتحقق التعجب في شكل عبارات دالَّة على التعجب، كما في الجُملة(1):

(1) عجباً، صافح خالد خصمه!

ويمكن أن يُعبِّر عن التعجب بفعل مستعمل استعمالاً إنجازياً، كما هو الشأن في الجملة (2):

(2) أعجب أن صافح خالد خصمه!

لكن التعبير عن التعجب يكون غالباً بواسطة صيغ معلومة بالصيغ المُمثَّل لها بالجُمل الآتية:

(3) ما أجمل هنداً!

(4) أعظم بخالد!

(74) للاطِّلاع على القضايا التي يعرض لها أحمد المتوكل يمكن الرجوع مثلاً إلى كتابَيْه: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص43-46؛ و**قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص59.

(75) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص179.

(5) إن هذا الشاي ممتاز![76].

إنّ استدلال المتوكل على خلافه مع دِك، قاده إلى إدراج التعجب فئة ثالثة من فئات السمات الوجهية الذاتية، على أساس أنّ التعجب وجه ذاتي وليس قوة إنجازية، كما درج على اعتباره في أدبيات النحو الوظيفي (دِك 1989-1997م). واعتمادا على اقتراح المتوكل تكون الجُمل (6) (7) (8) جُملاً خبرية من حيثُ القوة الإنجازية تعجُبيّة من حيثُ الوجه:

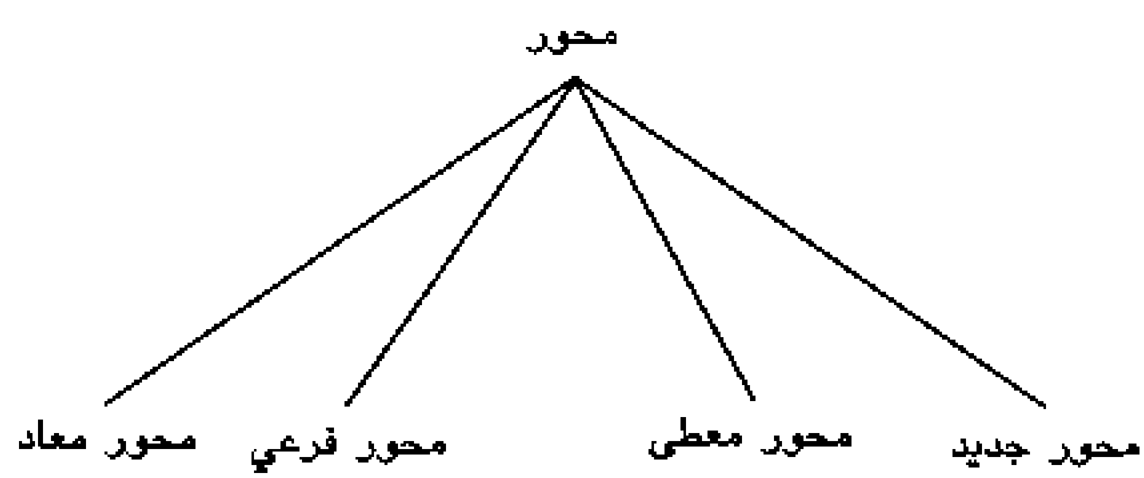
(6) ما أجمل عيون هند!

(7) أعظم بذلك الرجل!

(8) كم ذا أريد وما أراد![77].

هـ- الوظائف التداولية:

يُميّز في أدبيات النحو الوظيفي (دِك 1989م) بين أربعة أصناف من المحاور: **«محور جديد» و«محور معطى» و«محور فرعي» و«محور معاد»**. يوضح هذه الأصناف الأربعة من المحاور الشكل التالي[78]:



(76) المرجع السابق، ص179-180.

(77) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجُملة إلى النص**، ص91.

(78) المرجع السابق، ص112.

وقد أشرنا آنفاً إلى أن دِك (1978م) اقترح وظيفة بؤرة واحدة تُسند إلى المُكوِّن الحامل للمعلومة «الجديدة»؛ أي المعلومة غير المُدرجة في مخزون المخاطب، غير أنَّ استدلالات المتوكل[79] أثبتت أنَّ وظيفة واحدة لا تكفي لرصد كل خصائص التراكيب البؤرية في اللغة العربية أو في لغات أخرى، فالرصد الكافي لهذا النوع من التراكيب يستوجب التمييز بين بؤرتَيْن رئيسيَّتَيْن اثنتَيْن «بؤرة جديد» و«بؤرة مقابلة»، وهو الاقتراح الذي تبناه دِك (1989م) وهذا ما حدا به إلى تقسيم وظيفة بؤرة المقابلة إلى وظائف فرعية. ثم استدرك المتوكل[80] على ما اقترحه دِك بإضافة وظائف فرعية أخرى خاصة ما سماه «بؤرة الجحود»، كما استدلَّ على ضرورة التمييز داخل «بؤرة الجديد» نفسها بين وظيفتَيْن فرعيتَيْن «بؤرة الطلب» و«بؤرة التتميم»، وهو الاقتراح الذي تبناه دِك فيما بعد[81].

2.8. اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية: محاولة للتقييم

قدَّمنا في المباحث السابقة قراءةً في اللسانيات الوظيفية عند أحمد المتوكل. والملاحظ أن القراءة المُقدَّمة هي قراءة وصفية تحليلية، وقد تعمدنا اعتماد هذا النوع من القراءة حتى يكون ذلك المبحث إطاراً مرجعيًّا للاستئناس بعملية التقييم.

إنَّ حديثنا عن اللسانيات الوظيفية ليكشف عن الإشكالات المنهجية نفسها التي وقفنا عليها لمّا كنا بصدد الحديث عن النظرية التوليدية؛ فقد اهتدينا من تتبعنا لمسيرة البحث اللساني التوليدي في الثقافة العربية إلى أنَّ ظهور اللسانيات التوليدية لم يكن نتيجة طبيعية لتراكمات في البحث اللغوي العربي، لكنه كان ظهوراً طفريًّا. فإذا علمنا أنَّ اللسانيات الوظيفية جاءت تاليةً للنحو التوليدي، ترتَّب على هذا القول إنَّ الاتجاه الوظيفي كان ظهوره طفريًّا أيضاً؛ ويزيد من تعزيز مثل هذا الطرح:

(79) من تلك الاستدلالات ما قدَّمه في كتابه: **الوظائف التداولية في اللغة العربية واللسانيات الوظيفية**. وكتابه: **الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**.
(80) أحمد المتوكل، **الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**.
(81) هذا ما يشير إليه أحمد المتوكل في كتابه: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، ص119.

1)كون الثقافة العربية لم تعرف بعدُ رسوخ اتجاه توليدي عربي له من المقومات ما لنظيره في الغرب على الرغم من بعض المحاولات الجادة.

2) إننا نجد من اللسانيين من يعتبر الاتجاه الوظيفي استمراراً للاتجاه التوليدي .

وما يهمُّنا من هذا على وجه التحديد أنَّ الإشكالات المنهجية التي وقفنا عليها خلال عرضنا للاتجاه التوليدي تبقى واردة بالنسبة إلى الاتجاه الوظيفي. وما نسجله من اختلاف بين الاتجاهين هو أنَّ إشكال التراث والحداثة اللسانية غير مطروح بالنظر إلى طبيعة المقاربة الوظيفية التي تعتمدها المقاربة الوظيفية مُمثَّلةً بأعمال أحمد المتوكل، وهي مقاربة تقوم على التوفيق بين القديم والحديث. كما أنَّ الاختلاف بين الوظيفيين على مستوى الرؤية والمفاهيم غير مطروح بالنظر إلى محدودية المحاولات الوظيفية في اللغة العربية، عكس ذلك ما نجده عند التوليديين، غير أن إشكالات أخرى تُطرح بحدَّة على اللسانيات الوظيفية في الثقافة العربية، وهذا ما سنسعى إلى الكشف عنه اعتماداً على نقطتَيْن أساسيتَيْن؛ نخصص أولهما للحديث عن أهمّ القضايا التي تطرحها تجربة أحمد المتوكل من جهة، ونخصص ثانيهما لنقيم مقارنةً بين الأصول النظرية والمنهجية في النحو الوظيفي من خلال مقترحات دِكْ ومقترحات المتوكل، ثم نخلص بعد ذلك إلى قضايا أخرى تهمُّ المُرتكزات الإبستيمولوجية للسانيات الوظيفية.

1.2.8. اللسانيات الوظيفية العربية ومشروعية القراءة

إنَّ المتتبع لخريطة البحث اللساني العربي الحديث يلاحظ اختلاف الاتجاهات وتعدُّدها بخصوص أوجه العلاقة الممكنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات. في هذا الصدد يُميِّز المتوكل بين ثلاثة اتجاهات أساسية:

-ولى فريق وجهه شطر الغرب فأخذ آراء لغوييه ونماذج منظريه وطفق يبلو مقدرتها الوصفية والتفسيرية تطبيقا على اللغة.

-واستمر فريق يرتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللغوي متعاميا متصاما عما يكتب أو يقال في ميدان الدرس اللغوي الحديث.

-وارتأى فريق ثالث إلى إيجاد نظريات ونماذج لغوية صالحة لوصف اللغة

العربية انطلاقا من النظريات اللغوية الغربية وترميما لها على ضوء الدراسات اللسانية الحديثة»[82].

يُصنِّف المتوكل جهوده ضمن الاتجاه الثالث الذي يروم التوفيق بين القديم والحديث، وهو الاتجاه الأقرب، في نظره، لدراسة معطيات اللغة العربية. وتكمن أهمية هذا الاتجاه في قدرته على بلوغ ثلاثة أهداف متكاملة:

«- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

- تطعيم النظرية اللسانية الحديثة والعامة بروافد نظرية جديدة قد تثبت ما اتفق عليه في الغرب، وقد تدحضه.

- خلق نموذج لغوي عربي (أو نماذج عدة) يضطلع بوصف اللغة العربية انطلاقا من النظريات اللغوية القديمة بعد أن تقولب وأن تمحص في إطار النظريات الحديثة اللسانية، وأن تحتك بما تفرع، وما يتفرع عنها من نماذج لغوية»[83].

إنَّ تحقيق هذه الأهداف هو الكفيل بخلق حوار علمي جاد بين التراث اللغوي العربي واللسانيات. ومن إيجابيات مثل هذا التحليل الذي ينشده المتوكل قدرته على تجاوز كل نظرة مذهبية تعطي التراث اللغوي العربي قَدْراً فوق قَدْره، أو تبخسه حقه ومكانته. فهو تحليل يقوم على **«دمج البحث اللساني العربي القديم في البحث اللساني العربي الحديث، مع الإبقاء على هوية البحث اللساني العربي القديم وكيانه كبحث يمثل نظرية لسانية ذات خصائص متميزة»**[84].

إنَّ المسلك المنهجي الذي نهجه المتوكل مؤسس على تصور **«ينطلق من موقف إبستيمولوجي مفاده أن الخطاب العلمي يتصف بتوحده وكونيته، فهو خطاب يتجاوز السياق التاريخي ليدخل في علاقة تواصل وتفاعل مع الخطاب العلمي الحديث. ولذلك فإن الخطاب اللساني العربي القديم جزء من الخطاب العلمي حول اللغة وأشكال الدلالة وليس عالما منغلقا بتاريخيته منقطعا عن الفكر الألسني**

(82) أحمد المتوكل، «نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجُرجاني»، ص91.

(83) المرجع السابق، ص92.

(84) مازن الوعر، **قضايا أساسية في علم اللسان الحديث**، ص516.

الحديث. وهذه الخصائص التي يتصف بها الخطاب العلمي ناتجة عن اتصاف الكائن المبدع للعلم وهو العقل البشري بالوحدانية والكونية»[85].

لقد استوحى المتوكل هذا الموقف الإبستيمولوجي من غريماس[86] *(Greimas)*؛ وهو موقف يستمد خصوصيته من اعتبار المقارنة أمراً مشروعا لعدم وجود حدود زمانية ومكانية في الخطاب العلمي. وهذا ما حدا بالمتوكل إلى بحث قضايا اللغة العربية على أساس تداولي معتبراً «**النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية (النحو، اللغة، البلاغة، فقه اللغة) نظرية تداولية وأنها بالتالي قادرة على التحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريات التداولية الحديثة بما فيها نظرية النحو الوظيفي**»[87].

إلى هنا نكون قد وقفنا على أبرز تجليات القرض والاقتراض في قراءة المتوكل، سواءٌ كان ذلك بتطعيم البحث اللغوي العربي القديم بمعطيات لسانية أم العكس. وحقٌّ لنا أن نتساءل بعد هذه الملاحظات: **ما هي مشروعية المقارنة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات، علماً أنهما يمثلان خطابَيْن مختلفَيْن موضوعاً ومنهجاً وغايةً؟**

إذا كان موضوع اللسانيات الوظيفية هو «القدرة التواصلية» فإنَّ موضوع النظرية اللغوية العربية هو اللغة في مظهرها الكلي. ولما كانت «**طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج**» أمكن القول إنَّ منهج اللسانيات مختلف عن مناهج النحاة[88]. كما أنَّ الاختلاف قائم بين التفكيرَيْن من جهة الغاية؛ فإذا كانت غاية الوظيفيين هي التوصل إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلم المستمع على استعمال اللغة، فإنَّ هدف النحاة هو فهم كتاب الله وخدمته. هذا ما يجعلنا أمام

---

(85) علي العشي، «مفهوم القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلق به من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج»، ص 137.

(86) نُشير إلى أنَّ أحمد المتوكل أنجز أطروحته لنيل الدكتوراه بإشراف غريماس:
Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe.

(87) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص10.

(88) استعملنا المنهج بصيغة الجمع لصعوبة القول بمنهج واحد في البحث اللغوي العربي القديم.

هدفين أو غايتين مُتباينتَيْن على أساسهما يقوم الاختلاف بين النظرية اللغوية العربية واللسانيات، وإلى هذا يشير مازن الوعر بقوله: «**إن اللسانيات الحديثة كنظرية تختلف في منطلقها الفلسفي تماما عن منطلق النظرية اللغوية القديمة بمناهجها المتعددة، ذلك لأن اللسانيات انطلقت من علوم دقيقة صارمة لتبني مبادئها وأنظمتها وقوانينها، أما التراث اللغوي العربي فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط. وكما نعلم هناك فرق بين ما هو 'علمي' وما هو 'إنساني'**»[89].

وحتى وإنْ ظهر الاتفاق من جهة الموضوع، على اعتبار أنَّ «القدرة التواصلية» تدخل ضمن اهتمامات اللغويين من خلال اهتمامه **بظروف إنتاج القول، وربط المقال بالمقام** وما إلى ذلك، فإنَّ الاختلاف بين موضوع النظرية اللغوية والنظرية اللسانية يبقى قائماً. وذلك استناداً إلى رأي ابن سينا الذي تنبّه «لاختلاف العلوم المتفقة في الموضوع الواحد» بحيث يمكن «**أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص... وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر... وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين، فصار باعتبار موضوعا لهذا، وباعتبار موضوعا لذاك**»[90].

وباعتبار ما سبق يكون الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات جمعاً مفتقداً إلى الشروط الإبستيمولوجية المطلوبة؛ صحيح أنَّ الجمع غير قائم على المفاضلة، ومع ذلك فإنه غير ممكن استناداً إلى معيار اللامقايسة كما هو متداول في الأدبيات الإبستيمولوجية. وهو ما يعني عدم قابلية النظريات العلمية للقياس المتكافئ للحكم عليها بالمقاييس نفسها وتقويمها بالمعايير نفسها؛ لأنَّ لكل نظرية إطارها ومفاهيمها وعالمها، حتى إن الحوار بين نظريتين في مرحلتين مختلفتين، أي في نموذجين إرشاديين متعاقبين، هو بمنزلة حوار بين الصم لن يسمع أحدهم الآخر[91].

إنَّ النظريات تبقى عُرضةً للاختلاف بحكم السيرورة التاريخية التي تعتريها، والتي تقود إلى قطائع إبستيمولوجية، «**وليس المقصود بالقطيعة أكثر من ذلك، أنه**

---

(89) مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص36.

(90) ابن سينا، **البرهان**، ص111.

(91) يُمنى طريف الخولي، **فلسفة العلم في القرن العشرين**، ص418.

لا يمكن أن نجد أي ترابط أو اتصال بين القديم والجديد. إن ما قبل، وما بعد، يشكلان عالمين من الأفكار، كل منهما غريب عن الآخر»[92]. وعليه فإنَّ كل نظرية تُفهم فقط في إطار سياقاتها المرجعية لا غير.

ولو سلَّمنا مبدئيًا بإمكان الجمع بين التراث اللغوي العربي واللسانيات لتساءلنا: هل نجحت اللسانيات الوظيفية في بلوغ أهدافها؟

2.2.8. قضايا اللغة العربية في تحليلات المتوكل

يتوخى أحمد المتوكل من خلال مشروعه تأسيس **«نحو وظيفي للغة العربية»** من خلال تقديم أوصاف وظيفية يعدُّها مركزية بالنسبة إلى **دلاليات وتركيبات وتداوليات** هذه اللغة، وقد عرضنا سابقاً لأهمّ تجليات تحليلاته المُعجمية والتركيبية والدلالية، وهي تحليلات تعتمد آليات استدلالية وظيفية. غير أنَّ أهمّ ما يمكن أن يُلاحَظ بخصوص تلك التحليلات أنها لا تعرض لكل معطيات اللغة العربية، بل تقتصر على نماذج تمثيلية لا غير. فإذا استثنينا ما كتبه حول بعض القضايا النظرية والمنهجية، فإنَّ مجمل كتاباته مخصصة لظواهر لغوية محددة، ترتبط بشكل خاص بالقضايا التي تتقاطع مع التحليلات الوظيفية التي اهتمّ بها دِك. وذلك ما يمكن أن نستنتجه من عناوين مؤلفات المتوكل.

لا مِرَاءَ في أنَّ تلك المؤلفات تعبِّر عن غنى التجربة اللسانية الوظيفية عند المتوكل، ومع ذلك فإنها لم تبرح حدود النحو الوظيفي؛ إذ ظلَّ المتوكل في أغلب تحليلاته وفيًا لتحليلات دِك. والسؤال الذي يُطرح هو: ما موقع قضايا اللغة العربية التي لم تنل حظها من تحليلات المتوكل في النحو الوظيفي؟

إنَّ كل مقاربة للغة العربية يجب أن تراعي خصوصيات هذه اللغة وتميُّزها وأن تقوم على اختبار ملاءمة النموذج المُتبنَّى لمعطيات اللغة لا العكس؛ فمن غير المقبول اعتماد آليات ومبادئ مستحدثة في نموذج من النماذج واختبار مدى ملاءمة معطيات اللغة لها، بل ما يجب أن يكون هو العكس؛ أي أن تكون معطيات اللغة هي الأساس لاختبار نجاح أو فشل هذا النموذج أو ذاك.

(92) Suzan Bachelard, *Epistémologie et histoire des sciences.*
نقلاً عن: الجابري: **مدخل إلى فلسفة العلوم.**

3.2.8. بين التحليل الوظيفي والتحليل اللغوي

اهتمَّ أحمد المتوكل بمراجعة تحليل القدماء لبعض القضايا اللغوية، استناداً إلى معطيات ونتائج اللسانيات الوظيفية. وإذا سلَّمنا بإمكانية إقامة مثل هذه المراجعة فإنَّ ما يهمُّنا هو معرفة جوهر الاختلاف بين ما انتهى إليه القدماء وبين ما جاءت به التحليلات الوظيفية.

تكشف التحليلات السابقة عن وجود وجوه للاتفاق وأخرى للاختلاف بين التحليلات اللغوية والتحليلات الوظيفية؛ فالمتوكل يقبل ببعض المفاهيم النحوية، ويوظفها في تحليله لمعطيات اللغة العربية وظيفياً، ومن ذلك مفهوم «المبتدأ» و«المُنادى»...، غير أنَّ الكيفية التي يوظف بها هذه المفاهيم تجعلها منعزلةً عن سياقاتها المرجعية. فالمبتدأ في النحو العربي لا يمكن أنْ ينفصل عن دلالاته العاملية، وعن الإطار العام الذي وُضع فيه النحو العربي. كما أنَّ مفهوم «المُنادى» و«الاستغاثة» و«الندبة» لا يراعي الفروق بين هذه المفاهيم، كما هي مُفصَّلةٌ في كتب النحو. أما بخصوص الاختلاف بين التحليلات الوظيفية والتحليلات النحوية، فإنها تهمُّ بعض قواعد النحو العربي التي رأى المتوكل أنها في حاجة إلى مراجعة اعتمادا على معطيات النحو الوظيفي. ومن بين ما لاحظه بهذا الخصوص رفض النحاة الابتداء بالنكرة، إلاَّ إذا عَمت أو خَصت، لذلك لم يقبلوا بجُمل من قبيل:

- كتاب عندي.
- رجل في الدار.

غير أنَّ المتوكل يعتبر الجملتين صحيحتين، فهما فاعلان أسندت إليهما **«بؤرة مقابلة»** كوظيفة تداولية[93]. والواقع أنَّ ما ذهب إليه المتوكل لا يطعن في تفسيرات النحاة، لأنَّ منهجهم في التحليل هو الذي فرض عليهم عدم الخلط بين باب الابتداء وباب الفاعل. ويختلف المتوكل مع النحاة من جهة تحديدهم للمبتدأ في بعض الجمل، فما اعتبره النحاة مبتدأ يعتبره محورا[94].

من جوانب الاختلاف بين المتوكل والنحاة يمكن أن نشير أيضاً إلى ما يلي:

(93) أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، ص91-92.

(94) المرجع السابق، ص113.

- أخوه مسافر زيد.
- ساءني زيد سلوكه.
- قابلت اليوم زيدا بل خالدا.

إنَّ المكوِّنات الاسمية «زيد» «سلوكه» «خالدا» هي على التوالي مبتدأ وبدل ومضرب به. غير أنَّ المتوكل يعتبرها على اختلاف خصائصها البنيوية حاملة لوظيفة واحدة هي وظيفة الذيل[95].

تلك بعض جوانب الاتفاق والاختلاف بين تحليلات النحاة وتحليلات المتوكل. وقد فصلنا ذلك في موضعه، وكلُّ ما يَهمُّنا من الملاحظات التي سقناها هنا، هو أن نبيِّن أنَّ تحليلات المتوكل لا تختلف عن تحليلات النحاة إلا من جهة الترجمة المصطلحية واللغة الواصفة وآليات التفسير.

إنَّ الوقوف على تفسيرات النحاة وأوصافهم وتحليلاتهم تكشف أن لا تناقض ولا اختلاف. لكن عندما يتمُّ الاستناد إلى معطيات النحو الوظيفي يتبدى الاختلاف واضحاً، وهذا طبيعي ما دامت أسس التحليل ومنطلقاته متباينة. وعليه فإنَّ كل اتفاق بين التحليل النحوي وبين التحليل الوظيفي لا يعدو أن يكون إلاَّ صدفةً أو تأويلاً. كما أنَّ كل اختلاف يبقى مشروعاً ولا ينال من تحليلات النحاة في شيء؛ إذ لا فرق بين أن يقول النحاة: هذا فاعل، وذاك مفعول به، وذلك مبتدأ.. وأن يقول الوظيفيون: هذا محور، وتلك بؤرة، وذلك ذيل. ومثلما لا يصح أن نفند تحليلات الوظيفيين اعتماداً على تحليلات النحاة، فإنه لا يجوز التشكيك في تحليلات النحاة، اعتماداً على آليات الاستدلال الوظيفية، لأنَّ التحليلَيْن **«لا يقعان في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغهما ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما نفس اللسان، بل قل ليس الذي يصوغهما هو نفس المنظار»**[96]. إنَّ مفاهيم النحو العربي تشكل منظومة مرجعية خاصة بالثقافة العربية الإسلامية القديمة، إنها تدخل ضمن نسق فكري وضع في فترة تاريخية محددة نتيجة عوامل معينة، وقام على أسس فكرية معينة باعتبارها جزءا من بنية ثقافية

(95) المرجع السابق، ص144.

(96) عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص15.

عامة هي الثقافة العربية بمختلف مكوناتها الحضارية: فكرية، واجتماعية، ودينية، وسياسية[97].

وبناء عليه، فإنه لا مسوغ يدعو إلى اقتباس المفاهيم وعزلها عن سياقاتها المرجعية. ويزيد إلحاح التمييز أنَّ «كل مفهوم له خصوصيته الإبستيمولوجية وأبعاده الخاصة به. المفهوم ليس معطى ولكنه بناء نظري من شبكة تصورية عامة»[98]. وكل ذلك يجعل المقارنة بين القديم والحديث مفتقرةً إلى الكثير من مقومات التحليل الإبستيمولوجي السليم.

4.2.8. اللسانيات الوظيفية: قضايا إبستيمولوجية

1.4.2.8. النحو الوظيفي بين الكلية والنمطية

اهتمّت اللسانيات التوليدية التحويلية بالدفاع عن مشروعية «**نحو كلي**» يمثّل الملكة اللسانية العامة، وهو نحو تشترك فيه كل اللغات. والمُلاحَظ في أدبيات النحو الوظيفي أنَّ بلوغ «**نحو كلي**» من الأهداف التي يتوق الوظيفيون أيضاً إلى بلوغها، وإنْ تمّ التعبير عن ذلك بمفاهيم مغايرة كالقول بـ«نموذج مستعمل اللغة الطبيعية» أو القول بـ«**الكفاية النمطية**». إنَّ «النظرية اللسانية الكافية نمطياً»، بحسب ذلك، هي تلك التي يُفترض فيها أن تكون قادرة على بناء أنحاء متباينة نمطياً، وعلى إبراز ما يؤالف وما يختلف بين اللغات، كما تستلزم أن تتطور النظرية انطلاقا من معطيات مستمدة من عدة لغات، وأن تجرب انطباقية فرضياتها على معطيات لغات أخرى[99].

إنَّ وضع نحو كلي يلائم سائر اللغات الطبيعية يُحتّم وضع مستويات للتمثيل ترقى إلى مستوى الكفاية النمطية، وتعكس مبادئ النظرية وفرضياتها. ومن مستويات التمثيل التي اهتمّ بها الوظيفيون البِنية الحملية والبِنية المُكوّنية... وتتضمّن هذه البِنيات تمثيلات تحتية لمجموعة من الوظائف الدلالية والوظائف

(97) مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة**، ص157.

(98) مصطفى غلفان، «النحو واللسانيات، أية علاقة؟»، ص3.

(99) Dik, *The Theory of Functional Grammar*, p.14.

التركيبية والوظائف التداولية التي تضبطها سُلَّميات يُفترض أن تنطبق على لغات متمايزة نمطيًا...

أ. الوظائف الدلالية

يكمن الدور الأساس الذي تقوم به الوظائف الدلالية في تعيين مختلف الأدوار التي تقوم بها الحدود في بناء الوقائع. ويُلاحَظ بخصوص الوظائف الدلالية تفاوتها بالنسبة إلى الحمل، حيث يبقى بعضها أكثر مركزيّةً قياساً إلى البعض الآخر. واستناداً إلى وسيط المركزية وضع دِكْ سُلَّميّةً للأدوار الدلالية على النحو التالي:

منف > متق > مستق > مستق > أد > مك > زم

إنّ سُلَّميّة من هذا القبيل من المفروض أن تكون كُليّةً وقادرةً على تفسير سلمية الوظائف الدلالية في كل اللغات، بالتالي المساعدة على تحقيق الصورنة وتسهيل بلوغ «النموذج الحاسوبي». غير أنّ هذه السُلَّميّة لا يمكن أن تكون نهائيةً؛ لأنّ الوقائع التي تُعبّر عنها تبقى مفتوحةً، وهذا يفتح المجال لإضافة حدود أخرى تختلف وتتعدّد باختلاف اللغات وتعدُّدها.

وقد قام المتوكل بمراجعة السُلَّميّة التي اقترحها دِكْ اعتماداً على معطيات اللغة العربية. فإذا كان دِكْ يضع الوظيفة «منفذ» على رأس السُلَّميّة ويُتبعها بالوظيفة «متقبل» ثم «مستقبل»... فإنّ المتوكل لا يوافق على هذه السُلَّميّة، حيثُ يَستدلُّ على أسبقية ورود الوظيفة الدلالية «مستقبل» قبل الوظيفة الدلالية «متقبل». فقد «**أثبتت مجموعة من الدراسات أن ثمة اتجاها عاما، في اللغات الطبيعية، يقضي بأسبقية المكون الدال على 'إنسان' في أخذ وظيفة المفعول على غيره، كما يتبين من المقارنة بين الجملتين:**

1) أ - أهدى خالد زينب باقة ورد.

ب - ؟أهدى خالد باقة الورد زينب.

وبما أنّ 'المستقبل' يكون عادة إنسانا فإن المكون الحامل لهذه الوظيفة الدلالية يحظى بالأولوية في أخذ وظيفة المفعول»[100].

(100) أحمد المتوكل، من **البنية الحملية إلى البنية المكوّنية**، ص97.

ويقترح المتوكل صياغة هذه الأسبقية في شكل السُّلَّميَّة الآتية:

إنسان > غير إنسان

مف + +

واستناداً إلى الملاحظات السابقة أعاد المتوكل صياغة السُّلَّميَّة التي اقترحها دِكْ على النحو الآتي:

منفذ > مستقبل > متقبل > أداة > مكان > زمان

إنَّ الاختلاف بين دِكْ والمتوكل واضح بخصوص السُّلَّميَّة التي يقترحها كل واحد منهما، وهو ما يدلُّ على أنَّ الاهتداء إلى حصر نهائي لسُلَّميَّة الأدوار الدلالية يبقى أمراً صعباً. وبناءً عليه، تبقى هذه السُّلَّميَّة مفتوحةً، كما تبقى إمكانية تغييرها خاضعةً لتعدد اللغات واختلافها. ويزداد الأمر استشكالاً إذا علمنا أنَّ السُّلَّميَّة المقترحة لا تضمُّ إلاَّ بعض الوظائف الدلالية.

لقد تنبه المتوكل، في كتابه (**الوظيفية بين الكلية والنمطية**) إلى هذا الإشكال فحاول أن يجد له تفسيراً مناسباً، يقول: «يتسم مجتزأ بعض اللغات بغنى ملحوظ في الوظائف الدلالية المعروفة كالمنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة وغيرها، وظائف خاصة كوظائف 'التمييز' و'المستثنى' و'الحدث' (المفعول المطلق)، وقد ترد هذه الوظائف في لغات أخرى، لكنها في اللغة العربية (وما ينامطها من اللغات) تتميز بسمتين: أولاهما اطراد ورودها، وثانيهما اختصاصها بتراكيب معينة مرصودة لها»(101). ولهذا يبقى الاهتداء إلى سُلَّميَّة للأدوار الدلالية أمراً في غاية الصعوبة.

ب. الوظائف التركيبية:

ترتبط الوظائف التركيبية بالوظائف الدلالية في النحو الوظيفي ارتباطاً مباشراً؛ إذ يقوم تعريف الوظائف التركيبية على أساس دلالي. وقد اقترح دِكْ 1978 سُلَّميَّة لضبط العلاقة بين الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، وعدَّها صالحةً بالنسبة إلى كافة اللغات الطبيعية.

---

(101) أحمد المتوكل، **الوظيفية بين الكلية والنمطية**، ص171.

متف > متق > مستق > مستف > أد > مك > زم

فا + + + + + + +

مف − + + + + + +

سُلّميّة إسناد الوظائف التركيبية

يفهم من هذه السلمية أن الوظيفة «الفاعل» تسند إلى أي مكون حامل لوظيفة دلالية داخل السلمية، ويصدق الأمر نفسه على إسناد وظيفة «المفعول»، غير أن المفعول لا يسند إلى الحد الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ.

إن كل مكون يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته التركيبية، إذا كان لا يحمل وظيفة تداولية تخوله موقعا معينا.كما أن للوظائف التركيبية دورها في تحديد الحالات الإعرابية كما تبرز سلمية تحديد الإعراب:

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية

سُلّميّة تحديد الحالات الإعرابية

والإشكال الذي يطرح بخصوص سلمية الوظائف التركيبية نلخصه في السؤالين التاليين: **هل تخضع كل اللغات لهذه السلمية المقترحة؟ وهل تحتاج إليها كلها؟**

لا شك أن اللغات تختلف في ترتيب مكوناتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الوظيفتان الفاعل والمفعول واردتين في كل اللغات، كما أنه ليس من الضروري أن يأتي الفاعل قبل المفعول، بل يمكن أن نجد لغات يسبق فيها المفعول الفاعل، وهذا الإشكال تحديدا هو الذي دفع دِكْ إلى اقتراح فرضية الذيل؛ إذ يعتبر الفاعل المتأخر عن المفعول ليس، في أغلب الأحوال، إلا ذيلا، كما توضح البنية التالية:

[ف ـــ ضمير ₁ (فا) مف]، ذيل ₁

ويعني ذلك أن المكون الواقع بعد المكون المرموز إليه بـ **مف** ذيل وأن الفاعل هو الضمير اللاصق بالفعل[102]، نحو:

---

(102) أحمد المتوكل، من **البنية الحملية إلى البنية المُكوِّنية**، ص66.

1) حضر الدرسَ زيد

غير أنَّ المتوكل لا يشاطر دِكْ الرأي في هذا الاقتراح؛ لأنه لا يتوافق ومعطيات اللغة العربية، كما تبيِّن الأمثلة أدناه:

2) شرب الشاي خالد

3) تغيب **اليوم** طالبان

4) سافرت **إلى فاس** هند

5) جاء **باسما** عمرو

6) وقف **احتراما لأبيه** زيد

7) سار **والنيل** خالد

إنَّ الأخذ بفرضية الذيل، كما هو عند دِكْ يجعل الجُمل السابقة جُملاً ذيلية تتكوَّن من حمل متضمِّن لفعل وضمير فاعل لاصق به ومُكوِّن مفعول (أو مُكوِّن حامل لإحدى الوظائف الدلالية) ومن مُكوِّن حامل للوظيفة التداولية الذيل «يحاول» (*coréférence*) الضمير الفاعل اللاصق بفعل الحمل. وعلى هذا تكون البِنية الوظيفية للجُملة:

شرب الشاي خالد

هي الآتية:

[مض شرب ف (س^{1}: (=)1(س^{1})) منف فا مح (س^{2}: شاي (س^{2})) متق مف] بؤ جد خالد 1 ذيل، حيث يشكِّل المُكوِّن (خالد) ذيل الجُملة واللاصقة (=) ضميراً فاعلاً للفعل (شرب).

وخلاصة رأي المتوكل أنَّ الاقتراح الذي قدَّمه دِكْ غير صالح لوصف البِنيات السابقة؛ لأنها ليست بِنيات ذيلية بل بِنيات من قبيل: **ف س فا**، وقد استدلَّ على ذلك بمعطيات كثيرة من اللغة العربية. ويعتبر بِنيات ذيلية ما يماثل البِنيات التالية:

8) **قابلا عمرا، صديقاه**

9) تغيبن اليوم، **الطالبات**

9) لم يحضروا في الوقت المناسب، **الضيوف**

إنَّ المكوِّنات: **صديقاه والطالبات والضيوف**، لا يمكن اعتبارها إلاَّ «ذيلا»؛ إذ إنَّ فاعل الجُملة هو الضمير اللاصق بالفعل؛ لأنه يمكن حذفها دون أن تخلَّ بتمام الجُملة:

10) قابلا عمرا

11) تغيبن اليوم

12) لم يحضروا في الوقت المناسب

تُعتبر البِنيات السابقة لاحنةً إذا أُوِّلتْ على أساس أنَّ المُكوِّن الواقع في آخرها فاعل، وأنَّ اللاصقة الفعلية مجرد علامة مطابقة، وذلك طبقاً لقاعدة المطابقة في اللغة العربية التي تقضي بألاَّ يطابق الفاعل فعله من حيثُ العدد:

13) * قابلا عمرا **صديقاه**

14) * تغيبن اليوم **الطالبات**

15) * لم يحضروا في الوقت المناسب **الضيوف**

وهذا لا يصدق على البِنيات (2) (7). ويكمن الفرق في نوع اللاصقة الفعلية[103].

ج. الوظائف التداولية:

الوظائف التداولية هي أساس تميُّز النحو الوظيفي عن غيره من الأنحاء الأخرى، وهذا ما جعلها تحظى بعناية الوظيفيين؛ حيثُ انصبَّت جهودهم على تحديد قائمة هذه الوظائف تحديداً دقيقاً بغية بلوغ «الكفاية النمطية».

حَصَرَ ذلك الوظائف التداولية في أربع وظائف هي: **المبتدأ والذيل والبؤرة والمحور**، ووجد أنَّ المتكلم يسند هذه الوظائف لتخصيص الوضع التخابري

(103) أحمد المتوكل، **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص61.

للمكونات التي تحمل المعلومات التداولية بين المتكلم والمخاطب وتحدد مختلف العلاقات القائمة بينها وترصد في الوقت نفسه الفروق الواردة في العبارة اللغوية نفسها(104).

باختصار، فإنَّ مهمة الوظائف التداولية تكمن في: «**تحديد الوضع التخابري للمكونات داخل المحيط التواصلي الذي تستعمل فيه. ويتشكل الموقف التواصلي من الخلفية الإخبارية لدى المتكلم والمخاطب، والخلفية الاجتماعية ـ الثقافية التي تحكم عمليتي الإنتاج والفهم، ويشكل الكل ما أسماه دِكْ بـ'المعلومات التداولية' التي تضمن مكونات ثلاثة**»(105). ويمكن تلخيص تلك المُكوِّنات في:

أ- معلومات عامة تشمل ما يعرفه المتكلم والمخاطب عن العالم أو العوالم الممكنة؛

ب- معلومات مقامية تستنبط من الموقف التواصلي الذي تتم فيه عملية التواصل الاجتماعي عبر اللغة؛

ج- معلومات سياقية تستفاد من العبارات اللغوية التي تم تداولها بين المتكلم والمخاطب أثناء عملية التفاعل اللغوي(106).

إنَّ السؤال المطروح هنا هو الآتي: **إذا كانت الوظائف التداولية تشكل بؤرة النحو الوظيفي، فهل وصل الوظيفيون إلى تحديد كلي ونهائي لهذه الوظائف يلخص كيفية حضورها في كل اللغات؟**(107)

2.4.2.8. «القالبية» في النحو الوظيفي:

يرجع الفضل في إدخال طريقة الاشتغال القالبي للسانيات إلى تشومسكي، حيث يبدو الطابع القالبي في النحو التوليدي منذ نماذجه الأولى سواءٌ أكان حضوره صريحاً أم ضمنيًا. إنَّ تبنِّي مبدأ القالبية ينسجم مع أساسيات النحو التوليدي التي

---

(104) يُنظر: «الفصل السادس» من كتاب دِكْ **1978**م.

(105) نعيمة الزهري، **الأمر والنهي في اللغة العربية**، ص226.

(106) المرجع السابق، ص226.

(107) يُنظر بهذا الخصوص الاختلافات الواردة بين دِكْ والمتوكل والتي أشرنا إليها سابقاً.

تهدف إلى بلوغ تمثيل للملكة اللغوية؛ وهذا يفرض أن تكون الملكات العقلية قالبية.

لقد دافع تشومسكي، في دراسته للقدرات المعرفية البشرية، عن المقاربة القالبية التي مفادها أنَّ نسق الذهن البشري يضمُّ قدرات (أو أنساقاً فرعيّةً) معرفيّةً مستقلّةً لها بنياتها ومبادئها الخاصة ولكنها متفاعلة. وقد أسقط تشومسكي المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو كذلك. وبهذا أصبح النحو مكونا من قوالب فرعية مستقلة ومتفاعلة في الوقت نفسه. وكل قالب له مبادئ تميزه عن القوالب الأخرى، مثل القالب الإعرابي، والقالب المحوري، والقالب العاملي[108]. كما اهتم فودور (*Fodor*) بالقالبية في النموذج الذي اقترحه للجهاز المعرفي البشري حيث لاحظ أنَّ هذا الجهاز يحتوي على ثلاثة أنماط من المكونات[109]. ونستحضر في السياق نفسه موقف سبيز (*Speas*) التي تعتبر النسق اللساني قالبا معرفيا مستقلا تبعا لتشومسكي[110]. أما جاكندوف (*Jackendo*) فقد دافع عن تصور قالبي للمعرفة البشرية[111].

وسيراً على نهج تشومسكي والتوليديين حاول ذلك أن يجعل بناء النحو الوظيفي قالبيًا بغية التمثيل للقدرة التواصلية.

يُميِّز المتوكل بين حالة بسيطة لا يحتاج تأويلها إلى «قالب نحوي» وحالة معقدة يستدعي تأويلها قوالب أخرى إلى جانب هذا القالب. وعليه، يخلص إلى أنَّ كلَّ عبارة لغوية تستدعي من القوالب ما يحتاج إلى تأويلها. ويبقى القالب النحوي منطلق عملية التأويل؛ إذ «**لا يتصور أن يستغني عن هذا القالب إذا تعلق الأمر بإنتاج أو تأويل عبارة لغوية ما**»[112]، مع ضرورة الاستعانة بالقوالب الأخرى عند

---

(108) يُنظر: في هذا الصدد كتابا تشومسكي:

N.Chomsky, *Rules and Representations*, 1980.

Lectures on Government and Binding, 1981.

(109) J.A.Fodor, *The Modularity of Mind.The MIT Press*, 1983.

(110) Speas, *Phrase Structure In Natural Language*, 1990.

(111) R. Jackendoff. *The Languages of Mind*, 1990.

(112) أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي**، ص30.

الاقتضاء كالاستعانة بالمعلومات المتوافرة في «القالب الإدراكي» في تفسير بعض الجُمل، من قبيل:

لقد حان وقت منحك ما ستسعى إلى الحصول عليه

إنَّ هذه الجُملة يمكن أن تُؤَوَّلَ على أساس ما تحمله تعابير وجه المتكلم حين التلفظ بها، على أساس أنها: «وعد» أو «وعيد» أو مجرد إخبار[113]. ومن أمثلة ما يستوجب التفاعل بين **«القالب النحوي» والقالبين المنطقي والمعرفي**، اشتقاق القوة المستلزمة في تراكيب من قبيل:

- عد النجوم وأوراق الشجر وحبات المطر!

إن من شروط إنجاز الأمر في اللغة العربية «أن يكون المأمور قادرا على تحقيق الواقعة المأمور بها»[114]. وهو القيد الذي تخرقه البِنيات السابقة. وعلى هذا الأساس، يرى المتوكل أنَّ القوة الملائمة للجملة السابقة ليست **الأمر** وإنما **التعجيز أو التحدي**[115].

إن طريقة اشتغال القوالب في النحو الوظيفي تثير أكثر من سؤال من جهة كثرتها وطريقة اشتغالها وأولويات عملها وصيغ التفاعل بينها. فإذا كان الإطار الاستدلالي لافتراض القالبية في النحو التوليدي واضحاً، فإنَّ الإطار الاستدلالي النفسي يبقى ضعيفاً جداً في النحو الوظيفي؛ إذ من المفروض أن يكون الاستدلال على وجود هذه القوالب مُبرهناً عليه وهذا غير حاصل، وهذا يجعل فرضية ورود القالبية غير مدعومة، وخصوصاً عندما يتعلَّق الأمر بادعاء محاكاة القوالب لنموذج مستعمل اللغة الطبيعية، كما أنَّ الإكثار من القوالب يُضعف من مصداقية النظرية.

3.4.2.8. اللسانيات الوظيفية و«النموذج الحاسوبي»

إنَّ العمليات التي يقوم بها المتكلم، في نظر الوظيفيين، تحاكيها مُكوِّنات القوالب المُدمجة في النحو الوظيفي، مما يعني أنَّ مُكوِّنات نموذج النحو الوظيفي

(113) أحمد المتوكل، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، ص46.
(114) المرجع السابق، ص47.
(115) المرجع السابق، ص47.

تعكس بعض الملكات العاملة في الذهن، ويُفترض أنها تقوم ببناء تمثيلات شبيهة بتلك التي يرسمها هذا الإطار.

يقوم النحو الوظيفي، كما بيّنّا سابقاً، على تصور للقدرة التواصلية لدى «مستعمل اللغة الطبيعية» على أساس أنها تفاعل بين خمس ملكات يُصاغ وفقها النموذج المذكور في خمسة قوالب يتكفّل كلُّ قالب برصد ملكة من الملكات. غير أنّ طريقة اشتغال القوالب تكشف عن اختلافات واضحة بين الوظيفيين. فطريقة اشتغال القوالب عند دِكْ ليست هي نفسها عند المتوكل، ومردُّ هذا إلى اختلاف نمطية اللغات. وكلُّ ذلك يطرح إشكال الكفاية النمطية التي تبقى أحد الأهداف المنشودة في اللسانيات الوظيفية. كما يطرح إشكال التمثيل لتلك القوالب في «النموذج الحاسوبي» الذي يفرض التحلّي بالدقة على مستوى الصورنة.

لقد سبق أنْ بيّنّا أنّ مستويات التمثيل التي يعتمدها الوظيفيون (الكفاية الدلالية، والكفاية التركيبية، والكفاية التداولية) تشكو من ثغرات بسبب اختلاف اللغات؛ فبالنظر إلى معطيات اللغة العربية وحدها عرفت سُلّميّات التمثيل تلك تغيُّرات جوهرية، فما بالنا باختلاف اللغات الأخرى وصعوبات حصرها. والأمر نفسه لاحظناه فيما يتعلّق بمبدأ القالبية وطريقة اشتغال القوالب فالاختلافات بهذا الخصوص لا تقلُّ شأواً. وكلُّ ذلك يؤثّر على الكفاية النمطية للنحو الوظيفي، وعلى إمكانية بلوغ «النموذج الحاسوبي»، وخصوصاً أن الهدف من افتراض القالبية في النحو الوظيفي هو بلوغ «النموذج الحاسوبي» والاهتداء إلى نموذج يحاكي مستعمل اللغة الطبيعية، ويكون في مقدوره فهم الطريقة التي تعمل بها الأنساق البشرية، كما يساعد على فهم بنيتها الداخلية بالغة التعقيد[116].

لقد حاول الوظيفيون التمثيل **«للنموذج الحاسوبي»** اعتماداً على الإمكانات المتاحة في النموذج المعروف بنموذج **«بروف كلوت الحاسوبي»**، غير أنَّ هذا النموذج بقي محدوداً ولم يبلغ الأهداف المتوخاة بحسب المشتغلين بالنحو الوظيفي أنفسهم، وتظهر محدوديته في[117]:

(116) *Dik*, 1989, G.

(117) عز الدين البوشيخي، **النحو الوظيفي وأشكال الكفاية**، ص258.

أ - عدم شمولية التمثيل للقالب المعرفي والقالب النحوي والقالب المنطقي. حيث اقتصر على تمثيل المعرفة المُعجمية فقط دون باقي مُكوّنات القالب المعرفي، وحيثُ لم يمثل في القالب النحوي للمعلومات السياقية التي تضبط جزئيًا بالوظائف التداولية كالمحور والبؤرة والمبتدأ والذيل، وحيثُ لم يتمّ الكشف عن الكيفية التي ينجز بها القالب المنطقي عملياته حاسوبيا؛

ب - غياب التمثيل للقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي، بالتالي عدم بيان كيفية تعالقهما مع القوالب الأخرى؛

ج - القصور عن معالجة العبارات اللغوية التي يتطلب توليدها وتحليلها تدخل القالبين الإدراكي والاجتماعي؛

د - القصور عن معالجة العبارات اللغوية التي يتطلب توليدها وتحليلها تدخل القالب التخييلي لعدم التمثيل له في النموذج الحاسوبي؛

هـ - القصور عن معالجة الكلام المنطوق لعدم التمكن من بناء معالج صوتي ينقل الكلام-الدخل إلى تمثيلات صوتية، ويحولها إلى تمثيلات كتابية أو العكس.

ومع التسليم بإمكانية سدّ الثغرات المطروحة، وإمكانية بلوغ «النموذج الحاسوبي»، سنحاول الوقوف على مدى توافق وانسجام طروحات الوظيفيين مركِّزين في هذا الصدد على منطلقاتهم وأسسهم النظرية والمنهجية وأهدافهم المتوخاة.

يَعتبِرُ النحوُ الوظيفي التواصلَ الوظيفة الأولى للغة؛ إذ تشكِّل بِنية اللغة وخصائصها تعبيراً عن تجليات الأهداف التواصلية المتوخاة، وبناء عليه، فإنَّ رصد خصائص العبارات اللغوية يجب أن يتم في ضوء وظائفها في المقام حيث يخضع استعمال اللغة لأعراف التفاعل الكلامي السائدة في مجموعة لغوية ما. وبذلك تكون اللغة بحسب دِكْ[118] وسيلة للتفاعل الاجتماعي، وكونها كذلك يعني أنه لا توجد في ذاتها ولا بذاتها باعتبارها نسقاً اعتباطيًا، بل إنها توجد مُستعملةً لأغراض ما، وهذه الأغراض تخص التفاعل الاجتماعي بين الكائنات البشرية.

(118) *Dik*, 1989, p.4.

إنّ قول الوظيفيين بالنموذج الحاسوبي، يعني الجمع بين الوظيفية والصورية؛ وهو جمع بين مقاربتين مختلفتين كما يؤكد على ذلك ليتش (*Leech*) ويلخص ذلك على هذا النحو[119]:

1 – فالصوريون (تشومسكي مثلاً) يعتبرون اللغة ظاهرة ذهنية في المقام الأول، أما الوظيفيون (هاليداي مثلاً) فيميلون إلى النظر إلى اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية في المقام الأول.

2 – يميل الصوريون إلى تفسير الكليات اللغوية باعتبارها مشتقّةً من عدة لغوية وراثية مشتركة بين الأجناس البشرية، أما الوظيفيون فيميلون إلى تفسيرها باعتبارها مُشتقّةً من كلية الاستعمالات التي تخضع لها اللغة في المجتمعات الإنسانية؛

3 – يفسر الصوريون اكتساب اللغة بواسطة قدرة بشرية فطرية لتعلم اللغة، أما الوظيفيون فيفسرونها بواسطة تطور الحاجات التواصلية للطفل والمهارات المكتسبة في المجتمع؛

4 – وفوق ذلك كله يدرس الصوريون اللغة باعتبارها نسقاً مجرداً، في حين يدرسها الوظيفيون في علاقتها بوظيفتها الاجتماعية؛

كما نشير إلى أنّ صورنة اللغة وحوسبتها تتعارضان مع الأساس الذي قامت عليه التداوليات، إذ يعود طرح مسألة التداوليات، كما هو معروف، إلى النقاش الذي دار حول الوظيفة التواصلية للغة، ويرجع الفضل إلى لودفيغ ڤيتْغَنْشْتاين (*Wittgenstein*) (1889–1951) في الكشف عن بعض مظاهر الممارسة التخاطبية، وفي التنبيه على قصور المنطق الرياضي الذي كان يصدر عن مبدأ يقضي بأن وظيفة اللغة التعبير عن الفكر أو تمثيله.

إنّ هذَيْن النموذَجَيْن يبدوان متعارضَيْن جذرياً، فوجهة النظر التي بموجبها تصبح ماهية «اللغة» موجودة في بنيتها العميقة لا ترى في اللغة إلاّ تعبيريّتها، أما وجهة النظر الڤيتْغَنْشْتاينيّة التي ترى أنّ الصورة المنطقية لا يمكن الوصول إليها

(119) G. Leech, *Exploration In Semantics and Pragmatics*, p.16. *Principles of Pragmatics*, p.46.

وأنها وهم، تؤسس التنوع اللانهائي للاستعمالات على تواصلية اللغة. ويلزم عن هذا التمييز بين نموذج التواصلية ونموذج التعبيرية تمييز بين نموذج الوظيفة ونموذج الصورية[120].

ونقف على جوانب أخرى من الاختلاف بين الوظيفيين، وبعض الأصول التي اعتمدوها منطلقاً في أبحاثهم؛ ومن ذلك ما نجده عند هاليداي الذي يقول: **«إننا لسنا بحاجة إلى نظرية متخصصة إلى حد كبير بحيث يستطيع المرء أن يفعل القليل بها»**[121].

إنّ طبيعة التواصل تفرض مرونة كبيرةً تستوجبها طبيعة الكلام البشري الذي **«يحتاج إلى شكل مرن وليس إلى بناء جامد من التمثيل الصوري»**[122].

وعلاوة عن تقييد مرونة النسق تقضي صياغة اللغة صياغة حاسوبية إلى إقصاء مفهوم السياق عن المجال اللغوي، وهذا يطرح إشكالاً بالنسبة إلى النحو الوظيفي الذي يبني الكثير من تفسيراته على **مبدأ الإحالية المرتبطة بالمقام أو بالوضع التخابري. كما أن تهميش السياق يطرح إشكال الجانب التداولي في النحو الوظيفي، وخصوصاً إذا علمنا أن مفهوم السياق يعد مفهوما حاسما في التداوليات؛ إذ عليه استند هانسون في تصنيفه للدرجات الثلاث للتداوليات**[123]. كما تتبدى

(120) H.Pareet, Connaissance et contextualité. In H.Parret et Al. Le langage en contexte, étude philosophiques et linguistiques de pragmatique, 1980, p.50.

(121) M. Halliday. *An Introduction to functional grammar*, p.19.

(122) *Ibid*, p.8.

(123) أ- تهتمُّ تداوليات الدرجة الأولى بدراسة الأمور الإشارية أي العبارات الملتبسة نسقيا، التي يتغير معناها وإحالتها تبعا للسياق الإحالي: المتكلم وإحداثية الزمان والمكان؛
ب- تداوليات الدرجة الثانية، وموضوعها دراسة الكيفية التي ترتبط بها القضية المعبر عنها بالجملة المنطوقة، حيث يجب التمييز بين الدلالة المراد إبلاغها والدلالة الحرفية (كظاهرتي الاقتضاء والاستلزام). أما السياق فهو ذو طبيعة معرفية ويشمل الاعتقادات التي تتقاسمها الذوات التي تصبح مشتركة شيئا فشيئا، ويتدخل السياق ليرفع الالتباسات عن الجمل التي لا تحتوي الإشاريات بل الجمل التي تعبر عن القضايا المتناقضة؛
ج- تداوليات الدرجة الثالثة، وهي نظرية الأفعال اللغوية، وتتميز باعتبارها موسومة لسانيا. إن تعيين ما تم إنجازه في وضعية ما يتطلب سياقا أكثر غنى.
F. Jaques. Article: La pragmatique In *Encyclopedia Universalis*.

مظاهر الاختلاف جلية بين الوظيفيين وبين فيرث الذي يقترح أن «**تدرس اللغة كجزء من المنظومة الاجتماعية**»[124]، وسيرل الذي يلح، في إطار تحليله لظاهرة الأفعال اللغوية، على الاهتمام بالمظهرَيْن القصدي والعرفي في الوقت نفسه، وعلى الاهتمام بالعلاقة القائمة بين هذين المظهرين، فالدلالة بالإضافة إلى كونها تتعلق بالقصد تتعلق بالأعراف أيضا[125].

وعموماً، فإنّ اللسانيات الوظيفية تبقى **مقاربة للإنجاز** بالدرجة الأولى مما يوجب الاعتناء بالمعطيات **المقالية والمقامية**، ما دامت اللغة وسيلة تواصل اجتماعية تُستعمل لأداء وظائف متعددة، غير أنّ رغبة الوظيفيين في بلوغ «النموذج الحاسوبي» يتعارض كليًا مع منطلقهم لأنَّ ذلك يمكن أن ينجم عنه:

- عزل الخطاب عن السياقات الفعلية التي تُستخدم فيها اللغة؛
- إضفاء طابع مثالي على اللغة بتجاهل قضايا اللُّبس والخروج على المواضعات اللغوية؛
- تجاهل الأصول التخاطبية المفسرة لمقاصد المتكلمين . . .

وبناءً عليه، يمكن أن نتساءل: **كيف يمكن للسانيات الوظيفية أن تربط ربطاً مُحكماً بين موضوع اللغة الذي هو «القدرة التواصلية» وبين «الحوسبة والصورنة»، أو لنقل بتعبير أدق: كيف يمكن أن تكون اللسانيات الوظيفية نظرية وظيفية وصورية في الوقت نفسه؟!؟**

(124) Firth, *Personality and language in society*, p.181.

(125) J.Searle, *Les actes de langages*.

خلاصات واستنتاجات

قدّمت اتجاهات البحث اللساني الحديث في الثقافة العربية أوصافاً وتفسيرات جديدةً ساعدت على فهم الكثير من قضايا اللغة العربية، وأسهمت بشكل كبير في الوقوف على بعض وجوه القصور في التحليل اللغوي التليد[1]. لكن ما غاب عن هذه الاتجاهات، أنّ الأوصاف والتفسيرات الجديدة المُقدّمة، لا يمكنها بأي حال من الأحوال، أن تدّعي امتلاك فصل الخطاب؛ لأنها محكومة بمنطق النسبية العلمية واللسانية التي يبقى كل شيء فيها تجاوزاً، وهذا يُحتّم القبول بالاختلاف طالما أن الآلة الواصفة متجددة أبداً. إنّ إغفال هذا الجانب المهم هو ما جعل السجال بين علماء اللسان في الثقافة العربية مشدوداً إلى «**السياق السوسيولوجي العام**»، و«**الوعي الشعبي السائد**»، الذي يكرّس الصراع بين «**القدامة والحداثة**» أو «**الأصالة والمعاصرة**».

للاعتبارات السابقة لا نفهم على أي أساس يحاول اللسانيون العرب أن ينزلوا أوصافهم وتفسيراتهم منزلةً لا تقبل الملاحظة والنقد؛ على الرغم من تعارض ذلك مع السنن العلمية والمعرفية ومع الأصول الإبستيمولوجية التي تقوم عليها النماذج المُتبنّاة نفسها. وهذه مصيبة اللسانيات في الثقافة العربية، فاللسانيون العرب انخرطوا في اللسانيات عن وعي واقتناع بأهمية هذا العلم ودوره في تشكيل المعرفة الإنسانية بوجه عام، لكن ما يثير التساؤل والاستغراب أن يتأثّر هذا الانخراط بسياق سوسيوثقافي عام يكرّس بعض مظاهر التخلف والتبعية. ويكفي للتدليل على ما نزعمه هنا أن نجد ما عرضنا له من مواقف وآراء وقضايا وتحليلات على مدار هذا العمل لا يخرج في مُجمله عن الإطار العام الذي حكم الفكر العربي منذ مرحلة

---

(1) نستعمل هنا «**اللغويات العربية التليدة**» بدل «**القديمة**»؛ لِما يثيره لفظ القديمة من ظنون فلسفية حول القِدَم والحدوث، والقديم بذاته وبغيره والأبدي والأزلي وغيرها... لذا نستخدم «**التليدة**» لأنّ هذا اللفظ محايد.

عصر النهضة حتى اليوم، حيثُ طرح السؤال الإشكالي الكبير: **لماذا تقدَّم الغرب وتأخرنا نحن، وما هو السبيل للحاق به؟**

لقد تعدَّدت الإجابات واختلفت، لكنها بقيت محصورة في ثلاثة مواقف أساسية: **موقف تراثي، وموقف حداثي، وموقف توفيقي.**

ولا ريب أنَّ هذه المواقف نفسها هي ما يتحكم في الخريطة اللسانية في الثقافة العربية اليوم باتجاهاتها جمعاء، التي تقوم على:

1. استحسان التراث اللغوي وإلباسه زِيَّ الحداثة ونبض المعاصرة، والتسليم بما جاء فيه جملةً وتفصيلاً، مع ادعاء سَبْق لغويينا إلى كل جديد لساني (لسانيات التراث وبعض الكتابات اللسانية التمهيدية)

2. نقد هذا التراث إلى حد الاستهجان، والدعوة إلى الحداثة والتجديد (معظم الوصفيين وبعض التوليديين)

3. محاولة التوفيق بين القديم (التراث اللغوي) والجديد (البحث اللساني) (اللسانيات الوظيفية)

أليست هاته المواقف هي الإجابات نفسها التي قُدِّمت عن السؤال الإشكالي السابق!؟

إنَّ الانخراط في البحث اللساني انخراطاً يستحضر هذه الإجابات يُفرغ المعرفة اللسانية من محتواها، ويجعلنا ندور في حلقة مفرغة يصبح معها حسم الأمور من الغايات البعيدة المنال. والحال أنَّ بلوغ معرفة لسانية سليمة لا يمكن أن يكون إلاَّ بترسيخ قِيَم معرفية تقوم على أرضية صلبة تؤسس لانطلاق تفكير لساني جاد في ثقافتنا، حيث تستند البدايات إلى وعي أُسس النظريات اللسانية المعاصرة وقضاياها المعرفية والفلسفية الكبرى، وهو وعي نلقيه قائماً في كتابات لسانية عربية كثيرة، **لكنه، ومن عجب، يتجاوز أو ينسى.** ولو تمسك اللسانيون العرب بمنطلقاتهم النظرية والمنهجية التي تفصح عنها بعض كتاباتهم لتجنبنا كثيراً من الكلام المعاد المكرور الذي لا يسهم في تقدم البحث اللساني في ثقافتنا.

يندرج الأنموذج اللساني في الغرب ضمن فلسفة تحدِّد طرائق الاشتغال وبناء الفرضيات، وهذا ما يتمُّ استحضاره في مراحل التحليل جميعا. فلا مِرَاءَ أنَّ الغرب

يتوافر على تراث لغوي، له أهميته ومنزلته، ولو انخرط اللسانيون الغربيون في القضايا والإشكالات التي انخرط فيها اللسانيون العرب، ما كانت اللسانيات لتبلغ ما بلغته اليوم. فقد وعى اللسانيون أهمية الجانب التاريخي في البحث، وهو وعي مكّنهم من تجاوز القديم إلى الجديد بسلاسة، هذا ما نستشفه من قول هلمسليف (*Hjelmslev*): **«تاريخية الأبحاث تهمنا مادامت تفتح المجال لأعمال جديدة، ولتسجيل الاتصال أو القطيعة فسندرسها لهدف مزدوج الفهم والمعارضة»**[2]. وعلى الأساس نفسه قامت المُقدِّمات الإبستيمولوجية في النحو التوليدي لتحديد **«طبيعة هذا الرأسمال الفكري المتراكم في مرحلة ما قبل المعاصرة، وتثمين قيمة هذا الإسهام، ووسائل استثماره لتطوير دراسة اللغة»**[3].

ثمة سيرورة إذن، لملء الثغرات في التشكيلات اللسانية المعاصرة تقوم على التثمين والفهم والمعارضة؛ إذ نجد مجموعة من المفاهيم منضوية إلى أنساق نظرية تقليدية، ولكي يتمّ استثمارها في النسق الحديث يُفترض أن تُفرغ من محتوياتها، وتُصاغ وفق منظور جديد.

فكان يُفترض أن تنحو الثقافة العربية في اللسانيات هذا المنحى من الوعي، وتكون بمنأى عن أشكال الصراع غير المثمر، وتتفادى التشنيع بنظرية من النظريات قديمة كانت أو حديثة، والقبول بالتعدد والاختلاف.

وعموماً فإنّ عرضنا لأهمّ تجلّيات تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية، مكّننا من الاهتداء إلى مجموعة من النتائج بعضها عام وبعضها الآخر خاص.

1. النتائج العامة:

تهمُّ هذه النتائج المشهد اللساني في الثقافة العربية في مظهره العام، ويمكن أن نجمل أهمها فيما يأتي:

- لم تأتِ النماذج اللسانية في الثقافة العربية حصيلة تطور طبيعي وتلقائي،

(2) L.Hjelmslev, *Prolégomènes à une Théorie du langage, traduis du Danois par Michel Olsen, les Editions Minuit*, 1966.

(3) N. Chomsky, *Linguistique cartésienne, traduction de N. Delanoé et D.sperber, éditions du seuil*, Paris, 1986.

بل كانت انتقالاً طفريًا/عشوائيًا، لم تدعُ إليه الحاجة، ولم تقتضه تطورات حاصلة أو تراكمات منجزة، وهذا يعني أنَّ الانتقال كان بدافع التقليد ومواكبة آخر مستجدات البحث اللساني، فجاء هذا الانتقال أشبه ما يكون بمتابعة **مستجدات «الموضة»**.

● إنَّ التحليلات ـ إجمالاً ـ مجتزأة، لم تتناول التراث اللغوي العربي تناولاً كليًا، بل تناولت قضايا معيَّنة تستجيب لطبيعة الأنموذج المُتبنَّى بالدرجة الأولى، فبقيت النماذج اللسانية في الثقافة العربية خاضعة لسلطة الأنموذج التراثي أو الأنموذج المعاصر.

● تقوم اتجاهات البحث اللساني في ثقافتنا على نسج علاقة مع التراث؛ اتفاقاً أو اختلافاً، لكنها لم تفلح في خلق «نظرية لسانية عربية» **بديل**.

● تعدد المناهج واختلافها في الثقافة العربية، وهذا يوحي إلى عدم إجرائية هذه النماذج وعدم الاقتناع بها.

● نجحت هذه المناهج في تقديم أوصاف وتفسيرات جديدة، لكنها لم تفلح لحد الآن في أن تصحِّح وضعاً أو تجدِّد منهجاً أو تُقدِّم بديلاً عمليًا، لاعتبارات كثيرة ترتبط بخصوصيات المقام، وقفنا عليها بالشرح والتحليل.

● ظل الدرس اللساني في الثقافة العربية بعيداً عن الإشكالات المعرفية التي تمس جوهر اللغة من حيثُ طبيعتها وبنيتها وهندسة نحوها ومستويات التمثيل داخلها ومنهجية التعامل مع المعطيات، كما أنَّ هذا الدرس لم يُقدِّم تحليلاً نسقيًا لِبنية اللغة العربية من منظور لساني متكامل.

● لا يُضمر الاختلاف بين علماء اللسان في الغرب عداء أيِّ اتجاه للاتجاه الآخر، وهذا عكس ما نجده في الثقافة العربية التي اشتدَّ فيها الصراع وتحول من صراع فكري إلى صراع شخصي، تجاوز اللسانيات، في أحيان كثيرة، إلى التلاسن، ويكفي أن نستحضر هنا أوصافاً من قبيل: **لسانيات هُبَل، اللسانيات السريعة، اللسانيات العجيبة، لسانيات الاشرئباب إلى المناصب، لسانيات التهافت**...

● إنَّ النحو العربي بناءٌ متماسك، إما أن يُقوَّض من أساسه ونقيم على

أنقاضه صرح منهج بديل، وإما أن يُحافظ عليه في كُليّته ونسقيّته وانسجامه.

● لم ينزل علماء اللسان من بروجهم العاجية، فلم يهتموا بتأصيل البحث اللساني في الثقافة العربية بتقديمه إلى القارئ العربي بالشكل المطلوب، بل ظلوا يخوضون في قضايا تضمن لهم التميّز والتفرّد، **وتجعل المعرفة اللسانية معرفة نخبة بالأساس.**

● إنّ مُجمل التحليلات لا تسلك مسلك التحقيق في مسائل كثيرة من التراث، بل تجتزئ منه قضايا كثيرة تقتطعها من سياقاتها المرجعية، كما إنّ مُجمل تلك التحليلات تنقصها المعرفة الشاملة بمناهج القدماء في بناء معارفهم واستدلالاتهم؛ ومن ثمّ نعتقد أنّ التأويل المعقول للغويات العربية، ينشأ حينما يستحضر التحليل الشرط التاريخي والمعرفي العام الذي انبثقت منه التآليف القديمة.

2. النتائج الخاصة: تخصّ هذه النتائج أحد الاتجاهات السائدة دون سواه:

أ. اللسانيات التمهيدية:

● أغلب المؤلّفات اللسانية التمهيدية قدّمت اللسانيات إلى القارئ العربي بشكل مُخلّ، ولهذا فإنها تتحمل مسؤولية الالتباس والفهم المغلوط الذي يشوب اللسانيات في ثقافتنا.

ب. لسانيات التراث:

● يُقدّم التحليل المُنجز في هذا الاتجاه بعض الاطمئنان النفسي والمعرفي إلى أصحابه، لكنه في الوقت نفسه يرسّخ الكسل الفكري ولا يفيد فائدةً كثيرةً في حلّ المشكلات المُستعصية أو يسهم في تقدّم البحث، كما يكرّس الصراع بين القديم والحديث.

● يضطلع هذا الاتجاه بعرض الأفكار دون تحليل نقدي مقارن عميق، كما يقوم على إفراغ المصطلحات من محتوياتها ومضامينها الحقيقية، وبذلك لا تتعدى المقارنة هنا حدود الفهم البسيط والساذج والمغلوط في الكثير من السياقات.

● إنّ المقارنة المُعتمدة غير مُسوّغة إبستيمولوجيًا؛ فمن المقبول أن نقارن

بين مفاهيم محددة، كما يحصل في كل مجالات العلم (فيزياء وكيمياء وبيولوجيا ورياضيات...) غير أنه من المفروض ألاّ تكون المقارنة مبنيّةً على التعسف في التأويل، بل يجب أن تكون المقارنة لفهم الفوارق. وعند الاهتداء إلى اتفاق حاصل بين اللغويين واللسانيين، فلا يجب أن نقف على حدود القول إنهم يتحدثون عن الشيء نفسه، بل ما هو أهم أنْ نعرف أنَّ لكلِّ واحد طريقته الخاصة، وأنَّ كلَّ واحد من هؤلاء عاش في مرحلة ما من تاريخ العلم... وأنَّ ما تحدث عنه سيبَوَيْه أو غيره من القدماء ليس هو ما يتحدث عنه تشومسكي أو غيره من المحدثين، فتحليلاتهم ليست هي نفسها البتة، على الرغم من التشابهات الممكن رصدها، والتي تستحضر الأفكار عادةً، وتغيّب التفاصيل.

● يعكس هذا الاتجاه بعمق التناقض والفوضى التي يتخبط فيها الفكر العربي منذ قرون.

لذلك يبقى هذا الاتجاه (**اللسانيات التمهيدية**) والاتجاه الذي قبله (**لسانيات التراث**) على **هامش اللسانيات**.

وقبل أن نعرض للنتائج المُتحصّلة من متابعتنا لأهم اتجاهات البحث اللساني الحديث (**البنيوي، والتوليدي، والوظيفي**)، نشير إلى أنَّ الثابت في كل أنموذج يزعم لنفسه تجاوز باقي النماذج المنافسة، ومن ثُمّ تبرير مشروعية وجوده، ضرورة ارتكازه في إظهار قدرته على معالجة ظواهر لغوية مُعيَّنة عجزت الأنحاء الأخرى عن رصدها أو قصّرت عن وصفها وتفسيرها بصورة كافية، ومن هنا نتساءل: **ما هو الجديد الذي تقدمه النماذج اللسانية في علاقتها بالنحو العربي؟ ونتساءل في الوقت نفسه: ما هي المعالجة التي يقترحها كل منهج من مناهج البحث اللساني الحديث، ويتجاوز بها المنهج الذي سبقه؟**

ج. **المنهج البنيوي الوصفي**:

● تسليم الوصفيين بمنطلقات المنهج الوصفي الغربي دون البحث عن مسوّغات تبرّر منطلقاتهم تلك، وتكشف عن منهجهم في التحليل والنقد وهذا ما وسم أبحاثهم بشيء من التمحل والتعسف.

● على الرغم من هذا التسليم فإنَّ الوصفية العربية لم تكن وصفية خالصة

موحدة؛ فكثيراً ما نقف في بحوث الوصفيين على جوانب معيارية، وجوانب مقارنة.

● حضور الجانب الذاتي في مجمل انتقادات الوصفيين العرب للنحو العربي. هذا ما لاحظناه في الاختلافات التي طبعت أعمالهم رغم صدورهم عن المنطلقات النظرية نفسها؛ فمنهم من ظلّ متشبثاً بالتراث، ومنهم من حمل عليه حملة شعواء، ومنهم من بقي في منزلة بين المنزلتين؛ وفيًا لتحليلات النحاة منافحاً عنها طوراً، ومنتقداً مهاجماً لها طوراً آخر. وهذا قد يتعارض مع الفلسفة الوضعية التي انطلق منها الوصفيون، كونها تقوم على إقصاء الذات والقيام بمُدارسة الظواهر بمعزل عنها.

● ظلّت تحليلات الوصفيين في مجملها تدور في فلك كلام النحاة. وهذا يفسر عجز الوصفيين عن الإتيان بالجديد الذي يستعيضون به عما عنّ لهم من نقائص في تحليلات القدماء. وحتى من نجح منهم في تقديم مقترحات بديلة، فإنّ الجديد الذي يقدمه لم يتعدَّ حدود اللغة الواصفة، وإعادة تبويب ما جاء في كتب النحاة وفق تصور مختلف شكلاً لا مضموناً.

● لا تراعي الوصفية العربية مبدأً مهمًا من مبادئ التحليل البنيوي، فاللسانيات البنيوية، كما هو معروف، تقوم على أساس مفاده أنّ تحليل أي عنصر من عناصر اللسان لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن بقية العناصر اللسانية الأخرى.

د. المنهج التوليدي التحويلي:

أسهمت النظرية التوليدية في بلورة نظرة مغايرة للغة وللنحو وبروز إبستيمولوجيا مفارقة...، لكن كل ذلك لم يتعدَّ حدود الشعارات التي ينقصها التطبيق العملي. ومن الملاحظات التي نسجلها على هذا الاتجاه:

+ تطويع بعض قضايا النحو العربي لجعلها تستجيب لقواعد النحو التوليدي، وهذا فيه بعض التعسف الواضح على معطيات اللغة العربية وتحليلات النحاة. فالنظرية التوليدية، مثلاً، تدرس اللغة في إطار فهم الطبيعة العامة للعقل البشري، من خلال دراسة الطاقات المعرفية البشرية والبِنيات الذهنية التي تعمل كوسائل لممارستها. فالدراسة المجردة للطاقات الثقافية البشرية ولوظائفها هي دراسة للعقل.

وبناء عليه نتساءل: هل يحضر هذا البُعد في تحليلات التوليديين العرب، وإذا افترضنا حضوره فهل من المقبول أن ننطلق من هذا البُعد الفلسفي للنظرية التوليدية لنحاكم أبحاث النحاة وقد اختلفت هنا جهة المقاربة وأهدافها وغاياتها؟

● القضايا التي عالجها التوليديون مجتزأة، ولذلك لا مسوّغ، في نظرنا، للحديث عن النحو العربي بهذه العمومية المطلقة، التي ترمي النحو بالقصور في عمومه. وما نستغربه أن نجد بعض استدلالات التوليديين تستند إلى تحليلات النحاة. وهذا يعني أنه لا مبرر لهذه الطريقة البروكستية (نسبةً إلى أسطورة بروكست (Procuste)) التي يتعامل بها بعض التوليديين مع التراث النحوي العربي.

● تحليلات التوليديين في مُجملها تحليلات مُغرقة في الصورنة والتجريد والانشغال بالعلامات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة، وهذه الأمور، نشكك في جدواها[4].

● تعدد النماذج التوليدية وتشتُّت النتائج المُتوصل إليها، وهذا يجعلنا أمام أكثر من أنموذج، ويجعل الاطمئنان إلى أنموذج نهائي جِدُّ مُستبعد، وهو ما يشكك في نتائج البحث التوليدي وفي إجرائيته وقدرته على بلوغ الأنموذج المنشود.

هـ. الاتجاه الوظيفي:

استطاع الاتجاه الوظيفي تجاوز الصراع المفتعل بين التراث اللغوي واللسانيات، وتجاوز إشكالية عوائق المصطلح اللساني وعوائقه في الثقافة العربية، فاهتدى إلى حلول عملية لبعض القضايا والإشكالات المطروحة، غير أنَّ هذا الاتجاه ظلَّ يراوح مكانه.

---

(4) شكّك مجموعة من الباحثين المهتمين بجدوى الصورنة والتشجير في النحو التوليدي، ونحيل هنا على:

Jean Claude Milner, *De l' Inutilité des arbres en linguistique*, Collection ERA 642(UA04 1028), Université Paris 7/1985.

Paolo Ramat, *Vers une crise du formalisme: Théorie de la grammaire et données empiriques*, in, Modèles Linguistiques, Revue publiée avec le concours de l'E.R.A.831 Du C.N.R.S. Tome 3, fascicul1/1981.

● إنَّ النظرية الوظيفية نظرية تداولية بامتياز تقوم على التوفيق بين المقال والمقام، وهذا يجعل النظرية أمام معطيات تستعصي على الضبط في الكثير من الأحيان، خصوصاً عندما يتعلَّق الأمر بضبط وظائف مختلفة (تركيبية ودلالية وتداولية)، لم يحسم في ضبط سُلَّميَّاتها إلى الآن.

● لا يُراجع الوظيفيون قضايا اللغة العربية في إطار النحو الوظيفي من منطلق الأسس الفلسفية والاستدلالية، بل من منطلق اللغة الواصفة، وهذا اختيار وجيه، لكنه لا يضيف جديداً إلى تحليلات القدماء إلاّ من جهة الوصف، ولا يمكن أن يكون بديلاً من النحو العربي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ اللسانيات التوليدية والوظيفية ظلَّت محكومة بالشرط الإبستيمولوجي للنموذج المُتبنّى، وبنسق استدلالي يُؤطِّره مبدأ عام يتأسس على **لسانيات الظواهر**، بالتالي ينتفي في إطار هذا الشرط الزعم بإمكانية بناء أنحاء تستعيض عن النحو العربي في كليته طالما أنَّ المقاربة الظواهرية ترسم حدوداً معرفية لمقاربة النحو العربي تنتفي معها المقاربة الشمولية .

أمّا بَعْدُ،

فسيُسيء القارئ فهم ما نرمي إليه من تأليف هذا الكتاب إذا فهم أننا نشكك في قيمة اللسانيات وأهميتها، فما عرضنا له لا يعني أنَّ المُشكل مُشكل لسانيات، بل هو مُشكل في الفهم والتطبيق والرؤى والمحددات الفكرية والإيديولوجية التي حكمت اللسانيات في ثقافتنا، ولا يخامرنا أدنى شك أنه لو توافر للسانيات في المجال التداولي العربي، ما توافر لنظيرتها في السياق الغربي لاستطاعت أن تنخرط في المشاكل والصعوبات التي تتخبط فيها ثقافتنا انخراطاً واعياً يجيب عن الكثير من الأسئلة والإشكالات العالقة منذ أمد بعيد[5].

إننا لا ندَّعي لهذا الكتاب أكثر مما له، فهو ليس سوى مُقدِّمة لأعمال أخرى تنحو المنحى نفسه، أو لعله يُنبِّه بعض اللسانيين لخطورة الوضع الذي تعيشه

(5) نقف على بعض مظاهر التأثير الإيجابي للسانيات في العديد من المجالات منها: تطوير النقد الأدبي، وديالكتيك اللغة، وتطويع بعض المعارف... وهذه بعض المؤشرات على إمكانية الاستفادة من اللسانيات.

اللسانيات في الثقافة العربية اليوم فيوقظهم من غفوتهم ويحثُّهم على مراجعة الذات أولاً وقبل كل شيء.

وكيفما كانت ردود الفعل فإنَّ ما يهمُّنا بالأساس هو أن تكون هذه المحاولة تمهيداً ضرورياً يساعد على وعي الإشكالات والعوائق المطروحة على اللسانيات في ثقافتنا. وبذلك نَعدُّ هذه المحاولة مُقدّمةً ضروريةً لثورة حقيقية في مجال اللسانيات لا يمكن أن تتحقق إلا بالمراجعة النقدية والتقييمية التي نراها ضرورةً معرفيّةً لإرساء أسس فكر لساني حديث ينأى عن الصراعات الفكرية المفتعلة التي كان من نتائجها اعتبار اللسانيات ترفاً فكريًا، وهذا يتعارض مع القسمة العقلية التي تجعل هوية العلم كونية تأبى الانغلاق والانحسار والخنوع والخضوع للأحكام المسبقة التي لا طائل منها، لأنها تكرّس الإقليمية الضيّقة في البحث[6] وتسيء إلى المعرفة والعلم الذي هو ضالة الإنسان.

(6) سيلاحظ القارئ الكريم أننا نستعمل في معظم فصول الكتاب عبارة «**اللسانيات في الثقافة العربية**» بدلاً من: «**اللسانيات العربية**»، لعدم جدوى هذا النوع من التمييز، إذ من غير المقبول أن نتحدث عن: «لسانيات عربية» و«لسانيات فرنسية» و«لسانيات أميركية». . . نظراً إلى أن اللسانيات علم كوني، شأنه في ذلك شأن كل العلوم، ومعلوم أنه من غير المقبول أن نتحدث عن «فيزياء فرنسية» أو «رياضيات ألمانية» أو. . .

ببيليوغرافيا

القرآن الكريم

الكتب العربية:

- إبراهيم السيد، **حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، دراسة تحليلية تقويمية**، المكتب الوطني للبحث والتطوير، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الطبعة الأولى، 2004م.
- ابن رشد، **المعتمد**، وخريص، محمد، **مدارس علم اللغات**، مكتبة المعرفة، 1993م.
- إسماعيلي علوي، حافظ، وامحمد الملاخ، **قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات**، (كتاب قيد الطبع).
- ألفة، يوسف، **المساجلة بين فقه اللغة واللسانيات عند بعض اللغويين العرب المعاصرين**، الطبعة الأولى، دار سحر للنشر، 1997م.
- الأنطاكي، محمد، **الوجيز في فقه اللغة**، الطبعة الثانية، دار الشروق، بيروت، 1969م.
- أنيس، إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1976م.
- ــــــ. **في اللهجات العربية**، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م.
- ــــــ. **من أسرار اللغة**، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
- الأوراغي، محمد، **الوسائط اللغوية 1-أفول اللسانيات الكلية**، ط1، دار الأمان، الرباط، 2001م.
- أومليل، علي، **في التراث والتجاوز**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1990م.
- أيوب، عبد الرحمان، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.
- بدران، إبراهيم، والخماش سلوى، **دراسات في العقلية العربية، الخرافة**، دار الحقيقة، بيروت، 1979م.
- بركة، بسام، **علم الأصوات العام**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1989م.
- بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة، قسم 1 وقسم 2**، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، 1971م.
- بلال، عبد الرزاق، **مدخل إلى عتبات النص، دراسة في مقدّمات النقد العربي القديم**، دار أفريقيا الشرق، 2000م.

- بناني، محمد الصغير، **النظريات اللسانية والبلاغية عند العرب**، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1986م.
- بنكراد، سعيد، **السيميائيات السردية، مدخل نظري**، منشورات الزمن، العدد 29، السنة 2001م.
- البهنساوي، حسام، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1414هـ./ 1994م.
- التوني، زكي مصطفى، **المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الاتجاهات الحديثة في علم اللغة**، حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت، 1988م.
- الجابري، محمد عابد، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**، المركز الثقافي العربي، 1989م.

______. **تكوين العقل العربي**، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1984م.

______. **مدخل إلى فلسفة العلوم**، الجزء الأول، «تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة»، مطبعة دار النشر المغربية، (د.ت).

______. **نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، الطبعة السادسة، المركز الثقافي العربي، 1993م.

- جحفة، عبد المجيد، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ط1، دار توبقال للنشر، 2000م.
- الجزار، محمد فكري، **العنوان وسيميوطيقا الاتصال الأدبي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م.
- الجمالي، فاضل، **دفاعاً عن العربية**، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1996م.
- جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، الطبعة الثانية، مراجعة وتعليق مراد كامل، دار الحداثة، 1982م.

______. **اللغة العربية كائن حي**، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1988م.

- حجازي، محمود فهمي، **علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.

______. **مدخل إلى علم اللغة**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، القاهرة، 1978م.

- حرب، علي، **أصنام النظرية وأطياف (نقد بورديو وتشومسكي)**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 2001م.

______. **الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1988م.

- حسام الدين، كريم زكي، **أصول تراثية في علم اللغة**، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، 1985م.
- حسان، تمام، **اللغة العربية، معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).

ـــــــ. **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م.

ـــــــ. **مناهج البحث في اللغة**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1955م.

- حسين، محمد محمد، **مقالات في الأدب واللغة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

- حلمي، خليل، **التفكير الصوتي عند الخليل**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1988م.

ـــــــ. **العربية وعلم اللغة البنيوي: دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.

ـــــــ. **دراسات في اللسانيات التطبيقية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1420هـ/ 2000م.

- حليلي، عبد العزيز، **اللسانيات واللسانيات العربية**، الطبعة الأولى، منشورات دراسات سال، 1991م.

- الحمزاوي، رشاد، **العربية والحداثة**، المعهد القومي للتربية، تونس، 1982م.

- الحناش، محمد، **البنيوية في اللسانيات 1**، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980م.

- حنون، مبارك، **دروس في السيميائيات**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، 1987م.

ـــــــ. **مدخل للسانيات سوسير**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، 1987م.

- خرما، نايف، «أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة»، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد9، السنة 1978م.

- الخولي، محمد أمين، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار المريخ، الرياض، 1402هـ/ 1981م.

- دك الباب، جعفر، **الموجز في شرح دلائل الإعجاز: نظرية الإمام الجُرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث**، مطبعة الجليل، دمشق، الطبعة الأولى، 1400هـ/ 1980.

- الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

ـــــــ. **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.

- الراجي، التهامي الهاشمي، **توطئة في علم اللغة**، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1977م.

- رفاعة رافع الطّهطاوي، **الأعمال الكاملة**، الجزء الأول: «التمدن والحضارة والعمران»، دراسة وتحقيق محمد عمارة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973م.

- زكريا، ميشال، **الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1407هـ/ 1987م.

ـــــــ. **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، الطبعة

الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1403هـ/ 1983م.

______. **الملكة اللسانية في مُقدّمة ابن خلدون، دراسة ألسنية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1403هـ/ 1983م.

- زهران، البدراوي، **مُقدّمة في علوم اللغة**، الطبعة الرابعة، دار المعارف، 1999م.
- الزين، عبد الفتاح، **بين الأصالة والحداثة، قسمات لغوية في مرآة الألسنية**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1419هـ/ 1999م.

______. **قضايا لغوية في ضوء الألسنية**، الطبعة الأولى، الشركة العامة للكتاب، 1987م.

- السامرائي، إبراهيم، **اللغة والحضارة**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977م.
- سامي، عياد حنا والراجحي، شرف الدين، **مبادئ علم اللسانيات الحديث**، دار المعرفة الجامعية، 1991م.
- السعران، محمود، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 1962م.
- السغروشني، إدريس، **مدخل للصواتة التوليدية**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، 1987م.
- شاهين، عبد الصبور، **في علم اللغة العام**، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ/ 1980م.
- شاهين، محمد توفيق، **علم اللغة العام**، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، 1980م.
- طحان، ريمون، **الألسنية العربية**، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981م.
- طريف الخولي، يُمنى، «فلسفة العلم في القرن العشرين»، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 264، كانون الأول/ ديسمبر 2000م.
- عبد التواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه**، مطبعة الخانجي، القاهرة، 1983م.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز، **المفاهيم النحوية بين الدرسين العربي التراثي والتراثي المعاصر**، مكتبة النهضة المصرية، 1988م.
- عبده، داود، **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973م.

______. **دراسات في علم أصوات اللغة العربية**، مؤسسة الصباح، الكويت، 1979م.

- العروي، عبد الله، **ثقافتنا في ضوء التاريخ**، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، 1997م.
- العلوي، أحمد، **الطبيعة والتمثال**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1988م.
- علي، نبيل، الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، العدد 265، السنة2001م.
- عمر، أحمد مختار، **علم الدلالة**، الطبعة الرابعة، عالم الكتب، 1993م.
- عياشي، منذر، **قضايا لسانية وحضارية**، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1991م.

- عيد، محمد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، الطبعة السادسة، عالم الكتب، 1979م.
- غاليم، محمد، **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، ط1، دار توبقال للنشر، 1987م.
- غلفان، مصطفى، **اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية**، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 4، 1998م.

_____. **اللسانيات العربية في الثقافة العربية الحديثة**، المدارس للنشر والتوزيع، 2007م.
- فاخوري، عادل، **اللسانيات التوليدية التحويلية**، منشورات لبنان الجديد، بيروت، 1980م.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، **البناء الموازي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990م.

_____. **اللسانيات واللغة العربية (في جزءين)**، الطبعة الثالثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1993م.

_____. **المعجم العربي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.

_____. **المعجمة والتوسيط**، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، 1997م.

_____. **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998م.
- فريحة، أنيس، **نحو عربية ميسرة**، دار الثقافة، بيروت، 1955م.

_____. **نظريات في اللغة**، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981م.
- فريحة، نمر، «صورة الغرب في الكتب المدرسية اللبنانية»، ضمن **كتاب باحثات**، إصدار تجمّع الباحثات اللبنانيات، «الكتاب 5: الغرب في المجتمعات العربية: تمثُّلات وتفاعلات»، 1998 ـ 1999م.
- قاسم، رياض، **اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي** (في جزءين)، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982م.
- قدور، محمد، **مبادئ اللسانيات**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1416هـ/ 1986م.
- القرطبي، ابن مضاء، **الردُّ على النحاة**، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، (د.ت).
- القضماني، رضوان، **علم اللسان**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الكتاب الحديث، لبنان، 1984م.
- قناوي، محمد صلاح الدين، **التفكير الصوتي عند العرب بين الأصالة والتحديث**، دار الكتب، القاهرة، 1987م.
- الكتاني، محمد، «العلوم الإنسانية بين واقعها الإشكالي وآفاقها المرجوة»، **سلسلة الدروس الافتتاحية، الدرس 15**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1999م.
- الكشو، صالح، **مدخل في اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، 1985م.

- مبروك سعيد عبد الوارث، **في إصلاح النحو العربي**، الطبعة الأولى، دار القلم للنشر والتوزيع، 1985م.

- المتوكل، أحمد، **آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي**، كلية الآداب الرباط، 1993م.

______. **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري**، منشورات عكاظ، الرباط، 1989م.

______. **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.

______. **الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.

______. **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.

______. **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي ـ التداولي**، دار الأمان، الرباط، 1995م.

______. **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي ـ التركيبي**، دار الأمان، الرباط، 1996م.

______. **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص**، دار الأمان، الرباط، 2001م.

______. **قضايا مُعجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1988م.

______. **من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م.

- المجدوب، عز الدين، **المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة**، كلية الآداب ـ سوسة، دار محمد علي الحامي، الطبعة الأولى، 1998م.

- المخزومي، مهدي، **في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**، الطبعة الثالثة، 1985م.

______. **في النحو العربي، نقد وتوجيه**، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م.

______. **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1985م.

- مذكور، عاطف، **علم اللغة بين التراث والمعاصرة**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1987م.

- مرعي العلي، الخليل عبد القادر، **المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر**، الطبعة الأولى، جامعة مؤتة، 1993م.

- المزيني، حمزة بن قبلان، «مراجعات لسانية»، الجزء الثاني، **سلسلة كتاب الرياض**، العدد 75، شباط/ فبراير 2000م.

______ «مراجعات لسانية»، الجزء الأول، **سلسلة كتاب الرياض**، العدد 79، حزيران/ يونيو 2000م.

ـــــ «التحيز اللغوي وقضايا أخرى»، **سلسلة كتاب الرياض**، العدد 125، الطبعة الأولى، 1425هـ/ حزيران/ يونيو 2004م.

- المسدّي، عبد السلام، **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م.

ـــــ. **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981م.

ـــــ. **اللسانيات وأسسها المعرفية**، الدار الوطنية للنشر، الجزائر ـ تونس، 1997م.

ـــــ. **ما وراء اللغة**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994م.

ـــــ. **مباحث تأسيسية في اللسانيات**، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1997م.

- مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، الطبعة الثانية، القاهرة، 1992م.

- مصلوح، سعد، **دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، 1410هـ/ 1989م.

- الملخ، حسن خميس، **التفكير العلمي في النحو العربي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2002م.

ـــــ. **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان، 2007م.

- المهيري، عبد القادر، **نظرات في التراث اللغوي العرب**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

- الموسى، نهاد، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1400هـ/ 1980م.

ـــــ. **اللغة العربية في مرآة الآخر: مثل من صورة العربية في اللسانيات الأمريكية**، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

- النجار، نادية رمضان، **قضايا في الدرس اللغوي**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1999م.

- نور الدين، عصام، **علم الأصوات اللغوية: الفونيتكا**، الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني، 1992م.

- هلال، عبد الغفار حامد، **علم اللغة بين القديم والحديث**، الطبعة الثالثة، 1409هـ/ 1989م.

- وافي، علي عبد الواحد، **علم اللغة**، دار النهضة المصرية، القاهرة (د.ت).

- الودغيري، عبد العلي، **اللغة والدين والهوية**، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1420هـ/ 2000م.

- الوعر، مازن، **دراسات لسانية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989م.

ـــــ. **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987م.

– ياقوت، محمود سليمان، **الكتاب بين المعيارية والوصفية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، 1989م.

______. **المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990م.

– يعقوب، إميل بديع، **فقه اللغة العربية وخصائصها**، دار العلم للملايين، بيروت، 1982م.

الدوريات:

– إسماعيلي علوي، حافظ، والملاخ، امحمد، «الأسلوب الغاليلي في النظرية التوليدية: مقاربة إبستيمولوجية بين غاليلي وتشومسكي»، **مجلة فكر ونقد**، العدد 30، السنة 2000م.

______. «قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية»، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، العدد 2، السنة 2004.

______. «النحو العربي واللسانيات الوصفية: قراءة تحليلية نقدية»، **مجلة فكر ونقد**، العدد 72، السنة 2005.

______. «عوائق الدرس اللساني في الثقافة العربية الحديثة: تأملات إبستيمولوجية»، **مجلة فكر ونقد**، العدد 96، السنة 2008م.

______. «بعض الاستراتيجيات التأويلية لفهم النظريات اللسانية: مقاربة إبستيمولوجية»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 101، السنة 26، شتاء 2008م.

______. **دفاع غربي عن العربية**، **وجهات نظر**، السنة التاسعة، تشرين الثاني/نوفمبر 2007م.

– الأعرجي، محمد حسين، «أهداف الاستشراق ما لها وما عليها»، **مجلة المدى**، العدد31، سوريا، السنة التاسعة، 2001م.

– باقر، مرتضى جواد، «مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي»، **مجلة اللسان العربي**، الرباط، العدد 34، السنة 1410هـ/1990م.

– بوخلخال، عبد الله، «الدعوة إلى العامية أصولها وأهدافها»، **مجلة الآداب**، الجزائر، العدد 1، السنة 1994م.

– الجابري، محمد عابد، «لأن العقلانية ضرورة (حوار)»، **مجلة الثقافة الجديدة**، المحمدية، العدد 21، السنة 1981م.

– حجازي، محمود فهمي، «اتجاهات الدراسات اللغوية في مصر المعاصرة»، ضمن: **ندوة «اللسانيات واللغة العربية»** الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، سلسلة اللسانيات، عدد 4، 1978م.

– حرب، علي، «الحقيقة والمجاز، نظرية لغوية في العقل العربي والدولة»، **مجلة دراسات عربية**، عدد 6، أبريل 1986م.

- حسان، تمام، «اللغة العربية والحداثة»، **مجلة فصول (الحداثة في اللغة والأدب)**، الجزء الأول، المجلد 4، العدد 3، نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 1984م.

______. «تعليم النحو بين النظرية والتطبيق»، **مجلة المناهل**، وزارة الثقافة، الرباط، العدد7- 8، السنة 1976-1977م.

- حسن حسن، **جريدة السفير** 29/ 03/ 2000م .

- حليم، لطيفة، «الاتجاه البراغماتي»، **مجلة الفكر العربي**، المجلد 17، العدد1، نيسان/أبريل ـ حزيران/يونيو 1986م.

- الحمامي، مُنية، «التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية الحديثة»، **مجلة التواصل اللساني** (المغرب)، المجلد الثاني، العدد الثاني، 1990م.

- حمداوي، جميل، «السيميوطيقا والعنونة»، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 25، العدد3، كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 1997م.

- حنون، مبارك، «اللسانيات والعولمة»، **مجلة فكر ونقد**، العدد24، المغرب، كانون الأول/ دجنبر، 1999م.

- داود، عبده، «البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية»، **مجلة الأبحاث**، عدد 31، كلية الآداب، جامعة بيروت العربية، 1983م.

- الراجحي، عبده، «النحو العربي واللسانيات المعاصرة»، أعمال **ندوة البحث اللساني والسيميائي**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984م.

- الرحالي، محمد، «بعض الخصائص الصورية للنمذجة اللسانية، ضمن كتاب: **قضايا في اللسانيات العربية**، الطبعة الأولى، إعداد عبد اللطيف شوطا وعبد المجيد جحفة وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك، الدار البيضاء، 1992م.

- رموني، راجي، «مصطلح التعليق للجرجاني، مفهومه وأثره في الدراسات اللغوية الإنسانية»، **مجلة الفكر العربي**، السنة الثانية، العدد 16، 1980م.

- صالح، حاج عبد الرحمان، «المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي»، **ندوة اليونسكو حول اللسانيات وتطورها في الوطن العربي**، الرباط، 1987م.

- الصالح، صبحي، «أصول الألسنية عند النحاة العرب»، **مجلة الفكر العربي**، العدد 8-9، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1979م.

- العارف، عبد الرحمن حسن، «حركة الترجمة اللغوية في المشرق العربي، مصر أنموذجاً»، ضمن كتاب: **عبده بدوي شاعراً وناقداً**، بأقلام مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، إشراف وتقديم: الدكتورة سعاد عبد الوهاب، شباط/فبراير 2007م .

- عبد المطلب، محمد، «النحو بين عبد القاهر وتشومسكي»، **مجلة فصول**، المجلد 5، العدد1، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1984م.

- العبيدي، رشيد عبد الرحمن، «الألسنية المعاصرة والعربية»، **مجلة الذخائر**، العدد الأول ـ السنة الأولى، شتاء 1420/ 2000م.
- عشاري، محمود أحمد، «أزمة اللسانيات في العالم العربي»، بحث أُلقي في **ندوة اللسانيات وتطورها في الوطن العربي**، الرباط، نيسان/ أبريل 1987م.
- العشي، علي، «القراءة الجديدة للتراث اللساني العربي وما يتعلّق بها من قضايا منهجية من خلال بعض النماذج»، **مجلة الحياة الثقافية**، عدد 44، تشرين الأول/ أكتوبر، تونس 1987م.
- عمايرة، خليل، «رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية المعاصرة»، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد 8، مجلد 2، 1983م.
- عمر، أحمد مختار، «المصطلح العربي وضبط المنهجية»، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 20، العدد2، 1989م.
- غلفان، مصطفى، «النحو العربي واللسانيات، أية علاقة؟»، **مجلة فكر ونقد**، العدد 72، السنة 2005م.
- ــــــ. «المعاجم اللسانية في الثقافة العربية الحديثة، واقع تجربة»، **مجلة الدراسات المعجمية**، العدد السادس، ذو الحجة ـ محرم 1428هـ/ كانون الثاني/ يناير 2007م.
- ــــــ. «لسانيات الأداة ولسانيات التراث»، **أنوال الثقافي**، عدد 24، 1986م.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، «عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني»، ضمن كتاب: **المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية** لمجموعة من الكُتّاب، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، **سلسلة معالم 1**، 1986م.
- ــــــ. «لسانيات الظواهر وباب التعليق»، **ندوة البحث اللساني والسيميائي**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1984م.
- ــــــ. «ملاحظات حول الكتابة اللسانية»، **مجلة تكامل المعرفة**، العدد 9، 1984م.
- فيصل، شكري، «قضايا اللغة العربية، بحث في الإطار العام للموضوع»، **مجلة اللسان العربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد 26، السنة 1407هـ/ 1987م.
- كريدية، هيام، «مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث»، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، بيروت، العدد 8-9، 1979م.
- المتوكل، أحمد، «استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة: الوظيفية نموذجا»، **مجلة المناظرة**، العدد6، كانون الأول/ دجنبر 1987م.
- المجدوب، عز الدين، **ثلاث ترجمات لكتاب فردينان دي سوسير**، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 26، السنة 1987م.
- «مدخل للسانيات العامة والعربية، المنهج الوصفي والوظيفي»، **مجلة الموقف الأدبي**، (دمشق)، العدد 135-136، تموز/ يوليو 1982م.

- المصري، عبد الفتاح، «التفكير اللساني في الحضارة العربية»، **مجلة الموقف الأدبي**، العددان 135- 136، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1982م.
- المنصف، عاشور، «مساهمات اللسانيات العربية في الدراسات المعاصرة بين القراءة والكتابة»، **مجلة الحياة الثقافية**، عدد 24، السنة 7، 1982م.

الكتب المترجمة:

- أركون، محمد، «الإسلام عالم وسياسة»، ترجمة هاشم صالح، **مجلة الفكر العربي المعاصر**، العدد 47، السنة 1987م.
- أنطونيوس، جورج، **يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة إحسان عباس وناصر الدين الأسد، دار العلم للملايين، بيروت ـ نيويورك 1966م.
- بارث، رولان، **مبادئ علم الأدلة**، ترجمة محمد البكري، الدار البيضاء، 1987م.
- برجشترايسر، **التطور النحوي للغة العربية**، تصحيح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.
- بنكر، ستيفن، **الغريزة اللغوية، كيف يبدع العقل اللغة؟**، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، دار المريخ للنشر، 1420هـ/ 2000م.
- بوهاس، جورج، والقادري، أحمد، علم الفاسي، **مجلة التواصل اللساني**، المجلد الرابع، العدد الثاني، أيلول/ سبتمبر، 1992م.
- تشومسكي، نعام، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ط1، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنشر، 1990م.

  ــــــــ. **آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن**، الطبعة الأولى، ترجمة حمزة بن قبلان المزيني، المجلس الأعلى للثقافة، 2005م.
- داسكال، مارسيلو، **الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة**، ترجمة مجموعة من الباحثين، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987م.
- روبنز، ر.هـ، «موجز تاريخ علم اللغة في الغرب»، ترجمة أحمد عوض، **سلسلة عالم المعرفة**، العدد 227، الكويت، السنة1997م.
- فولفغانغ إيزر، «نقد استجابة القارئ»، ترجمة أحمد بوحسن ومراجعة محمد مفتاح، ضمن، «**من قضايا التلقي والتأويل**»، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، **سلسلة ندوات ومناظرات**، رقم 36، 1995م.
- ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ط1، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، 1985م.

بحوث جامعية:

- البوشيخي عز الدين، «النحو الوظيفي وأشكال الكفاية»، بحث (مرقون) لنيل دبلوم الدراسات

العليا، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1990م.

ـــــــ. «قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء»، بحث (مرقون) لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1998م.

– حسين السوداني، «أثر فرديناند دو سوسير في البحث اللغوي العربي». (مرقون) بحث لنيل الكفاءة في اللسانيات بإشراف الدكتور عبد السلام المسدّي، بجامعة تونس للآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، السنة الجامعية، 1996-1997م.

الكتب الأجنبية:

- Auroux, S. *La place de la science de la linguistique parmi les sciences empirique*, Fondement de la linguistique, Perspectives épistémologique, éd. par M. Mahmoudian, Cahiers de l'I L S, N°6.199.

- Bach, E, *Introduction aux grammaires transformationnelles*, éd. Armand Colin, 1971.

- Bachelart, G, *Formation de l'esprit scientifique, contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*. Librairie J, Vrain, 8º éd., 1972.

- Cangilhem, G, *Etudes d'histoire de philosophie des sciences*, Vrin, Paris, 1975.

- Chomsky, N, *Aspects de la théorie syntaxique*. Seuil, Paris, 1971.

——. *MIT press*, Cambridge, Massachussetts.

——. *Knowledge of language: Its Nature, Origin, and Use. Preager, New York, (1986- a)*.

——. *La linguistique Cartésienne*, Traduction de N. Delanoë et D. Sperber, Editions seuil, 1969.

——. *Lectures on Government and Binding*. Foris, Dodrecht, 1981.

——. *Règles et représentations. éd. Propositions*, 1981.

——. *Structures syntaxiques*. Seuil, Paris, 1957.

. *The Minimals Program*.. MIT press, 1995.

- Dik, S, *Functional Grammar*, North-Holland, Amsterdam, 1978.

——. The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause Dordrect Foris, 1988.

——. The Theory of Functional Grammar. Part 2: Complex and derived construction, Edited by Kees Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter, 1997 b.

- Foucault, M, *Les mots et les choses*, Gallimard, Paris, 1966.

- Genette, G, *Introduction à l'Architexte*, éd. Seuil, Paris, 1982.

- Granger, G, *langage et épistémologie*, éd. Klincksiek, 1979.

- Greimas, A. Courtés, J, Sémiotique, *Dictionnaire raisonné de la théorie du langage*, Tome I, ed Hachette, (1979-1986).

- Grice, H.P, "*Logic and conversation*", in: Cole-Morgan, 1975.

- Grivel, C., *Introduction à l'architexte. éd.* Seuil, Paris, Halliday, M.A.K., 1982.
- Hjelmslev, L, *Le Langage, traduit du Danois par Michel Olsen*, les Editions Minuit, 1966.

——. *Problémogènes a une théorie du langage*, Paris, éditions de Minuit, 1968.

- Jakobson, R, *Essais de Linguistique Générale*, Traduit de l'anglais et préface par Nicolas Ruwet, éd, Minuit.
- Kristeva, J, *Recherches pour une sémanalyse*, Paris, 1959.

—. *"Les épistémologies de la linguistique", in: Langages*, 24 Décembre, 1971.

- Martinet, A. *Eléments de linguistique générale*, Armand Colin, 1980.
- Miller, P et Torris, Th. -*Formalismes syntaxiques pour le traitement automatique du langage naturel*, Hermes, 1990.
- Milner, J.C, *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil, 1989.

. *Ordres et raisons de langue*, éd. Seuil, 1982.

- Nique, Ch, *Initiation Méthodique a la grammaire générative*, Éd Armand Colin, 1978.
- Parret, H, Connaissance et contextualité, in H. Parret et al: Le langage en cotexte: Etudes philosophiques et linguistiques de pragmatique. Amsterdam, John benjamins, 1980.
- Piaget, J. Logique et connaissance scientifique, Gallimard 1967, In Encyclopédie de la pléiade.
- Popper, K, *Logique des découverts scientifiques*. Paris, Payot, 1978.
- Ronat, M, et Couquaux, D, *L grammaire Modulaire*, éd. de Minuit, 1986.
- Searle, J, *Indirect Speech Acts*, in P.Cole and J.Morgan. 1975.

——. *Les actes de langage*, Tr Fr par Pauchard berman, Paris, 1972.

- Todorov, T, *La connaissance d'autre; In Les morales de l'histoire, éd. Hachette*; Paris, 1997.

——. *Nous et les Autres, La réflexion Française sur la Diversité Humain*, éd. Seuil, Paris, 1989.

- Toulmin, S, *L'explication scientifique*, éd. Armand Colin, Traduction J.Jacques le cercle, 1973.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

فهرس الكتب

فهرس المحتويات